

مدارك العروة الوثقى

فَقِيْرُ الشَّيْخَةِ

تأليف

السيد محمد مهدي الخليلي

الجزء الثالث





32101 016495648

---

PRINCETON UNIVERSITY LIBRARY

---

*This book is due on the latest date  
stamped below. Please return or renew  
by this date.*

---



مدارك العروة الوثقى

# فَقْهُ الشَّيْعَةِ

دروس في فقه الشيعة القاها سماحة آية الله العظمى

السَّيِّدُ مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي سَوَّاحٍ

دام ظله العالي

تأليف

السَّيِّدِ مُحَمَّدِ بْنِ مَهْدِيٍّ الْخَلْخَالِيِّ

الجزء الثالث

2276  
.15  
.756  
v. 3

حقوق الطبع محفوظة للمؤلف

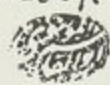
المطبعة الاسلامية - طهران

١٣٩٣ ق - ١٣٥٢ ش

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله على ما أنعم من أنزل العلم والهدى والبركة والهداية  
 مع نبيه المرسل الذي أخرج الناس من الظلمات إلى النور  
 ومع أوصيائه الكرام الهداة المهديين

و بعد فان العلم نور يقذف به في قلب من يشاء من عباده  
 ليكون قلباً للهداية وصباحاً خير سبيل المهديين . ومن الملك  
 الذين قدف به في قلوبهم العلم وحملهم فقه آل محمد صلي الله  
 عليه وآله هو العلامة حمزة الاسد قمي عيني الاعز السيد  
 محمد مهدي الخنجر في كتاب تآييداته فقد بلغ من العلم ما  
 استوعب به جل آرائنا ونظرياتنا في الفقه والاصول  
 السنية بانتم عن مدى قابلية وعمق براهيه حيث قرأ  
 محاضراتنا الفقهية في كتابه (دروس في فقه السنية)  
 بأسلوب بليغ افاد مع غور في حقايقها وحاظتها لوقائعها  
 ما أعاننا عن الاطراء والثناء عليه وقد اجزنا له ان يطبع  
 في الجزء مع بقية اجزائه حصصين مع ان تنفيذ الورقة  
 السنية . و اسأل الله جل شاناه ان يجعله عملاً للدين  
 وساراً للمهدي وقدره للعلاء العالمين انه ولي التمسيد



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

فَلَوْلَا نَفَرَ مِنْ كُلِّ فِرْقَةٍ مِنْهُمْ طَائِفَةٌ لِيَتَفَقَّهُوا فِي الدِّينِ  
وَلِيُنذِرُوا قَوْمَهُمْ إِذَا رَجَعُوا إِلَيْهِمْ لَعَلَّهُمْ يَحْذَرُونَ  
وفاتكم



المقدمة

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

فضيلة السيد الحكيم

ان الفقه الاسلامي - بكامل انظمتة و تشريعاته - استجابة واقعية ودقيقة لجميع حاجاتنا ، و متطلبات حياتنا و حضارتنا ، و ان مختلف تلك الانظمة و التشريعات التي تنسق مختلف تصرفات الانسان و فعالياته : تنظم - كذلك - علاقاته و اتجاهاته من الناحية الروحية والسلوكية .

### معطيات الفقه الاسلامي

و يتجه الفقه الاسلامي في اشمـل خطوطه و موضوعاته إلى استيعاب : العبادات ، و المعاملات ، و العقود و الايقاعات ، و الأحكام . و هي - بمجموعها - تحدد وظيفة الإنسان ، و تنظم مختلف علاقاته و شؤونه ، و تعالج مشكلاته العامة و الخاصة على صعيد الحلول الجذرية ، و تحمي حقوق افراده و جماعاته بكثير من تشريعاته الحقوقية الكفوءة ، و تضمن - كذلك - مصالحهم في ظل قوانين اقتصادية رشيدة تنظم صناعتهم و زراعتهم و تجارتهم ، كما تحقق امنهم و سلامتهم بكل تشريعاته السياسية العادلة التي تخطط لهم الجهاد و الدفاع و انظمة القضاء ، و سائر انواع الحدود و العقوبات الواقية ، و ما إلى ذلك مما تعالج به الشريعة الاسلامية واقع الحياة البشرية بطريقة الواقية ، و التوجيه و الهداية .

و يدور الفقه الاسلامي - في فاعليته - على تصعيد الافراد إلى مستويات ذات قدرة ذاتية على التصرف السليم ، و تكييف المجتمعات إلى مستويات حضارية بفعل نوااميس تقيم العدل و التكافوء و المساواة ، لايجاد حياة متطورة ، و حضارة بعيدة عن التعقيد و المتناقضات .

### مهمة الكتاب

و ابحاث الكتاب هذا ، و ان بدأت في تصوير و استيعاب الجانب الأول من الفقه الاسلامي ، و هو التشريعات العبادية التي تقرب الانسان وتوثق علاقاته بخالفه بالطراز الصحيح من العبادات ، ولكنها تنتقل - مرحلة بعد مرحلة - إلى الموضوعات الفقهية الاخرى ، و تنتهي إليها .

و الكتاب في جميع مجالاته - بعد ذلك - يبحث عن دليل الحكم ، و مستند ، التشريع ، و يلتمس طريق الوصول إلى الاحكام الشرعية من ادلتها التفصيلية ، فان النفاذ إلى اصول الأحكام و مصادرها ، و معرفة استنباطها من تلك الاصول والمصادر الاساسية يعطينا الدليل القاطع على شرعيتها ، و تنجزها في حق المكلفين بها .

### الاجتهاد و عامل الزمن

و يدور الاجتهاد على اختيار المباني و القواعد الاصولية العامة ، و التماس النصوص الشرعية المعتبرة التي يستخرج منها - ضمن هذا الاطار - مختلف الاحكام الفقهية . و في ظل ممارسة عمليات الاجتهاد يبقى الفقه الاسلامي كائناً حياً ينمو و يتكامل ، و تتجدد احكامه و دلالاته ، و تبقى منطبقة على واقع الحياة الانساني في جميع ادوار المجتمع و حالاته .

ولهذه الضرورة الحياتية ظل الاجتهاد قائماً عند الشيعة الامامية ، و ظل عامل الزمن من مقومات ابداعه و جدّة أحكامه و تشريعاته ، و ظل الفقه الشيعي يستوعب جميع متطلبات الحياة ، و يتحكم فيها بفعل مرونته و قابليته و حكمته .

### قيمة الاعتبارات العقلية

و بالرغم من منطقيّة الفقه الشيعي ، و انسجامه و ترابطه مع الواقع الزمني المتطور فانه لا يتجه إلى اعتبار ان للعقل - بمعناه العام - أو للتحليلات العقلية دوراً ايجابياً في ادراك الاحكام ، او جعلها ، او استنباطها لأن : « دين الله لا يصاب بالعقول » و لان الله لم يوكل الانسان إلى مجرد عقله ، فارسله ديناً يهتدى به لنفسه ، و يتبصر به إلى سبيله . و قد نحا إلى ذلك الفقه السنّي أيضاً - في بعض مذاهبه - في

خصوص العبادات، باعتبار انها امور توقيفية لامجال لادراك العقل لعقلها، ولا مسرح للتعليلات العقلية فيها. الاّ اللهم المستقلات العقلية، باعتبار: « ان كل ما حكم به العقل حكم به الشرع » سواء في ذلك ما استحسنته العقل استحسانا ذاتيا فواجبه الشارع ودعا إليه، او ما استقبحه - كذلك - فحرمه الشارع ونهى عن ارتكابه.

### التعليلات و الظنون الشخصية

كما ان الفقه الشيعي - ايضاً - لا يتجه الى اعتماد التعليلات الكيفية - بطريق اولي - في تشريع الاحكام، و اعتبارها مصادر لها صفة الحجية و الاعتبار الشرعي، او العقلي القاطع.

فليس للذوق ولا للاستحسان و اشباههما - مما يأخذ به الفقه السني - اعتبار شرعي في تشريع الاحكام و استنباطها، كما انه ليس للمصالح المرسلة، و لا للقياس غير منصوص العلة - الذي مناطه مظنة العلة - محلا في اصول الاحكام و مبانيها. اذ ليس للظنون غير المعبرة حجية في مفهوم الفقه الشيعي، و لا المطلق الظن أي اعتبار شرعي، مالم يستند جعله و اعتباره الى الشارع الحكيم.

و يتمسك الفقه السني بهذه المباني الموضوعية على اساس: ان النصوص والقواعد العامة، و جميع الاطلاقات و العمومات قاصرة عن ادراك جميع الاحكام. وهي - بمفردها - لا تستوعب الحوادث الواقعة عبر الزمن، و بدون هذه المباني لا يمكن ان يستوعب التشريع الاسلامي المتناهي ما يتجدد من هذه الوقائع الجزئية غير المتناهية. و الحجية في الاخذ بها هي: التأكيد على نقصان الدين، و نقصان اصوله التشريعية العامة، وهي مبان تستند الى الظنون و الاستحسانات الشخصية، و اذا كان دين الله لا يصاب بالعقول فكيف يصاب بظنون المجتهدين و استحساناتهم، او يكمل بها.

ومع ذلك فقد سدوا باب الاجتهاد لكثرة تناقضاته على اساسها، و لقصوره و تخلفه عن مواكبة الحياة. بينما الفقه الشيعي لا يرى أي نقص في الدين - بعد ان اكمله الله و اتمه - لتتداركه هذه المباني الموضوعية، كما لا يرى سد باب الاجتهاد و تعطيله الا عزلا للدين عن الحياة، و عجزاً منه عن مجاراتها، و مجاراة تطورها، بل ان الدين عنده

هو الذي يطور الحياة، و يصعد بها الى مدارج الحضارة والتكامل .  
وليس ما يتميز به الفقه الشيعي من التكامل ، وسعة الاستيعاب ، وعمق الاجتهاد  
واستمراره ، وادراكه لجميع وقائع الحياة وابعادها وابداعاتها : الالتدفة من معدن  
الوحي ، ومعين العترة ، واستنباطه من الاصول التشريعية الاصيلية .

### دور العلة و الحكمة التشريعييتين

كما ان الفقه الشيعي لا يستند في احكامه الى الحكمة الخاصة من جعلها وتشريعيها  
فان وجود هذه الحكمة لا يدخل ضمن مصادر الفقه ، ولا ضمن اختصاص الفقيه وواجباته  
بل ان جميع العلل الواقعية التي اوجدت لها هذه الاحكام الالهية لا يمكن - ايضاً -  
ان يكون مستندا فقهيها لحكم من الاحكام ، الا ان تكون عللاً منصوصة ادر كها الشارع  
الحكيم . وأما ما تكون منها علة مظنونة يفرضها المجتهد ويظنها - كما عليه القياسيون -  
فليست لها اية حجبية شرعية تحكى عن ادراك الشارع لها ، و اعتباره اياها . بل ان  
الفقه الشيعي يلح على ابطال هذا القياس ، ويشدد في نكيره ، ويؤكد على : «ان السنة  
إذا قيست محق الدين » .

وفي عرض هذا التقويم للعلة غير المنصوصة ، والحكمة الخاصة بكل حكم من  
الاحكام ، فان هناك حكمة عامة لهذه التشريعات الالهية يمكن معرفتها ، والوصول اليها  
عن طريق الاعتقاد بان مناط جميع هذه الاحكام في نظر المشرع الحكيم هو إما وجود  
المصالح الملزمة التي تنشأ عنها تلك الاحكام التشريعية المعبر عنها بالواجبات في جميع  
الاورام الالهية الالزامية ، وإما وجود مفسد منهي عنها ، وهي التي يتفرع عليها  
تشريع كثير من المحرمات التي يجب الاجتناب عنها في جميع النواهي الالهية الالزامية  
ايضاً في فقهننا هذا .

وهذا ما يتدارك به عن فهم وادراك كل حكمة تشريعية خاصة ، أو علة يمكن  
ان تعتبر سببا لوجود بعض الاوامر و الواجبات المأمور بها ، او النواهي و المحرمات  
المنهي عنها .

## الاجتهاد و التصويب

و كما ان تركيز الاجتهاد على الاصول العامة عصمت الفقه الشيعي من ان تدخلها ، او تتخللها أحكام فقهية شاذة تقتضيها تلك المباني الموضوعية : فان الادلة الاجتهادية ، و الاصول العامة التي يلتمسها المجتهدون للوصول إلى الاحكام الالهية الواقعية قاصرة عن تبديل تلك الأحكام ، او انشائها على وفقها . اذ لم يحصل بهذه الادلة غير احكام ظاهريّة او تنزيلية ادت إليها تلك الادلة الاجتهادية ، او الاصول العملية ، نعم : ان تعبد الشارع بطريقتيها ، و اعتبار معذريتها و منجزيتها في حق المكلفين بها جعلت مؤداها أحكاما واقعية يسقط بها البحث عن حكم آخر لم تصل إليه هذه الادلة الشرعية المعبرة ، كما يسقط بها التكليف في مجال الامتثال و العمل عن المكلفين بها .

و على هذا : فان حكم الله الواقعي لم يكن تابعا لاراء المجتهدين - كما عليه المصوبون من الاشاعرة و المعتزلة ، و هو تصويب باطل لخلو الواقع عن الحكم عند خطأه و انكشاف خلافه ، بل ان جميع تلك الادلة - على اختلاف رتبها - طرق ظنية كاشفة عن تلك الأحكام الالهية الواقعية ، و تابعة لها ، و موصلة إليها ، قد تخطئ او تصيب .

و لذلك : لم يكن الفقه الشيعي فقها تصويبيا من حيث الغاية و المؤدى ، كما انه لم يكن فقها استحسانيا من حيث المبدأ و المبنى .

## مكانة المؤلف من هذه المحاضرات

و أما هذه المحاضرات الفقهية فتميز بسعة التحقيق ، و شمول الادلة ، و محاكمتها و غربلة الاحاديث و فحصها ، و تحقيق نصوصها في كل ما حفلت به هذه الموسوعة الفقهية من اصول الاستدلال ، وهي - في مفهوم الحوزات العلمية - دراسات نموذجية عليها يتمرس عليها طبقة ممتازة من ذوي الكفاءات العلمية ، و القدرات العالية ، من

متفهّم الاجتهاد ، من أمثال مؤلفنا هذا .

وهذه الابحاث الفقهية التي استوعبها وضبطها هي النظريات و الابداعات التي انتهجها استاذہ الامام ، وهو تلميذہ النابہ الذي توسم فيه ان يتسم دست المرجعية في الفتيا ، و يتولّى زمامها ، وهو ممن خلد بجهدہ هذا مدرستہ الفكرية واحيى منهجہ في الاجتهاد فيما اثر عنه من علوم الفقه ، والاصول ، و التفسير ، و الحديث ، بل ظل نموذجاً حياً لقدرة الامام على بناء امثاله من الشخصيات العلمية في العالم الاسلامي ، واطروحة فذة في النبوغ والالمية العلمية التي جعلته في مصاف العلماء والمحققين ممن تفخر بهم الامة الاسلامية في حاضرها ومستقبلها .

و قد استوعب في كتابه «فقه الشيعة» دراسات استاذہ الامام الفقهية ، و كتب تقاريراته و محاضراته بدقة و تحقيق دل على عمقه و مراسه في العلم ، كما دل على روعة اسلوبه و بلاغة بيانه ، و دقة تعبيره .

و قد اصدر الجزء الاول والثاني من كتابه هذا ، فاحتضنتهما الحوزات العلمية ، و جعلتهما محوراً لدراساتها العلمية ، و مداراً لوقوفها على آراء و مناهج الامام الفقهية .

و دأب استاذنا الآية الباهرة السيد الخلخالي - دام ظله - على متابعة فصول هذه الموسوعة الفقهية ، و اخراج اجزائه كتاباً بعد كتاب ، لينتفع بجهدہ هذا طلاب العلم ، و هواة التحقيق ، و رواد الفقه و الاجتهاد . والله الموفق للصواب ، و الهادي الى سواء السبيل .

مر تضي الحكمي

طهران : غرة رمضان المبارك ١٣٩٣ هـ

## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

أحمد لله الذي أرسل لعباده رسولا من أنفسهم ، يبلغ رسالاته ، و يصدع  
باحكامه ، و يقيم حدوده ، و يحيي سننه ، و يهديهم الى الصراط الأقوم . و الصلاة  
و السلام على خير خلقه محمد وآله الأئمة الهداة ، امناء اهل الارض ، و سفن النجاة .  
و بعد : يقول اقل خدام العلم المفتقر الى رحمة ربه ، الراجي تسديده ،  
و توفيقه «محمد مهدي» خلف العلامة الفقيه الورع المغفور له «السيد فاضل الموسوي  
الخلخالي» طاب ثراه لماً وجدت الدروس الفقهية التي حضرتها على سماحة  
آية الله العظمى استاذنا الأكبر «السيد الخوئي» دام ظلّه العالی حقيقاً بان ينتفع  
بها الفضلاء من طلاب العلم في الحوزات العلمية عقدت العزم - باذن الله تعالى - على  
مواصلة إعدادها و إنجازها .

و أحمده تعالى على ما أولاني به من نعمة التوفيق في هذا السبيل ، و أسأله  
جلّ و علا ان يضاعف في عوني و توفيقي لاكمال طبعها ، و ان يجعلها سبيلاً الى  
مرضاته ، و ان تحظى بقبول وليّه الغائب عجل الله تعالى فرجه الشريف ، و ان تكون  
لي ذخراً و زاداً يوم لا ينفع مال و لابنون . و الله ولي التوفيق .

المؤلف



نَجَاتُ الدَّمْرِ

# الدم

- الدم مما له نفس سائلة و ما لا نفس له .
- الدم المتخلف في الذبيحة . دم العلقه والبيضة . الدم
- المشكوك . الدم في الباطن . فروع و تطبيقات .

## « الخامس » : الدم (١) من كل ماله نفس سائلة ، انسانا أو غيره .

(١) لا خلاف ولا إشكال في نجاسة الدم في الجملة ، بل هي مما اجمع عليه المسلمون او كادت ان تكون من ضروريات الدين . و ان نسب (١\*) الخلاف في نجاسة بعض مصاديقه إلى بعض الأصحاب كابن جنيد ، فانه نسب إليه القول بطهارة مادون الدرهم . وكذا نسب (٢\*) إلى الصدوق القول بطهارة ما كان اقل من الحمصة على ما يأتي الكلام فيهما . إلا ان أصل نجاسته في الجملة مما تسالم عليه المتشرعة بحيث لا مجال للتشكيك فيه ، ومعه لا حاجة بنا إلى الاستدلال بقوله تعالى :  
 « قل لا اجد فيما اوحى إلي محرماً ما على طاعم يطعمه إلا أن يكون ميتة او دما مسفوحا ، ولحم خنزير فانه رجس... » (٣\*) بدعوى : ارادة النجس من الرجس ، لامكان المناقشة فيه بوجهين :

الأول : ان الرجس - لغة - هو الخبيث و الشيء الدني ، المعبر عنه في الفارسية بـ « پليد » . ومن هنا يطلق على الافعال أيضاً ، كما في قوله تعالى :  
 « انما الخمر والميسر و الانصاب والازلام رجس من عمل الشيطان (٤\*) » :  
 فان الميسر - وهو القمار - من الافعال ، ولا معنى لنجاسة الفعل . فيحتمل ان يكون المراد ان اكل الميتة و الدم ولحم الخنزير من الافعال الدنيّة ، فمع صحة اطلاق الرجس على الذات و الفعل معاً لا دليل على ارادة الأوّل في الآية الكريمة .

الثاني : انه لو سلم ارادة النجس من الرجس لكان الاستدلال بالآية مبنيا على عود الضمير إلى كل واحد من المذكورات فيها . ولكنه لم يثبت ، لاحتمال رجوعه إلى خصوص الأخير - وهو لحم الخنزير - لقربه لفظا . وكيف كان فلا ينبغي التشكيك في اصل نجاسة الدم في الجملة .

(١\*) (٢\*) الحدائق ج ٥ ص ٣٩ و ٤٣ - ٤٤ طبعة النجف الاشرف .

(٣\*) الانعام ٦ : ١٤٥ .

(٤\*) المائدة ٥ : ٩٠ .

على انه قد دلت جملة من الروايات المتفرقة على نجاسة كثير من مصاديقه ،  
كدم الحيض (١\*) والرعاف (٢\*) والقروح والجروح (٣\*) وما يخرج عند قلع السن  
او الثالول او تنف بعض لحم الجرح (٤\*) والدم الخارج عند حك الجلد (٥\*) وغير  
ذلك (٦\*) إلا ان الكلام في عموم النجاسة لكل دم ، وانه هل هناك

(١\*) لاحظ وسائل الشيعة : الباب ٣ من أبواب الحيض و الباب ٢١ و ٢٨ من  
أبواب النجاسات . اذ قد ورد في جملة من الروايات النهي عن الصلاة في الثوب الذي  
اصابه دم الحيض كما ورد فيها الامر بنسل الثوب منه ، و هما ارشاد في امثال المقام الى  
النجاسة .

(٢\*) وسائل الشيعة : الباب ٢٤ من أبواب النجاسات و ٧ من أبواب النواقض و ٢  
من أبواب قواطع الصلاة و ٢١ من أبواب المياح ففي جملة من الروايات الامر بنسل دم  
الرعاف وقطع الصلاة ان لم يمكن الغسل اثناءها والامر في مثله ارشاد الى النجاسة .  
(٣\*) وسائل الشيعة : الباب ٢٠ و ٢٢ من أبواب النجاسات .

(٤\*) وسائل الشيعة : الباب ٢ من أبواب قواطع الصلاة ، الحديث ١٥ و الباب ٢٧  
منها : الحديث ١ .

(٥\*) وسائل الشيعة : الباب ٢٠ من أبواب النجاسات ، الحديث ٥ .

(٦\*) كالدّم الخارج من المجرى ، كما عن حريز عن أبي عبدالله -ع- انه قال :  
« اذا كان الرجل يقطر منه البول او الدم اذا كان في الصلاة ، اتخذ كيسا وجعل فيه قطننا  
ثم علقه عليه و ادخل ذكره فيه ثم صلى ، يجمع بين الصلاتين » وسائل الشيعة : الباب ١٩ .  
من ابواب نواقض الوضوء ، الحديث : ١ ، صحيحة . و دم الحجامة ، كما عن عبدالاعلى عن  
الصادق -ع- قال : « سألته عن الحجامة ، أفيها وضوء ؟ قال : لا ولا يغسل مكانها ، لان  
الحجامة مؤتمن اذا كان ينظفه ولم يكن صبيا صغيرا » وسائل الشيعة : الباب ٥٦ من أبواب  
النجاسات ، الحديث : ١ . بناء على ارادة الغسل من التنظيف . مجهولة بعلى بن يعقوب  
الهاشمي .

في اخبار الباب اطلاقات تدل على نجاسة مطلق الدم ، بحيث يلتزم باصالة النجاسة في كل دم حتى غير المنصوص عليه كدم العلقمة ، والبيضة ، وما في العروق ، وتكون مرجعا عند الشك في نجاسة بعض الافراد ، الا ان يدل دليل على طهارته ، كالدم المتخلف في الذبيحة ، ودم مالا نفس له ، او ان الاصل في الدماء الطهارة إلا ما ثبت بالنص نجاسته؟ والصحيح هو الاول : لطائفتين من الروايات في المقام يمكن الاستدلال باطلاقهما على المطلوب .

الاولى : ما وردت لبيان حكم الدم في موارد خاصة ، كالصلاة في الثوب الذي اصابه الدم ، او وقوعه في البئر ، او الماء القليل ، او غير ذلك مما يستفاد منها : ان المرتكز في اذهان المتشرعة نجاسة طبيعي الدم اينما تحقق ، و انما كانوا يسألون عن حكمه في بعض الموارد الخاصة . وذلك لعدم التقييد - في الأسئلة والأجوبة - ببعض اقسامه ، فاطلاق سؤال الرواة ، وترك استفصال الامام عليه السلام في الجواب يدلان على صحة هذا الارتكاز و امضائه لدى الشرع ، و ان اشتملت تلك الروايات على أحكام آخر أيضاً ، و ذلك ك :

صحیحة محمد بن مسلم قال : « قلت له الدم يكون في الثوب على وأنا في الصلاة قال : ان رأيتہ و عليك ثوب غيره فاطرحه وصل في غيره ، و ان لم يكن عليك ثوب غيره فامض في صلاتك ولا اعادة عليك مالم يزد على مقدار الدرهم ... » (١\*).

و موثقة سماعة قال : « سألت أبا عبدالله عليه السلام عن الرجل يرى في ثوبه الدم فينسى ان يغسله حتى يصلح؟ قال : يعيد صلاته ، كي يهتم بالشيء اذا كان في ثوبه ، عقوبة لنسيانه . قلت : فكيف يصنع من لم يعلم ، أيعيد حين يرفعه؟ قال : لا ، ولكن يستأنف » (٢\*).

و موثقة أبي بصير عن أبي عبدالله عليه السلام قال : « ان اصاب ثوب الرجل الدم

(١\*) وسائل الشيعة : الباب ٢٠ من أبواب النجاسات ، الحديث : ٦ .

(٢\*) وسائل الشيعة : الباب ٤٢ من أبواب النجاسات ، الحديث : ٥ .

فصلى فيه وهو لا يعلم فلا إعادة عليه ، وان هو علم قبل ان يصلّى فنسى و صلى فيه فعليه الاعادة » (١\*).

و صحيحة ابن بزيع قال : « كتبت إلى رجل أسأله ان يسأل أبا الحسن الرضا عليه السلام عن البئر تكون في المنزل للوضوء ، فيقطر فيها قطرات من بول أو دم ، او يسقط فيها شيء من عذرة كالبعرة ونحوها ، ما الذي يطهرها حتى يحلّ الوضوء منها للصلاة ؟ فوقع عليه السلام بخطه في كتابي : ينزح دلاء منها » (٢\*).

والأمر بالنزح فيها انما يكون من آثار وقوع النجس في البئر لامن آثار تنجسها ، كما اوضحنا ذلك في بحث ماء البئر . فاذا لامنافة بين استحباب النزح و دلالة الصحيحة على مفروغية نجاسة الدم عندالسائل .

و كموتقة سعيد الأعرج قال : « سألت ابا عبد الله عليه السلام عن الجرّة تسعمائة رطل من ماء تقع فيها أوقية من دم ، اشرب منه و أتوضأ ؟ قال : لا » (٣\*).

الى غير ذلك من الروايات الدالة على مفروغية نجاسة مطلق الدم في اذهان المشرعة .

ويؤيد ذلك : انه لم يقع السؤال في بعض الروايات الا عن نجاسة بعض مصاديقه المشكوكة : كدم البق (٤\*) و انه هل يكون مثل دم البراغيث في جواز الصلاة

(١\*) وسائل الشيعة : الباب ٤٠ من أبواب النجاسات ، الحديث : ٧ .

(٢\*) وسائل الشيعة : الباب ١٤ من أبواب الماء المطلق ، الحديث : ٢١ .

(٣\*) وسائل الشيعة : الباب ٨ من أبواب الماء المطلق ، الحديث : ٨ .

(٤\*) كما في مكاتبة محمد بن ريان قال : « كتبت الى الرجل هل يجري دم البق مجرى

دم البراغيث ؟ و هل يجوز لاحد ان يقيس بدم البق على البراغيث فيصلى فيه ، وان يقيس على نحو هذا فيمهل به ؟ فوقع -ع- : تجوز الصلاة ، والطهر أفضل ، ووسائل الشيعة : الباب ٢٣ من أبواب النجاسات ، الحديث : ٣ .

فيه الثابت بالنص (١\*) لدلالته على ان المرتكز في ذهن السائل نجاسة مطلق الدم ، بحيث يحتاج في الخروج عن ذلك الى دليل يدل على الطهارة ولو بمثل القياس .  
 الثانية : اطلاق لفظ الدم الوارد في كلام المعصوم عليه السلام في بعض الروايات :  
 كموتقة عمار عن ابي عبدالله عليه السلام قال : «سئل عما تشرب منه الحمامة ، فقال : كل ما اكل لحمه فتوضأ من سؤره واشرب ، وعن ماء شرب منه باز او صقر او عقاب فقال : كل شيء من الطير يتوضأ مما يشرب منه الا ان ترى في منقاره دمًا ، فان رأيت في منقاره دمًا فلا تتوضأ منه ولا تشرب » (٢\*) .

فان اطلاق لفظ الدم في كلامه عليه السلام يشمل جميع افراده ، ومن آثار نجاسته منعه عليه السلام عن الوضوء او شرب الماء الملاقي للدم الذي في منقار الطير .  
 وربما يشكل على الاستدلال بالموثقة : بانها ليست في مقام تشريع نجاسة الدم كي يتمسك باطلاقها ، لانها في مقام جعل الحكم الظاهري عند الشك في وجود الدم - المفروغ عن نجاسته - على منقار الطير ، وانه يحكم بطهارة الماء الملاقي لمنقاره الا اذا علم بوجود الدم عليه .

ويدفعه : انه لا تعرض في الموثقة لصورتى العلم والجهل كي تكون واردة لبيان الحكم الظاهري ، واما فصل فيها بين فرض رؤية الدم على منقار الطير وعدمها ، وظاهرها لحاظ الرؤية على وجه الطريقة فيكون مفاد الرواية : انه ان كان في منقاره دم لا يتوضأ من سؤره ولا يشرب منه ، و ان لم يكن فيتوضأ منه و يشرب ، فهي في مقام بيان الحكم الواقعي لا الظاهري ، فلامانع من التمسك بالاطلاق حينئذ .  
 و عليه تكون محتملات مفهوم الشرط فيها ثلاثة ، إما طهارة بدن الحيوان

(١\*) كصحيحة الحلبي قال : « سألت أبا عبدالله - ع - عن دم البراغيث يكون في الثوب ، هل يمنعه ذلك من الصلاة فيه ؟ قال : لا ، و ان كثر ... » وسائل الشيعية : الباب ٢٠ من أبواب النجاسات ، الحديث : ٧ .

(٢\*) وسائل الشيعية : الباب ٤ من أبواب الاسنار ، الحديث : ٢ .

بزوال عين النجس ، كما هو المعروف . وإما عدم تنجسه رأساً بملاقاة النجس ، كما هو احد القولين في المسألة . وإما الغاء استصحاب النجاسة في بدن الحيوان ، بحيث لو علم بوجود النجس على بدنه ثم شك في بقاءه لحكم بطهارته تخصيصاً في دليل الاستصحاب كما احتمله بعض الاجلة (١\*) لان عدم رؤية الدم في منقار الطير حين ملاقاته للماء يشمل باطلاً ما اذا علم بوجود النجس عليه سابقاً ثم شك في بقاءه ، وهذا لاينا في كونها في مقام بيان نجاسة الدم ايضاً . فتكون الرواية دالة على حكمين ، احدهما بالمطابقة ، وهو احد ما ذكر من الاحتمالات ، والثاني بالالتزام وهو نجاسة مطلق الدم ، لانها لودلت على طهارة بدن الحيوان بزوال الدم - مثلاً - كانت دالة على نجاسة الدم بالالتزام .

بل مفاد منطوقها نجاسته كذلك من دون حاجة الى لحاظ الدلالة الالتزامية للمفهوم ، فان النهي عن الوضوء والشرب عما شرب منه طير كان في منقاره الدم ارشاد الى نجاسته على وجه الاطلاق ، لعدم التقييد فيه بقسم خاص .

وبالجملة : المحتمل في الموثقة - بعد دلالتها على نجاسة الدم - احد الوجوه الثلاثة المتقدمة ، دون قاعدة الطهارة . وليست من صغريات الكبرى المسلمة في محلها : من ان ثبوت الاطلاق من جهة لا يلزم ثبوته من جهة أخرى مالم يكن المتكلم في مقام البيان من جميع الجهات ، كما في قوله تعالى : «فكلوا مما امسكن» (٢\*) . فانه ليس في مقام البيان الا من ناحية جواز اكل صيد الكلب المعلم بما هو صيده ، وان مات قبل ادراكه حياً فلا يمكن الاستدلال به على طهارة موضع عضه الكلب لعدم كونه في مقام البيان من هذه الجهة ، بل يجب تطهير موضع عضه بمقتضى دليل نجاسة الكلب من دون تناف في البين .

وذلك لظهورها في ان وجوب الاجتناب عما شرب منه الطائر الذي كان في منقاره الدم انما هو من آثار نجاسة مطلق الدم لخصوص بعض اقسامه ، فلا مانع

(١\*) وهو الفقيه الجليل الميرزا محمد تقي الشيرازي (قده) .

(٢\*) المائدة ٥ : ٤ .



من التمسك باطلاقها على جميع المحتملات الثلاثة لانها فى مقام بيان نجاسة الدم ايضا .

فظهر مما ذكرناه : انه لولم يكن عندنا دليل على نجاسة مطلق الدم لكفتنا هذه الموثقة فى الحكم بنجاسة مطلقه ، سواء أكان من الدم المسفوح ام من المتخلف فى الذبيحة ، و سواء أكان مما له نفس سائلة ام كان من غيره ، الى غير ذلك من الاقسام . الا ان يقوم دليل على طهارة بعضه ، كالدّم المتخلف فى الذبيحة ، و دم ما لانفس له . كما يأتى .

وأمدعوى : انصراف الموثقة الى خصوص دم الميتة ، لغلبة تلوث منقار الطيور الجوارح - كالباز والصقر والعقاب التى هى مورد السؤال فى الموثقة - بدمها ، لاعتيادها أكل الجيف ، فليس لها اطلاق يشمل سائر الدماء : فمندفعة بمنع الغلبة بحيث يكون الفرد الاخر من النادر الملحوق بالعدم ، لجواز تلوث منقارها بدم السمك او غيره مما لانفس له ، او بالدم المتخلف فى الذبيحة ، لامكان أكلها الحيوان المذكى ، فالغالب عدم العلم بان الدم الذى على منقارها من اي الاقسام ، فحملها على صورة العلم بكونه دم الميتة حمل لها على الفرد النادر .

نعم : الغالب - كما ذكرناه - هو الشك فى ان الدم الذى على منقار الطيور الجوارح هل هو من القسم النجس ، كالدّم المسفوح ، او الطاهر ، كدم ما لانفس له . فالحكم بوجود الاجتناب عنه مطلقا يدل على تقديم الظاهر على الاصل ، لان غلبة أكلها الميتة توجب الظن بنجاسة الدم الذى على منقارها ، و هى أمانة على النجاسة فى خصوص المورد ، اعني الدم الذى على بدن جوارح الطيور ، وان كان مقتضى الاصل فيه الطهارة ، لان الشبهة موضوعية ، كما فى نظائر ما نحن فيه مما يشك فى ان الدم من القسم الطاهر او النجس ، كالدّم على الثوب او البدن .

ثم ان الاطلاق الذى ندرّيه فى هذه الموثقة ، بل عليه ارتكاز المتشعبة انما هو فى خصوص الدم الخارج من بدن الحيوان ، لانه الذى يتلوث به منقار الطيور وبألفه

### قلبيلا كان الدم او كثيرا (١)

الناس ، فلا تشمل دم غير الحيوان ، كالنازل من السماء آية ، كما في زمان موسى عليه السلام او المشاهد تحت الاحجار عند قتل سيد الشهداء عليه السلام .

بل يمكن منع الصدق الحقيقي على مثله ، لقرب دعوى وضع لفظ الدم لما يجرى منه في عروق الحيوان ، فاطلاقه على ما ذكر مبني على المسامحة والمشابهة في اللون .

وكيف كان فلا تشمل الموثقة دم غير الحيوان ، كما لا تشمل الدم الجارى في العروق حال حياته ، لان موردها الدم الخارج .

والمتحصل من جميع ما ذكرنا : ان الاصل في الدم الخارج من بدن الحيوان هو النجاسة الا ما استثني ، كدم مالا نفس له ، والمتخلف في الذبيحة .

(١) كما هو المشهور لاطلاق موثقة عمار المتقدمة (١\*) ، وعموم ارتكاز المتشعبة على نجاسة الدم ، من دون فرق بين القليل والكثير ، بل لوتنزلنا عن ذلك وقتلنا بعدم ثبوت نجاسة الدم الا في الجملة فلا يفرق الحال بين قليله وكثيره فيما ثبتت نجاسته . وقد اشار المصنف «قده» بعدم الفرق بينهما الى اقوال اخر فرقت بين القليل والكثير .

احدها: ما نسب الى الشيخ «قده» في الاستبصار (٢\*) من ظهور كلامه في طهارة ما لا يدركه الطرف من الدم ، مستدلا على ذلك بـ :

صحيحة علي بن جعفر عن أخيه عليه السلام قال : « سألته عن رجل رجع فامتخط ، فصار بعض ذلك الدم قطعاً صغاراً ، فاصاب إناءه ، هل يصلح الوضوء منه؟ فقال : ان لم

(١\*) في الصفحة ١٩ .

(٢\*) ج ١ ص ٢٣ طبعة دارالكتب الاسلاميه ، في ذيل الحديث ٥٧ قال «قدس سره»

« الوجه في هذا الخبر - يعني صحيحة علي بن جعفر - ان نحمله على أنه اذا كان ذلك الدم مثل رأس الابرة التي لا تحس ولا تدرك فان مثل ذلك معفو عنه . »

يكن شيء يستبين في الماء فلا بأس ، وان كان شيئاً يبيّن فلا يتوضأ منه ... » (\*١) .  
وقد اوضحنا الجواب عن هذه الرواية في بحث المياه ( ٢ \* ) بما لا مزيد عليه .

وخلاصته: ان هذه الرواية وان كانت صحيحة السند الا ان دلالتها على المطلوب غير واضحة ، لاحتمال ان يكون المراد من عدم الاستبانة عدم العلم بوقوع الدم داخل الأثناء و اصابته للماء ، فتكون مجرى قاعدة الطهارة .

ودعوى : ان مثل علي بن جعفر لا يسأل عن مثل ذلك مما هو من الامور الواضحة . مندفعة : بان مظنة إصابة الدم للماء واحتمال حجيتها ارجبت السؤال عنه ، كما ورد نظيره في رواية زرارة (\*٣) في الاستصحاب ، من السؤال عن حكم ما اذا حرّك في جنبه شيء و لم يعلم به ، حيث انه يكون مظنة النوم حينئذ . ولو سلم فنهاية ما هناك انها تدل على عدم انفعال الماء القليل بنحو هذا الدم ، لاعدم نجاسته ، كما هو محل الكلام .

ثانيها : ما نسب الى الصدوق من القول بطهارة مادون الحمصة . قال في الفقيه : (\*٤) « وان كان الدم دون حمصة فلا بأس بان لا يغسل ، الا ان يكون دم الحيض ، فانه يجب غسل الثوب منه ومن البول والمني ، قليلا كان او كثيرا ، وتعادمنه الصلاة علم به اولم يعلم » .

والظاهر: ان هذه العبارة مأخوذة من الفقه الرضوي بتغييراً ، على ما هو دأب الصدوق من نقل عباراته في كتابه غالباً ، فلعله استند - في القول بطهارة ما دون

(\*١) وسائل الشيعة : الباب ٨ من أبواب الماء المطلق ، الحديث : ١ .

(\*٢) ج ١ من هذا الكتاب ص ١٥٣ - ١٥٧ .

(\*٣) وسائل الشيعة : الباب ١ من أبواب نواقض الوضوء الحديث : ١ .

(\*٤) ج ١ ص ٤٢ طبعة دارالكتب الاسلامية .

الحمصة من الدم - إلى ما في الفقه الرضوي (١\*) من قوله « وإن كان الدم حمصة فلا بأس بان لا تغسله إلا أن يكون الدم دم حيض ، فاغسل ثوبك منه و من البول والمني قلّ أو أكثر ، واعد منه صلواتك ، علمت به ام لم تعلم . . . »

وقال في الحدائق (٢\*) : « الظاهر ان لفظ « دون » سقط من النسخة - يعني نسخة الفقه الرضوي - حيث ان الكتاب لا يخلو من الغلط إلا ان الموجود في البحار - حيث انه ينقل عبارات الكتاب المذكور - كما هنا . »

و عليه لابد من استناد الصدوق في هذه الفتوى اعني فتواه بطهارة مادون الحمصة من الدم في الفقيه (٣\*) إلى :

رواية مثنى بن عبد السلام عن أبي عبدالله عليه السلام قال : « قلت له إنني حككت جلدي فخرج منه دم ؟ فقال : ان اجتمع قدر حمصة فاغسله وإلا فلا » (٤\*) .  
لانها تدل على وجوب غسل قدر الحمصة ، واما دونها فلا يجب غسله ، وكيف كان فلا يمكن الاعتماد على شيء من الروايتين لضعف سندهما . بل لم يثبت كون الفقه الرضوي رواية ، كما مر غير مرة . هذا مضافا إلى احتمال ارادة العفو في الصلاة دون الطهارة ، كما هو محتمل كلام الصدوق أيضاً ، فاذاً لاخلاف في المسألة .

(١\*) ص ٦ ، وكذا في جامع أحاديث الشيعة ج ١ ص ٥٥ ، « باب الدماء المغفوة

في الصلاة » الحديث ٧ .

(٢\*) ج ٥ ص ٤٤ طبعة النجف الاشرف .

(٣\*) ج ١ ص ٤٢ ، طبعة دار الكتب الاسلامية ، الا ان الصدوق « قدس سره » لم يذكر رواية مثنى بن عبد السلام في الفقيه ولم ينقل عن سائر كتبه أيضاً ، وهذا مما يعيد استناده اليها في هذه الفتوى و ان قال في الحدائق - ج ٥ ص ٤٤ - بتعيين ذلك ، فلا حظ .

(٤\*) وسائل الشيعة : الباب ٢٠ من أبواب النجاسات ، الحديث ٥ ضعيفة ؛ مثنى

ابن عبد السلام ، اذ لم تثبت وثاقته ، بل ولا مدحه مدحاً يعتد به .

و اما دم ما لانفس له فظاهر (١) . كبيراً كان أو صغيراً ، كالسّمك ،  
والبق ، والبرغوث .

ثالثها : ما عن ابن الجنيّد من القول بطهارة مادون الدرهم من الدم - بل  
غيره من النجاسات - إلاّ دم الحيض و المنى ، لما حكى عنه في كتابه المختصر من  
قوله : « كلّ نجاسة وقعت على ثوب ، و كانت عينها مجتمعة أو منقسمة دون سعة  
الدرهم الذي يكون سعته كعقد الإبهام الأعلى لم ينجس الثوب بذلك . إلاّ ان  
تكون النجاسة دم حيض أو منياً ، فان قليلهما وكثيرهما سواء » : و كأنه اعتمد -  
كما قيل - في استثناء الدم على النصوص الدالّة على العفو عما دون الدرهم ، و في  
غيره على القياس عليه . و لا استبعاد في عمله بالقياس ، لموافقة جملة من فتاواه  
للعمامة .

و كيف كان : فان اراد ما هو ظاهر عبارته من طهارة ما دون الدرهم من  
النجاسات ، فلا دليل عليه ، لا في الدم ولا في غيره . بل مقتضى اطلاق ادلّة النجاسات  
ثبوت النجاسة ولو لأقل من الدرهم . وان اراد العفو عما دونه في الصلاة فهو مختص  
بالدم ، ولا يعم غيره من النجاسات .

### دم ما لا نفس له

(١) كما هو المشهور ، بل عن جملة من الأصحاب - كالسيد ، و الشيخ ،  
وابن زهرة ، و ابن ادريس ، و المحقق ، و العلامة ، و الشهيدين و غيرهم - دعوى  
الاجماع على الطهارة . نعم : عن الشيخ في المبسوط و الجمل و المراسم و الوسيلة  
ما يوهّم نجاسته . و العفو عنه في الصلاة ، كما دون الدرهم . و كيف كان فيستدل للمشهور  
بوجوه :

الاول : الاجماع . وفيه : ان الاجماع - على تقدير ثبوته - ليس من الاجماع  
التعبدي - كما في نظائر المقام - لاستدلال بعضهم على طهارته بمفهوم قوله تعالى : « أو  
دماً مسفوحاً » (١\*) و قد عرفت (٢\*) منع دلالة منطوقه على نجاسة الدم المسفوح

فكيف بدلالة مفهومه على طهارة غيره . و من المحتمل استناد الآخرين إلى بعض الوجوه الآتية .

الثاني : الروايات النافية للبأس عن دم البق والبراغيث ، ويقاس عليها غيرها مما لانفس له ، كالذباب و السمك ، و نحوهما .

منها : رواية الحلبي قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام عن دم البراغيث يكون في الثوب ، هل يمنعه ذلك من الصلاة فيه ؟ قال : لا ، وان كثر . . . « (١\*) » .  
و منها : مكتوبة محمد بن ريسان (٢\*) .

ومنها : صحيحة عبدالله بن أبي يعفور قال : « قلت لأبي عبدالله عليه السلام : ما تقول في دم البراغيث ؟ قال : ليس به بأس . قلت : انه يكثر ويتفاحش . قال : و ان كثر . . . « (٣\*) » .

و منها : موثقة غياث عن جعفر عن أبيه قال : « لا بأس بدم البراغيث ، والبق ، و بول الخشاشيف » (٤\*) .

والجواب عن هذه الروايات : انها لا تخلو من أحداشكالين على سبيل منع الخلو ، لانها إما ان تدل على خصوص العفو عن الصلاة في دم الحشرات دون طهارته ، كما في رواية الحلبي ، ومكتوبة محمد بن ريسان . وإما ان تدل على طهارة خصوص دم ما لا يكون له لحم مما لانفس له ، كالبق والبرغوث ، وأما ما فيه لحم كالسمك والحية فخارج عن مورد النصوص المذكورة . ومجرد الاشتراك في عدم سيلان الدم لا يوجب الجزم بالاشتراك

(١\*) وسائل الشيعة : الباب ٢٠ من أبواب النجاسات ، الحديث : ٧ . ضعيفة

بابن سنان ، وهو محمد ، بقرينة رواية أحمد بن محمد عنه ، وروايته عن ابن مسكان .

(٢\*) تقدمت في تعليقة ص ١٨ ضعيفة بسهل بن زياد .

(٣\*) وسائل الشيعة : الباب ٢٣ من أبواب النجاسات ، الحديث : ١ .

(٤\*) وسائل الشيعة : الباب ٢٣ من أبواب النجاسات ، الحديث : ٥ . وفي الباب

١٠ منها ، الحديث : ٥ .

في الحكم ، فلا يخلو ذلك عن القياس . نعم نهاية ما هناك امكان التعدي إلى مثل الذباب والزنبور مما ليس فيه لحم . و ذلك كما في صحيحة ابن أبي يعفور و موثقة غياث المتقدمين ، فانهما وان دلنا على طهارة دم البق والبرغوث ، لنفي البأس عنه على وجه الاطلاق ، إلا أنه لا يمكن التعدي عن موردهما إلى ما لا يصح قياسه عليه .

الثالث : رواية السكوني عن أبي عبد الله عليه السلام قال : « ان علياً عليه السلام كان لا يرى بأساً بدم ما لم يذك يكون في الثوب فيصلي فيه الرجل يعني : دم السمك » (١\* ) .  
و الجواب عنها أولاً : انها مختصة بما فيه اللحم - كالسمك - فلا تعم غيره ، نعم : هذا مبني على ان يكون التفسير بقوله « يعني دم السمك » من أبي عبد الله عليه السلام لا الراوي . و ثانياً : انها لا تدل إلا على العفو عن دم السمك في الصلاة ، و أما طهارته فهي قاصرة عن الدلالة عليها . هذا مع غض النظر عن الضعف في سندها (٢\* ) .

(١\*) وسائل الشيعة : الباب ٢٣ من أبواب النجاسات ، الحديث ، ٢ .

(٢\*) يمكن تضعيفها بالنوفلي - وهو حسين بن يزيد - في طريقها ، فانه لم يوثق . وقد يقال بضعف السكوني - وهو اسماعيل بن ابي زياد - أيضاً ، لتضعيف ابن الفضايرى له . ولكن في تضعيفه له اشكال ، بل منع . كما نبه عليه السيد الاستاذ دام ظلّه في كتابه « معجم رجال الحديث ج ٣ ص ١٠٤ » و الا ظهر انه ثقة ، لما عن الشيخ في العدة من ان الاصحاب عملت برواياته ، و ظاهره توثيقه وان كان عامياً . وكيف كان فلا اشكال في سند الرواية ، لان الرجلين - النوفلي والسكوني - وقعا في اسناد كامل الزيارات « ب ٣٠ - ح ١٠ ب ٢٥ - ح ٧ » وقد ذهب الاستاذ دام ظلّه اخيراً الى وثاقة جميع من وقع في اسناد الكتاب المذكور اعتماداً على توثيق جعفر بن محمد بن قولويه - مؤلفه - لهم في أول كتابه « ص ٤ » فكل من وقع في اسناده ثقة الا ان يبطل بمعارض . وحيث انا قد نشر في ضمن كتابنا هذا على مثل هذه الرواية فلا بأس بذكر ما افاده دام ظلّه في هذا المقام تكميلاً للفائدة قال دام ظلّه - في ج ١ من معجم رجال الحديث ص ٦٤ في ضمن البحث عن التوثيقات العامة - : « وبما ذكرناه نحكم بوثاقة جميع من وقع في اسناد كامل الزيارات أيضاً ، فان جعفر بن -

و الأولى : الأستدلال بالرّوايات الدالّة على طهارة الماء - او مائع آخر - الملاقى لميّة ما لا نفس له ، فانها تشمل باطلاقها صورة تفسّخها واصابة الدم الخارج عنها للماء . وقد اعتمدنا على هذه الرّوايات في الاستدلال على طهارة بولها وخرثها بمقتضى نفس الاطلاق - كما سبق (١\*) - و تلك :

كموثقة حفص بن غياث عن جعفر بن محمد عن أبيه عليه السلام قال : « لا يفسد الماء إلا ما كانت له نفس سائلة » (٢\*) .

و موثقة عمار عن أبي عبدالله عليه السلام قال : « سئل عن الخنفساء ، و الذّباب ، و الجراد ، و النملّة ، و ما أشبه ذلك يموت في البئر و الزّيت و السّمّن و شبهه ؟ قال : كل ما ليس له دم فلا بأس » (٣\*) .

و نحوهما غيرهما (٤\*) فان إطلاق نفي البأس فيهما يشمل صورة تفسّخ

→ قولويه قال في اول كتابه : « وقد علمنا بأننا لانحيط بجميع ما روى عنهم في هذا المعنى ولا في غيره ، لكن ما وقع لنا من جهة الثقات من أصحابنا رحمهم الله برحمته ، ولا أخرجت فيه حديثاً روى عن الشاذ من الرجال يؤثر ذلك عنهم عن المذكورين غير المعروفين بالرواية المشهورين بالحديث والعلم . . . » فانك ترى ان هذه العبارة واضحة الدلالة على انه لا يروى في كتابه رواية عن المعصوم الا وقد وصلت اليه من جهة الثقات من أصحابنا رحمهم الله . قال صاحب الوسائل - في ج ٢٠ ص ٦٨ - بعد ما ذكر شهادة علي بن ابراهيم بأن روايات تفسيره ثابتة و مروية عن الثقات من الائمة عليهم السلام : « وكذلك جعفر بن محمد بن قولويه فانه صرح بما هو أبلغ من ذلك في اول مزاده » اقول : ان ما ذكره متين ، فيحكم بوثاقه من شهد على بن ابراهيم ، او جعفر بن محمد بن قولويه بوثاقته ، اللهم الا ان يبطل بمعارض . وقد زعم بعضهم اختصاص الوثيق بمشايخه فقط ، ولكنه خلاف ظاهر عبارته كما لا يخفى .

(١\*) في الجزء الثاني من الكتاب ص ٢٧٣-٢٧٤ .

(٢\*) وسائل الشيعة : الباب ٣٥ من أبواب النجاسات ، الحديث : ٢ .

(٣\*) وسائل الشيعة : الباب ٣٥ من أبواب النجاسات ، الحديث : ١ .

(٤\*) وسائل الشيعة في الباب المذكور .



و كذا (١) ما كان من غير الحيوان ، كالموجود تحت الاحجار عند قتل سيد الشهداء - ارواحنا فداه - . و يستثنى من دم الحيوان المتخلف في الذبيحة (٢) بعد خروج المتعارف .

ميتة ما لا نفس له و اصابة الدم الخارج منها الماء والزيت والسمن . و كذلك البول و الخراء .

هذا كله بناء على ثبوت اصالة العموم في نجاسة الدماء ، حيث نحتاج في الخروج عنها إلى دليل مخصص ، والا فالمرجع - كما زعم بعضهم - هي قاعدة الطهارة فيما شك في نجاسته من الدماء ، لان الثابت بالاجماع نجاسة الدم المسفوح مما له نفس سائلة .

(١) لعدم وجود اطلاق في ادلة نجاسة الدم يشمل ذلك ، و كذا الدم النازل من السماء آية موسى عليه السلام ، لان غاية ما ثبت انما هو شمول الاطلاق لدم الحيوان . هذا مضافا إلى امكان كونه دما حقيقة .

### الدم المتخلف في الذبيحة

(٢) لا خلاف ولا إشكال في طهارة الدم المتخلف في الذبيحة في الجملة ، و انما الكلام فيما يمكن ان يستدل به لهذا الحكم ، و ما ذكر له في كلمات الأصحاب وجوه . وليعلم قبل ذلك أنه لا حاجة بنا إلى الاستدلال على طهارته لو قلنا بعدم وجود اطلاق في دليل نجاسة الدم يشمل جميع افراده ، لان القدر المتيقن في النجاسة إنما هو الدم المسفوح ، فيرجع في المشكوك نجاسته - كالمخلف في الذبيحة - إلى قاعدة الطهارة . و أما بناء على ما اخترناه من ثبوت الاطلاق فلا بد في الخروج عنه من اقامة دليل .

و استدل له بوجوه :

الأول : الاجماع ، كما عن جماعة ، منهم : المختلف ، و كنز العرفان وغيرهما ، و في الحدائق (١) (\*) دعوى اتفاق الأصحاب على الطهارة والحلية من

غير خلاف ينقل .

وفيه : ما مر - عدة مرات - من ان ثبوت الاجماع التعبدي في امثال هذه الموارد في غاية الاشكال ، اذ يحتمل استناد المجمعين إلى سائر الوجوه المذكورة في المسألة .

الوجه الثاني : اطلاق ما دل على حلية لحم المذكى . بيان ذلك : ان اللحم لا ينفك عن اشتماله على شيء من الدم ، بل يتعذر غالباً تخليصه منه ، إلا ببعض المعالجات التي يعلم بالضرورة من الشرع عدم اعتبارها في حليته ، اذ بعد المبالغة في غسله نجده يتقاطر منه ما يع احمر . لاسيما من المذبح ، وخصوصاً عند الطبخ ، وتخليصه منه يتوقف إما على تقطيعه قطعاً صغيراً وغسلها منه ، أو وضعه مدة طويلة في الماء بحيث يدخل في اعماقه ، ونحو ذلك ما يقطع بعدم اعتباره في حليته ، فكما دل على حلية اكل اللحم بدون هذه المبالغات يدل على حلية ما يتضمنه من الدم ، فاذا كان حلالاً كان طاهراً أيضاً ، لأن الحلية اخص من الطهارة ، فان النجس لا يجوز أكله .

وفيه : أن غاية ما يدل عليه هذا الوجه طهارة خصوص الدم التابع للحم المستهلك فيه ، الصادق على اكله اكل اللحم . واما مطلق الدم المتخلف حتى المستقل في الوجود و الاسم الذي يصدق على اكله اكل الدم - كالدّم الكثير الموجود في بطن الذبيحة ، أو في قلبها ، بحيث يعد جزءاً مستقلاً - فلا يجري فيه هذا الدليل ، لعدم شمول دليل حلية اكل الذبيحة لمثله .

الوجه الثالث : - وهو العمدة في المقام - استقرار سيرة المتشركة على عدم الاجتناب عن هذا الدم مطلقاً حتى المستقل بالوجود ، مع اعتيادهم اليومي بذبائح البعير والبقرة والغنم ، بحيث لو كان الدم المتخلف فيها نجساً لعرفه كل أحد من المسلمين ، وهذا المقدار كاف في الخروج عن عموم دليل نجاسة مطلق الدم .

سواء كان في العروق ، أو في اللحم ، أو في القلب ، أو في الكبد ،  
فانه طاهر (١) .  
نعم اذا رجع دم المذبح الى الجوف - لرد النفس ، أو لكون رأس  
الذبيحة في علو - كان نجساً (٢) .

(١) هل يختص الحكم بطهارة الدم المتخلف في الذبيحة بالمتخلف في الاجزاء  
المحللة الأكل ، او يعم المتخلف في الاجزاء المحرمة ، كالطحال ، والنخاع ،  
والاثنين ، و المثانة ، وغيرها من محرّمات الذبيحة ؟ الظاهر هو الثاني ، لعموم ما هو  
العمدة في المقام من السيرة المستمرة على عدم الاجتناب من مطلق الدم المتخلف في  
الذبيحة . فلا ينبغي التأمّل في المتخلف في الاجزاء المحرمة ، فضلا عن المحللة ، كما  
نسب التردد إلى المدارك في المتخلف في القلب والكبد .

نعم : لو كان المستند في الحكم بالطهارة الاجماع لكان للتشكيك في المتخلف  
في الاجزاء المحرمة مجال ، لامكان دعوى : ان القدر المتيقن من كلمات المجمعين  
هو المتخلف في الاجزاء المحللة . وكذلك لو كان الدليل على الحكم ما دل على حلية  
اكل الذبائح ، اذ عدم شموله للاجزاء المحرمة واضح .

(٢) قد يرجع الدم بعد خروجه عن المذبح إلى جوف الذبيحة - إما لرد  
النفس ، أو لكون رأس الذبيحة في العلو - فيكون نجسا ، و منجّسا لكل ما لاقاه  
من اللحم وغيره ، ولا يعد من المتخلف في الذبيحة ، لانه عبارة عما تخلف في الذبيحة  
بعد خروج المتعارف ، وأما ما نعارف خروجه ، فيحكم بنجاسته ، وتنجس ملاقية ، وان  
رجع إلى جوف الذبيحة لعلّة خارجية ، و أما رجوعه من الداخل إلى الداخل  
- كما قيل - فغير متصور في المقام ، لان الدم الجاري في العروق إما ان يخرج بالمذبح  
وقطع الوريدين ، و إما ان يبقى في الباطن لضغف الدافع . و أما رجوعه إلى جوف  
الذبيحة قبل خروجه من الوريدين فغير صحيح .

نعم : هناك صورة اخرى ، وهي منع الدم من الخروج بعد قطع الوريدين  
بطريقة ما ، كوضع اليد على المذبح ، او كيه بالنار ، أو خوف الحيوان الموجب

لا نجساد الدم في الباطن ، و نحو ذلك . إلا ان هذا لا يكون من الرجوع إلى الداخل في شيء ، بل هو عدم الخروج رأساً لما نفع عن ذلك . وكيف كان فلاشكال في نجاسته أيضاً ، لا لاجل الحكم بنجاسة الدم في الداخل ، بل لاجل صيرورة الحيوان حينئذ ميته نجسة ، لما حققناه في محله من أنه يعتبر في التذكية امران : حركة الذبيحة بعد الذبح اختياراً ولو يسيراً ، وخروج الدم بالمقدار المتعارف ، كما يقتضيه الجمع بين الأخبار ، لما في بعضها (١\*) من اعتبار الأمر الأول خاصة ، وفي بعضها الآخر (٢\*) اعتبار الأمر الثاني ، فلا بد من الاخذ بهما جمعاً بين الطائفتين ، فاذا اتفئ أحد الأمرين صارت ميته ، فتكون نجسة بجميع اجزائها ، و منها الدم الباقي فيها . نعم بناء على القول بكفاية أحد الأمرين ، أو الحركة بعد الذبح فقط ، تحصل التذكية ولولم يخرج الدم بالمقدار المتعارف ، و يجوز اكل اللحم ، ويكون طاهراً ذاتاً . إلا ان الدم المحبوس فيه يكون نجساً و منجساً لملاقيه ، لان السيرة في عدم الاجتناب عن المتخلف انما تكون في الدم المتخلف بعد خروج المتعارف ، فهي لا تشمل المورد ، فيبقى تحت عموم ما دل على نجاسة الدم . نعم بناء على انكار العموم فالمرجع قاعدة الطهارة ، ولكننا قد اثبتناه .

- (١\*) كما في صحيحة عبدالرحمن بن ابي عبدالله ، عن ابي عبدالله - ع - قال :  
 « في كتاب علي - ع - : اذا طرفت العين ، او ركضت الرجل ، او تحرك الذنب فكل منه ،  
 فقد ادركت ذكاته » وسائل الشيعة : الباب ١١ من ابواب الذبائح ، الحديث : ٦ .
- (٢\*) كما في صحيحة زيد الشحام ، فقد روى في حديث عن ابي عبدالله - ع - :  
 « اذا قطع الحلقوم ، وخرج الدم فلا بأس » . وسائل الشيعة : الباب ١٢ من ابواب الذبائح  
 الحديث : ٣ .

و يشترط في طهارة المتخلف ان يكون مما يؤكل لحمه على الاحوط ، فالمتخلف من غير المأكول نجس (١) على الاحوط .  
(مسألة ١) : العلقة المستحيلة من المنى نجسة ، من انسان كان أو

### الدم المتخلف في غير المأكول

(١) نسب القول بنجاسته إلى المشهور ، بل عن الذخيرة . و البحار ، و شرح الدروس ، و شرح المفاتيح : اتفاق الأصحاب عليه ، و عن بعضهم - كصاحب كشف اللثام ، والعلامة الطباطبائي «قده» - القول بطهارته . بل عن منظومته (١\*) نسبة القول بالطهارة إلى معظم الأصحاب .

و كيف كان فالصحيح هو الأول ، لانه مقتضى عموم نجاسة الدم ، ولا مخرج عن هذا العموم - على وجه يمكن ان يعتمد عليه في استثناء الدم المتخلف في الذبيحة - سوى سيرة المتشعبة . والقدر المتيقن منها هو الحيوان المحلل أكله ، لقلة الابتلاء بذبيح ما لا يؤكل ، كالسباع ، فلا يمكن احراز سيرتهم على عدم التجنب عما يتخلف في ذبيحة غير المأكول ، إلا أن يمنع العموم ، فيكون مقتضى القاعدة طهارته ، لان المتيقن في النجاسة إنما هو الدم المسفوح - وهو الخارج بالذبيح - فيتساوى المأكول وغيره في الحكم بالطهارة ، كما يساعده الذوق . ولكن لامجال للرجوع إلى الأصل مع وجود الدليل على خلافه .

كما انه لا يصح الاستدلال بالاجماع على طهارة المتخلف في الذبيحة ، لان القدر المتيقن منه الحيوان المحلل الأكل . و أيضاً لا يمكن الاستناد إلى دليل حليّة أكل الذبيحة بعد خروج الدم المتعارف ، لان المفروض أنها محرم الأكل .

(١\*) قال في منظومته على ما في الجواهر ج ٥ ص ٣٦٦ طبع النجف الاشرف :

و الدم في المأكول بعد قذف ما      يقذف طهره قد أحل في الدماء  
و الاقرب التطهير فيما يحرم      من المذكي و عليه المعظم

من غيرِه ، حتى العلقة في البيض (١) .

### دم العلقة و البيض .

(١) ادعى الشيخ في الخلاف (١\*) الاجماع على نجاسة دم العلقة ، وعن جماعة ممن تأخروا عنه أنهم أفتوا بذلك صريحاً ، كالقاضي ، والحلي ، والمحقق ، وابن سعد ، والعلامة ، وغيرهم ، بل لم يعرف الجزم بطهارته إلا عن صاحب الحدائق «قده» (٢\*) وقد حكى عن جماعة : التردد في ذلك ، كالشهيد في الذكري ، والارديلي ، وغيرهما .  
و كيف كان : فان قلنا بوجود اطلاق في دليل نجاسة الدم بحيث يشمل الموارد الثلاثة المذكورة في المتن - من علقة الحيوان ، و علقة البيضة ، والدم الموجود فيها مما ليس بعلقه فيتعين الحكم بالنجاسة - كما هو المختار - فان اطلاق موثقة عمارة المتقدمة (٣\*) لا مانع من شموله للموارد المذكورة . ومنع صدق الدم على الموجود في البيضة خلاف المفهوم المألوف عند العرف . ولو منعنا عن الاطلاق كان المرجع حينئذ قاعدة الطهارة لامحالة ، لان القدر المتيقن من دم الحيوان المحكوم بالنجاسة ما يكون جزءاً منه ، و العلقة المستحيلة من المنى المتكون في الحيوان لا يكون جزء منه ، بل الحيوان يكون ظر فالها .

و أما الاجماع المدعى في الخلاف على نجاسة العلقة فغير ثابت لدينا . وعلى تقدير التسليم فالقدر المتيقن منه هو علقة الحيوان المستحيلة من المنى ، فلا يشمل علقة البيضة والدم الموجود فيها . ولو سلم العموم لكل ما هو مبدء نشوء الحيوان ولو المتكون في غيره كعلقه البيضة فلا يمكن تعميم الحكم بالنجاسة لدم البيضة ، لخروجه

(١\*) ج ١ ص ١٨٣ في المسألة ٢٣٢ من مسائل كتاب الصلاة حيث قال : «مسألة.

العلقه نجسة ، وبه قال أبوحنيفة وأبواسحق المروزي من أصحاب الشافعي ، وهو المذهب عندهم وقال الصيرفي من أصحابه وغيره انها طاهر . دليلنا اجماع الفرقة ، وأيضاً ما دل على نجاسة الدم يدل على نجاسة العلقه ، لانه دم و دليل الاحتياط أيضاً يدل على ذلك .

(٢\*) ج ٥ ص ٥٢ طبعة النجف الاشرف .

(٣\*) في الصفحة ١٩ .

- والاحوط الاجتناب عن النقطة من الدم الذي يوجد في البيض (١) .  
 لكن اذا كانت في الصفار و عليه جلدة رقيقة لا ينجس معه البياض (٢) الا  
 اذا تمزقت الجلدة .  
 (مسألة ٢) : المتخلف في الذبيحة وان كان طاهرا لكنه حرام (٣) .

عن معقد الاجماع المذكور جزماً .

- (١) وجه التردد هو التشكيك في شمول الاجماع او اطلاق ما دل على نجاسة  
 الدم لدم البيض ، لانه ليس جزء من الحيوان ، ولا متكونا فيه ، ولا مبدء لنشوته .  
 ولكن الاظهر هو شمول اطلاق موثقة عمار له ، كما تقدم .  
 (٢) لان الجلدة تمنع عن ملاقاته البياض لها . بل إذا احتمل تكون النقطة في  
 باطن الجلدة بحيث كانت هناك جلدة اخرى تمنع عن ملاقاتها للصفار ، فالصفار أيضاً  
 محكوم بالطهارة ، لعدم العلم بملاقاته لنقطة الدم .

### حرمة الدم المتخلف في الذبيحة

- (٣) الدم المتخلف في الذبيحة إذا لم يكن تابعا للحم و مستهلكا فيه - بأن  
 كان مستقلا في الوجود و الاسم ، بحيث يصدق على أكله أكل الدم - فهو وان كان  
 طاهرا - كما سبق - إلا أنه يحرم اكله ، كالدّم الموجود في بطن الحيوان ، و قلبه ،  
 و كبده ، و نحو ذلك . والدليل على ذلك : ما دل على حرمة اكل الدم ، فمن الآيات  
 قوله تعالى : « انما حرم عليكم الميتة والدم ... » (\*١) .

ومن الروايات ما عقدها بابا في الوسائل ، مما دلّت على محرّمات الذبيحة وقد  
 عدّها منها الدم (\*٢) ، و مما دلّت على حرمة مطلق الدم (\*٣) . وحمل الدم - في الآية  
 الكريمة و الروايات - على خصوص ما يخرج بالذبح خلاف الاطلاق ، لا موجب  
 للمصير إليه بغير دليل مخصص . ومن الواضح عدم دلالة حلّ اكل الذبيحة على حليّة

(\*١) الانعام ٦ : ١٤٥ .

(\*٢) وسائل الشريعة كتاب اطعمة و الاشربة : الباب ٣٠ .

(\*٣) وسائل الشريعة كتاب اطعمة و الاشربة الباب : ١ .

الدم المتخلف في مثل القلب والكبد مما يمكن ، تخليصه منه بسهولة . فلامشقة في التخليص بحيث يقطع بعدم اعتبارها في حليتها .

وقد خالف في ذلك صاحب الحدايق «قده» (١\*) فذهب إلى القول بطهارة المتخلف في الذبيحة وحليته مطلقا . واستدل لذلك بوجوه :

الأول : إ اتفاق الأصحاب على كلاً الحكيمين - الطهارة والحلية - من غير خلاف يعرف .

و يدفعه : أن الأصحاب لم يصروا بحلية الدم المتخلف ، وإنما صرحوا بطهارته ، وهي اعم من الحلية . بل عدّهم الدم من محرّمات الذبيحة يشمل المتخلف باطلاقه . كيف وقد دلت الآية الكريمة والروايات - التي تقدّمت الإشارة إليها - على حرمة الدم باطلاقه . غاية ما هناك نخرج عن اطلاق الحرمة في خصوص المتخلف في الذبيحة إذا كان تابعا ومستهلكا في اللحم .

الوجه الثاني : حصر المحرّمات في الآيات فيما لا يشمل الدم المتخلف في الذبيحة . ومراده «قده» من الآية الحاصرة قوله تعالى : « قل لا اجد فيما اوحى إلي محرّما على طاعم يطعمه إلا أن يكون ميتة او دماً مسفوحاً ... » (٢\*)

بدعوى : ان مقتضى الحصر فيها حلية غير المسفوح ، و منه المتخلف في الذبيحة ، و بها يقيد اطلاق آية التحريم المتقدمة .

والجواب عنه : ان الاستدلال بها إما بمفهوم الحصر ، أو بمفهوم الوصف ، فانه «قده» و ان لم يصرح بكيفية الاستدلال ولكن لا تخلو الحال من إرادة أحد الوجهين ، وفي كليهما نظرو إشكال .

أما مفهوم الحصر ، فيرده أنه اضافي لا حقيقي ، وإلا لزم تخصيص الأكثر المستهجن ، فان المحرّمات من الحيوانات البرية والبحرية كالسباع ، و المسوخ ،

(١\*) ج ٥ ص ٤٥ طبعة النجف الاشرف .

(٢\*) الانعام ٦ : ١٤٥ .



وغيرها ، و كثير من المطعومات غير الحيوانات فوق حد الاحصاء ، فلا بد من حملها إما على الحصر الاضافي بالنسبة إلى ما كانت العرب تحرّمه على أنفسها (١\*) افتراءً على الله تعالى . او على أن المحرم في زمان نزول الآية لم يكن إلا الامور المذكورة فيها ، فيكون الحصر حقيقياً بالنسبة إلى زمان خاص ، ثم نزلت بقية المحرمات . تدريجاً وعلى أيّ تقدير لا يثبت للآية مفهوم بالاضافة إلى مطلق الدم المذكور في الآية الاخرى .

وأما مفهوم الوصف في قوله تعالى : « أو دماً مسفوحاً ... » مراداً به الدم المنصب من العروق كما فسره به (٢\*) .

(١\*) لقد كانت العرب تحلل و تحرم اشياء على انفسها افتراء على الله تعالى . وقد

اشار في الكتاب العزيز الى ذلك بقوله تعالى :

« و قالوا هذه انعام و حرث حجر لا يطعمها الا من نشاء بزعمهم ، و انعام حرمت

ظهورها و انعام لا يذكرون اسم الله عليها افتراء عليه سيجزيهم بما كانوا يفترون \* وقالوا ما

في بطون هذه الانعام خالصة لذكورنا و محرم على ازواجنا و ان يكن مينة فهم فيه شركاء

سيجزيهم و صفهم انه حكيم عليم ، الانعام ٦ : ١٣٨ - ١٣٩ .

و مما كانت تفتريه مشركو العرب : انهم كانوا يحرمون الانعام - من الابل و البقر

والغنم - و الحرث الذين جعلوهما لالهتهم و اوثانهم على الناس ، ولا يطعمونها الا لمن قام

بخدمة اصنامهم من الرجال دون النساء ، كما انهم كانوا يحرمون ركوب بعضها و الحمل

عليها ، كالسائبة ، و البحيرة ، و الحام ، و أيضاً يحللون بعض الانعام بدون ذكر اسم الله

عليها ، و اذا ذكروها اهلوا عليها باصنامهم افتراء عليه تعالى ، و كانوا أيضاً يحرمون ما في بطون

بعض الانعام من الاجنة على النساء اذا ولد حياً ، و اذا ولد ميتاً كان الذكور و الاناث فيه

سواء « مجمع البيان ج ٣ و ٤ ص ٣٧٢ - ٣٧٣ ، هكذا كانت العرب تحرم و تحلل ، و قد

نزل في زجرهم عن ذلك قوله تعالى : « قل لا تجد ٥٠٠٠ الانعام ٦ : ١٤٥ .

(٢\*) قال في كتاب الحدائق ج ٥ ص ٤٤ طبعة النجف : « الاول : المسفوح ، وهو ←

ففيه : أن المشهور وان انكروا مفهوم الوصف مطلقاً ، إلا أنا حققنا في الاصول ثبوته في الجملة ، لا بمعنى نفي الحكم عن غير المقيد بالوصف مطلقاً ، كما يقوله القائلون بالمفهوم ، بل بمعنى دلالة القيد على عدم ثبوت الحكم لنفس الطبيعة من حيث هي ، وإلا كان التقييد لغوا ، وذلك لا ينافي ثبوت الحكم لها بضميمة قيد آخر . ففي مثل قولنا : « لاتكرم رجلاً فاسقاً » يدل التقييد بالفسق على عدم ثبوت الحرمة لطبيعي الرجل و إلا كان التقييد بالفاسق زائداً في الكلام ، و أما انحصار الحرمة في الفاسق - كما توهم - فلا ، لامكان ثبوت الحرمة لشيء الخلق أيضاً ، وعليه فالأية الشريفة لا تدل على إنحصار الحرمة في الدم المسفوح و ان دل على عدم ثبوتها لطبيعي الدم بما هو ، فلاتنا في ثبوت الحرمة للدم المتخلف غير التابع للحم ، أو مطلق غير المسفوح ، كالدم الخارج عند حك البدن ، و الخارج من الجروح ، و دم الحيض و غيره ، مما يعترف صاحب الحدائق «قده» بنجاسته أيضاً .

هذا مضافاً الى امكان دعوي : ان المسفوح هو الدم المراق ، بمعنى المتجاوز عن محله ، ولا إختصاص له بالدم الخارج من العروق بالذبح ، فالدم الخارج من بطن الحيوان عند شقه حياً كان او ميتاً يصدق عليه انه من الدم المسفوح ، فينحصر غير المسفوح بما يكون تابعا للحم ، ويعد جزءاً منه .

الوجه الثالث : الروايات الدالة على عدم محرمات الذبيحة ولم تذكر الدم المتخلف منها ، و ان كانت الدلالة لاتخلو من ضعف .

ووجه الضعف : ان الروايات المذكورة لم ترد في مقام حصر محرمات الذبيحة كي تكون دالة على حلية غير ما فيها من المحرمات ، بل هي واردة لبيان حرمة الامور المذكورة فيها ، فلا تنافي وجود محرم آخر وقد عدت جملة من الروايات

→ لغة : المصبوب ، أى الذى انصب من العرق بكثرة يقال : سفح الرجل الدمع والدم من باب منع صبه ، وسفحت دمه اذا سفكته . . . .

الا ما كان في اللحم مما يعد جزءاً منه (١) .

(مسألة ٣) : الدم الابيض اذا فرض العلم بكونه دمأ نجس (٢) ، كما

في خبر فصد العسكرى - صلوات الله عليه - . و كذا اذا صب عليه دواء

غير لونه الى البياض .

مطلق الدم من محرّمات الذبيحة ، مضافاً الى صراحة الآية الكريمة في ذلك ، كما ذكرنا فالصحيح : هوان الدم المتخلف إذا لم يكن تابعاً و جزءاً للحم يكون حراما ، وان كان طاهرا ، وحينئذ لا تلازم بين الحكمين .

(١) مرآفا انه لو كان الدم المتخلف تابعاً للحم لزم الحكم بحليته مضافا الى طهارته ، لما هو المعلوم من سيرة المشرعة من عدم التزامهم بتخليص اللحم منه .

(٢) اشار «قده» في هذه المسألة الى عدم مدخلية اللون في نجاسة الدم ، فلو فرض وجود دم أبيض وصدق عليه عنوان الدم كان نجساً للاطلاق . و هكذا لو انقلب لونه الى البياض و نحوه بصب دواء عليه بقي على نجاسته . وقد ورد في رواية فصد العسكرى - صلوات الله عليه - : انه خرج منه دم أبيض كالمالح (١\*) . وفي اخرى :

(١\*) الكليني « في اصول الكافي ج ١ ص ٥١٢ الحديث ٢٤ : باب مولد أبي محمد

الحسن بن علي » باسناده عن بعض أصحابنا عن بعض فصادى العسكرا من النصارى : « ان أبا محمد - ع - بعث الى يوماً في وقت صلاة الظهر ، فقال لي : أفصد هذا العرق . قال : و

ناولني عرقاً لم افهمه من العروق التي تفصد ، فقلت في نفسي : ما رأيت امرأ اعجب من هذا ، يأمر لي ان افصد في وقت الظهر و ليس بوقت فصد ، و الثانية عرق لا أفهمه ثم

قال لي : انتظروكن في الدار ، فلما أمسى دعاني ، وقال لي : سرح الدم ، فسرحت ، ثم قال لي : امسك ، فامسكت ، ثم قال لي : كن في الدار ، فلما كان نصف الليل أرسل الى

وقال لي : سرح الدم . قال : فتعجبت اكثر من عجبى الاول ، وكرهت ان أساله . قال : فسرحت ، فخرج دم أبيض كأنه الملح ، قال : ثم قال لي : احبس . قال : فحبست . قال : ثم قال :

كن في الدار ، فلما أصبحت أمر قهرمانه ان يعطيني ثلاثة دنابر ، فاخذتها و خرجت .

وفي وسائل الشيعة ج ١٢ ص ٧٤ الباب : ١٠ من أبواب ما يكتسب به ، الحديث : ١٠ . ←

- (مسألة ٤) : الدم الذى قد يوجد في اللبن عند الحلب نجس (١)  
و منجس للبن .
- (مسألة ٥) : الجنين الذى يخرج من بطن المذبوح و يكون ذكاته  
بذكاة امه تمام دمه طاهر (٢) . ولكنه لا يخلو عن اشكال .
- (مسألة ٦) : الصيد الذى ذكاته بألة الصيد في طهارة ما تخلف فيه بعد  
خروج روحه اشكال (٣) ، وان كان لا يخلو عن وجه ، و أما ما خرج منه فلا

انه كاللبن (١\*) .

(١) و الوجه فيه ظاهر ، لانه من الدم المسفوح ، كما اشرنا إليه ، فيكون  
نجساً و منجساً لملاقية .

#### دم الجنين .

(٢) ربما يستدل على طهارة الدم الخارج من الجنين المذكى بذكاة امه بصدق  
الدم المتخلف في المذكى عليه ، فيكون طاهراً .

الا انه يشكل ذلك كما اشار اليه في المتن تبعاً لصاحب الجواهر «فده» (٢\*) :  
بأن عمدة الدليل على طهارة الدم المتخلف في الذبيحة انما هي السيرة ، والقدر المتيقن  
منها انما هو المتخلف بعد خروج المتعارف بالذبيح ، فلا تشمل الدم الموجود في  
الجنين قبل ذبحه ، وان كان تابعاً لأمه في التذكية . نعم لو ذبح مستقلاً كان المتخلف فيه  
طاهراً ، فالأقوى نجاسة دمه قبل الذبح . الا ان يمنع عن عموم نجاسة الدم ، ويرجع  
الى قاعدة الطهارة ، لكنه خلاف التحقيق ، لوجود العموم ، كما مر .

(٣) استشكل «فده» في طهارة الدم المتخلف في الصيد . والأظهر عدم الاشكال

→ ضعيف بالارسال ، و الاشتمال على بعض المجاهيل ، كابن مكفوف .

(١\*) سفينة البحار ج ١ ص ٣٦٤ و في البحار ج ٥٠ ص ٢٦٠ - ٢٦١ - طبعة

الاسلامية . نقله عن الخرايج مرفوعاً .

(٢\*) ج ٥ ص ٣٦٥ - طبعة النجف الاشرف .

اشكال في نجاسته .

(مسألة ٧) : الدم المشكوك في كونه من الحيوان أولا محكوم

بالطهارة (١) .

فيه بخلاف دم الجنين لنفس ما تقدم في المتخلف في الذبيحة ، اذ لا فرق فيه بين ما تخلف بعد الذبح والنحر او آلة الصيد - من كلب ، اوسهم ، او غيرهما - لخروج المتعارف بذلك كله ، وان اختلف ما تعارف في كل منها بحسبه ، لقيام السيرة على الطهارة في جميع ذلك . و أما ما خرج منه بآلة الصيد فلا مجال لتوهم الاشكال فيه ، لانه من الدم المسفوح .

### الدم المشكوك

(١) بعد الفراغ عن نجاسة بعض الدماء و طهارة بعضها الاخر يقع الشك

في موارد .

و الصور المذكورة في هذه المسألة خمسة ، فتارة : يشك في كون شيء أحمر دماً أولاً . واخرى : يعلم بكونه دماً ولكن يشك في انه دم حيوان او غيره ، لاحتمال كونه آية نازلة من السماء أو من الموجود تحت الأحجار عند قتل سيد الشهداء عليه السلام مثلاً . وثالثة : يعلم بانه دم حيوان ولكن يشك في كونه مماله نفس أولاً ، وهذا على قسمين لانه إما ان يشك في حال حيوان بخصوصه من جهة الشك في أن له نفساً سائلةً أولاً ، كالحية و التمساح ، وإما ان يشك في حال الدم نفسه ، وانه من أي الحيوانات الشاة أو السمك - مثلاً - ومن ذلك : الشك في الدم المرئي في الثوب ، وانه من البدن او من البق او البرغوث ، فهذه أربع صور . وخامسة : يعلم بانه دم حيوان ذي نفس إلا انه يشك في انه من القسم الطاهر منه وهو المتخلف فيه بعد الذبح أو النجس ، كالدخل في الذبيحة بعد الخروج لرد النفس ، او الباقي فيه قبل خروج المتعارف من جهة علو رأس الحيوان ، او نحو ذلك .

و الصور الأربعة المتقدمة كلها محكومة بالطهارة ، إما لقاعدتها . أو

لاستصحاب العدم الازلي في العنوان المترتب عليه النجاسة .

ففي الصورة الاولى : يجري استصحاب عدم كونه دماً ، ولا يعارضه استصحاب عدم العنوان الاخر ، لعدم ترتب أثر عليه .

و في الصورة الثانية : يجري استصحاب عدم كونه دم حيوان وعموم نجاسة الدم لا يشمل دم غيره ، كما تقدم .

و في الصورة الثالثة : يجري استصحاب عدم كون الحيوان مماله نفس سائلة .

و في الصورة الرابعة : يجري استصحاب عدم كون الدم من الحيوان الذي له نفس سائلة .

و أما الصورة الخامسة فيأتي الكلام فيها .

ثم انه ربما يقال : (\*١) بان الأصل في الدم المشكوك الحكم بالنجاسة ، ففي غير الصورة الاولى - التي لم يحرز كونه دماً - لا بد من الحكم بوجود الاجتناب . وذلك لقوله <sup>(عليه السلام)</sup> في موثق عمار .

« فان رأيت في منقاره دماً فلا تتوضأ منه ولا تشرب » (\*٢) .

فانه باطلاقه يعم الدم المشكوك كما يشمل الدم المعلوم كونه من أي الأقسام . بل الغالب هو الجهل بحال الدم الذي يرى في منقار الطيور - ولا سيما السباع منها - بحيث يكون تخصيصه بصورة العلم بحال الدم حملاً له على الفرد النادر . وهذا نظير الحكم بالحبيضة على من رأت الدم مع عدم علمها بكونه استحاضة ، وبالجنابة على من رأى بللاً مشتبهة قبل الاستبراء .

وقد اشكل عليه (\*٣) بمعارضته بذيله في رواية الشيخ له في التهذيب

(\*١) نسب هذا القول الى الشيخ وغيره - كما في كتاب الطهارة لشيخنا الانصاري

«قده» - نقلاً عن شرح المفاتيح - .

(\*٢) وسائل الشيعة : الباب ٤ من أبواب الاسئار ، الحديث : ٢ .

(\*٣) المستشكل هو الشيخ الانصاري « قده » في كتاب الطهارة في أواخر بحث

نجاسة الدم .

والاستبصار ، و المروي في الفقيه أيضاً - من قوله : « و سئل عن ماء شربت منه الدجاجة قال : ان كان في منقارها قذر لم يتوضأ منه ولم يشرب ، و ان لم تعلم ان في منقارها قذراً توضأ منه و اشرب » (١\*).

فان مقتضى اطلاق قوله **توضأ** : « وان لم تعلم ان في منقارها قذراً ... » هو الحكم بطهارة الدم المشكوك للشك في كونه قذراً أولاً ، و مقتضى صدر الرواية هو الحكم بالنجاسة كما تقدم ، وحيث ان المعارضة بين الصدر والذيل يكون بالعموم من وجه ، و لا ترجيح لأحدهما على الآخر ، اذ كما يمكن تخصيص الذيل بغير الدم من سائر النجاسات ، كذلك يمكن تقييد الصدر بصورة العلم بنجاسة الدم ، فيسقطان بالمعارضة في الدم المشكوك ، و يكون المرجع قاعدة الطهارة التي هي الأصل المعتمد في امثال هذه الموارد .

و يندفع : بلزوم إبقاء صدره على اطلاقه وتقديمه على الذيل . و ذلك لوجود القرينة على ذلك ، و هي ما أشرنا إليه آنفاً : من ان تخصيص الصدر بصورة العلم بحال الدم حمل له على الفرد النادر ، لان الغالب هو عدم العلم بحال الدم الموجود على منقار الطيور السباع ، وانه من المذكي او الميتة ، او ماله نفس او من غيره ، و هذا بخلاف ذيله ، فان حمل القذر على غير الدم من سائر النجاسات لا محذور فيه ، فلامعارضة بينهما .

هذا و لكن مع ذلك لا يمكن المساعدة على أصل الدعوى ، اعنى : اصالة النجاسة في مطلق الدماء المشكوكة ، بل غاية ما هناك هي دلالة الموثقة على ثبوت هذا الاصل في خصوص موردها و هو الدم الموجود على منقار الطيور الجوارح ، كالباز ، والصقر ، والعقاب من باب تقديم الظاهر على الاصل ، لان الغالب أكلها من فرستها أو الميتة ، فيكون الدم في منقارها أمارة معتبرة على نجاسته ، و انه من القسم النجس ، فلا يرفع اليد بها عن عموم قاعدة الطهارة في غير موردها ، كالدّم

(١\*) وسائل الشيعة : الباب : ٤٠ من أبواب الاسرار ، الحديث ٣ ، ٤ .

كما أن الشيء الاحمر الذى يشك فى أنه دم أم لا كذلك ، و كذا اذا علم أنه من الحيوان الفلانى ولكن لا يعلم أنه مما له نفس ام لا ، كدم الحية والتمساح ، وكذا اذا لم يعلم أنه دم شاة أو سمك ، فاذا رأى فى ثوبه دمأ لا يدري انه منه او من البق او البرغوث يحكم بالطهارة .

و اما الدم المتخلف فى الذبيحة (١) اذا شك فى انه من القسم الطاهر او النجس فالظاهر الحكم بنجاسته - عملاً بالاستصحاب - و ان كان يخلو عن اشكال . و ييتمل التفصيل بين ما اذا كان الشك من جهة احتمال رد النفس فيحكم بالطهارة لاصالة عدم الرد و بين ما كان لاجل احتمال كون رأسه على علو فيحكم بالنجاسة عملاً باصالة عدم خروج المقدار المتعارف .

المشكوك فى الثوب والبدن ، او الموجود على منقار الطيور غير الجوارح ، كالدبك والدجاجة وغير ذلك .

و بالجملة : ان للموثقة دالتين ، احدهما : الدلالة على الحكم الواقعى ، وهو نجاسة مطلق الدم . وقد تقدم : انها أحد المستنديين فيما اخترناه من عموم نجاسته . الثانية : الدلالة على الحكم الظاهرى ، وهو نجاسة الدم المشكوك فيه ، وجوب الاجتناب عن ملاقيه .

أما الدلالة الاولى : فلا يمكن التمسك بها فى الدماء المشكوكة ، لانه من التمسك بالعام فى الشبهة المصدقية ، فان العموم المذكور مخصص بما دل على طهارة بعض الدماء ، كالمخلف فى الذبيحة ، ودم ما لانفس له ، و نحو ذلك ، ومن المحقق فى محل عدم صحة التمسك بالعام المخصص فى الشبهات المصدقية للخاص .

وأما الدلالة الثانية فلانما نعت من التمسك بها فى الدم المشكوك . الا انها مختصة بموردها - من منقار الطيور الجوارح - تقديماً للظاهر على الاصل فيها ، فلا يمكن التعدي الى مطلق الدماء المشكوكة . فلا أصل لاصالة نجاسة الدم المشكوك على وجه العموم .

(١) هذه هي الصورة الخامسة - للدم المشكوك - من الصور المذكورة فى المتن ،



وهي : ما اذا علم انه دم حيوان ذي نفس سائلة الا انه يشك في انه من القسم الطاهر منه او النجس .

فقد استظهر المصنف «قده» أولاً الحكم بالنجاسة ، عملاً بالاستصحاب ومراده : استصحاب نجاسة الدم حال كونه داخل الحيوان و في عروقه قبل التذكية ، و لكنه «قده» استشكل في ذلك . ووجه الاشكال : انما هو عدم ثبوت الدليل على نجاسة الدم قبل خروجه من بدن الحيوان ، و القدر الثابت من الأدلة انما هو الدم الخارج ، فلا حالة سابقة للنجاسة كي تستصحب .

ثم أحتمل التفصيل بين ما اذا كان من جهة احتمال رد النفس فيحكم بالطهارة ، لاصالة عدم الرد ، و بين ما اذا كان لأجل احتمال علو رأس الحيوان فيحكم بالنجاسة ، لاصالة عدم خروج المقدار المتعارف .

و الحق هو التفصيل المذكور ، ولكن لا لما ذكره في المتن في الصورة الاولى من اصالة عدم الرد ، لانها لا تثبت كون المشكوك من الدم المتخلف ، اذ لا أثر لعدم الرد شرعاً ، والملازمة بينه وبين كون المشكوك من المتخلف عقلية لا شرعية ، بل لاستصحاب عدم خروج الدم المشكوك حين الذبح ، و يترتب عليه الطهارة بعد احراز خروج المقدار المتعارف من الدم .

وبيان آخر : ان موضوع الحكم بطهارة دم الحيوان مر كب من أمرين ، خروج المعتاد بالذبح ، و بقاء مقدار منه داخل الحيوان ، فاذا احرز احد جزئيه - وهو خروج المعتاد - بالوجدان يجري الاستصحاب في الجزء الاخر ، ويتم الموضوع بضم الوجدان إلى الأصل . ولا نريد من استصحاب عدم خروج المشكوك إثبات عنوان المتخلف في الذبيحة له كي يورد عليه بانه يبتنى على الأصل المثبت ، لانه عنوان وجودي مترتب على عدم الخروج ، بل المراد إثبات نفس عدم الخروج وبقاء الدم داخل الحيوان ، لعدم ترتب الطهارة على عنوان المتخلف في الذبيحة في لسان الأدلة الشرعية ، بل غاية ما هناك قيام السيرة على طهارة الدم الباقي داخل الحيوان

(مسألة ٨) : اذا خرج من الجرح او الدمل شيء أصفر يشك في أنه دم ام لامحكوم بالطهارة (١) ، و كذا اذا شك من جهة الظلمة انه دم أم قيح ، ولا يجب الاستعلام (٢) .

(مسألة ٩) : اذا حك جسده فخرجت رطوبة يشك في أنها دم أو ماء أصفر يحكم عليها بالطهارة (٣) .

(مسألة ١٠) : الماء الاصفر الذي ينجمد على الجرح عند البرء

بعد خروج المعتاد بالذبح . فاذا شك في دم انه من القسم الخارج أو الباقي في الذبيحة فلا مانع من استصحاب عدم خروجه ، و أثره الطهارة ، بعد ضمه إلى مفروضية خروج المعتاد . ومع الغض عن هذا الأصل فلا مانع من اجراء الأصل الحكمي ، وهو استصحاب الطهارة او قاعدتها .

و أما الصورة الثانية : و هي ما إذا كان منشأ الشك في طهارة الدم المشكوك : الشك في خروج الدم بالمقدار المعتاد ، فيحكم فيها بالنجاسة ، لاستصحاب عدم خروج المعتاد ، و أثره الشرعي ارتفاع الطهارة بارتفاع موضوعها ، لما ذكرناه آنفا : من تركيب موضوع الطهارة من أمرين : خروج الدم بالمقدار المعتاد ، وبقاء الباقي في الذبيحة ، فاذا شك في أحد جزئيه فلا مانع من جريان استصحاب عدمه ، بل لا مانع من التمسك باطلاق ما دل على نجاسة الدم ، لشموله للدم الباقي في الحيوان قبل خروج المعتاد بالذبح ، وباستصحاب عدم خروجه ينتقح موضوع العموم .

(١) لان الشبهة موضوعية ، والمرجع فيها قاعدة الطهارة ، او استصحاب عدم كونه دماً ، بناء على ما هو المختار من جريانه في الأعدام الازليّة ، و كذا إذا كان الشك من جهة الظلمة .

(٢) لعدم وجوب الفحص في الشبهات الموضوعية ، و ان امكن بسهولة ، لاطلاق أدلة الاصول الجارية فيها . و أما وجوب الفحص في بعض الموارد - فان تم - فلدليل خاص .

(٣) لما ذكرناه آنفا في المسألة السابقة .

طاهر ، الا اذا علم كونه دمًا (١) او مخلوطاً به فانه نجس ، الا اذا استحال جلدًا (٢) .

(مسألة ١١) : الدم المراق في الامراق حال غليانها نجس منجس ، وان كان قليلا مستهلكاً ، والقول بطهارته بالنار - لرؤية ضعيفة - ضعيف (٣).

(١) فان الانجماد لا يخرج عن صدق الدم عليه ، فيشمله دليل نجاسته ، كما ان اختلاطه بالدم يوجب نجاسته من دون فرق بين الملاقة في الخارج أو الداخل إذ الاختلاط يوجب استمرار الملاقة إلى الخارج .

(٢) فيحكم عليه بالطهارة لتبديل الموضوع بالاستحالة .

### الدم المراق في الامراق

(٣) ينبغي ان تذكر هذه المسألة في بحث المطهرات - كما صنبه بعض الأصحاب - (١\*) لان البحث فيها يكون عن مطهريّة النار وقد نسب (٢\*) القول بذلك إلى الشيخ في النهاية ، والاستبصار ، وإلى ظاهر الفقيه ، والمفيد في المقنعة .  
و الصحيح : ان النار بنفسها لم يدل دليل على مطهريتها لشيء ، وان حالته إلى شيء آخر فضلاً عما إذا أوجب فيه مجرد التجفيف أو الغليان ، فالخشبة المتنجسة - مثلاً - إذا استحالت باحراق النار رماداً او دخاناً تطهر بالاستحالة لا بالنار ، ان لو كانت الاستحالة بغير النار لطهرت أيضاً بل عدّ الاستحالة من المطهرات لا يخلو عن المسامحة ، لان ارتفاع النجاسة حينئذ انما يكون بارتفاع موضوعها ، والمستحال إليه يكون موضوعاً آخر محكوماً بالطهارة ، لعدم تعدّي الأحكام الثابتة للموضوعات النجسة إلى غيرها . فمتى صارت العذرة رماداً لحقها حكم الرماد وارتفع عنها حكم العذرة ، ان لا يعقل بقاء الحكم مع ارتفاع موضوعه ، فالنار بنفسها لا ترفع نجاسة النجس وان حالته إلى شيء آخر ، فضلاً عما اذا جففته كخبز

(١\*) راجع الحدائق ج : ٥ ص ٤٦٥ طبعة النجف الاشرف . و الجواهر : ج ٦

ص ٢٧٣ طبعة النجف الاشرف . و مصباح الفقيه ، كتاب الطهارة ص ٦٣٢ .

(٢\*) كما في الجواهر : ج ٦ ص ٢٧٤ في كتاب الطهارة طبعة النجف الاشرف -

العجين المتنجس ، او اوجبت الغليان فيه ، كطبخ المرق المتنجس بالدم ، كما هو المبحوث عنه في هذه المسألة .

و كيف كان فالروايات التي توهم دلالتها على مطهريّة النار خمسة ، اثنتان منها وردتا في خبز العجين الذي عجن بماء وقعت فيه الميتة ، و ثلاثة منها في المرق الذي وقع فيه الدم . ولا يمكن الاعتماد على شيء منها لضعفها سنداً أو دلالة .

أما الاوليان : فاحداهما : مرسله ابن أبي عمير عن رواه عن أبي عبد الله عليه السلام : « في عجين عجن و خبز ، ثم علم ان الماء كانت فيه ميتة . قال : لا بأس ، أكلت النار ما فيه » (١\*).

و فيها أولاً : انها ضعيفة السند بالإرسال ، و ان كان المرسل ابن أبي عمير الذي اشتهر : ان مراسيله كمسايدته ، لما ذكرناه مراراً : من عدم الفرق بينه وبين غيره عندنا ، لاحتمال وثاقه المروي عنه عنده دوننا .

و ثانياً : انها ضعيفة الدلالة ، لان تعليق الجواز باكل النار ما في العجين انما يناسب كون السؤال عن حرمة أكله من جهة اشتماله على الماء الملاقي للميتة او الممتزج بالاجزاء الدقيقة منها ، دون نجاسته ، و إلا لكان الأنسب ان يجيب الامام عليه السلام بتطهير النار له ، كما اجاب بذلك في صحيحة الحسن بن محبوب قال : « سألت أبا الحسن عليه السلام عن الجص يوقد عليه بالعدرة و عظام الموتى ثم يخصص به المسجد ، أسجد عليه ؟ فكتب إليّ بخطه : ان الماء و النار قد طهراه » (٢\*).

فلا بد إما من حمل الماء على ما لا ينفعل بالملاقاة ، كالبشر كما هو مفروض الرواية الثانية او الكثير . او حمل الميتة على ميتة ما لا نفس له ، و يكون تعليق جواز أكل الخبز - الذي عجن بالماء الذي وقع فيه الميتة - لرفع الاستقذار ،

→ و أيضاً في كتاب الاطعمة والاشربة في الامر الثاني من المايعات المحرمة - وهو الدم -

(١\*) وسائل الشيعة : الباب ، ١٤ من أبواب الماء المطلق ، الحديث : ١٨ .

(٢\*) وسائل الشيعة : الباب ١٨ من أبواب النجاسات ، الحديث : ١ .

## لارفع النجاسة .

و الثانية : رواية عبدالله بن زبير عن جده قال : « سألت أبا عبدالله عليه السلام عن البئر تقع فيها الفأرة أو غيرها من الدواب ، فتموت ، فيعجن من مائها ، أيؤكل ذلك الخبز ؟ قال : إذا أصابته النار فلا بأس بأكله » (١\*).

ويردّها أولاً : ضعف سندها ، ولو بأحمد بن محمد بن عبدالله بن زبير الأسدي فإنه مهمل أو مجهول . وثانياً : ضعف دلالتها ، بابتناء الاستدلال بها على انفعال ماء البئر بملاقاة النجس ، مع ان المحقق في محله عدم انفعاله ، لدلالة جملة من الروايات على ذلك ، ويمكن عدّ هذه الرواية من جملة تلك الروايات أيضاً . نعم قد التزمنا بحدوث مرتبة من القذاراة لا يجب الاجتناب عنها ، ويزيلها نزع المقدّرات ، فمن الجائز ان تكون اصابة النار أيضاً كالنزع رافعة لتلك القذاراة .

ولو سلم دلالتهما على مطهريّة النار ، وان مفروض السؤال فيهما تنجس الماء الذي عجن به بملاقاة الميتة لعارضتهما الروايات (٢\* ) - التي رواها ابن أبي عمير أيضاً - الدالة على بيع الخبز الذي عجن بالماء النجس على مستحل الميتة ، او انه يدفن ولا يباع ، ان لو كانت اصابة النار له - عند صيرورته خبزاً - مطهراً له لم يأمر الامام عليه السلام ببيعه من مستحل الميتة ، أو دفنه . و مع التساقط بالمعارضة يرجع إلى عموم انفعال الماء بملاقاة النجس ، او استصحاب النجاسة ، بناء على جريانه في الشبهات الحكمية .

(١\*) وسائل الشيعة : الباب ١٤ من أبواب الماء المطلق ، الحديث : ١٧ .

(٢\*) عن ابن أبي عمير ، عن بعض أصحابنا ، وما أحسبه الا عن حفص بن البختري ، قال : « قيل لابي عبدالله -ع- : في العجين يعجن من الماء النجس ، كيف يصنع به ؟ قال : يباع ممن يستحل أكل الميتة » مرسله .

وعنه أيضاً ، عن بعض أصحابنا ، عن أبي عبدالله -ع- قال : « يدفن ولا يباع » ، وهي مرسله أيضاً

وسائل الشيعة : الباب ١١ من أبواب الاسئار ، الحديث : ١٠ ، ٢٠ .

و أما الروايات الواردة في المرق المراق فيه الدم :  
فاحداها : رواية زكريا بن آدم قال : «سألت أبا الحسن عليه السلام عن قطرة خمر  
أو نبيذ مسكر قطرت في قدر فيه لحم كثير ، ومرق كثير ؟ قال : يهراق المرق ، أو  
يطعمه أهل الذمة ، أو الكلب ، واللحم اغسله وكله . قلت : فانه قطر فيه الدم . قال :  
الدم تأكله النار إن شاء الله ... » (١\*).

وهي ضعيفة سنداً بابن المبارك ، سواء أكان حسن - كما في طريق الشيخ -  
أو حسين - كما في طريق الكليني - فان الأول مهمل ، والثاني مجهول و ضعيفة  
دلالة : بما اوردها على رواية ابن أبي عمير المتقدمة ، من ان التعليل باكل النار ما  
في القدر من الدم انما يناسب كون السؤال عن حرمة اكل المرق المراق فيه الدم  
دون نجاسته بالملافة ، و إلا لكان الانسب التعليل : بان النار مطهرة له . و عليه  
فلا بد من حمل الدم على الدم الطاهر - كما تخلف في الذبيحة - أو دم ما لانفس له ،  
وهو مع ذلك يحرم أكله و لو امتزج بشيء آخر ، إلا إذا استهلك فيه بنفسه ، أو  
بعلاج ، كالغليان بالنار ، فان المشاهد ان ما في القدر يتغير لونه بوقوع الدم فيه ،  
لكنه يزول بالغليان ، وذلك علامة استهلاكه فيه ، و به تزول الحرمة لزوال  
موضوعها .

و توهم : ان مقتضى سياق الرواية أنها في مقام بيان حكم النجاسة ، لان  
السؤال في صدرها انما يكون عن حكم وقوع الخمر و النبيذ المسكر في المرق  
فامر الامام عليه السلام باهراق المرق ، أو اطعامه أهل الذمة ، أو الكلب ، وأنه يغسل اللحم ،  
ثم يأكله لا يكون إلا للنجاسة .

مندفع : بإمكان حمل السؤال فيهما على الحرمة أيضاً ، لعدم ثبوت نجاستهما  
عند الجميع ، و المسلم عند الكل انما هي الحرمة فيكون الأمر بالاجتناب عن

(١\*) وسائل الشيعة : الباب ٣٨ من أبواب النجاسات ، الحديث : ٨ . وفي الباب

٢٦ من أبواب الاشارة المحرمة ، الحديث : ١ .

المرق حينئذ ، مع إستهلاك الخمر والنبيد فيه بالغليان لشدة الاهتمام بشأنهما ، بخلاف الدم كما أنه يمكن حمل الأمر بغسل اللحم على تخليصه من آثار الخمر و النبيد . ولو كان لأجل التطهير لأمكن حمله على الارشاد الى النجاسة زائداً على ما هو محط نظر السائل ، من الحرمة .

و ثابتهما : صحيحة سعيد الأعرج قال : « سألت أبا عبد الله عليه السلام عن قدر فيها جزور ، وقع فيها أوقية من دم ، أيؤكل ؟ قال : نعم ، فإن النار تأكل الدم » (\*١) .

ثالثها : ما عن كتاب علي بن جعفر عن أخيه قال : « سألته عن قدر فيها ألف رطل ماء ، يطبخ فيها لحم ، وقع فيها أوقية دم ، هل يصلح أكله ؟ فقال : إذا طبخ فكل ، فلا بأس » (\*٢) .

والجواب عن هاتين : هو ما ذكرناه عن الرواية الاولى ، من قوة احتمال أن يكون السؤال عن حرمة أكل المرق المراق فيه الدم . لا سيما في هاتين ، لان المفروض فيهما وقوع دم كثير في القدر لا يستهلك بمجرد وقوعه فيه إلا بالغليان بالنار ، وهذا بخلاف مفروض الرواية الاولى من وقوع قطرة من الدم في القدر ، فلا بد من حمله على الدم الطاهر .

فلو سلم صحة سند الروايات لم يمكن العمل بها ، لضعف دلالتها على مطهريّة النار للمرق المتنجس بالدم . ولو سلم تمامية دلالتها أيضاً كانت معارضة بمادل على وجوب الاجتناب عن الماء الملاقي للدم ، اذ مقتضى اطلاقه عدم الفرق بين المطبوخ وغيره . وذلك

كصحيح علي بن جعفر عن أخيه قال : « . وسألته عن رجل رعف وهو يتوضأ ، فتقطر قطرة في انائه ، هل يصلح الوضوء منه ؟ قال : لا » (\*٣) .

(\*١) وسائل الشيعية : الباب ٤٤ من أبواب اطعمة المحرمه ، الحديث : ٢ .

(\*٢) وسائل الشيعية : الباب المتقدم ، الحديث ، ٣ .

(\*٣) وسائل الشيعية : الباب ٨ من أبواب الماء المطلق ، الحديث : ١ . ←

(مسألة ١٢) : اذا غرز ابرة او أدخل سكيناً ، في بدنه ، او بدن حيوان ، فان لم يعلم ملاقاته للدم في الباطن فظاهر (١) ، وان علم ملاقاته لكنه خرج نظيفاً فالاحوط الاجتناب عنه (٢) .

(مسألة ١٣) : اذا استهلك الدم الخارج من بين الاسنان في ماء الفم فالظاهر طهارته ، بل جواز بلعه (٣) . نعم لو دخل من الخارج دم في الفم

وكموثق عمار المتقدمة (١\*) .

وتكون النسبة بينهما العموم من وجه ، ومع التساقط في مورد المعارضة - وهو المرق المراق فيه الدم - يرجع إلى استصحاب النجاسة ، لكنه مبني على جريانه في الشبهات الحكمية ، ولا نقول به ، فيرجع إلى قاعدة الطهارة ، ولكن العمدة في المقام هوان الروايات المذكورة بين ما هي قاصرة السند أو الدلالة - كما عرفت - فلاتصل النوبة إلى المعارضة .

(١) لأصالة عدم ملاقاته للدم ، أو استصحاب الطهارة ، أو قاعدتها .

(٢) يبتنى هذا الاحتياط على أمرين ، الاول : نجاسة الدم في الباطن . الثاني : تأثير الملاقاة في الباطن في نجاسة الملاقي وكلاهما محل منع وإشكال ، كما تقدم ذلك (٢\*) في مثل شيشة الاحتقان . فالاموجب للاحتياط المطلق ، لكنه حسن على كل حال .

(٣) أما طهارة ماء الفم فلكونه من البواطن - كباطن الفم نفسه - فلا يتنجس بملاقاة النجس ولو كانت النجاسة خارجية . وأما مجرد الملاقاة في الباطن فلا يمنع عن التنجيس بالنجاسة الخارجية - كالدّم الخارج من بين الأسنان - فان المراد من النجاسة الخارجية ما خرج عن محله الأصلي وظهر للحواس ، كما أوضحنا ذلك بما لا مزيد عليه في ذيل المسألة الاولى من مسائل نجاسة البول والغائط

→ والباب ١٣ منها ، الحديث : ١ .

(١\*) في الصفحة ١٩ .

(٢\*) في ج ٢ من هذا الكتاب ص ٢٨٠ في ذيل مسألة ١ ، من مسائل نجاسة

الغائط .



الدم الخارج من بين الاسنان ..... ٥٣  
فاستهلك فالاحوط الاجتناب عنه (١) . و الاولي غسل الفم بالمضمضة  
أو نحوها .

فراجع (١\*) .

و أما جواز بلعه فلاستهلاك الدم فيه على الفرض ، فلا موضوع للنجس ، أو  
الحرام .

(١) فرق «قده» بين دم الأسنان و الدم الخارجي ، فاحتاط لزوماً في الثاني  
دون الأوّل .

ويبتنى ذلك على جعل دم الاسنان من النجاسات الداخلية ، فلا يتنجس بملاقاته  
ماء الفم ، بخلاف الدم الخارجي ، فانه يكون منجسالة لكونه خارجياً . ولكن  
الصحيح : ان الدم الخارج من بين الأسنان أيضاً يكون من النجس الخارجي ، و ان  
بقي في داخل الفم ، لان المراد به ماخرج عن محله الأصلي و ظهر للحواس . إلا  
أنه مع ذلك لا يحكم بالنجاسة في شيء من الصورتين ، لان الملاقي وهو ماء الفم  
يعدّ من الأجزاء الداخلية ، ولا دليل على تنجسها بملاقة النجس ، و ان كان من  
الخارج .

و يؤيد ذلك : ما دل من الروايات على طهارة بصاق شارب الخمر ، مع ان  
الخمر من النجاسات الخارجية .

كرواية عبد الحميد بن أبي الديلم قال : « قلت لأبي عبد الله عليه السلام : رجل يشرب  
الخمر ، فيبصق ، فأصاب ثوبي من بصاقه ؟ قال : ليس بشيء » (٢\*) .  
و رواية الحسن بن موسى الخنطاط قال : « سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الرجل  
يشرب الخمر ثم يمجه من فيه ، فيصيب ثوبي ؟ فقال : لا بأس » (٣\*) .

(١\*) راجع ج ٢ من هذا الكتاب ص ٢٧٥ ص ٢٨٠ .

(٢\*) (٣\*) وسائل الشيعية : الباب ٣٩ من أبواب النجاسات ، الحديث : ١ ، ٢ .

(مسألة ١٣) : الدم المنجمد تحت الاظفار او تحت الجلد من البدن ان لم يستحل و صدق عليه الدم نجس (١) . فلو انخرق الجلد و وصل الماء اليه تنجس ، و يشكل معه الوضوء أو الغسل . فيجب اخراجه ان لم يكن حرج ، ومعه يجب ان يجعل عليه شيئاً مثل الجبيرة ، فيتوضأ أو يغتسل . هذا اذا علم أنه دم منجمد ، و ان احتمل كونه لحمياً صار كالدم من جهة الرض - كما يكون كذلك غالباً (٢) - فهو طاهر .

وهي محمولة على ما في الرواية الاولى من إستهلاك الخمر في البصاق .  
(١) لان الانجماد ليس من المظهورات . و مع بقائه تحت الجلد أو الظفر يصح الوضوء والغسل ، لطهارة الماء ، و كفاية غسل ظاهر البشرة .

و أما لو انخرق الجلد يتنجس الماء بملاقاته ، و يبطل معه الوضوء والغسل لنجاسة الماء . بل و يشكل من جهة كونه حاجباً عن وصول الماء إلى البشرة ، فحينئذ يجب إخراجه ان لم يكن حرج ، ومعه يسقط الأمر بالاخراج . وهل ينتقل فرضه حينئذ إلى التيمم أو الجبيرة : فيه كلام يأتي في محله . و الاظهر لزوم التيمم وعدم كفاية الجبيرة ، لعدم معلومية مشروعيتها في أمثال هذا الفرض . و ان كان الأحوط ضمها إلى التيمم .

(٢) كون الغالب كذلك غير معلوم ، بل الغالب أنه دم منجمد .

→ والاولى ضعيفة بابن أبي ديلم لانه مهمل او مجهول لم يوثق . و الثانية بحسن بن

موسى الحنطاط ، فانه لم يوثق أيضاً .

نَجَاشَةُ الْكَلْبِ  
وَالْحَبْرِيَّةُ

نَجَاسَةُ الْكَلْبِ وَالْخَنزِيرِ الْبَرِّيَّيْنِ .  
حُكْمُ الْبَحْرِيِّيْنِ مِنْهُمَا . نَجَاسَةُ مَا لَا تَحِلُّهُ  
الْحَيَاةُ مِنَ الْكَلْبِ وَالْخَنزِيرِ . حُكْمُ  
الْمَتَوْلِدِ مِنْهُمَا . الْمَتَوْلِدُ مِنْ أَحَدِهِمَا وَمِنْ  
حَيْوَانٍ ظَاهِرٍ .

## «السادس ، والسابع» : الكلب والخنزير البريان (١) .

## نجاسة الكلب والخنزير البريين .

(١) لاختلاف بيننا في نجاسة الكلب و الخنزير في الجملة ، و هو الذي استقر عليه مذهب الشيعة (١\*) . نعم خالف السيّد المرتضى «قده» فيما لاحتله الحياة منهما ، كالشعر ، والعظم ، و نحوهما . و عن الصدوق « قده » : القول بالفرق بين كلب الصيد وغيره ، فقال بكفاية الرش في تطهير ملاقي الأول ، و لزوم الغسل في ملاقي الثاني . والصحيح نجاستهما مطلقا .

## نجاسة الكلب .

أما الكلب فقد استفاضت بل تواترت الروايات على نجاسته ، على مضامين مختلفة

(١\*) و أما العامة فقد اختلفوا في نجاستهما فنزعت المالكية الى القول بطهارتهما والحنفية الى القول بطهارة الكلب و نجاسة الخنزير و ذهب الشافعية و الحنابلة الى القول بنجاستهما .

قال في متن كتاب الفقه على المذاهب الاربعة - ج ١ ص ١٦ ، الطبعة الخامسة : -  
« و منها - يعنى من النجاسات - الكلب و الخنزير ، و ما تواد منهما او من أحدهما ولومع غيره . وقال في تعليقه - في بيان اختلاف المذاهب - : المالكية قالوا: كل حي طاهر ولو كلباً أو خنزيراً ، و وافقهم الحنفية على طهارة عين الكلب مادام حيا على الراجح الا ان الحنفية قالوا بنجاسة لعابه حال الحياة تبعا لنجاسة لحمه بعد موته ، فلو وقع في بشر و خرج حياً و لم يصب فمه الماء لم يفسد الماء و كذا لو اتفقت من بلله فاصاب شيئاً لم ينجسه . . . » .

و يلوح ثبوت الاختلاف في نجاستهما عندهم مما ذكره ابن رشد - في بداية المجتهد ج ١ ص ٧٨ - حيث يقول ما محصله : « ان العلماء قد اتفقوا على نجاسة أربعة اشياء من اعيان النجاسات . الميتة ، ولحم الخنزير ، والدم ، و بول ابن آدم ورجيعه . و أما باقي اعيانها فقد اختلفوا في نجاستها ، فراجع . و راجع أيضاً كتاب خلاف الشيخ «قده» ج ١ ص ٤٧ م ١٣١ و كذا تذكرة العلامة ص ٧ طبعة مكتبة المرتضوية و في نقلهما لا قول العامة اختلاف في الجملة .

ففي بعضها (١\*) الأمر بغسل الثوب الملاقي له برطوبة وفي آخر (٢\*) :  
 أنه رجس نجس . وفي ثالث (٣\*) : هو نجس ، يقولها ثلاثاً . وفي رابع (٤\*) :  
 لا والله انه نجس ، لا والله انه نجس وفي خامس (٥\*) : الأمر بغسل الاءناء الذي  
 يشرب منه .

(١\*) كما في صحيح الفضل بن العباس . قال : « قال أبو عبدالله - ع - إذا أصاب  
 ثوبك من الكلب رطوبة فاعسله ... » - وسائل الشيعة : الباب ١ من أبواب الاسئار ،  
 الحديث : ١ . وفي الباب : ١٢ من النجاسات ، الحديث : ١ .  
 وعن خصال الصدوق - في الصحيح - بإسناده عن علي - ع - « في حديث الاربعمائة »  
 قال : « تنزهوا عن قرب الكلاب ، فمن أصاب الكلب و هو رطب فليغسله » وسائل الشيعة  
 في الباب المتقدم ، الحديث : ١١ .

وكذا مرسله حريرز و رواية قاسم عن علي عن أبي عبدالله - ع - المرويتان في الوسائل  
 في الباب : ٢٦ من أبواب النجاسات الحديث : ٣ ، ٤ .

(٢\*) كما في صحيح أبي العباس « في حديث » : « انه سأل أبا عبدالله - ع - عن  
 الكلب ، فقال : رجس نجس ، لا يقوضاً يفضله ... » وسائل الشيعة : الباب ١٢ من أبواب  
 النجاسات ، الحديث : ٢ ، وفي الباب : ١١ منها ، الحديث : ١ .

(٣\*) عن أبي سهل القرشي قال : « سألت أبا عبدالله - ع - عن لحم الكلب ، فقال :  
 هو مسخ . قلت : أهو حرام ؟ قال : هو نجس ، اعيدته [ها] عليه ثلاث مرات ، كل ذلك  
 يقول : هو نجس » وسائل الشيعة : الباب ١٢ من النجاسات ، الحديث : ١٠ .

(٤\*) عن معاوية بن شريح عن أبي عبدالله - ع - في حديث : « انه سئل عن سؤر  
 الكلب ، يشرب منه ، او يتوضأ ؟ قال : لا . قلت : ليس هو سبع ؟ قال : لا والله ، انه  
 نجس ، لا والله ، انه نجس » وسائل الشيعة في الباب المتقدم ، الحديث : ٦ .

(٥\*) كصحيح محمد بن مسلم عن أبي عبدالله - ع - قال : « سألت عن الكلب يشرب  
 من الاءناء . قال : اغسل الاءناء ... » وسائل الشيعة : الباب ١٢ من أبواب النجاسات ،  
 الحديث : ٣ .

و في سادس (١\*) : النهي عن الشرب من سؤره . و في سابع (٢\*) : الأمر بغسل اليد ، أو الجسد عند مسه . و في ثامن (٣\*) : الأمر بصب فضله من الماء .

نعم : ورد في الأخبار ما ظاهره المنافاة للحكم المذكور . ك :  
صحيحة ابن مسكان عن أبي عبدالله (عليه السلام) قال : « سألته عن الوضوء مما ولغ الكلب فيه و السنور ، أو شرب منه جمل أو دابة ، أو غير ذلك ، أبتوضاً منه ، أو يغتسل قال : نعم . الا ان تجد غيره فتنزه عنه » (٤\*) .

وقد يتوهم : ان مقتضى الجمع بينها و بين الأخبار المتقدمة هو الحمل على التنزه ، و استحباب غسل ملاقي الكلب برطوبة . كما حمل الأمر برش الملاقي له مع اليبوسة في بعض الأخبار (٥\*) على الاستحباب ، بقرينة ما دل من

(١\*) كموثق أبي بصير عن أبي عبدالله - ع - « في حديث » قال : « لا يشرب سؤر الكلب ، الا ان يكون حوضاً كبيراً يستقى منه » . و سائل الشيعة : في الباب المتقدم ، الحديث : ٧ .

(٢\*) كصحيح محمد بن مسلم قال : « سألت ابا عبدالله - ع - عن الكلب السلوقي . فقال : اذا مسسته فاعسل يدك وعنه عن أبي عبدالله - ع - عن الكلب يصيب شيئاً من جسد الرجل ؟ قال : يغسل المكان الذي اصابه » . و سائل الشيعة في الباب المتقدم ، الحديث : ٩ ، ٨ . صحيحة .

(٣\*) كصحيحة أبي العباس « في حديث » : انه سأل ابا عبدالله - ع - عن الكلب . فقال : رجس نجس ، لا يتوضأ بفضله ، و اصب ذلك الماء ... » . و سائل الشيعة في الباب المتقدم ، الحديث : ٢ .

(٤\*) و سائل الشيعة : الباب ٢ من أبواب الاسئار ، الحديث : ٦ .

(٥\*) كرواية الصدوق في الخصال « في حديث الاربعماء » - في الصحيح - عن علي - ع - قال : « تنزهوا عن قرب الكلاب فمن اصاب الكلب - وهو رطب - فلينسله ←

الروايات (١\*) على عدم تعدّي النجاسة مع اليوسة تقديماً للنص على الظاهر .  
أقول : بعد قيام ضرورة المذهب ، وصراحة الروايات المتقدمة على النجاسة  
- ولاسيّما مع يمين الامام (عليه السلام) على ذلك - لا يصح الحمل على التنزه ، والاستحباب .  
وعن الشيخ «قده» : دفع المعارضة بحمل صحيحة ابن مسكان على الماء الكثير  
البالغ حدّ الكر ، مستشهداً له بـ

موثقة أبي بصير عن الصادق (عليه السلام) . وفيها : « ولا يشرب من سؤر الكلب ، إلا  
ان يكون حوضاً كبيراً يستقى منه » (٢\*) .

ولم يستبعده المحقق الهمداني «قده» (٣\*) ، لقوة احتمال ورودها في مياه

→ وان كان جافاً فلينضح ثوبه بالماء ... ، وسائل الشيعة : الباب ١٢ من أبواب النجاسات ،  
الحديث : ١١ .

وكصحيحة أبي العباس ، المروية في الباب المتقدم الحديث : ١ ، وصحيحة على بن  
جعفر ، ورواية قاسم عن علي عن أبي عبدالله -ع- ومرسلة حريز عن أبي عبدالله  
-ع- ، المرويات في الوسائل : في الباب ٢٦ من أبواب النجاسات ، الحديث :  
٣ ، ٤ ، ٧ .

(١\*) كالروايات المروية في وسائل الشيعة في الباب ٢٦ من أبواب النجاسات ،  
الحديث ٨ ، ٩ ، ١١ ، ١٢ ، ١٤ ، ١٦ . وكقوله -ع- : « كل شيء يابس زكي ، في  
موثقة عبدالله بن بكير قال : قلت لابي عبدالله -ع- : الرجل يبول ، ولا يكون عنده الماء ،  
فيمسح ذكره بالحائط . قال : كل شيء يابس زكي ، المروية في وسائل الشيعة : في الباب  
٣١ من أبواب أحكام الخلوة ، الحديث : ٥ . وهي من جهة مسح الذكر بالحائط  
محمولة اما على التقية ، لانه عادة المخالفين - كما قيل - أو على الجواز من جهة عدم  
تعدّي النجاسة ، وان لم تحصل الطهارة . وكيف كان فلا يضر بالاستشهاد بقوله -ع- : « كل  
شيء يابس زكي ، على المقصود .

(٢\*) وسائل الشيعة : الباب ١ من أبواب الاسرار ، الحديث : ٧ .

(٣\*) في مصباح الفقيه كتاب الطهارة ص ٥٤٤ .



الغدران التي تزيد غالباً عن الكر .  
 كما استجوده صاحب الحدائق «قده» (\*١)، قائلاً : «ما ذكره الشيخ جيد ،  
 فان ظاهر الخبر : أن هذا الماء من مياه الطرق المشاعة ، وقد أوضحنا في بحث الماء  
 القليل انها لا تنقص عن كر ، فضلاً عن كرور . وما قدر الكر فانه لا يأتي على  
 شرب جمل ، كما ذكر في الخبر . . . »

ولا يخفى أنه - مع قطع النظر عن ضعف الجمع المذكور في نفسه ، لأنه  
 اشبه بالجمع التبرعي بين الأخبار ، لولاملاحظة القرائن الداخلية في نفس الصحيحة  
 - لا بد : أولاً من تقييد إطلاق الصحيحة بمادل على انفعال الماء القليل بملاقاة الكلب ،  
 كالروايات (\*٢) الأمرة بغسل الاناء الذي شرب منه الكلب ، و الناهية (\*٣) عن  
 الشرب من سؤره - وكذا نفس رواية أبي بصير - فان الأمر أو النهي في أمثال المقام  
 يكون ارشاداً إلى تنجس الملاقي ، فمقتضى صناعة الجمع بين الأخبار هو حمل  
 المطلق على المقيد ، فبقريئة الروايات الخاصة تحمل الصحيحة على الماء الكثير .  
 و ثانياً : انه لو سلم ان مورد الصحيحة هو الماء القليل فلا نسلم معارضتها  
 للروايات المتقدمة الدالة على نجاسة الكلب ، ان نهاية ما هناك دلالتها على عدم انفعال  
 الماء القليل بملاقاة الكلب ، وذلك لاينافي ثبوت نجاسته بدليل آخر . فلتكن هذه  
 الصحيحة من الروايات التي توهم دلالتها على عدم انفعال الماء القليل ، التي تقدم  
 الجواب عنها في بحث المياه (\*٤) .

فمحصّل من جميع ما ذكرناه : انه لا ينبغي التشكيك في نجاسة الكلب ، ولا  
 فرق بين كلب الصيد وغيره للاطلاق .

و ذهب الصدوق «قده» إلى القول بعدم وجوب غسل ملاقي كلب الصيد حيث

(\*١) ج ٥ ص ٢٠٦ ، ٢٠٧ طبعة النجف الاشرف .

(\*٢) (\*٣) المتقدمة في ص ٥٨ ، ٥٩ .

(\*٤) راجع القسم الثاني من ج ١ من هذا الكتاب ص ١٢٧ - ١٣٢ .

انه فرق بينه وبين غيره من الكلاب ، وقال : « ومن أصاب ثوبه كلب جاف فعليه أن يرششه بالماء ، وان كان رطباً فعليه أن يغسله . وان كان كلب صيد ، وكان جافاً فليس عليه شيء ، وان كان رطباً فعليه ان يرششه بالماء ... » (\*١)

و هذا القول مما لم يظهر لنا وجهه ، بل يدفعه أولاً : اطلاق الروايات المتقدمة الدالة على نجاسة الكلب مطلقاً . وثانياً : خصوص .

صحيح محمد بن مسلم عن أبي عبدالله عليه السلام : « عن الكلب السلوقي . قال إذا مسسته فاعسل يدك » (\*٢) هذا كله في الكلب .

### نجاسة الخنزير .

وأما الخنزير فيدل على نجاسته - بعد الاجماع ، و تسالم الأصحاب - الروايات المستفيضة :

منها : صحيحة علي بن جعفر عن أخيه موسى عليه السلام قال : « سألته عن الرجل يصيب ثوبه خنزير فلم يغسله ، فذكر وهو في صلاته ، كيف يصنع به ؟ قال : ان كان دخل في صلاته فليمض ، فان لم يكن دخل في صلاته فلينضح ما أصاب من ثوبه . إلا ان يكون فيه أثر فيغسله . قال : وسألته عن خنزير يشرب من إناء ، كيف يصنع به ؟ قال : يغسل سبع مرات » (\*٣) .

ومنها : رواية خيران الخادم قال : « كتبت إلى الرجل عليه السلام أسأله عن الثوب يصيبه الخمر ، و لحم الخنزير ، أيصلي فيه أم لا ؟ فان أصحابنا قد اختلفوا فيه ، فقال بعضهم : فان الله انما حرم شربها . وقال بعضهم : لاتصل فيه . فكتب عليه السلام :

(\*١) من لايحضره الفقيه ج ١ ص ٤٣ . طبعة دارالكتب الاسلامية . الطبعة الخامسة .

(\*٢) وسائل الشيعة : الباب ١٢ من أبواب النجاسات . الحديث : ٩ .

(\*٣) وسائل الشيعة : الباب ١٣ من أبواب النجاسات الحديث : ١ .

ولابد من حمل قوله - ع - : « ان كان دخل في صلاته فليمض . . . » على صورة

ما اذا كانت الاصابة بغير رطوبة بقرينة قوله - ع - : « الا ان يكون فيه اثر فيغسله » .

## دون البحري منهما (١)

لا تصل فيه ، فانه رجس . . . » (١\*).

ومنها : رواية سليمان الاسكاف قال : « سألت أبا عبد الله عليه السلام عن شعر الخنزير يخرز به . قال : لا بأس به ، ولكن يغسل يده إذا أراد أن يصلي » (٢\*).

إلى غير ذلك من الأخبار (٣\*) الدالة على نجاسته .

و هناك روايات ربما توهم الدلالة على عدم نجاسته ، ونذكرها مع الجواب عنها بعيد هذا - انشاء الله تعالى - عند البحث عما اتحلته الحياة من الكلب و الخنزير ، رداً على ما حكى عن السيد المرتضى « قده » من القول بطهارته منهما ،

## الكلب و الخنزير البحريان

(١) المشهور عند الأصحاب طهارة الكلب و الخنزير البحريين . وعن ابن إدريس

القول بنجاستهما بدعوى : صدق الاسم عليهما في شملهما أدلة النجاسة .

والصحيح ما عليه المشهور . أما أولاً : فلمنع صدق الاسم عليهما ، وإنما يطلق عليهما اللفظ مجازاً لعلاقة المشابهة في بعض الوجوه ، وذلك لأن طبيعة الأسماك البحرية مغايرة للماهية المعهودة المسماة باسم الكلب أو الخنزير ، و نهاية ما هناك التشابه في الصورة ، وهذا كما يقال للتمساح أسد البحر ، و لبعض الأسماك بقر البحر ، و لبعضها إنسان البحر ، نظير إطلاق الأسد على العنكبوت ، فيقال : انه أسد الذباب ، لأنه يفترس الذباب كما يفترس الأسد باقي الحيوانات . فإذا لا يشملهما ما دل على نجاسة الكلب و الخنزير ، لانهما من قبيل الأسماك ، فتكونان مغايرتين للبريين في أصل الخلقة والطبيعة . نعم : يصدق عليهما الاسم - على وجه الحقيقة -

(١\*) (٢\*) وسائل الشيعة في الباب المتقدم . الحديث : ٢ ، ٣ و الاولى ضعيفة

بسهل بن زياد ، والثانية بسليمان الاسكاف ، لانه مجهول .

(٣\*) راجع وسائل الشيعة في الباب : ١٥ من ابواب الماء المطلق . الحديث : ٣ .

و الباب : ١ من الاسرار . الحديث : ٢ . و الباب ٢٦ من النجاسات . الحديث : ٦ . و

٣٢ منها . الحديث : ٣ . و غير ذلك .

وكذا رطوباتهما وأجزائهما (١) وإن كانت مما لاتحله الحياة ، كالشعر ،  
و العظم ، و نحوهما (٢) .

مع الاضافة إلى البحر ، وذلك كماء الرمان ، فان لفظ الماء باطلاقه يكون مجازاً  
فيه ، لكنه مع الاضافة إلى الرمان يكون الاطلاق حقيقياً ، إلا ان ذلك لايجدي  
في شمول أحكام الماء له .

و ثانياً : لو سلمنا صحة الاطلاق عليهما حقيقة فلا تخلو الحال من ان يكون  
على وجه الاشتراك اللفظي ، أو المعنوي . ولا يتم المطلوب على كلا الاحتمالين .  
أما الأول فلأن استعمال المشترك في معنيين وإن كان ممكناً - على ما حققناه  
في الاصول - ولكنه يحتاج الى القرينة ، و لا قرينة في المقام ، و القدر المتيقن ارادة  
البريين منهما .

و أما الثاني فلوجهين : الأول : ما قيل من الانصراف إلى البحري : و لكن  
عهدة هذه الدعوي على مدعيها . والثاني :

صحيحة عبدالرحمن بن الحجاج قال : «سأل أبا عبد الله عليه السلام رجل و أنا عنده  
عن جلود الخنزير . فقال : ليس بها بأس . فقال الرجل : جعلت فداك ، انها علاجى [فى  
بلادى] ، و انما هى كلاب تخرج من الماء . فقال ابو عبد الله عليه السلام : إذا خرجت من  
الماء تعيش خارجة من الماء ؟ فقال الرجل : لا . فقال : ليس به بأس» (١) .  
وفي التعليل إشارة الى طهارة الخنزير البحرى ايضاً .

(١) لشمول إطلاق الأدلة لهما .

ما لاتحله الحياة من الكلب و الخنزير

(٢) المشهور عند الأصحاب «قدس سرهم» نجاسة الكلب و الخنزير بجميع  
اجزائهما حتى ما لا تحله الحياة - كالشعر و العظم و نحوهما - و ذلك لاطلاق أدلة  
نجاستهما ، بل الغالب المماساة باليد و البدن - التى هى كموضوع فى دليل النجاسة -

(١) وسائل الشيعة : الباب ١٠ من ابواب لباس المصلى . الحديث : ١ .

.....

مع شعرهما .

ولم ينقل (١\*) الخلاف في ذلك إلا عن السيد المرتضى «قده» وجدّه في المسائل الناصريّة و استدل على ذلك بالاجماع ، و بنفى الجزئية حيث قال في محكي (٢\*) كلامه «وليس لأحد ان يقول ان الشعر والصوف من جملة الخنزير و الكلب ، وهما نجسان وذلك انه لا يكون من جملة الحي إلا ماتحله الحياة ، ومالاتحله الحياة ليس من جملته وان كان متصلا به ... » .

ومن المعلوم فساد كلا الوجهين . أما الاجماع فمنعقد على خلافه ، لما اشرنا اليه من عدم نسبة القول بالطهارة إلا إليهما . و أما نفي الجزئية فهو خلاف اللغة ، و العرف ، والشرع ، فالحكم المترتب على عنوان الكلب أو الخنزير يعمّهما بجميع أجزائهما حتى الشعر ونحوه مما هو متصل بهما .

وقد نسب إليه (٣\*) الاستدلال على الطهارة بوجه ثالث ، و هو قياس ما لا تحله الحياة منهما على ما لا تحله الحياة من الميتة ، فكما لا نقول بالنجاسة فيها لا نقول بها فيهما . فان تمت النسبة ففساده ظاهر ، لان نجاسة الكلب والخنزير ذاتية تشملهما بجميع أجزائهما حيّين أو ميّتين ، بخلاف الميتة ، فان النجاسة تعرضها بالموت ، و هو لا يعم ما لاحياة فيه .

و كان الاولى به «قده» الاستدلال بروايات ربما توهم الدلالة على مطلوبه ، فتكون وجهاً رابعاً للقول بالطهارة . و هي عدّة روايات إشملت على نفي البأس بالاستفتاء بشعر الخنزير ، أو جلده بضميمة عدم القول بالفصل بينه وبين الكلب ، إلا أنّها أيضاً مردودة بما ستعرف .

منها : صحيح زرارة عن أبي عبدالله عليه السلام قال : « سألته عن الجبل يكون من شعر الخنزير ، يستقي به الماء من البئر ، هل يتوضأ من ذلك الماء ؟ قال :

(١\*) (٢\*) في الحدائق ج ٥ ص ٢٠٨ . طبعة النجف الاشرف .

(٣\*) كما عن المدارك . لاحظ الحدائق ج ٥ ص ٢٠٩ . طبعة النجف الاشرف .

لا بأس» (١\*).

ولكن لا يمكن الاستدلال بهذه الصحيحة على طهارة شعر الخنزير .  
 أما أولاً : فلاحتمال أن يكون السؤال فيها عن مجرد الانتفاع بشعر الخنزير  
 المفروض نجاسته - ولا سيما في مقدمات العبادة - كالوضوء - حتى مع فرض العلم  
 بعدم ملاقاته لماء الدلو بفضل جبل آخر ، أو غيره . أو عن حكم صورة الشك في ملاقاته  
 له . وأما احتمال أن يكون السؤال عن حكم ماء البئر نفسه - كما قيل - (٢\*) فبعيد  
 عن مساق الرواية .

وأما ثانياً فلأن نهاية ما هناك أنها تدل على عدم انفعال الماء القليل الذي في  
 الدلو بملاقاته النجس لو فرض العلم بالملاقاته ولا تدل على عدم نجاسة الجبل المصنوع  
 من شعر الخنزير ، فتكون هذه الرواية في عداد الروايات الدالة على عدم انفعال الماء  
 القليل وقد تقدم (٣\*) الجواب عنها . و بالجملة لا يصح الاستدلال بهذه الرواية على  
 جميع الفروض الثلاثة وهي العلم بملاقاته ماء الدلو للجبل المذكور ، والشك فيها ، و  
 العلم بعدمها .

ومنها : روايته الأخرى - الواردة في جلد الخنزير - قال : «سألت أبا عبد الله  
 عليه السلام عن جلد الخنزير ، يجعل دلواً ، يستقى به الماء . قال : لا بأس» (٤\*).

وفيها أولاً : أنها ظاهرة في السؤال عن حكم الانتفاع بجلد الخنزير من حيث  
 أنه نجس العين أو ميتة وقد يحتمل عدم جواز الانتفاع به من هذه الجهة فأجابه  
 الإمام عليه السلام بعدم البأس ويحتمل أيضاً أن يكون السؤال عن حكم البئر نفسها فتكون

(١\*) وسائل الشيعة : الباب ١٤ من ابواب الماء المطلق . الحديث : ٢ .

(٢\*) قاله صاحب الوسائل - ج ١ ص ١٢٦ - في ذيل الحديث ونص ما قال : «الظاهر

ان المراد بذلك الماء ماء البئر لا ماء الدلو . . . .»

(٣\*) ج ١ من هذا الكتاب في القسم الثاني ص ١٣٧ .

(٤\*) وسائل الشيعة : الباب ١٤ من ابواب الماء المطلق . الحديث : ١٦ .

من أدلة عدم إفعال ماء البئر بملاقاة النجس .

وثانياً : لو سلم أن السؤال كان عن حكم ماء الدلو كان نفي البأس دالاً على عدم إفعاله بملاقاة جلد الخنزير ، لا على طهارة نفس الجلد فتكون من أدلة عدم إفعال الماء القليل لامن أدلة طهارة جلد الخنزير أو شعره (١\*).

ومنها رواية حسين بن زرارة عن أبي عبد الله عليه السلام - في حديث - قال : « قلت له شعر الخنزير يعمل حبلاً ، ويستقي به من البئر التي يشرب منها أويتوضأ منها فقال : لا بأس به » (٢\*).

وهذه - مع ضعف سندها بحسين بن زرارة ، لعدم توثيقه في الرجال ، و مجرد دعاء الامام عليه السلام في حقه لا يدل على وثاقته - قاصرة الدلالة ايضاً ، لظهورها في كون السؤال عن حكم ماء البئر بعد ملاقاةه لشعر الخنزير ، بقرينة تأنيث الضمير والتوصيف بكلمة « التي » . فلا تدل على طهارة شعره إن لم تكن دالة على نجاسته ، لأن السؤال عن حكم ماء البئر ، وبقائه على الطهارة انما يتجه مع نجاسة الملاقاة له دون طهارته . ثم انه حكى في الحدائق (٣\*) رواية اخرى في المقام في جلد الخنزير ، وعبر عنها بموثقة حسين بن زياد عن الصادق عليه السلام قال : « قلت له جلد الخنزير يجعل دلواً يستقي به من البئر التي يشرب منها ، أويتوضأ منها . قال : لا بأس » .

(١\*) أقول : لو تمت دلالة هذه الرواية على طهارة جلد الخنزير و أغمضنا النظر عما ذكر في الشرح كانت دالة على طهارة ماتحله الحياة منه - اعنى الجلد - وهذا مما لم يقل به أحد من أصحابنا حتى السيد المرتضى « قد » ، فانه انما يقول بطهارة ما لا تحله الحياة من الخنزير و الكلب ، فاذاً تكون الرواية مطروحة عند الجميع ، و يحتمل صدورهما تقية لذهاب جملة من العامة الى طهارتهما - كما تقدم في تعليقه ص ٧٥ - .

(٢\*) وسائل الشيعية : الباب : ١٤ من أبواب الماء المطلق . الحديث : ٣ -

(٣\*) ج ٥ ص ٢٠٧ . طبعة النجف الاشرف .

و لو اجتمع أحدهما مع الآخر ، أو مع آخر ، فتولد منهما ولد ، فان صدق عليه اسم أحدهما تبعه ، و ان صدق عليه اسم أحد الحيوانات الآخر ، أو كان مماليص له مثل في الخارج كان طاهراً (١) .

وقد أسندها المحقق الهمداني (١\*) الى حسين بن زرارة . لكننا لم نجد رواية بهذا السند و المتن في كتب الحديث . ولعلّ المحقق الهمداني «قده» اعتمد على نقل الحدائق مع إبدال زياد بزراعة . و كيف كان فهي أيضاً قاصرة الدلالة ، كما سبقتها . فتحصل من جميع ما ذكرناه : أنه لا يتم ما ذهب إليه السيد «قده» بوجه ، لعدم تمامية ما استدل به هو «قده» أو استدل له غيره على طهارة ما لانحله الحياة من الكلب و الخنزير . بل قام الدليل على خلاف ما ذهب إليه .

(١) إذا صدق إسم خاص على المتولد من الكلب و الخنزير ، أو من أحدهما و حيوان آخر تبعه حكمه تبع الحكم لموضوعه . من دون فرق في ذلك بين ما إذا صدق عليه إسم أحدهما فيحكم بنجاسته ، أو إسم حيوان آخر طاهر فيحكم بطهارته . فلو فرض صدق إسم الهرة - مثلاً - على المتولد منهما يحكم بطهارته ، لاطلاق دليل طهارتها ، ولاعبرة بالأصل ، ان لا دليل على التبعية في المقام . كما هو الحال في عكس ذلك ، كما إذا تولد كلب من شاتين .

وأما إذا لم يصدق عليه عنوان خاص - كما إذا لم يكن له مثل في الخارج - فالأقوى طهارته أيضاً ، لقاعدتها الجارية في كل ما شك في طهارته و نجاسته . هكذا أفاد في المتن ، وعليه الأكثر .

ولكن لا بدّ من استثناء صورة واحدة ، وهي ما إذا عدّ المتولد ملفقاً منهما عرفاً (٢\*) كما إذا كان رأسه شبيهاً بالكلب ، و بدنه شبيهاً بالخنزير - مثلاً - لأن المركب من نجسين . أيضاً محكوم بالنجاسة بمقتضى الفهم العرفي من أدلة

(١\*) كتاب الطهارة من مصباح الفقيه ص ٥٤٥ .

(٢\*) ومن هنا جاء في تعليقه دام ظلّه على قول المصنف «قده» في المسألة : «وان

كان الاحوط الاجتناب » . «بل الاظهر ذلك فيما اذا عد المتولد ملفقاً منهما عرفاً » .



و ان كان الاحوط الاجتناب عن المتولد منهما اذالم يصدق عليه اسم  
أحد الحيوانات الطاهرة (١) .

نجاسة أجزائه . كما هو الحال في المركب من سائر النجاسات ، كما لمركب من  
البول والدم -مثلاً- إذا امتزج أحدهما بالآخر ، وكذلك المركب من أجزاء محرّمين  
و ان لم يصدق على المركب عنوان أحد النجاسات أو المحرّمات . فاستعمال الأنية  
المصوغة من الذهب والفضة يكون محرّماً ، لحرمة استعمال كل من اجزائها ، وإن  
لم يصدق على المجموع إسم الذهب أو الفضة منفرداً .

(١) قد عرفت - آتفاً - : أن الأقوى هو الحكم بالطهارة فيما إذا لم يصدق  
على المتولد منهما أو من أحدهما عنوان الكلب أو الخنزير . ولكن حكى عن  
الشهيدين في الذكرى والروض : الحكم بنجاسة المتولد من النجسين ، وإن باينهما  
في الإسم . و المحكى عن المحقق الثاني موافقتها على ذلك ، إلا فيما إذا صدق  
عليه إسم حيوان طاهر ، ومال إلى ذلك شيخنا الأتصاري «قده» في كتاب الطهارة .  
وكيف كان فما يمكن أن يستدل به للقول بالنجاسة وجوه :

الوجه الأول : تبعية الولد لأبويه في النجاسة ، حيث يلوح ذلك من كلام  
الشهيد في محكى الذكرى . قال : « المتولد من الكلب والخنزير نجس في الأقوى ،  
لنجاسة أصله ... » .

وفيه : أنه لادليل على هذه التبعية ، وإنما المتبع أدلة نجاسة الحيوانات  
بعناوينها وأسمائها ، ومع عدمها يرجع إلى قاعدة الطهارة .  
الوجه الثاني : إستصحاب النجاسة الحاكم على قاعدة الطهارة . و تقرّبه من  
وجهين .

أحدهما : إستصحاب نجاسته حال كونه علقه ، لكونها دمًا ، و الدم نجس .  
ومن المعلوم عدم اختصاص هذا الوجه بالمتولد من نجسين ، بل يجري أيضاً فيما  
إذا كان أحدهما نجساً ، والآخر طاهراً . وقد اعتمد على هذا الوجه بعض من حكم  
بنجاسة أولاد الكفار . و كأنه أصل كلي يبنى عليه فيما إذا لم يكن دليل على طهارة

حيوان بخصوصه .

ويدفعه أولاً : أنه من الاستصحاب في الشبهات الحكمية ، ولا نقول به ، كما مرّ غير مرّة وثانياً : أنه يكون من إسراء حكم من موضوع إلى آخر ، لا إنتفاء وحدة الموضوع المعتبرة في صحة الاستصحاب ، إذ الولد غير العلقه قطعاً .

ثانيهما : إستصحاب نجاسته حال كونه مضغةً أو جنيناً في بطن أمّه قبل ولوج الروح ، لأنه جزء من أمّه ، فيكون محكوماً بحكمها ، فيحكم بنجاسته حتى بعد ولوج الروح فيه .

وفيه : أولاً : ما ذكرناه آنفاً ، من منع جريان الاستصحاب في الشبهات الحكمية . وثانياً : أنه يكفي في ذلك نجاسة الام وحدها ، فلا يختص بالمتولد منهما . وثالثاً : أن المضغة أو الجنين ليست جزءاً من الام كي تتبعها في النجاسة ، بل الام ظرف لها كما في بيضة الدجاجة فنجاستها لا تقتضي نجاسة المظروف . وإنما قلنا بنجاسة المضغة أو الجنين قبل ولوج الروح من جهة صدق الجيفة عليهما بعد الخروج ، وإن كان الام طاهراً ، وأما قبله فلا موجب للحكم بالنجاسة ، كما تقدم ذلك في بحث الميتة (١) .

ورابعاً : ما أوردناه على الوجه الأول من عدم بقاء الموضوع .

ودعوى : أن ولوج الروح لا يوجب إرتفاعه عرفاً ، كما أن خروجه لا يوجب ذلك . ولذا لا يحتاج في نجاسة الكلب بعد موته إلى أدلة نجاسة الميتة ، ولا يستثنى منها ما لا تحله الحياة ، كما عن شيخنا الأنصاري « قده » في هذا البحث .

لا يمكن المساعدة عليها ، لأنه لو سلم تبعية الجنين لامّه في النجاسة بدعوى الجزئية كان ذلك قبل ولوج الروح فيه ، وأما بعده و بعد استقلاله بالإسم والحياة فلا يكون جزء لها قطعاً ، ويتعدد الموضوع بنظر العرف بلا إشكال ، فلا يمكن إسراء

بل الاحوط الاجتناب (١) عن المتولد من أحدهما مع طاهر ،  
إذا لم يصدق عليه اسم ذلك الطاهر . فلو نرى كلب على شاة ، أو خروف  
على كلبه ، ولم يصدق على المتولد منهما اسم الشاة ، فالاحوط الاجتناب  
عنه ، و ان لم يصدق عليه اسم الكلب .

حكم المضغة ، أو الجنين إلى الحيوان .

الوجه الثالث : ما ذكره « قده » أيضاً من دعوى القطع بعدم خروجه عن  
أحدهما ، و أن المباينة لهما صورية . وحينئذ فلا يقدر عدم صدق الاسم ، لأن  
الأحكام إنما تدور مدار الأسماء لكشفها عن حقائق المسميات لا لأن للتسمية  
- بمجردا - دخلاً في الحكم .

و يدفعه : أن مجرد الإتحاد في الحقيقة لا يكفي في الإتحاد في الحكم بعد  
إختلاف الصورة النوعية ، والعبارة في الأحكام بالثاني دون الأول . ولذا لا يحكم  
بنجاسة البخار الاستحالة من البول مع اتحادهما في الحقيقة والماهية .

الوجه الرابع : ما ذكره أيضاً ، من أنه سلمنا أنه حقيقة ثالثة ، إلا أن  
النجاسة إنما جاءت من تنقيح المناط ، إذ لافرق عند أهل الشرع في النجاسة - وهي  
القدارة الذاتية - بين المتولد من كلبين ، وبين المتولد من كلب وخنزير ، فإن كل  
حيوان حكم الشارع بنجاسته عيناً كان المفهوم منه عند أهل الشرع سراية  
النجاسة إلى ولده ، وان لم يصدق عليه عنوانه .

و يدفعه : أنه إن رجع هذا البيان إلى ما ذكرناه من نجاسة الملقوق منهما  
بحيث يعد المتولد منهما مركباً من الكلب و الخنزير فهو ، وإلا فلا قطع بالمناط ،  
وعهدة دعواه على مدعيه .

فتحصل : أن الأقوى عدم وجوب الاجتناب عن المتولد منهما إلا إذا صدق  
عليه عنوان أحدهما ، أو كان في نظر العرف ملقوقاً منهما بان كان بعض أجزائه شبيهاً  
بالكلب ، وبعضها الآخر شبيهاً بالخنزير .

(١) لو كان أحدهما الام فيمكن الاستناد في النجاسة إلى إستصحاب نجاسة

المضغة أو الجنين، بدعوى جزئيتها للام، فيتبعانها في النجاسة. ولكن عرفت  
الإشكال فيه آنفاً.  
وأما لو كان أحدهما الأب فلايجرى الاستصحاب المذكور. نعم قديتوهم  
إستصحاب نجاسة المنى أو العلقة، وفساده ظاهر.



نجاست الكافرين

أقسام الكافر . منكر الضروي . ولد  
الكافر . لو كان أحد الأبوين مسلماً . طهارة  
ولد الزنا . حكم الغلاة والخوارج والنواصب .  
والمجسمة . و المجبّرة . و القائلين  
بوحدة الوجود . فرق الشيعة . المشكوك إسلامه .

## «الثامن» الكافر بأقسامه (١) .

نجاسة المشرك و من يلحق به .

(١) على المشهور ، بل لم يعرف الخلاف من أحد في غير الكتابي ، فإن المشرك نجس بضرورة المذهب . و أولى منه بالنجاسة الملحد المنكر لوجود الصانع ، فإن المشرك يعبد الأوثان تقرباً إلى الله تعالى ، و الملحد لا يقر بوجود الخالق رأساً ، فهو أنجس منه . وقد إتفقت الخاصة ، وتواترت رواياتهم على نجاسة الناصب لأهل البيت عليهم السلام ، و في بعضها (١\*) : أنه أنجس من الكلب ، فهذه العناوين الثلاثة - المشرك ، و الملحد ، و الناصب - مما لا إشكال ، ولا خلاف عند الشيعة في نجاستهم .

## حكم أهل الكتاب .

وأما أهل الكتاب ، كاليهود ، و النصارى ، و المجوس - بناء على وجود كتاب لهم - فالمشهور عندنا نجاستهم ، بل عن جمع من الأعلام - كالمرتضى ، وابن زهرة ، والعلامة في جملة من كتبه - دعوى الإجماع على نجاسة الكافر بجميع أنواعه . و ضابطه : من خرج عن الإسلام و باينه ، أو إتحلّه و جحد ما يعلم بكونه من الدين ضرورة . والأول شامل للكافر كفراً أصلياً أو إرتدادياً ، كتابياً كان أو غير كتابي ، والثاني يعم مثل الغلاة والخوارج والنواصب . ولكن المحكى عن بعض القدماء - كابن الجنيد ، و العماني ، و الشيخ في النهاية - القول بطهارة الكتابي ، و تبعهم جماعة من متأخري المتأخرين . هذا مذهب الخاصة .

و أما العامة فذهب أكثرهم (٢\*) إلى القول بعدم نجاسة الكافر حتى المشرك

(١\*) كما في موثق ابن أبي يعفور : « فان الله تبارك وتعالى لم يخلق خلقاً أنجس من الكلب . و الناصب لنا أهل البيت لانجس منه ، و مسائل الشيعة : الباب ١١ من أبواب الماء المضاف . الحديث : ٥ .

(٢\*) في كتاب الفقه على المذاهب الاربعه - ج ١ ص ١١ الطبعة الخامسة - في -

..... \* \* \* \* \*

بل لم ينقل القول بنجاسة المشرك إلا عن قليل منهم (١\*) و أما غيره من أصناف الكفار فجمهورهم على عدم القول بالنجاسة ، حتى أن السيد المرتضى جعل القول بنجاسة الكافر من متفرقات الإمامية .

و كيف كان فالمتبع هو الدليل ، والعمدة هو البحث عن نجاسة أهل الكتاب وأما المشرك والملمحد فلا ينبغي التأمل في نجاستهما - كما عرفت .

→ عداد الاعيان الطاهرة قال : و منها - أى من الاعيان الطاهرة - ميتة الادمى ، ولو كان كافراً ، لقوله تعالى : « ولقد كرمنا بنى آدم » وتكريمهم يقتضى طهارتهم أحياء ، وأمواتاً . أما قوله تعالى : « انما المشركون نجس » فالمراد نجاستهم المعنوية ... .

و فى المغنى ج ١ ص ٤٩ : « الادمى طاهر ، وسوره طاهر ، سواء كان مسلماً ، أو كافراً ، عند عامة أهل العلم » .

و فى عمدة القارى للعينى الحنفى ج ٢ ص ٦٠ : « الادمى الحى ليس بنجس العين ، ولا فرق بين الرجال والنساء » .

لكن عن المحلى لابن حزم ج ١ ص ١٨٣ : « الصوف ، والوبر ، والقرن ، والسنن من المؤمن طاهر ، ومن الكافر نجس ، ونسب الشوكانى فى نيل الاوطار نجاسة الكافر الى مالك .

(١\*) كالفخر الرازى فى تفسيره - ج ١٦ ص ٢٤ طبعة مصر عام ١٣٥٧ - قال : « واختلفوا فى تفسير كون المشرك نجساً ، نقل صاحب الكشاف عن ابن عباس أن أعيانهم نجسة ، كالكلاب و الخنازير . وعن الحسن من صافح مشركاً توشأ ، وهذا قول الهادى من أئمة الزيدية . و أما الفقهاء فقد اتفقوا على طهارة أبدانهم . و اعلم أن ظاهر القرآن يدل على كونهم أنجاساً فلا يرجع عنه الا بدليل منفصل ولا يمكن ادعاء الاجماع فيه لما بينا أن الاختلاف فيه حاصل ... » ثم أخذ فى مناقشه بقبية الوجوه .



## ألاية الكريمة و نجاسة أهل الكتاب .

فنقول : قد استدل على نجاسة الكافر مطلقاً بقوله تعالى : « إنما المشركون نجس فلا يقربوا المسجد الحرام ... » (١\*).

والاستدلال بها يبتنى على أمرين :

الأول : من ناحية الموضوع ، وهو ان يكون المراد من المشرك ما يعم أهل الكتاب . أما اليهود والنصارى فيدل على كونهم مشركين قوله تعالى : « وقالت اليهود عزير ابن الله ، وقالت النصارى المسيح ابن الله ... - إلى قوله عز من قائل - سبحانه عما يشركون » (٢\*) ، فاطلق على عقيدتهم هذه الشرك . وأما المجوس - بناءً على أنهم من أهل الكتاب - فقائلون بالوهية يزدان وأهرمن ، والنور والظلمة ، فهم أيضاً مشركون ، كاليهود والنصارى . هذا من ناحية الموضوع .

و الثاني : من ناحية الحكم ، وهو أن النجس - بالفتح - سواء أكان مصدراً حمل على الذات مبالغةً أو وصفاً كالنجس - بالكسر - يراد به ما هو المصطلح عند المتشرعة ، و حقيقة عندهم فعلا ، وهو ضد الطهارة الشرعية . فالحقيقة الشرعية و ان لم تكن ثابتة ، إلا أن الإستمعال الشرعي في هذا المفهوم ثابت ، و عليه جرت إستمعالات المتشرعة حتى صارت حقيقة في لسانهم . فيكون المفهوم عند المتشرعة هو المراد من اللفظ عند الشارع ، كما في باقي الألفاظ التي ثبت لها حقائق عندهم ، كالصلاة ، والزكاة ، ونحوهما .

و الصحيح في الجواب أن يقال : إن كلا الأمرين محل منع وإشكال .

أما الأمر الأول فيرده : أن اطلاق المشرك على أهل الكتاب - وان كان في الكتاب العزيز - مما لا يخلو عن نحو من العناية و التجوز ، لأن المتبادر من المشرك عبادة الأوثان ، لامطلق من صح توصيفه بالشرك بنحو من الإعتبار . وإلا فصدق المشرك على المرثي أولى من صدقه على أهل الكتاب ، وقد اطلق عليه المشرك

في بعض الأخبار (١\*)، مع انه لايعمه الاطلاق قطعاً .

و إن شئت فقل : إن قرينة المقابلة و تخصيص كل منهما بحكم تدل على أن المراد بالمشرك في الآية الكريمة غير اليهود والنصارى ، فانه عز من قائل قابل بين المشركين و بين أهل الكتاب في الذكر ، ثم خص الأول بتحريم اقترابهم من المسجد الحرام ، و خص الثاني باعطاء الجزية ، حيث قال تعالى - بعد منع المشركين من اقتراب المسجد الحرام - : « قاتلوا الذين لا يؤمنون بالله . . . إلى أن قال تعالى : من الذين اتوا الكتاب حتى يعطوا الجزية عن يدهم صاغرون » (٢\*) . وبالجملة : لاوجه لتعميم المشرك لأهل الكتاب .

و أما الأمر الثاني ففيه : أنه لم يثبت إرادة المعنى المعهود - وهي النجاسة في مقابل الطهارة - من الآية الشريفة ، لاحتمال عدم معهوديتها في زمان نزول الآية الكريمة ، للتدرج في الأحكام ، و من المحتمل - قريبا - إرادة معنى آخر . و أنسب المعاني إلى معناه اللغوي - وهي القذارة - القذارة النفسانية ، من جهة فساد العقيدة ، لاقتضاء مناسبة الحكم و الموضوع لهذا المعنى ، لأنه تعالى حرم دخولهم في المسجد الحرام الذي هو بيت التوحيد ، فلا يباح دخوله لعدو الله المشرك و أما النجاسة المصطلحة فلا توجب حرمة الدخول في المسجد مالم يكن موجبا للهتك أو السراية :

(١\*) كما في صحيحة زرارة ، و حمران عن أبي جعفر -ع- قال . « لو أن عبداً

عمل عملاً يطلب به وجه الله والدار الآخرة ، و أدخل فيه رضا أحد من الناس كان مشركاً .

و قال أبو عبد الله -ع- : « من عمل للناس كان ثوابه على الناس . يا زارة كل رياء

شرك » . و مسائل الشيعة الباب ١١ من أبواب مقدمة العبادات ، الحديث : ١١ . و نحوه

الحديث : ١٣ و ١٦ .

(٢\*) التوبة ٩ : ٢٩ .

### الاخبار و نجاسة أهل الكتاب

واستدل على نجاسة أهل الكتاب أيضاً بالأخبار المروية عن أئمة أهل البيت عليهم السلام وهي العمدة في المقام ، ولكنها متعارضة ، فلا بد من البحث عنها في مقامين : الأول في الأخبار التي استدل بها على نجاستهم . والثاني في الأخبار المعارضة لها ، ثم النظر في العلاج جمعاً أو طرْحاً .

أما المقام الأول ، فالروايات الدالة على النجاسة متوفرة :  
منها : حسنة سعيد الأعرج ، قال : « سألت أبا عبد الله عليه السلام عن سؤر اليهودي والنصراني فقال : لا » (١) .

وإطلاق النهي فيها يدل على عدم جواز استعمال سؤرهم في الأكل والشرب ، وهو أثر النجاسة . والمسؤل عنه إنما هو سؤرهم من حيث كونه سؤراً ، فاحتمال كون النهي لأجل طرو نجاسة عرضية عليه - من جهة عدم إجتناهم عن النجاسات كالخمر ، والبول ، وغيرهما فيتنجس سؤرهم بذلك لمباشرتهم له - خلاف الظاهر . كما أن حمل النهي على الكراهة كذلك . فهذه الرواية لا بأس بها سنداً و دلالة .  
ومنها : صحيحة محمد بن مسلم عن أبي جعفر عليه السلام « في رجل صافح رجلاً مجوسياً . فقال : يغسل يده ، ولا يتوضأ » (٢) .

بدعوى : أن المتبادر من الأمر بغسل اليد الملاقية للكتابي الارشاد إلى النجاسة .

هذا ، ولكن الأمر بغسلها في الرواية تدور حاله بين أحد أمرين ، إما حملة على الاستحباب مطلقاً ، أو الوجوب مع فرض الرطوبة في اليد فيدور الحال بين حمل الأمر على الاستحباب ، أو التقييد بالمنفصل - اعني بما دل على ان « كل شيء يابس

(١) وسائل الشيعة : الباب ١٤ من أبواب النجاسات ، الحديث : ٨ .

(٢) وسائل الشيعة : الباب ١٤ من أبواب النجاسات ، الحديث : ٣ .

زکی « - (١\*) .

و ليس الثاني بأولى من الأول ، لولا العكس ، لوجود القرينة الداخلية و الخارجية على ذلك - أي على الحمل على الاستحباب - . أما القرينة الداخلية فلاستلزام الحمل على وجود الرطوبة في اليد الحمل على الفرد النادر ، لغلبة عدمها في اليد وأما القرينة الخارجية فهي :

رواية خالد القلانسي قال : «قلت لأبي عبدالله عليه السلام : ألقى الذمي فيصافحني . قال : إمسحها بالتراب وبالحناء . قلت : فالناصب ؟ قال : إغسلها » (٢\*) .

فإنها تدل على عدم نجاسة يد الكتاني ، لأن المسح بالتراب أو بالحناء ليس من جملة المطهرات ، فلا بد من حمله على الاستحباب . أو على رفع القذارة المتوهمة . نعم أمره عليه السلام في الناصب بغسل اليد يدل على نجاسته ، فلولا هذه الرواية لتمكن حمل الأمر بغسل اليد في الصحيحة على الإرشاد إلى النجاسة ، و على صورة الملاقاة بالرطوبة ، كما هو الحال في أمثاله ، إلا أن هذه الرواية تصلح للقرينية . فهذه الصحيحة تقصر عن الدلالة على المطلوب أيضاً .

ومنها : صحيحة محمد بن مسلم قال : «سألت أبا جعفر عليه السلام عن آنية أهل الذمة والمجوس ؟ فقال : لا تأكلوا في آنيتهم ، ولا من طعامهم الذي يطبخون ، ولا في آنيتهم التي يشربون فيها الخمر » (٣\*) .

و قدرواها في الحقائق (٤\*) و مصباح الفقيه (٥\*) باسقاط قوله عليه السلام :

(١\*) تقدم ما يدل على ذلك في ص ٦٠ .

(٢\*) وسائل الشيعة : الباب ١٤ من أبواب النجاسات . الحديث : ٤ . ضعيفة بعلي

بن معمر ، لانه مجهول .

(٣\*) وسائل الشيعة : الباب ١٤ من أبواب النجاسات الحديث : ١٠ .

(٤\*) ج ٥ ص ١٦٦ ، طبعة النجف الاشرف .

(٥\*) في كتاب الطهارة ص ٥٥٨ .

« لا تأكلوا في آيتهم » وكيف كان فهي على خلاف المطلوب أدل .  
 أما أولاً : فلقوة احتمال أن يكون المنع عن أكل طعامهم المطبوخ لأجل  
 وجود الأشياء المحرمة فيه ، كالميتة ، و الدم ، و لحم الخنزير ، و شحمه . و نحو  
 ذلك من المحرمات التي لا يحترزون عن أكلها .  
 وأما ثانياً : فلا احتمال أن يكون المنع عنه من جهة تنجس أوانيهم المعدة  
 للطبخ بنحو ما ذكر من النجاسات . فلا دلالة فيها على ان المنع انما كان لأجل  
 مباشرتهم لها برطوبة مسرية ، فالتقييد بالطبخ يوجب قلب الظهور . ولا أقل من  
 الاجمال .

وأوضح منه إشكالاً : تقييد الأواني بالتي يشربون فيها الخمر دون ما يشربون  
 فيها الماء و نحوه من الأشياء المحللة الطاهرة ، فان ظاهره انحصار وجه المنع في  
 التنجس بالنجاسات الخارجية ، دون مباشرتهم لها برطوبة مسرية . وأما الإطلاق  
 في قوله عَلَيْهِمُ : « لا تأكلوا في آيتهم » في صدر الجواب فمحمول على ذلك أيضاً ،  
 بقرينة ما بعده . وبالجملة : ان هذه الرواية وإن كانت صحيحة السند ، ولكنها قاصرة  
 الدلالة ، كسابقتها .

و منها : موثقة الكاهلي قال : «سالت أبا عبد الله عليه السلام عن قوم مسلمين يأكلون  
 و حضرم رجل مجوسي ، أيدعونه إلى طعامهم ؟ فقال : أما أنا فلا أو اكل المجوسي ،  
 و أكره أن أحرّم عليكم شيئاً تصنعون في بلادكم » (١\* ) .  
 وهذه أيضاً قاصرة الدلالة - وإن عدت في الروايات الدالة على نجاسة الكافر  
 - لأن عدم موأكلة الإمام عليه السلام المجوسي أعم من نجاسته ، لا احتمال أن يكون ذلك  
 من جهة عدم تناسبها لمقام الإمامة و أما كراهته عليه السلام تحريم ما يصنعونه في بلادهم

(١\*) وسائل الشيعة : في الباب المتقدم ، الحديث ، ٢ . والكاهلي - وهو عبدالله بن  
 يحيى - قد مدحه النجاشي بل هو ثقة لانه من رجال كامل الزيارات الذين وثقهم مؤلفه  
 كما تقدم في تعليقه ص ٢٧ - ٢٨ .

فهي على الطهارة أدل .

و منها : موثقة أبي بصير عن أحدهما عليهما السلام « في مصافحة المسلم اليهودي والنصراني . قال : من وراء الثوب . فان صافحك بيده فاعسل يدك » (١\*).

و هذه أيضاً قاصرة الدلالة ، لأنهم لو كانوا أنجاساً لتنجس الثوب أيضاً بمصافحتهم - مع الرطوبة فيه ، أو في يد الكافر - ووجب غسله ، فجواز المصافحة مع الثوب مطلقاً ولو كان مع الرطوبة دال على طهارتهم ، فلا بد من حمل الأمر بغسل اليد إذا صافحهم بها على الاستحباب . فمدلول الرواية هو استحباب التجنب عنهم ، ومحبوبية الاستخفاف بهم ، بالمصافحة معهم من وراء الثياب أو بغسل اليد إذا صافحهم بها ، أو بمسحها بالتراب أو بالحائط ، كما في رواية القلانسي المتقدمة (٢\*).

و منها : صحيحة علي بن جعفر عن أخيه أبي الحسن موسى عليه السلام قال : « سألته عن مؤكلة المجوسي في قسعة واحدة ، و أرقد معه على فراش واحد ، و أ صافحه . قال : لا » (٣\*).

وهذه - كسابقتهما أيضاً - في عدم الدلالة إلا على كراهة الاختلاط مع الكافر ، و ذلك بقريضة النهي عن الرقود معه في جملة الامور المنهى عنها ، إذ لامحذور فيه من جهة النجاسة . هذا مضافاً إلى أن في إطلاق النهي عن المؤكلة معه في قسعة واحدة قرينة أخرى على عدم إناطة المنع بالنجاسة ، إذ المؤكلة المنوع عنها من جهة النجاسة تختص بصورة رطوبة الطعام ليس غير .

و نحوها : صحيحة هارون بن خارجة قال : « قلت لأبي عبدالله عليه السلام : إنني

(١\*) وسائل الشيعة : الباب ١٤ من أبواب النجاسات ، الحديث : ٥ ،

(٢\*) في الصفحة ٨٠ .

(٣\*) وسائل الشيعة : الباب ١٤ من أبواب النجاسات . الحديث : ٦ .

.....

أخالط المجوسي<sup>١</sup> ، فأكل من طعامهم ، فقال : لا « (١\* ) .

ومنها : صحيحة علي بن جعفر : أنه سأل أخاه موسى بن جعفر عليه السلام عن النصراني يغتسل مع المسلم في الحمام . قال : إذا علم أنه نصراني اغتسل بغير ماء الحمام . إلا أن يغتسل وحده على الحوض فيغسله ثم يغتسل . وسأله عن اليهودي والنصراني يدخل يده في الماء ، أيتوضأ منه للصلاة قال : لا . إلا أن يضطر إليه « (٢\* ) .

ولا يخفى أنه لا بأس بالاستدلال بصدورها على نجاستهم ، لأن الأمر بالاستدلال بغير ماء الحمام الذي يغتسل منه النصراني ، وكذلك الأمر بغسل الحوض ثم الاغتسال منه إذا اغتسل المسلم وحده بعد اغتسال النصراني منه ، لوجه له سوى نجاسة النصراني ذاتاً ، لظهور السؤال في كونه عن نفس العنوان - أعنى الكفر - دون النجاسة العرضية الحاصلة بملاقاة أبدانهم البول ، أو المني ، أو غيرهما مما لا يختص بالكافر . و من المعلوم أنه لا بد من حمل ماء الحمام في مفروض السؤال على الحيض الصغار عند انقطاع المادة عنها ، وإلا فمع الاتصال بها لا وجه للإجتنب ، و ان باشره الكافر . هذا ما يرجع إلى صدر الرواية .

وأما ذيلها فهي على الطهارة أدل ، فانه سأل ثانياً عن التوضيء بماء أدخل اليهودي أو النصراني يده فيه ، فأجابه الإمام عليه السلام بالجواز مع الإضطرار ، وهذا

(١\*) وسائل الشيعة : الباب ١٤ من أبواب النجاسات . الحديث : ٧ . وهي صحيحة .

والمراد بـ « محمد بن زياد » - في طريقها - هو ابن أبي عمير بقرينة روايته عن هارون صريحاً في موارد آخر .

(٢\*) وسائل الشيعة : في الباب المتقدم . الحديث : ٩ . و في تعليقه الوسائل عن

البحار ج ٤ ص ١٥٥ و زاد : « سأله عن اليهودي و النصراني يشرب من الدورق ويشرب منه المسلم قال : لا بأس » و « الدورق » : مكيال للشراب ، والجرة ذات العروة ، معرب « دوره » - بالفارسية ج « دوارق » - كذا في أقرب الموارد - و في المنجد : « الدورق » الابريق الكبير له عروتان . أقول : لومت هذه الزيادة لكانت الصحيحة على الطهارة أدل .

لا یلائم النجاسة ، لأنه مع فرض إنحصار الماء في النجس ينتقل الفرض إلى التيمم ، فالجواز في هذه الحالة یلزم الطهارة . نعم يستحب التنزه عنه في فرض عدم الإحصار . وحمل الاضطرار على التقیة - كما عن الشيخ «قده» - خلاف الظاهر لا موجب للمصير إليه ، لان ظاهرها الاضطرار إلى الوضوء منه لا إنحصار الماء فيه ، لا الاضطرار إلى أن يتوضأ بالماء النجس تقیة .

و منها : صحیحة أخرى لعلي بن جعفر عن أخيه موسى بن جعفر (عليه السلام) قال : «سألته عن فراش اليهودي ، والنصراني ينام عليه . قال : لا بأس ، ولا یصلی في ثيابهما . وقال : لا يأكل المسلم مع المجوسي في قسعة واحدة ، ولا یقعده على فراشه ، ولا مسجده ، ولا یصافحه . قال : وسألته عن رجل إشتري ثوباً من السوق للبس لا یدري لمن كان ، هل تصلح الصلاة فيه ؟ قال : إن اشتراه من مسلم فلیصل فيه ، وإن اشتراه من نصراني فلا یصلی فيه حتی یغسله » (١\*).

و هذه أيضاً لا تدل على النجاسة الذاتية لأهل الكتاب أما صدرها فعلي الطهارة أدل ، لأن إطلاق نفي البأس عن النوم على فراش اليهودي والنصراني یلزم الطهارة لعدم الخلو عن مسهم إياه برطوبة مسرية توجب تنجسه بملاقاة أبدانهم ، فعدم البأس بنوم المسلم عليه مطلقاً - ولو مع الرطوبة - دال على عدم نجاستهم . وأما النهي عن مؤاكلة المجوسي في قسعة واحدة ، وإقعاده على فراش المسلم ، ومسجده ، والمصافحة معه فلا بد من حمله على كراهة المخالطة معهم كذلك ، وإستحباب التباعد عنهم ، إذ النهي التحريمي الدال على نجاستهم یخص بما إذا كان ذلك مع الرطوبة فلا یطلق لا یلائم إلا مع الكراهة والتنزه . وأما الصلاة في ثياب اليهود والنصارى المستعارة أو المشتراة منهم فصحیحة لا بد من حمل النهي عنها على الكراهة ، و حمل الأمر بغسلها قبل الصلاة على الاستحباب . أو على توهم النجاسة العرضیة من جهة عدم اجتنابهم عن النجاسات ، كالخمر ، والمیة ، و الدم . لما في جملة من



الأخبار (١\*) من جواز الصلاة في الثوب المأخوذ منهم قبل الغسل .  
ومنها : رواية زرارة عن أبي عبدالله عليه السلام « في آنية المجوس . قال : إذا اضطررتم إليها فاغسلوها بالماء » (٢\*) .

هذه وإن كانت تدل على نجاسة أوانيهم ، لأن الأمر بغسلها بالماء إرشاد إلى ذلك ، إلا أنها لا تدل على نجاستهم الذاتية ، لا احتمال أن يكون الأمر بالغسل من جهة تنجس الأواني بسائر النجاسات التي لا يجتنبون عنها في الأكل والشرب - من الميتة ، والدم ، و لحم الخنزير ، والخمر - لا من جهة مباشرتهم لها ، فهذه أيضاً قاصرة الدلالة .

فتحصل من جميع ما ذكرناه : أن الروايات التي استدلت بها على نجاسة أهل الكتاب وإن كان بعضها قاصراً سنداً ، أو دلالة ، إلا أن في البعض المعبر سنداً ، والظاهر دلالة غنى وكفاية (٣\*) . لكنها معارضة بجملته كثيرة من الروايات المعتبرة سنداً و دلالة ، فيقع الكلام في :

المقام الثاني : وهو في ذكر الأخبار الدالة على طهارة أهل الكتاب التي استدلت بها القائلون بطهارتهم . وقد ذكرت في أبواب متفرقة جمعها في الحقائق (٤\*) فلا بد من النظر فيها ، والعلاج بينها وبين الأخبار المتقدمة .

(١\*) المروية في وسائل الشيعة : في الباب ٧٣ و٧٤ من أبواب النجاسات .

فراجع .

(٢\*) وسائل الشيعة : الباب ١٤ من أبواب النجاسات . الحديث : ١٢ . ضعيفة بموسى

ابن بكر ، فانه لم يوثق .

(٣\*) كالرواية الاولى ، وهي حسنة سعيد الاعرج وصدور الثامنة ، وهي صحيحة على بن جعفر

(٤\*) ج ٥ ص ١٦٩ - ١٧٠ . طبعة النجف الاشرف .

### الاخبار و طهارة أهل الكتاب .

منها : ما دل على جواز مؤاكلة المسلم في طعامه لأهل الكتاب إذا توضع ك :  
 صحيحة العيص بن قاسم قال سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن مؤاكلة اليهود ، و  
 النصراني ، والمجوسي ، فقال : إذا كان من طعامك ، و توضعاً فلا بأس « (١) » .

فان منظوقها و هو جواز المؤاكلة معهم إذا كان من طعام المسلم مع توضع  
 الكتابي يدل على عدم نجاستهم الذاتية ، و إلا فلا فرق بين طعامهم و طعام المسلم  
 كما لا فرق بين التوضيء - المراد به غسل اليد - و عدمه . و لا بد من حمل الطعام  
 على الرطب ، كالمرق و نحوه ، و إلا فاليابس - كالخبز ، و التمر ، و نحوهما - لا يفرق  
 فيه بين طعامهم و طعام المسلم أيضاً ، لعدم سراية النجاسة مع اليوسة . و مفهومها وإن  
 كان عدم جواز مؤاكلتهم إذا كان من طعامهم ، أولم يتوضؤوا ، إلا أنه ليس إلا  
 لأجل النجاسة العرضية ، لعدم خلوه من النجاسات ، نحو الدم ، و الميتة ، و لحم  
 الخنزير التي توجب نجاسة أيديهم بمباشرتها ، و عليها تحمل الأخبار الناهية عن  
 الأكل من طعامهم ، كما سبق .

و منها : صحيحة إبراهيم بن محمود قال : « قلت للرضا (عليه السلام) : الجارية  
 النصرانية تخدمك ، و أنت تعلم أنها نصرانية لا تتوضأ ، و لا تغتسل من جنابة .  
 قال : لا بأس تغسل يديها » (٢) » .

و هذه كالصريحة في الطهارة ، و أن الجارية النصرانية ليس فيها إلا النجاسة  
 العرضية المرتفعة بغسل يديها ، كما ان ظاهر السؤال هو ذلك ، و قد أقره الإمام  
(عليه السلام) على ذلك . ثم إنه لا فرق في الدلالة بين أن يكون السؤال عن القضية الشخصية  
 الواقعة للإمام (عليه السلام) بان كانت عنده جارية نصرانية تخدمه ، حيث أن الضمير فيها  
 للخطاب - و إن كان بعيداً ، لجلالة الراوي ، إذ لا يحتمل في حقه أن يسأل عن فعل

(١) وسائل الشيعة : الباب ٥٤ من أبواب النجاسات ، الحديث : ١ .

(٢) وسائل الشيعة : الباب ٥٤ من أبواب النجاسات . الحديث : ٢ .

الإمام ، كما لا يسأله عن قوله عليه السلام فإن فعله كقوله حجة لنا - أو القضية الحقيقية  
الفرضية ، لأن السائل قد يفرض المخاطب مبتلى بالمسئول عنه ، و هو كثير في  
المحاورات العرفية ، وفي الأسئلة من المجتهدين والعلماء كما أنه قد يفرض  
موضوع السؤال شخصاً غائباً ، و اخرى يفرضه نفس المتكلم و على الأول تكون  
جملة : « تغسل يديها » خبرية . و على الثاني إنشائية ، تدل على وجوب غسل يديها  
لرفع النجاسة العرضية .

و منها : صحيحته الاخرى قال : « قلت للرضا عليه السلام : الخياط او القصار  
يكون يهودياً أو نصرانياً ، وأنت تعلم أنه يبول ولا يتوضأ ، ماتقول في عمله ؟ قال :  
لا بأس » (\*١) .

ودلالاتها ظاهرة ، فان فرض عدم ملاقاته بدن الخياط للشوب مع الرطوبة وان  
كان ممكناً - على ما فيه من البعد - فيحمل السؤال على صورة عدم العلم بالملاقات .  
لكنه في القصار - و هو غاسل الثياب - فرض ممتنع عادة ، فنفي البأس عن عمله  
كالصريح في طهارته .

و منها : صحيحة إسماعيل بن جابر قال : « قلت لأبي عبد الله عليه السلام : ماتقول  
في طعام أهل الكتاب ؟ فقال : لا تأكله ، ثم سكت هنيئة ثم قال : لا تأكله ، ثم سكت  
هنيئة ثم قال : لا تأكله . ولا تتركه تقول : إنه حرام ، ولكن تتركه تنزّه عنه ،  
إن في آيتهم الخمر ، ولحم الخنزير » (\*٢) .

و هذه صريحة في طهارة أهل الكتاب ، بل تصلح لأن تكون شارحة لأخبار  
النجاسة و حاكمة عليها ، بحمل النهي عن طعامهم فيها على التنزيه ، من جهة عدم  
إجتناهم من النجاسات ، كالخمر ، ولحم الخنزير .

(\*١) الوافي ج ١ ص ٣٢٢ م ٤ .

(\*٢) وسائل الشيعة : الباب ٥٤ من أبواب الاطعمة المحرمة ، الحديث : ٤ .

ومنها : رواية زكريا بن إبراهيم قال : « دخلت على أبي عبد الله عليه السلام فقلت : إني رجل من أهل الكتاب ، وإنني أسلمت ، وبقي أهلي كلهم على النصرانية ، وأنا معهم في بيت واحد لم افارقهم بعد ، فأكل من طعامهم ؟ فقال : لي يأكلون الخنزير ؟ فقلت : لا ، ولكنهم يشربون الخمر ، فقال لي : كل معهم ، و اشرب » (١\*).

فان المستفاد منها : أن أهل الكتاب ليسوا أنجاساً بالذات ، وإنما يمنع عن مؤآكلتهم إبتلاؤهم بالنجاسات العرضية ، من جهة أكل لحم الخنزير و نحوه والظاهر ، أن وجه التفصيل بينه وبين شرب الخمر ، هو انه على الأول يتنجس الأواني - التي هي محل ابتلاء المسلم في أكله - بملاقاتها اللحم أو ما يلاقيه . وأما على الثاني فيما ان الخمر لها أوان مخصوصة معدة لها يمكن الاجتناب عنها غالباً ، أو انه عند شربها لا يتنجس سوى الشفتين ، وهما يغسلان في كل يوم ولو مرة واحدة ، فترفع نجاستهما ، وهذا بخلاف الطعام ، لانه في معرض ملاقة أكثر الأواني .

هذا ، على ان غاية ما هناك دلالة الرواية على طهارة الخمر ، فتكون هذه الفقرة منها في عداد الروايات الدالة على طهارتها ، التي لا بد من علاجها جمعاً أو طرحاً ، فلاضير في الاستدلال على المطلوب بباقي الحديث .

ومنها : موثقة عمار الساباطي عن أبي عبد الله عليه السلام قال : « سألته عن الرجل هل يتوضأ من كوز أو إناء غيره إذا شرب منه على أنه يهودي ؟ فقال : نعم . فقلت : من ذلك الماء الذي يشرب منه ! ؟ قال : نعم » (٢\*).

(١\*) وسائل الشيعة : الباب ٥٤ من أبواب الاطعمة المحرمة ، الحديث : ٥ . وهي

ضعيفة باشمالها على القاسم بن محمد ، المردد بين الثقة وغير الثقة . وعلى عبدالرحمن بن حمزة ، وزكريا بن ابراهيم المجهولين .

(٢\*) وسائل الشيعة : الباب ٣ من أبواب الاسرار ، الحديث : ٣ .

و هذه من قوة الدلالة على الطهارة بمكان لا يقل عن التنصيص .  
 ومنها : ما ورد في ذيل صحيحة علي بن جعفر المتقدمة (١ \*) حينما سأل  
 أخاه علي بن جعفر عن اليهودي والنصراني "يُدخل يده في الماء، من قوله علي بن جعفر : « لا ، إلا  
 أن يضطر إليه » . فان حمل الإضطرار على التقية كما عن الشيخ « قده » بعيد ،  
 لا موجب له ، بل المراد عدم وجدان ماء غيره ، وبذلك تكون الرواية دالة على طهارة  
 أهل الكتاب ، وإلا فلا فرق بين صورة الإحصار وعدمه في التجسس بالملافاة ، على  
 تقدير النجاسة .

و منها : موثقة الكاهلي المتقدمة (٢ \*) .

هذه عمدة ما وقفنا عليه من الآخبار الدالة على طهارة الكتابي . ولعلك تطلع  
 على أكثر منها عند التتبع ، و قد عرفت : أن دلالة جملها - لولا الكل - كالصريح  
 في الطهارة ، ولا تعثر بها شائبة إشكال من ناحية الدلالة . و المناقشة فيها بحملها على  
 محامل بعيدة مردودة بظهورها . أو صراحتها في المطلوب . كما أن أكثرها معتبرة  
 سنداً ، لما فيها من الصحاح ، و الموثقات ، بحيث يقطع بصدور بعضها عن المعصوم  
عليه السلام وعليه تستقر المعارضة بينها وبين أخبار النجاسة ، ولا بد من علاجها على النحو  
 المقرر في سائر الآخبار المتعارضة .

### الجمع بين الآخبار .

فنقول : إن مقتضى القاعدة المتبعة في أبواب الفقه هو الجمع العرفي بين  
 الطائفتين ، ومقتضاه تقديم أخبار الطهارة ، كما ذكرناه صاحباً المدارك والذخيرة ،  
 و معه لاتصل النوبة إلى إعمال قواعد الترجيح السندي . و حيث أن أخبار الطهارة  
 كالصريح في طهارة أهل الكتاب ، ولا أقل من أظهريتها من أخبار النجاسة فتقدم  
 عليها ، فيحمل الأمر بال غسل الوارد في أخبار النجاسة - كما في صحيحة علي بن

جعفر المتقدم (١\*)، المتضمنة لقوله ﷺ: «يغسله ثم يغتسل» - على الاستحباب. والنهي عن سئورهم كما في موثقة سعيد الأعرج أوحسنه المتقدم (٢\*) على الكراهة، جمعاً بين الطائفتين.

إلا أن الأصحاب - رضوان الله تعالى عليهم - لم يرتضوا ذلك في خصوص المقام، فقدموا أخبار النجاسة، وحملوا أخبار الطهارة على التقية لأنها موافقة للعامة - كما عرفت -، حتى أن صاحب الحدائق «قده» (٣\*) شدّد النكير على صاحبي المدارك والذخيرة، وحمل عليهما حملة قارصة، وأظهر التعجب مما تفردا به في كيفية الجمع، ومخالفة المشهور في المقام. وذكر «قده» في وجه تقديم أخبار النجاسة، وحمل أخبار الطهارة على التقية ما عمدته أمران:

الأول: موافقة أخبار النجاسة للكتاب، وهو قوله تعالى: «إنما المشركون نجس» (٤\*). وقد نطقت الأخبار (٥\*) العلاجية بعرض الخبرين المتعارضين على كتاب الله تعالى، والأخذ بما وافق الكتاب، وطرح ما خالف.

ويدفعه: ما ذكرناه فيما تقدم (٦\*)، من عدم دلالة الآية الشريفة على نجاسة المشركين - فضلاً عن أهل الكتاب - لعدم معلومية إرادة النجاسة الشرعية منها، وإنما حكمنا بنجاسة المشرِك من جهة قيام الإجماع والضرورة. وعلى تقدير التسليم فأهل الكتاب ليسوا بمشركين.

الثاني: مخالفتها للعامة، وموافقة أخبار الطهارة لمذهبهم بلا خلاف ولا إشكال، كما صرح به جملة من الأصحاب، حتى أن المرتضى - كما قدمنا ذكره - جعل القول بالنجاسة هنا من متفردات الإمامية، ولا بد من الأخذ بما يخالف العامة، لأن الرشد في خلافهم، كما في الأخبار العلاجية.

(٢\*) في الصفحة: ٧٩

(١\*) في الصفحة: ٨٣

(٤\*) التوبة ٩: ٢٨.

(٣\*) ج ٥ ص ١٧٢ - ١٧٣

(٥\*) وسائل الشيعة: الباب ٩ من ابواب صفات القاضى.

(٦\*) في الصفحة ٧٧ - ٧٨

حتى أن صاحب الحقائق (١\*) قال في وجه لزوم الأخذ بهذا المرجح - ردّاً على ما ذهب إليه صاحب المدارك والذخيرة من حمل أخبار النجاسة على الكراهة و إستحباب التنزه - ما لفظه :

«أنه إجتهد محض في مقابلة النصوص ، وجرأة تامة على أهل الخصوص ، لما عرفت من أنهم عليهم السلام قد قرروا قواعد لا إختلاف الأخبار، ومهدوا ضوابط في هذا المضمار ، ومن جعلتها العرض على مذهب العامة، والأخذ بخلافه ، والعامة هنا - كما عرفت (٢\*) - متفقون على القول بالطهارة ، أو هو مذهب المعظم منهم ، بحيث لا يعتد بخلاف غيرهم ، والأخبار المذكورة مختلفة باعترافهم . فعدولهم عما مهده أئمتهم إلى ما أحدثوه بعقولهم ، واتخذوه قاعدة كلية في جميع أبواب الفقه بأرائهم ، من غير دليل عليه من سنة ، ولا كتاب جرأة واضحة لذوي الأبواب. وليت شعري لمن وضع الأئمة عليهم السلام هذه القواعد المستفيضة في غير خبر من أخبارهم ، إذا كانوا في جميع أبواب الفقه إنما عكفوا في الجمع بين الأخبار في مقام الإختلاف على هذه القاعدة ، وألغوا العرض على الكتاب العزيز ، والعرض على مذهب العامة كما عرفت هنا ؟ وهل وضعت لغير هذه الشريعة ؟ ! وأن المخاطب بها غير العلماء الشيعة ؟ ! ما هذا إلا عجب عجاب من هؤلاء الفضلاء الأطيباء ! » .

أقول : لا يخفى أنه لا بحث في أصل الكبرى ، أعنى الرجوع إلى المرجحات السندية عند التعارض ، ولم يخالف صاحب المدارك والذخيرة القوم في هذه القاعدة ، وإنما الكلام في الصغرى ، وأنه هل هناك تعارض بين أخبار النجاسة و نصوص الطهارة أم لا . و الحق هو الثاني ، لأن المعارضة بينهما إنما هي من تعارض النص والظاهر ، ولا بد من حمل الظاهر على النص ، كما هو النهج السارى في جميع أبواب الفقه ، وقد عرفت أن أخبار الطهارة كالنص في إستحباب التنزه و كراهة المخالطة

(١\*) ج ٥ ص ١٧٣ . طبعة النجف الأشرف .

(٢\*) تقدم في الصفحة ٧٥ - ٧٦ .

مع أهل الكتاب ، فلا يعارضها أخبار النجاسة التي غايتها ظهور النهي في التحريم ، أو الأمر في الوجوب . و من المعلوم أنه مع الجمع الدلالي العرفي ، وكون أحدهما قرينة على التصرف في الآخر ، بحيث يرتفع التناهي بينهما عرفاً ، لاموضوع للمعارضة ولا مورد لها . كما هو الحال في المتعارضين بالعموم والخصوص ، أو الاطلاق والتقييد . و على هذا جرت سيرة الأصحاب قديماً و حديثاً ، و منهم صاحب الحدائق «قده» نفسه في كافة أبواب الفقه ، وإلا لأُتسد باب الاستنباط . فاذا دل دليل على وجوب شيء ، و دل آخر على إباحته ، لا بد من حمل الأمر على الاستحباب ، و النهي على الكراهة ، لصراحة الثاني في جواز الترك ، وظهور الأول في عدمه .

ولا يكاد ينقض عجبى من صاحب الحدائق «قده» ، فانه مع تضلعه في الأخبار ، وتبحره في الروايات ، و تسلطه على كيفية الجمع بينها التي هي أساس الفقه ، كيف ذهل عنه في المقام ؟! و كيف شنع على العلمين صاحبى المدارك و الذخيرة ، و شدد الاعتراض عليهما بما لا يليق به ولا بهما ؟! لكن الاشتباه من الأساطين ليس بعزيز ، وإنما العصمة لأهلها .

على أنه لا يسعنا حمل أخبار الطهارة على التقيّة ، لأن التقيّة إما أن تكون في القول - بمعنى أن الإمام عليه السلام يتقى في مقام بيان الحكم - وإما أن تكون في مقام العمل - بمعنى أنه عليه السلام يقصد أن يعمل السائلون على ما يوافق مذهب العامة ، لئلا يصيبهم منهم سوء - و كلاهما بعيد غايته .

أما الأول فلا أنه من البعيد جداً أن يكون عندهم عليه السلام في جميع موارد صدور هذه الأخبار - على كثرتها - من يتقون لأجله ، و يخافون منه في حكمهم بنجاسة أهل الكتاب .

و أما الثاني فلا أن ما تتضمنه تلك الأخبار لو كان مجرد حكم تكليفي محض لكان الأمر هيئناً ، لا إمكان القول بأن وجوب الاجتناب عند الاضطراب من جهة الابتلاء بالعامة حرجي يرتفع بالتقيّة ، لكن الأمر ليس كذلك ، لوجود آثار



وضعية للنجاسة، لا يستلزم نجاسة الكتابي تنجس من خالطه المستلزم لبطلان الوضوء والغسل، المستلزم لبطلان الصلاة والصوم، بل وسائر العبادات المتوقفة على الطهور، فمن المستبعد جداً أن يأمر الامام عليه السلام بمخالطتهم ومساورتهم من غير أن يبين لهم نجاستهم كي يتحفظوا عنها في ظهورهم وصلاتهم، ولو بالتميم بدلاً من الوضوء والغسل. مع أن العادة قاضية بقدرتهم على التيمم غالباً في بيوتهم من غير أن يترتب عليه مفسدة.

فلا يضاف انه لا يمكن الخدشة في أخبار الطهارة لا سنداً، ولا دلالة، ولا جهة، وطرحها مخالف لموازين الفقهة. فالذي تقتضيه القاعدة المتبعة هو ما ذكره صاحب الممدارك والذخيرة، من الجمع الدلالي العرفي بين الطائفتين، وحمل أخبار النجاسة على التنزه والاستحباب.

و يؤيد ذلك - بل يدل عليه - إمعان النظر في أخبار الباب في كيفية الأسئلة فانها أصدق شاهد على مغروسية طهارة أهل الكتاب في أذهان الرواة، وخلو أذهانهم عن نجاستهم، وهم من عظماء الشيعة، وحملة الأحاديث، وقد أقرهم الإمام عليه السلام على ذلك، والذي أوقعهم في السؤال عن مخالطتهم إنما هو عدم اجتنابهم عن النجاسات - كالميتة، ولحم الخنزير، والخمر، والبول، والمني - فيكونوا بسبب ذلك في معرض النجاسة العريضة. وإليك نبذ منها وإن تقدم بعضها.

فمنها: صحيحنا إبراهيم بن أبي محمود المتقدمان (١) (\*) المشتملتان على قول السائل: « وأنت تعلم أنها نصرانية، لا تتوضأ، ولا تفتسل من جنابة»، و قوله في الاخرى: « وأنت تعلم أنه يبول ولا يتوضأ».

إن من الواضح أنه لو كان الكتابي نجساً ذاتاً لم يكن حاجة في السؤال عن استخدامه إلى اضافة فرض تنجسه بالمني أو البول، وعدم غسله منهما، فلا حاجة

إلى إضافة الجملتين في السؤال ، بعد كفاية النجاسة الذاتية في السؤال عن حكم المخالطة معه .

ومنها : صحيحة معاوية بن عمار قال : « سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الثياب السابريّة يعملها المجوس ، وهم أخبث [أجانب] ، وهم يشربون الخمر ، ونساءهم على تلك الحال ، ألبسها ، ولا غسلها ، وأصلي فيها ؟ قال : نعم . قال معاوية : فقطعت له قميصاً ، وخططته ، وقتلت له ازراراً ورداءً من السابريّ ، ثم بعثت بها إليه في يوم جمعة حين إرتفع النهار ، فكأنه عرف ما أريد ، فخرج بها إلى الجمعة » (\*١) .

فإنّ فرض تنجسهم بالجنابة أو الخمر يكون لغواً مع النجاسة الذاتية ، فيكون ذلك دليلاً على إرتكاز طهارتهم الذاتية ، وإنما وقع السؤال عن النجاسة العرضيّة . نعم في بعض النسخ : « وهم أخبث » بدل « أجانب » . ولكن الظاهر أن الصحيح هو الثاني ، بقرينة ذكر شرب الخمر الذي هو أيضاً نجاسة عرضيّة .

ومنها : صحيحة عبدالله بن سنان قال : « سألت أبي أبا عبد الله عليه السلام وأنا حاضر أني أغير الذمي ثوبي ، وأنا أعلم أنه يشرب الخمر ، ويأكل لحم الخنزير ، فيردّه علي ، فأغسله قبل أن أصلي فيه ؟ فقال أبو عبد الله عليه السلام : صلّ فيه ، ولا تغسله من أجل ذلك ، فإنك أعرتّه إياه وهو طاهر ، ولم تستيقن أنه نجسّه ، فلا بأس أن تصلي فيه حتّى تستيقن أنه نجسّه » (\*٢) .

وهي كسابقتها في الدلالة على إرتكاز الطهارة ، وأنّ منشأ السؤال هو احتمال النجاسة العرضيّة ، وإلا لكان الأتسب في السؤال فرض احتمال إصابة عرق بدنه ، أو يده مع الرطوبة للثوب .

(١) وسائل الشيعة : الباب ٧٣ من أبواب النجاسات ، الحديث : ١ .

(٢) وسائل الشيعة : الباب ٧٤ من أبواب النجاسات ، الحديث : ١ .

و منها : ما في الاحتجاج عن محمد بن عبدالله بن جعفر الحميري : « أنه كتب إلى صاحب الزمان عليه السلام : عندنا حاكة مجوس يأكلون الميتة ، ولا يغتسلون من الجنابة ، وينسجون لنا ثياباً ، فهل تجوز الصلاة فيها من قبل أن تغسل ؟ فكتب إليه في الجواب : لا بأس بالصلاة فيها » (١\*).

ومنها : ما عن أبي جميلة عن أبي عبدالله عليه السلام : « أنه سأله عن ثوب المجوسي ، ألبسه ، وأصلي فيه ؟ قال : نعم . قلت : يشربون الخمر . قال : نعم نحن نشترى الثياب السابريّة ، فنلبسها ، ولا نغسلها » (٢\*).

إلى غير ذلك من الأخبار الظاهرة في مغروسة الطهارة في أذهان أجلة الرواة ، إلاّ كان التقييد بالنجاسة العرضيّة لغواً محضاً ، فيستفاد من مثل هذا السؤال أن احتمال النجاسة الذاتية لأهل الكتاب لم يكن قد طرق بعد أذهان السائلين إلى زمان الغيبة الصغرى ، وإنّما حدثت شهرة القول بالنجاسة في الأزمنة المتأخرة عن المعصومين عليهم السلام ، حتّى شاع وذاع بين العوام ، و صار مغروساً في أذهانهم من

(١\*) وسائل الشيعة : الباب ٧٣ من أبواب النجاسات ، الحديث : ٩ .

وقد رواها في الاحتجاج ج ٢ ص ٣٠٤ طبعة نجف الاشراف عام ١٣٨٦ مرسلاً عن الحميري . ولكن في كتاب الغيبة للشيخ «قده» ص ٢٢٨ طبعة النجف عام ١٣٨٥ : أنه أخبرنا جماعة عن أبي الحسن محمد بن أحمد بن داود القمي ، أنه وجد بخط أحمد بن ابراهيم النوبختي ، و املاء أبي القاسم الحسين بن روح توقيماً من جملته الجواب على هذا السؤال الذي ذكره في ص ٢٣٣ من نفس الكتاب . وأبو الحسن ثقة ، فان حصل الاطمئنان بوثاقه ، بعض تلك الجماعة - كما هو غير بعيد - فالرواية صحيحة ، والا فلا .

وقد ذكر أيضاً في الوسائل ج ٢٠ ص ٣١ طبعة الاسلامية طريق الشيخ «قده» في كتاب الغيبة الى الحميري . وهو ما ذكرناه آنفاً فالرواية المذكورة عن طريق الشيخ مسندة لا بأس بسندها .

(٢\*) وسائل الشيعة في الباب المتقدم . الحديث : ٧ .

- حتى المرتد بقسميه (١) ، و اليهود ، والنصارى ، والمجوس (٢) .  
وكذا رطوباته واجزأؤه ، سواء كانت مما تحلله الحياة أو لا (٣) .

جهة إتباع فتوى العلماء الأعلام ، و مراجع التقليد بذلك ، فلو تم في المقام دعوى سيرة المتشركة على لزوم الإجتنا ب عنهم من جهة نجاستهم الذاتية فهو إلا انها منقطعة الأول لا يمكن إثبات إتصالها بزمان المعصوم ، فالقول بالنجاسة في غاية الإشكال . لكن القول بالطهارة أشكل ، لمخالفته لفتوى المشهور قديماً وحديثاً و انه يوحنسنا إلا أفراد عنهم ، فالأخذ بالإحتياط لزوماً هو طريق النجاة . والله العالم .

(١) لا ينبغي الإشكال في أن المرتد إذا دخل بارتداده في أحد العناوين المتقدمة ، بان صار يهودياً أو نصرانياً ، أو مجوسياً يلحقه حكمه ، لتبعية الحكم لموضوعه ، سواء أكان مرتداً فطرياً أم ملياً . و أما إذا إرتد عن الإسلام إلى سائر الأديان و انتحل بعض وجوه الكفر والضلال غير ما ذكر من العناوين الثلاثة فليتأمل في نجاسته مجال ، لأن الأدلة اللفظية لا تشمل غير العناوين الثلاثة المزبورة ، لإختصاصها بها ، فلا إطلاق لها بالنسبة إلى غيرها . و أما الإجماع المنقول ، والشهرة المحققة فالمتيقن منهما غير المرتد ، لا نصرافهما عنه . فان تم الإجماع وثبت التسالم على العموم فلا كلام ، و إلا فالحكم بالنجاسة مشكل .

(٢) تقدم الكلام في أهل الكتاب .

(٣) قال في الحقائق (١) (\*): « الظاهر أنه لاخلاف بين الأصحاب في عموم النجاسة من الكافر لما تحلله الحياة منه ، وما لا تحلله الحياة ... » .

أقول : لو كان موضوع الأدلة نجاسة العناوين التالية ، كاليهودي ، والنصراني ، لزم الحكم بنجاسة جميع اجزائه حتى ما لا تحلله الحياة منها ، كالعظم ، و الشعر ، و نحوهما ، لصدق العنوان على المجموع ، فيشملة الإطلاق بجميع اجزائه . نعم مقتضى ما ذكره السيد « قده » (٢) (\*) من إستثناء ما لا تحلله الحياة من نجس العين

(١) ج ٥ ص ١٧٤ . طبعة النجف الاشرف .

(٢) الحقائق ج ٥ ص ١٧٤ . طبعة النجف الاشرف .

و المراد بالكافر من كان منكراً للالوهية ، أو التوحيد ،  
أو الرسالة (١) .

– كالكلب ، و الخنزير – هو استثناءها من الكافر أيضاً . إلا أنه قد عرفت (١\*)  
أن دليل الاستثناء إنما يختص بالميتة ، بمعنى أن الموت لا يؤثر في نجاسة مالا حياة  
فيه ، لا أن كل حيوان نجس العين – كالكلب ، والكافر – يستثنى منه تلك الأجزاء .  
فلا وجه للاستثناء في شيء من الحيوانات النجسة .

هذا لو كان المحكوم بالنجاسة في لسان الدليل العناوين المذكورة . و أما  
إذا كان الممنوع منه هو مصافحة الكافر ، أو مؤاكلته و مساورته كما هو مورد  
الأسئلة في الروايات فيشكل الحكم بنجاسة ما لا تحله الحياة منه ، لأن المتيقن من  
الأدلة – حينئذ – نجاسته في الجملة ، لعدم الملازمة بين نجاسة سؤره و نجاسة نفسه  
إلا بهذا المقدار ، أي بالمقدار الذي يباشره الأكل . فمثل شعر الكافر لا يمكن  
إثبات نجاسته بذلك ، فالحكم بطهارته لا يخلو من قوة ولا إستبعاد في ذلك بعد  
ثبوت نظيره في الشرع في الميتة ، فدعوى : أن التفكيك في النجاسة الذاتية بين  
أجزاء الإنسان خلاف المرتكز العرفي غير مسموعة . كما أن الإكتفاء في العموم  
باطلاق معاهد الاجماع غير صحيح ، لعدم ثبوت إجماع تعبدي ، إذ ليس في المقام  
إلا المنقول منه ، و هو ليس بحجة . نعم الشهرة الفتوائية على الاطلاق مما يمنعنا  
عن الإفتاء صريحاً بطهارة ما لا تحله الحياة من الكافر ، فحكمه حكم الكلب  
والخنزير ، لا الميتة ، على الأحوط .

ما يتحقق به الكفر .

(١) يعتبر في حقيقة الإسلام الإيمان بأمر أربعة على وجه الموضوعية ،  
بمعنى ان المنكر لها أو لبعضها يكون كافراً محكوماً عليه بالنجاسة ، ولو كان  
إنكاره هذا عن قصور ، وغير معاقب عليه ، فانه مع ذلك يحكم عليه بالكفر ، ويجري  
في حقه أحكامه من حيث النجاسة ، وعدم الإرث ، وعدم وجوب التجهيز ، و حرمة

النكاح، ولو كان من المستضعفين، وهي كالآتي.

الأول: الإقرار بوجود صانع لهذا العالم، فالملحد المنكر لوجود الخالق في أعلى مراتب الكفر. وقد دل على ذلك الروايات (١) (\*) والأيات، التي منها: قوله تعالى: «إنما المؤمنون الذين آمنوا بالله...» (٢) (\*).

الثاني: الإقرار بوحديته تعالى، وأنه لا شريك له، فالمشرك كافر، كما في كثير من الأخبار (٣) (\*) والأيات التي منها: قوله تعالى: «إنما المشركون نجس...» (٤) (\*).

الثالث: الإقرار بالرسالة. وهو أيضاً مدلول جملة وافية من الأخبار، والأيات منها: قوله تعالى: «وإن كنتم في ريب مما نزلنا على عبدنا فاتوا بسورة من مثله وادعوا شهداءكم من دون الله إن كنتم صادقين فإن لم تفعلوا ولن تفعلوا فاتقوا النار التي وقودها الناس والحجارة أعدت للكافرين» (٥) (\*).

الرابع: الإقرار بالمعاد. وقد أهمل ذكره الأعلام في عداد الأمور المعتمدة في الإسلام، ولم يتضح لنا وجهه مع صراحة الأيات الكريمة في إعتباره في الإيمان كيف وقد قرن الإيمان به بالإيمان بالله سبحانه في غير واحد من الموارد؟! منها: قوله تعالى: «إن كنتم تؤمنون بالله واليوم الآخر» (٦) (\*)، وقوله تعالى: «ان كن يؤمن بالله واليوم الآخر» (٧) (\*) وقوله تعالى: «من آمن بالله واليوم الآخر» (٨) (\*)، إلى غير ذلك من الأيات. فالمعاد يكون في عداد الأمور الأخر

(١) النور ٢٤ : ٦٢ .

(٢) (\*) (٣) اصول الكافي في أبواب الإيمان والكفر ج ٢ ص ٢٥ . الطبعة الثانية

عام ١٣٨١ هـ مكتبة الصدوق . والوفاي ج ١ ص ١٨ - ٢٦ . ٣٢ .

(٤) التوبة ٩ : ٢٨ .

(٥) (\*) النساء : ٤ : ٥٩ .

(٥) البقرة : ٢ : ٢٣ و ٢٤ .

(٨) (\*) البقرة : ٢ : ١٧٧ .

(٧) (\*) البقرة : ٢ : ٢٢٨ .

او ضرورياً من ضروريات الدين ، مع الالتفات الى كونه ضرورياً (١) ، بحيث يرجع انكاره الى انكار الرسالة : والاحوط الاجتناب عن منكر الضروري مطلقاً ، وان لم يكن ملتفتاً الى كونه ضرورياً .

معتبرة في الإسلام على وجه الموضوعية . و هل هناك أمر آخر يعتبر في حقيقة الإسلام على هذا الوجه بحيث يكون منكراً كافراً ولو كان عن قصور أم لا ؟ فيه خلاف يأتي بعيد هذا في البحث عن منكر الضروري .

### منكر الضروري .

(١) هل يحكم بكفر منكر الضروري مطلقاً ؟ أو فيما إذا إلتفت إلى كونه ضرورياً ، بحيث يرجع إنكاره إلى إنكار الرسالة ؟ وعلى الأول يكون سبباً مستقلاً للكفر على وجه الموضوعية ، وعلى الثاني يكون طريقاً لا إنكار الرسالة ، و يتحقق الكفر بإنكارها لا بإنكاره أو يفصل بين الجاهل المقصر فيحكم بكفره مطلقاً ، و القاصر فلا يكون كافراً ؟ كما عن شيخنا الأنصاري «قده» ، فانه بنى على كفر المقصر إذا أنكر بعض الأحكام الضرورية ، عملاً بإطلاق النصوص و الفتاوي في كفر منكر الضروري ، و على عدم كفر القاصر ، لعدم الدليل على سببته للكفر ، مع فرض عدم التكليف بالتدين بذلك الحكم ، و لا بالعمل بمقتضاه ، كما هو المفروض ، و يبعد أن لا يحرم على الشخص شرب الخمر ، و يكفر بترك التدين بحرمته .

و المشهور هو الأول ، كما في مفتاح الكرامة . لكن التحقيق هو الثاني ، لعدم ثبوت دليل تعديدي على كفر منكر الضروري مطلقاً . نعم لو كان مرجعه إلى إنكار الرسالة أوجب الكفر ، ولا يكون ذلك إلا مع العلم و الالتفات إلى كونه ضرورياً ، كما أن لازمه كفر منكر الحكم المعلوم مطلقاً ، ولو لم يكن ضرورياً .

وعمدة ما يستدل به للمشهور هي الأخبار ، وهي على طوائف ثلاث ، لا دلالة

لشيء منها على المطلوب .

الأولى : مادلت على أن إنكار مطلق الشيء - ولو كان أمراً تكوينياً - موجب للكفر إذا دان به .

كصحيحة بريد العجلي عن أبي جعفر عليه السلام قال : « سألته عن أدنى ما يكون العبد به مشركاً . فقال : من قال للنواة أنها حصة ، و للحصاة هي نواة ، ثم دان به » (\*١) .

ولا يخفى أنه لا يمكن العمل باطلاقها في الأحكام الشرعية - فضلا عن الأمور التكوينية - إذ مقتضاه الحكم بكفر من التزم بحليّة ما كان حراماً واقعاً ، وإن لم تكن حرمة ضرورية ، أو معلومة ، لصدق أنه تدينّ بغير الواقع ، نعم غاية ما هناك أنه تشريع محرّم ، لا أنه موجب للكفر . فإذا لابد من حمل مثل هذه الطائفة من الروايات على التوسعة في معنى الشرك ، وأنه ذو مراتب أدناها أن يقول للحصاة أنها نواة ، أو بالعكس ، كما ورد (\*٢) ذلك في المرائي ، فان الرياء لا يوجب الشرك بمعناه الخاص الذي هو موضوع لأحكام خاصة . نعم إنها تنافي الإخلاص في العبادة ، فتكون مرتبة من مراتب الشرك موجبة للبعد من الله تعالى ، و بطلان العبادة ، و نحو ذلك من الآثار . فموضوع الأحكام الخاصة - كالنجاسة ، و نحوها - إنما هو الشرك بمعناه الخاص ، وهو إنكار الألوهية . و أما الشرك - بمعناه العام - فهو أعم من الكفر ، لصدقه على المرائي ، و من تدينّ بخلاف الواقع ، و لو في الأمور التكوينية ، ومنكر الضروري من غير علم به يكون من مصاديقه بمعناه العام ، لا الخاص .

الطائفة الثانية : ما دلت على أن جحد الفرائض ، أو مطلق الحكم الشرعي

(\*١) الوافي ج ١ ص ٣٢٤٢ . و قال في بيانه : يعنى اعتقد بقلبه ، وجعله ديناً .

والوجه في كونه شركاً : انه يرجع الى متابعة الهوى ، او تقليد من يهوى ، فصاحبه وان عبداً لله و أطاعه فقد أطاع هواه أو من يهواه مع الله ، وأشركه معه .

(\* ٢) وسائل الشيعة الباب : ١١ و ١٢ من أبواب مقدمة العبادات .



يكون موجبا للكفر ، ك :

رواية أبي الصباح الكناني عن أبي جعفر عليه السلام قال : « قيل لأمير المؤمنين عليه السلام من شهد أن لا إله إلا الله ، وأن محمداً رسول الله صلى الله عليه وآله كان مؤمناً ؟ قال : فأين فرائض الله... - إلى أن قال - ثم قال : فما بال من جحد الفرائض كان كافراً » (\*١) .

ومكاتبة عبدالرحيم القصير عن أبي عبدالله عليه السلام - في حديث - قال : « الإسلام قبل الإيمان ، وهو يشارك الإيمان ، فإذا أتى العبد بكبيرة من كبائر المعاصي ، أو صغيرة من صفائر المعاصي التي نهى الله عنها كان خارجاً من الإيمان ، وثابتاً عليه اسم الإسلام ، فان تاب واستغفر عاد إلى الإيمان ، ولم يخرج إلى الكفر ، والجحود ، والاستحلال . وإذا قال للحلال هذا حرام ، وللحرام هذا حلال ، ودان بذلك ، فعندها يكون خارجاً من الإيمان والإسلام إلى الكفر » (\*٢) .

ويردها : أن ظاهرها هو الإنكار مع العلم ، لظهور لفظ الجحد في ذلك ، كما في قوله تعالى : « و جحدوا بها و استيقنتها أنفسهم ... » (\*٣) . فلا دلالة لها على أن مجرد انكار الضرورى موجب للكفر من حيث هو وإن لم يعلم بكونه ضرورياً بل تدل على أن إنكار الحكم المعلوم مطلقاً يوجب الكفر ، وليس ذلك إلا من جهة استلزامه تكذيب النبي صلى الله عليه وآله . بل التعبير بالفرائض في الرواية الأولى - المراد بها الضروريات - لا يخلو من الدلالة على كونها معلومة ، لعدم خفاء وجوبها على المسلمين .

الطائفة الثالثة : مادلت على كفر مرتكب الكبيرة بزعم أنها حلال ، ك :

(١) وسائل الشيعة : الباب ٢ من أبواب مقدمة العبادات الحديث : ١٣ . ضعيفة بمحمد بن الفضيل ، المشترك بين الثقة والضعيف ، ولم يحصل التمييز .

(\*٢) وسائل الشيعة : الباب ٢ من أبواب مقدمة العبادات . الحديث : ١٨ و في

الباب ١٠ من أبواب حد المرتد . وهى ضعيفة بعبد الرحيم القصير لانه لم يوثق .

(\*٣) النمل ٢٧ : ١٤ .

صحيح عبدالله بن سنان قال : « سألت أبا عبدالله عليه السلام عن الرجل يرتكب الكبيرة ، فيموت ، هل يخرج له ذلك من الإسلام ، وإن عذب كان عذابه كعذاب المشركين ، أم له مدة وانقطاع ؟ فقال : من ارتكب كبيرة من الكبائر ، فزعم أنها حلال أخرجه ذلك من الإسلام ، وعذب أشد العذاب ، وإن كان معترفاً أنه ذنب ، ومات عليها أخرجه من الإيمان ، ولم يخرج من الإسلام ، وكان عذابه أهون من عذاب الأول . » (١\* ) . ونحوها غيرها (٢\* ) .

وهذه هي العمدة في المقام ، ومقتضى إطلاقها الحكم بكفر منكر الضروري من حيث هو ، وبه يتم الاستدلال على المطلوب . ولكنه يشمل العالم ، والجاهل ، مقصراً كان أو قاصراً ، لصدق ارتكاب الحرام بزعم أنه حلال في جميع ذلك .

ومن هنا ربما يورد على الاستدلال بها - كما يلوح من كلام المحقق الهمداني وغيره - بعدم إمكان العمل بإطلاقها لشمولها للضرورة وغيره حتى في الجاهل القاصر ، كجديد العهد بالإسلام ، والمفتين المخطئين ، ومقلديهم فانهم قد يفتون خطأ بحلية ما هو حرام واقعاً - أو بالعكس - لعدم قيام دليل عندهم على الواقع . فإذا لابد من تقيدها إما بالضرورة ، أو بالعلم ، حتى يرجع إلى إنكار الرسالة ، وحيث أنه لا مرجح لأحد التقيدين على الآخر - أذ ليس الأول بأولى من الثاني ، لولا أولوية العكس ، بقرينة ما إشتمل منها في الطائفة الثانية على التعبير بالجحود المختص بالعلم - تصبح الرواية مجملة لا يمكن العمل بإطلاقها .

ويمكن دفعه : بأن مقتضى القاعدة هو الأخذ بالإطلاق ، إلا فيما قام الدليل على خلافه ، والصحيحة - بإطلاقها - تشمل جميع الأقسام العالم بالحكم الضروري وغيره والجاهل به ، قصوراً أو تقصيراً ، ويخرج منه بالاجماع الجاهل القاصر ، كالمجتهد المخطئ ، ومقلده ، ونحوهما ويبقى الباقي تحت الإطلاق ، ومنه منكر

(١\*) وسائل الشيعة : الباب ٢ من أبواب مقدمة العبادات ، الحديث : ١٠ .

(٢\*) كرواية مسعدة بن صدقة في نفس الباب ، الحديث : ١١ .

الضروري .

هذا ، ولكن يرد على الاستدلال بها إشكال آخر ، وهو منافاتها لما دل من الروايات صريحاً على كفاية الشهادتين في الحكم بالإسلام ظاهراً ، من دون زيادة عليهما بشيء ، فانها قد صرحت بترتب أحكام الإسلام ، من حقن الدماء ، و حرمة المال ، و جواز المناكحة بمجرد ذلك ، مثل :

موثق سماعة المروى في الكافي قال : « قلت لأبي عبد الله عليه السلام : أخبرني عن الإسلام و الإيمان ، أهما مختلفان ؟ فقال : إن الإيمان يشارك الإسلام ، و الإسلام لا يشارك الإيمان . فقلت : فصفهما لي ، فقال الإسلام : شهادة أن لا إله إلا الله ، و التصديق برسول الله صلى الله عليه وآله ، به حققت الدماء ، و حرمت المناكح ، و المواريث ، و على ظاهره جماعة الناس . و الإيمان : الهدى ، و ما يثبت في القلوب من صفة الإسلام ... » (\*١) ،

و نحوها رواية حمران بن أعين (\*٢) وغيرها (\*٣) .

فاذا لابد من حمل مثل صحيحة بن سنان من الروايات الدالة على كفر المعترف بالتوحيد و الرسالة إذا أدخل بغيرهما من أحكام الإسلام كما إذا ارتكب الكبيرة (\*٤) أو كان منكراً للولاية (\*٥) أو تاركا للصلاة (\*٦)

(١) اصول الكافي ج ٢ ص ٢٥ . الطبعة الثانية عام ١٣٨١ هـ و الوافي ج ١

ص ١٨ م ٣ . باب أن الإيمان أخص من الاسلام .

(٢) اصول الكافي ج ٢ ص ٢٦ . و الوافي ج ١ ص ١٨ م ٣ .

(٣) يراجع المصادر المتقدمة آنفاً .

(٤) وسائل الشيعة : الباب ٤٦ من أبواب الجهاد ، كالحديث ١٨ .

(٥) وسائل الشيعة : . الباب ١٠ من أبواب حد المرتد وفيه عدة روايات مصرحة

بان منكر الولاية يكون كافراً ولكن لا يتنافى ذلك ترتب آثار الاسلام الظاهري عليه

كما ذكر في الشرح .

(٦) وسائل الشيعة : الباب : ١١ من أبواب اعداد الفرائض و نوافلها .

أو الزكاة (١) أو الحج (٢) أو الصوم (٣) أو كان مرتكباً للزنا أو الكذب (٤) بل مطلق المعاصي كما ورد ذلك في تفسير قوله تعالى «إما شاكراً وإما كفوراً» (٥) على بعض المراتب الضعيفة من الكفر مما لا يتنافي و حقيقة الإسلام الذي هو موضوع للأثار الشرعية . ولا بأس بأن نعتبر عن مثل هؤلاء الأشخاص بمسلمي الدنيا وكافري الآخرة إذ من المعلوم أن منكر الولاية ، أو تارك الصلاة و الزكاة ، أو الزاني و الكاذب ، أو مطلق العاصي لا يكون كافراً بمعناه الأخص ، الذي هو موضوع للأثار المعهودة من النجاسة ، وغيرها . بل هو مقتضى الجمع بين الطائفتين من الروايات المذكورة .

و على الجملة : قد يراد من الكفر ما يقابل الإسلام ، و هو الموضوع للأثار الشرعية ، من النجاسة ، و هدر الدماء و الأعراض و الأموال ، و عدم جواز المناكحة و التوارث . والعبرة فيه : بانكار ما يعتبر في حقيقة الإسلام ، من الاعتراف

(١) وسائل الشيعة . الباب : ٤ من ابواب ما يجب فيه الزكاة . كالحديث ٣ ،

٥ ، ٧ ، ٨ ، ٩ .

(٢) وسائل الشيعة . الباب : ٧ من أبواب وجوب الحج .

(٣) وسائل الشيعة . الباب : ١ من أبواب مقدمة العبادات .

(٤) الوافي ج ١ ص ٢٦٠ و ص ١٧٠ ٣٢ .

(٥) الانسان : ٧٦ : ٣ . وفي صحيح حمزان بن أعين قال : سألت أبا عبد الله -ع-

عن قوله عز وجل : «انا هديناه السبيل اما شاكراً و اما كفوراً» . قال : « اما آخذ فهو شاكراً ، و تارك فهو كافر » وسائل الشيعة : الباب ٢ من أبواب مقدمة العبادات . الحديث ونحوها : الحديث : ٦ .

### ولد الكافر يتبعه في النجاسة (١) .

بالشهادتين ، والمعاد .

و قد يراد منه ما يقابل الايمان ، و هو محكوم بالطهارة ، و سائر أحكام المسلمين ، إلا أنه يجري مجرى الكفار في الآخرة ، دون الدنيا .  
و قد يراد منه ما يقابل المطيع ، لا إطلاقه على العاصي ، كما ورد في تفسير الآية الشريفة وغيرها كما اشرنا . وإطلاق الكافر عليه أيضاً يكون بلحاظ الآخرة ويكون تعذيبه عذاب الكفار ، أو أهون منه .

فحصل من جميع ما ذكرناه : أن موجب الكفر المصطلح إنما هو إنكار التوحيد ، أو الرسالة ، أو المعاد ، أو ما يرجع إلى ذلك بإنكار حكم معلوم ، سواء أكان ضرورياً أم لا ، لأن إنكاره مع العلم تكذيب للنبي ﷺ . و أما مع الجهل فلا يوجب ، وإن كان الحكم ضرورياً في نفسه إذا اعترف بما يعتبر في الإسلام ، لعدم ثبوت دليل على ان إنكار الضروري سبب مستقل للكفر في نفسه ، وإن كان الأحوط الاجتناب عنه .

### ولد الكافر .

(١) البحث في نجاسة ولد الكافر إنما هو بعد الفراغ عن نجاسة والديه . نعم لا يتوقف ذلك على نجاسة أهل الكتاب ، لكفاية نجاسة المشركين في فائدة هذا البحث .

ثم إن محل البحث في ولد الكافر إنما هو التبعية من حيث النجاسة دون سائر الأحكام ، كالتبعية في جواز الاسترقاق ، والتملك . إذ لا خلاف ولا إشكال ظاهراً في التبعية في الثاني ، لقيام سيرة المسلمين على ذلك ، فإنهم كانوا يأسرون الأبناء مع أولادهم و يسترقونهم جميعاً من دون نكير في ذلك . إلا أنه لا ملازمة بين ثبوت التبعية فيه ، و بين التبعية في النجاسة ، فلا يصح الاستدلال بالسيرة المستمرة على التبعية في الأسر والتملك على التبعية في النجاسة ، لا إمكان التفكيك بينهما ثبوتاً ، وإثباتاً .

كما أن محل الكلام إنما هو غير المميز العاقل، وأما هو فيستقل في الإسلام والكفر، باظهار ما هو المناط فيهما، من الإقرار بالشهادتين والمعاد، وإنكار ذلك. فإذا كان الولد عاقلاً مميزاً وأظهر الكفر فهو كافر بالاستقلال، لصدق أنه يهودي، أو نصراني، أو مشرك حقيقة، وإن لم يكن مكلفاً بالفروع، ومعاقباً على تركها، إذ لا منافاة بينه وبين ثبوت النجاسة التي هي من الأحكام الوضعية له، كالنجاسة العرضية. وحديث: «رفع القلم...» (\*١) لوسلم شموله للمقام فانما هو رافع للتكليف دون الوضع، فالبحث إنما يكون في الولد الصغير، رضيعاً كان أو بعد الفطام، قبل كونه مميزاً، بحيث لا إختيار له في الاعتقاد بشيء. و يستدل على نجاسته بوجوه:

الوجه الأول: أن التقابل بين الكفر والإسلام تقابل العدم والملكية، فعدم الإسلام يكفي في صدق الكفر.

وفيه أولاً: أن الظاهر من الأخبار التي تقدم بعضها (\*٢) أن الإسلام والكفر إنما يكونان بالإعتراف والإظهار في مقام الإثبات، فالكفر وإن كان أمراً عديمياً لأنه عبارة عن عدم الاعتقاد بالتوحيد والرسالة والمعاد إلا أنه عدم خاص وهو العدم المبرز، كما أن الإسلام هو الاعتقاد المبرز، فالإظهار والإبراز معتبر في حقيقة الإسلام والكفر.

وإن شئت فقل: إن التقابل بينهما تقابل الضدين، لا اعتبار الإبراز الذي هو أمر وجودي في كل منهما، فمن لم يبرز شيئاً لم يحكم عليه بالإسلام ولا الكفر، وحيث أن ولد الكافر لم يظهر منه شيء منهما فلا يمكن الحكم بكفره ولا إسلامه. و ثانياً: أنه لو تم ذلك لكان في المحل القابل، وهو الطفل المميز، وأما الرضيع. ونحوه فليس فيه ملكة الإسلام، ولا شأنية له لذلك، فهو كالحيوان.

(\*١) وسائل الشيعة: الباب ٤ من أبواب مقدمة العبادات، كالحديث ١١.

(\*٢) في الصفحة: ١٠٣. و يأتي في الصفحة: ١١٠.

الوجه الثاني : إستصحاب نجاسة حال كونه دمًا أو علقمة وهو في بطن أمه .  
 وفيه أولاً : منع ظاهر ، من جهة عدم بقاء الموضوع ، فإن الإنسان غير الدم  
 والعلقة . وثانياً : أنه من الإِستصحاب في الشبهات الحكمية الذي لا نقول به .  
 الوجه الثالث : الروايات الدالة على تبعية أولاد الكفار لأبائهم ، ك :

صحيفة عبدالله بن سنان قال : « سألت أبا عبدالله عليه السلام عن أولاد المشركين  
 يموتون قبل أن يبلغوا الحنث . قال : كفّار ، والله أعلم بما كانوا عاملين ، يدخلون  
 مداخل آبائهم » (١\*).

ورواية وهب بن وهب عن جعفر بن محمد عن أبيه عليه السلام قال : « قال علي عليه السلام :  
 أولاد المشركين مع آبائهم في النار ، و أولاد المسلمين مع آبائهم في  
 الجنة » (٢\*).

ومرسل الكافي (٣\*) : « أما أطفال المؤمنين فائهم يلحقون بأبائهم ، و  
 أولاد المشركين يلحقون بأبائهم ، و هو قول الله تعالى : « يا أيها الذين آمنوا  
 لا تأخذوا بآبائهم ولا بأبائهم » (٤\*).

وفيه أولاً : أن هذه الروايات لا يمكن العمل بظاهرها ، لأنها مخالفة لاصول  
 العدالة ، فانه سبحانه وتعالى أجل من أن يعذب الأطفال الصغار من دون توجه  
 تكليف إليهم في دار الدنيا . و مجرد علمه سبحانه وتعالى بما كانوا يعملون - لوبقوا  
 أحياء - غير كاف في تعذيبهم ، و إلا لبطل إرسال الرسل ، و إزال الكتب ، و بطل  
 التكليف والخلق ، لعلمه تعالى أزلاً بما يفعله العباد من الطاعة والعصيان ، وإنما خلقهم

(١\*) الوافي ج ٣ . ص ١٠٠ م ١٣ . والحنث : الاثم والذم ، وبلغ الغلام الحنث :

أى المعصية ، و الطاعة .

(٢\*) الوافي ج ٣ . ص ١٠٠ م ١٣ . ضعيفة بوهب بن وهب .

(٣\*) الوافي ج ٣ . ص ١٠٠ م ١٣ . ضعيف بالارسال .

(٤\*) الطور ٥٢ : ٢١ .

وكلفهم بالطاعة ، ليهلك من هلك عن بينة ، و يحيى من حي عن بينة ، و لئلا يكون للناس على الله حجة ، بل لله الحجة البالغة . فلا بد من تأويل مثل هذه الروايات ، أورد علمها إلى أهلها .

بل في بعض الروايات (١\*) : أنه يؤجج للأطفال نار يوم القيمة ، ويؤمنون بدخولها ، فمن كان منهم من أهل الطاعة ، و الإقياد ، و الإيمان في علم الله تعالى ، بان كانت نفسه مفطورة على الخير - لو كان يبقى إلى البلوغ و الإدراك - لأمن ، و دخلها ، و تكون عليه برداً و سلاماً ، و إن يكن الآخر يأبى و يهاب ، فيمتنع من الدخول ، فيؤمر به إلى النار .

و ثانياً : أنها خارجة عما نحن فيه ، لأنها تتضمن بيان حكمهم في الآخرة ، مما يرجع إلى مسألة الثواب والعقاب ، و بحثنا إنما يكون في نجاستهم في الدنيا . ولا ملازمة بين الأمرين - كما هو ظاهر - إن من الممكن أن يكونوا محكومين بالطهارة في الدنيا ، ولكنهم في الآخرة يدخلون في النار ، و الأحكام الفقهيّة إنما ترجع إلى عالم الدنيا ، و للآخرة أحكام آخر .

أوجه الرابع : الاجماع كما حكى دعواه عن جماعة . ولكن تحصيل الاجماع المصطلح مشكل ، والمنقول منه ليس بحجة . كما أن الشهرة المحققة ، وقيام السيرة على التبعية في الأسر و الاسترقاق لا يلزم التبعية في النجاسة . و إن كان الأحوط الاجتناب ، كما في أصل نجاسة أهل الكتاب ، خروجاً عن مخالفة

(١\*) كصحيفة زارة عن أبي جعفر -ع- قال : د اذا كان يوم القيمة احتج الله على سبعة ، على الطفل ، و الذي مات بين النبيين ، و الشيخ الكبير الذي ادرك النبي و هو لا يعقل ، و الابل ، و المجنون الذي لا يعقل ، و الاصم ، و الابكم ، كل واحد منهم يحتج على الله عزوجل . قال : فيبعث الله تعالى اليهم رسولا فيؤجج لهم ناراً ، فيقول ان ربكم يأمركم أن ثبوا فيها ، فمن وثب فيها كانت عليه برداً و سلاماً ، و من عصى سبق الى النار ، الوافى



الا اذا أسلم بعد البلوغ ، أو قبله ، مع فرض كونه عاقلاً مميزاً ، و كان اسلامه عن بصيرة ، على الاقوى (١) .

المشهور، والایجماع المنقول . هذا كله في الولد الملحق بأبويه ، ولو بنكاح صحيح عندهم .

(١) لا إطلاق مادل (١\*) على كفاية الإقرار بالشهادتين في إسلام المقر بهما فانه يشمل لما قبل البلوغ ، إذا كان ذلك عن تعقل للمعنى المراد منهما ، كما يشمل بعد البلوغ ، فيحكم بطهارتهما بلا فرق بينهما . وعدم إلزام الصبي غير البالغ بالإسلام بمقتضى حديث (٢\*) رفع القلم لينا في صحته منه . والایجماع على نجاسة ولد الكافر لو تم فانما هو في غير المميز المعترف بالإسلام .

ماثبت به الكفر أو الاسلام .

بقي الكلام فيمن يحكم بكفره أو الإسلامه ظاهراً . فنقول هل العبرة في الحكم بالإسلام بمجرد الاعتقاد القلبي وإن لم يبرزه باللسان ؟ أو بالإقرار بالشهادتين وإن لم يعلم مطابقتها للاعتقاد ، بل وإن علم الخلاف ؟ أو المعتبر فيه كلا الأمرين معاً ؟ الصحيح هو التفصيل بين الإسلام التبعي والإستقلالي ، أي بين من ولد على الإسلام من أبوين مسلمين ، أو من مسلم وكافر ، وحكم بإسلامه تبعاً لوالديه ، أوأحدهما ، ونشأ على ذلك ، وبين من لم يكن كذلك ، ولا بد من الحكم بإسلامه إبتداءً وإستقلالاً ، كالمتولد من كافرين .

أما الأول فلا يعتبر في إسلامه شيء من الأمرين ، فما لم يجحد ، ولم يظهر الكفر يحكم بإسلامه . ويدل على ذلك السيرة المستمرة على معاملة الإسلام مع أولاد المسلمين من دون توقف على إلزامهم بالإقرار بالشهادتين عند البلوغ ، بل يكتفى بمجرد نشوئه من مسلمين ، أو مسلم واحد ، إلا أن يظهر الكفر ، والوجود .

(١\*) كموثقة سماعة المتقدمة في ص ١٠٣

(٢\*) وسائل الشيعية : الباب ٤ من أبواب مقدمة العبادات ، كالحديث : ١١ .

هذا مضافاً إلى شهادة جملة من الروايات بذلك :

منها : صحيحة محمد بن مسلم قال : « كنت عند أبي عبدالله عليه السلام جالساً عن يساره ، و زرارة عن يمينه ، فدخل عليه أبو بصير ، فقال : يا أبا عبدالله ، ما تقول فيمن شك في الله ؟ فقال : كافر ، يا أبا محمد . قال : فشك في رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ، فقال : كافر . ثم إلتفت إلى زرارة ، فقال : إنما يكفر إذا جحد » (١\* ) .  
ومنها : رواية زرارة عن أبي عبدالله عليه السلام قال : « لو أن العباد إذا جهلوا وقفوا ولم يجحدوا ولم يكفروا » (٢\* ) .

إن المراد بالعبادهم المعروفون بالسلام بظاهر الحال إذا خطر في قلوبهم الشك ، وعرضت لهم الشبهات الناشئة من جهالتهم ، فهم لا يخرجون بذلك من زمرة المسلمين مالم يجحدوا ذلك الشيء الذي شكوا فيه . وذلك بقريته قوله : « لم يكفروا » ، إذ لا معنى له إلا إضافة إلى غير المسلمين ، فالمسلم التبعي لا يعتبر في الحكم بإسلامه شيء من الأمرين ، ولو بعد البلوغ .

وأما الثاني - أي من كان فرأى ولو تبعاً وأراد أن يسلم - فيكفي فيه مجرد الإقرار باللسان ، وإن لم يكن عن اعتقاد قلبي . ويدل عليه :

أولاً : السيرة النبوية ، فإنه صلى الله عليه وآله وسلم كان يكتفي في الحروب وغيرها بمجرد الإقرار بالشهادتين ، مع العلم بعدم اعتقاد أكثرهم - بل جميعهم - بهما ، لقرب عهدهم بالإسلام . بل إن بعض المنافقين لم يؤمنوا بالله طرفة عين ، ومع ذلك كانوا يُظهرون الشهادتين باللسان ، وهو صلى الله عليه وآله وسلم مع علمه بحالهم لم يحكم بكفرهم .

وثانياً : الكتاب العزيز ، حيث قال عز من قائل : « والله يشهد أن المنافقين لكاذبون » (٣\* ) . مع أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يعامل معهم معاملة الإسلام في الطهارة

(١) وسائل الشيعة : الباب ١٠ من ابواب حد المرتد ، الحديث : ٥٦ .

(٢) وسائل الشيعة : الباب ٢ من ابواب مقدمة العبادات ، الحديث : ٨ . ضعيفة

بمحمد بن سنان .

(٣) المنافقون ٦٣ : ١ .

ولا فرق في نجاسته بين كونه من حلال ، او من الزنا ، (١) ولو في مذهبه .

وسائر الأحكام . و قال تعالى : « قالت الأعراب آمناً قل لم تؤمنوا ولكن قولوا أسلمنا ولما يدخل الإيمان في قلوبكم . . . » (١\* ) . فان مفاده كفاية الإقرار باللسان في حقيقة الإسلام ، وإن لم يكن كافياً في حقيقة الإيمان .  
و ثالثاً : الأخبار الدالة على أن الإسلام ليس إلا الشهادتين - كما تقدم في رواية الكافي عن سماعة (٢\* ) . بل ورد ذلك في بعض روايات العامة أيضاً ففي صحيح البخاري (٣\* ) عن النبي ﷺ قال : « أُمِرْتُ أَنْ أَقَاتِلَ النَّاسَ حَتَّى يَشْهَدُوا أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ ، وَأَنْ يُعَدَّ رَسُولَ اللَّهِ ، وَيَقِيمُوا الصَّلَاةَ ، وَيُؤْتُوا الزَّكَاةَ ، فَإِذَا فَعَلُوا ذَلِكَ عَصَمُوا مِنِّي دِمَاءَهُمْ وَأَمْوَالَهُمْ . . . »

فتحصل : أنه يكفي في الإسلام الإقرار باللسان ، وإن لم يكن عن إعتقاد قلبي . إلا أن مثله مسلم الدنيا يترتب عليه فيها أحكامه ، من الطهارة ، و حقن الدماء ، و إحترام المال ، و جواز النكاح ، ولكنه يجري عليه في الآخرة أحكام الكافر ، كما أشرنا إليه .

### ولد الكافر من الزنا .

(١) قد يتوهم عدم تبعيته ولد الزنا لأبويه الكافرين في النجاسة ، لنفي كونه ولداً لهما شرعاً ، فلا يتبعهما في الأحكام ، ومنها النجاسة ، فيحكم بطهارته لا محالة .

و يندفع : بان ولد الزنا ولد لأبويه لغةً ، و عرفاً ، بل و شرعاً . أما العرف واللغة فلا أن المراد بالولد فيهما هو المخلوق من ماء الرجل أو المتكون في بطن الام . و أما شرعاً فلأنه لم يرد دليل شرعي على نفي الولدية في ولد الزنا ، وإنما نفي عنه الإرث خاصة ، وقد ورد نظيره في الولد القاتل لأبيه ، أو من كان رقاً ، أو

(٢\*) في الصفحة ١٠٣ .

(١\*) الحجرات ٤٩ : ١٤ .

(٣\*) ج ١ ص ١٣ .

و لو كان احد الابوين مسلماً فالولد تابع له اذا لم يكن عن زنا ، بل مطلقاً (۱) على وجه مطابق لاصل الطهارة .

(مسألة ۱) : الاقوى طهارة ولد الزنا (۲) من المسلمين ، سواء كان من طرف أو طرفين ، بل وان كان احد الابوين مسلماً ، كما مر .

كافراً ، حيث لا توارث بينهما في هذين الموردین أيضاً ، و نفي التوارث لا يلزم نفي الولدية من سائر الجهات . و أما قوله **يُطَيَّبُ** في عدة روايات : « الولد للفراش و للعاهر الحجر » (۱) . فهو حكم ظاهري في مقام الشك في أن الولد من الزوج أو الزنا ، لاحكم واقعي في مقام بيان الواقع . فلو تم إجماع على نجاسة ولد الكافر تبعاً فمقتضى إطلاق معقده عدم الفرق بين الولد الحلال أو الحرام .

(۱) قد عرفت أن المستند في النجاسة التبعية لولد الكافر إنما هو الإجماع ، و القدر المتيقن منه إنما هو المتولد من كافرين ، و أما المتولد من مسلم و كافر فلا يشمل الإجماع على النجاسة ، لولم يكن منعقداً على خلافه ، كما عن بعض . و لا أقل من الشهرة على الطهارة . و هذا من دون فرق بين أن يكون عن زنا من الطرفين ، أو من طرف واحد ، سواء المسلم أو الكافر ، لأن نفي الولد - كما عرفت - إنما يختص بالإرث ، دون سائر الأحكام ، فنفي ولديته عن المسلم الزاني بلحاظ الإرث لا يوجب نفي ولديته عنه بلحاظ آخر ، و لا يلحقه بالكافر ، فالمرجع فيه مطلقاً قاعدة الطهارة .

### طهارة ولد الزنا .

(۱) قال في الحقائق (۲) : « المشهور بين الأصحاب - سيما المتأخرين - القول بطهارة ولد الزنا ، و الحكم بإسلامه ، و دخول الجنة . و عن ابن إدريس القول بكفره و نجاسته ، و نقل عن العلامة في المختلف القول بالكفر عن المرتضى ، و ابن

(۱) وسائل الشیعة : الباب ۵۸ من أبواب نکاح العبيد و الاماء ، الحديث : ۲ ،

إدريس ، و نقل جملة منهم عن الصدوق أيضاً القول بالنجاسة والكفر...  
ولا يخفى أنه قد أُستدل على نجاسة ولدالزنا بجملة من الروايات التي يأتي  
ذكرها . و أما القول بكفره فمبني على دعوى الملازمة بين النجاسة و الكفر ،  
بدعوى : أن المسلم لا يكون نجساً ، وأنه لا واسطة بين الكفر و الإسلام . وفي كلتا  
المقدمتين نظر ، و إشكال .

و كيف كان فقد أُستدل على نجاسته بجملة من الروايات التي تقصر دلالة أو  
سنداً عن المطلوب ، بحيث لا توجب الخروج عن أصالة الطهارة ، وأصالة الإسلام ، الدال  
عليهما حديث الفطرة ، والأخبار الكثيرة (١\*) الدالة على سيورة المكلف بإقراره  
بالشهادتين و تدينه بهما مسلماً ، بل غايتها الدلالة على ثبوت القذارة المعنوية ، و  
الخبائة الباطنية ، والشقاوة الذاتية .

فمنها : مرسله الوشا عن ذكره عن أبي عبدالله عليه السلام : أنه كره سُور ولد  
الزنا ، و سُور اليهودي ، و النصراني ، و كل من خالف الإسلام ، و كان أشد ذلك  
عنده سُور الناصب ، (٢\*) .

و فيه : أن الكراهة أعم من النجاسة المصطلحة ، فإن الكراهة في الأخبار و  
إن لم تكن ظاهرة في الكراهة المصطلحة ، لكنها ليست ظاهرة في خصوص الحرمة  
فيمكن أن يكون الوجه فيه القذارة المعنوية . و ذكر ولدالزنا في سياق الأنجاس  
لا يصلح قرينة لإرادة النجاسة ، لا يمكن أن يكون الوجه في الجميع هو القذارة  
المعنوية ، كما يشهد لذلك التصريح بأشدية سُور الناصب ، فانها هي القابلة  
للتشكيك دون النجاسة الظاهرية .

و منها : رواية ابن أبي يعفور عن أبي عبدالله عليه السلام قال : لا تغتسل من البئر التي  
يجتمع فيها غسالة الحمام ، فان فيها غسالة ولد الزنا ، وهو لا يطهر إلى سبعة آباء ،

(١\*) الوافي ج ١ ص ١٨ ٣ باب : أن الايمان أخص من الاسلام .

(٢\*) وسائل الشيعة : الباب ٣ من أبواب الاسثار ، الحديث : ٢ .

و فيها غسالة الناصب ، و هو شرهما . إن الله لم يخلق خلقاً شراً من الكلب ، و أن الناصب أهون على الله من الكلب « (١\* ) .

و فيه : أن المراد الخبائث المعنوية ، لأن النجاسة المصطلحة لا يتعدى عن ولد الزنا إلى أولاده ، و أما القذارة المعنوية فيمكن فيها ذلك .

و منها : غيرها من الروايات الدالة على المنع عن استعمال غسالة الحمام المجتمعة من غسالة ولد الزنا ، و الجنب ، و اليهود ، و النصارى ، ك :

رواية حمزة بن أحمد عن أبي الحسن الأول عليه السلام قال : « سألته - أو سأله غيره - عن الحمام . قال : أدخله بميرز ، و غُضَّ بصرك ، و لا تغتسل من البئر التي تجتمع فيها ماء الحمام ، فانه يسيل فيهما ما يغتسل به الجنب ، و ولد الزنا ، و الناصب لنا أهل البيت ، و هو شرهم » (٢\* ) .

و رواية علي بن الحكم عن رجل عن أبي الحسن عليه السلام - في حديث - أنه قال : « لا تغتسل من غسالة ماء الحمام ، فانه يغتسل فيه من الزنا ، و يغتسل فيه ولد الزنا ، و الناصب لنا أهل البيت ، و هو شرهم » (٣\* ) . و نحوها غيرها .

و هذه الروايات لا دلالة فيها على النجاسة المصطلحة ، غايتها الدلالة على القذارة المعنوية ، بقرينة عطف الجنب ، و الزاني ، و غير ذلك الظاهر في مانعية نفس العنوان دون التنجس بالمنى .

و منها : غير ذلك من الأخبار التي تكون أضعف دلالة مما سبق ، و إنما

(١\*) وسائل الشيعة : الباب ١١ من أبواب الماء المضاف ، الحديث : ٤ . و هي

ضعيفة بارسال الكافي ، و بابن جهور الواقع في طريقها - وهو محمد بن حسن بن جمهور - و بمحمد بن القاسم المررد بين الثقة وغيره .

(٢\*) وسائل الشيعة : الباب ١١ من أبواب الماء المضاف ، الحديث : ١ . ضعيفة بحمزة

ابن أحمد المجهول .

(٣\*) وسائل الشيعة : الباب المتقدم ، الحديث : ٣ . مرسل .

..... \* \* \* \* \*

ذكرها من باب التأييد ، ولا تأييد بها ، ك :

موثقة زرارة ، قال : « سمعت أبا جعفر عليه السلام يقول : لا خير في ولد الزنا ، ولا في بشره ، ولا في شعره ، ولا في لحمه ، ولا في دمه ، ولا في شيء منه ، يعني ولد الزنا » (\*١) .

وعدم دلالتها على النجاسة المصطلحة ظاهرة . وعدم الخير في شيء منه إنما يناسب القذارة الذاتية المعنوية .

وكحسنة محمد بن مسلم عن أبي جعفر عليه السلام قال : « لبن اليهودية ، والنصرانية والمجوسية أحب إلي من ولد الزنا ... » (\*٢) .

و مرفوعة محمد بن سليمان الديلمي إلى الصادق عليه السلام قال : « يقول ولد الزنا يا رب فما ذنبي ؟ فما كان لي في أمري صنع ! قال : فيناديه مناد فيقول : أنت شر الثلاثة أذنّب والدك فتبت عليهما ، وأنت رجس ، ولن يدخل الجنة إلا طاهر » (\*٣) .  
و رواية أبي بصير عن الصادق عليه السلام قال : « إن نوحاً حمل في السفينة الكلب و الخنزير ، ولم يحمل فيها ولد الزنا ، وإن الناصب شر من ولد الزنا » (\*٤) .

و الأخبار (\*٥) الدالة على مساواة ديته لدية اليهودي ثمانمائة درهم ، إلى غير ذلك من الروايات التي تشترك مع مامر في الضعف ، والقصور ، فالصحيح أن ولد الزنا محكوم بالطهارة والإسلام ، ولو كان أحد أبويه مسلماً والآخر كافراً - كما في المتن - .

(١) البحار ج ٥ ص ٢٨٥ . الحديث : ٦ المطبوع عام ١٣٧٦ هـ .

(٢) وسائل الشيعة : الباب ٧٥ من أبواب احكام الاولاد . الحديث : ٢ .

(٣) البحار ج ٥ ص ٢٨٥ . الحديث : ٥ . المطبوع عام ١٣٧٦ هـ .

(٤) البحار ج ٥ ص ٢٨٧ . الحديث : ١٣ . المطبوع عام ١٣٧٦ هـ .

(٥) وسائل الشيعة : الباب ١٥ من أبواب ديات النفس من كتاب الديات .

## نجاسة الغلاة

(١) لا بد أولاً من تحقيق مقالة الغلاة والنظر فيما يعتقدون ثم الحكم بكفرهم ، ونجاستهم ، أو عدمه .

وهم ينقسمون بحسب معتقدهم ، أو ما يحتمل في إعتقادهم إلى أقسام .

الأول : من يعتقد بالوهية أمير المؤمنين أو أحد الأئمة الأطهار عليهم السلام بمعنى أن الإمام عليه السلام رب مجسم نازل من السماء ، وهو القديم الواجب . وهؤلاء إن أنكروا وجود صانع غيره فلا ريب في أنهم كفار بالذات إن كانوا عقلاء ، وإلا فقد رفع عنهم القلم . وإن أثبتوا وجود خالق آخر معه فهم مشركون ، إذ لا فرق في ثبوت الكفر والشرك بين إثبات الوهية لمثل أمير المؤمنين عليه السلام ، أو الأصنام ، أو شخص آخر . وإن إعتقدوا بالحلول فقد كفروا من جهة إنكار الضروري ، لما استقل به العقل ، وثبت في الشرع ضرورة أن الله تعالى أجل ، وأعظم من أن يحل في بشر يأكل وينام ، أو يفعل شيئاً آخر من أفعال خلقه . والخلاصة أنه لو تمت نسبة هذه العقيدة إلى الغلاة فهم بين كافر بالله تعالى ، أو مشرك ، أو منكر للضروري ، وعلى كل تقدير فهم أنجاس بلا إشكال .

الثاني : من يعتقد بأن أمير المؤمنين عليه السلام أو الأئمة الأطهار عليهم السلام قد فوض الله إليهم أمر التشريع ، والتكوين من الخلق والرّزق والإحياء والإماتة ، وغير ذلك من الأمور التكوينية تفويضاً تاماً على نحو إنعزال الباري تعالى وتقدس عن الخلق إنعزالاً كاملاً بحيث يكون ذلك أشبه شيء بانعزال ملك عن ملكه ، و تفويضه الأمور إلى وزيره ، وهذا هو الاعتقاد بالتفويض وهو لا يوجب الكفر بالذات إلا أنه مخالف لضرورة الدين ، لما ثبت في الشرع من أن أمر التشريع والتكوين مختص به تعالى ، كما دل عليه الكتاب العزيز . كقوله تعالى : « ألا له الخلق والأمر تبارك الله رب العالمين » (١\*) وقوله تعالى : « قل الله خالق كل شيء وهو الواحد



الفهار « (١\*) فالحكم بكفر هؤلاء مبني على التفصيل المتقدم (٢\*) في كفر منكر الضروري، لأن هذه العقيدة وإن كانت باطلة في نفسها إلا أنها لا توجب الكفر بالذات، بل إنما توجبه بلحاظ إنكار الضروري، فان قلنا بان إنكاره يوجب الكفر مطلقاً فهم كفار، وإن لم يلتفتوا إلى انه إنكار للضرورة، وإن قلنا بانه لا يوجبه إلا مع الاعتقاد بانه خلاف الضرورة فلا يحكم بكفرهم لو كان ذلك عن جهل بالحال، أو لشبهة حاصلة من الكلام المأثور عنهم عليه السلام في بعض الروايات (٣\*) .

(١\*) الرد ١٣ : ١٦ .

(٢\*) في الصفحة ٩٩ .

(٣\*) منها : ما في نهج البلاغة من كتاب أمير المؤمنين - ع - الى معوية ذكر فيه في مقام بيان فضائله - ع - : « فاعنا صنائع ربنا و الناس بعد صنائع لنا . . . » - شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد ج ١٥ ص ١٨٢ - اذ قد يتوهم من هذه العبارة أن الناس مخلوقون لهم وهم مخلوقون لله تعالى . ولكن يدفعه أولاً أن اللام في قوله - ع - : « صنائع لنا » ظاهر في التعليل لا التعدية فيكون المعنى ان الناس خلقوا لاجلنا . كما في قوله تعالى « خلق لكم ما في الارض جميعاً » - البقرة : ٢٩ - و من هنا لم يذكر اللام في قوله - ع - « فاعنا صنائع ربنا » و ثانياً : لو سلم كونه للتعدية كان المراد ان الناس مصنوعون لهم في الهداية و الرشاد ، فانهم الهادون للخلق ، و مرشدوهم الى الحق ، فيكون المعنى ان الله تعالى هادينا ، و نحن هادون للخلق . قال ابن أبي الحديد في ج ١٥ ص ١٩٤ من شرحه : « هذا كلام عظيم عال على الكلام ، و معناه عال على المعاني ، و صنيعه الملك من يصطنعه الملك ، و يرفع قدره ، يقول : ليس لاحد من البشر علينا نعمة ، بل الله تعالى هو الذي أنعم علينا ، فليس بيننا و بينه واسطة ، و الناس بأسرهم صنائعا ، فنحن الواسطة بينهم و بين الله تعالى ، و هذا مقام جليل ظاهره ما سمعت ، و باطنه أنهم عبيد الله ، و أن الناس عبيدهم » .

ومنها : ما عن أمير المؤمنين - ع - أيضاً في خصال الصدوق : « اياكم والغلو فينا ←

او الأدعية (١) \*

→ قولوا : انا عبيد مر بوبون ، وقولوا في فضلنا : ماشئتم ، - البحار ج ٢٥ ، باب ٩- نفى الغلو ص ٢٧٠ حديث ١٥ طبع دار الكتب الاسلامية - اذ لعله يتوهم منه : أن عموم قوله -ع- « قولوا في فضلنا : ماشئتم » يشمل التفويض . ولكن يدفعه أن نهيه - ع - عن الغلو في حقهم واثبات العبودية و المربوية لهم عليهم السلام ينفيان التفويض ، كما هو واضح . فيكون المعنى قولوا في فضلنا ماشئتم مما يناسب العبودية و المربوية .

(١) \* كما في الدعاء المروي في التوقيع الشريف من الناحية المقدسة برواية الشيخ « قدّه » في مصباح المتهجد عن محمد بن عثمان بن سعيد رضی الله عنه في شأن ولاية الامر : انه يدعى به في كل يوم من أيام رجب « اللهم اني أسألك بمعاني جميع ما يدعوك به ولاية أمرك . . . . الى قوله -ع- فجعلتهم معادن لكلماتك ، واركأناً لتوحيك وآياتك ، ومقاماتك التي لاتعطيل لها في كل مكان ، يعرفك بها من عرفك ، لا فرق بينك وبينها الا أنهم عبادك وخلقك ، فتقها ورتقها بيدك . . . » .

اذ قد يتوهم من قوله - ع - « لا فرق بينك وبينها » : أنه لا فرق بينه تعالى و بين ولاية أمره في ثبوت المقامات الالهية لهم عليهم السلام سوى أنهم عباده و خلقه ، فيدل على التفويض .

و يدفعه : أن هذا الدعاء مع اجمال عباراته و عدم ثبوت صحة سنده - لان الشيخ يرويه عن أحمد بن محمد بن عياش الجوهري ولم يثبت و ناقته - لادلالة فيه على التفويض لان قوله - ع - : « فتقها و رتقها بيدك . . . » ينفي التوهم المزبور لدلالته على أن كل ما يكون لهم عليهم السلام من الشئون و المقامات عطاء ربوي ، و مع ذلك فتقها و رتقها بيده تعالى ، لانهم عباده و خلقه . فلا حظ الدعاء بتمامه ، وقد ذكره المحدث القمي في مفاتيحه في الادعية الرجبية . و رواه المجلسي في البحار ج ٩٨ ص ٣٩٢ - ٣٩٣ : طبعة الاسلامية .

## و الزيارات (١\*) .

(١\*) منها ما في زيادة الحسين - ع - المروية في الكافي - ج ٤ ص ٥٧٧ طبعة دارالكتب الاسلامية - عن الصادق - ع - : « ارادة الرب في مقادير اموره تهبط اليكم ، وتصدر من بيوتكم ، والصادر عما فصل من أحكام العباد... » اذ قديتوهم : دلالته على أن الائمة الاطهار عليهم السلام كما انهم مصادر للاحكام الشرعية و الارادة التشريعية الالهية كذلك هم مصادر لمقدرات الامور و الارادة التكوينية فيكون المعنى أنه قد فوض اليهم أمر التشريع و التكوين جميعاً ، فيؤخذ منهم الاحكام الشرعية ، ويتصرفون في الكون ماشاءوا . و يندفع : بانه لا معنى لهبوط ارادة الرب التكوينية اليهم عليهم السلام ، لان ارادته تعالى احدائه و فعله ، كما فسرها به الائمة الاطهار عليهم السلام فيما روى عنهم - في اصول الكافي ج ١ ص ١٠٩ باب أن الارادة من صفات الفعل - ولا معنى حينئذ لهبوطها اليهم . و توهم : يكال الارادة الالهية اليهم عليهم السلام بمعنى أنهم اذا شاءوا شاء الله تعالى خلاف ظاهر العبارة جداً ، فلا محالة لا يخلو الحال من ارادة أحد أمرين . الاول : أن يكون المراد أنهم يعلمون بارادة الله تعالى التكوينية أى بما يفعله تعالى في الامور الكونية فيكون المعنى انه تعالى يطلعهم على ما قدره في خلقه وعباده من الامور الغيبية ، و هم يخبرون بها اذا شاءوا . و يؤيد ذلك ما ورد في جملة من الروايات - المروية في البحار ج ٢٦ باب ٦ ص ١٠٩ طبعة الاسلامية - من أنه لا يحجب عنهم علم السموات و الارض ، فيهبط اليهم علم خلق الله تعالى ، ويصدر من بيوتهم .

و منه يعلم : أنه لو كانت الارادة الالهية من صفات الذات لا الفعل ، كما عليه أكثر الحكماء ، بمعنى أنها الابتهاج و الرضا في مرحلة الذات المتحد مع العلم مصداقاً وان كان مغايراً له مفهوماً لاستقام المعنى أيضاً ، لان المراد حينئذ أنهم عليهم السلام يعلمون بها أى يطلعهم الله تعالى على ارادته ومشيته في مقدرات الامور الكونية ، وان شاءوا أخبروا بها ، و يكون حاصل المعنى : أنه تعالى يطلعهم على خلقه أو ارادته فيه وهذا من فضل الله تعالى يؤتيه من يشاء انه ذو فضل عظيم . ←

التي ظاهرها تفويض الأمر إليهم ﷺ في تلك الأمور (الثالث) من يعتقد

→ وقال تعالى : « وما كان الله ليطلعكم على الغيب ولكن الله يجتبي من رسله من يشاء فامنوا بالله ورسله ... » - آل عمران ٣ : ١٧٩ - أي فاذا اجتباها يطلعها على غيبه ، كما أطلع النبي - ص - على حال المنافقين . وقال تعالى أيضاً : « عالم الغيب فلا يظهر على غيبه أحداً \* الا من ارتضى من رسول » - الجن ٢٢ : ٢٦ - ٢٧ - وهاتان الايتان يخص بهما اطلاق الايات الدالة على اختصاص الغيب به تعالى .

الثاني ان يكون المراد الارادة التشريعية و نزول الاحكام الشرعية اليهم عليهم السلام ولو بواسطة الرسول الاكرم - ص - فتكون الجملة الثانية « والصادر عما فصل من أحكام العباد » كتوضيح أو تأكيد للجملة الاولى ، وهذا هو الانسب ، لان بيوتهم بيوت الوحي و التنزيل ، و يكون قوله -ع- « والصادر عما فصل » مبدءاً وخبره مقدر بقريئة ماسبق ، اي يصدر من بيوتكم .

ومنها : ما في الزيارة الجامعة الكبيرة المروية في الفقيه - ج ٢ ص ٣٧٠ طبعة دارالكتب الاسلامية - عن الامام الهادي - ع - « بكم فتح الله ، و بكم يختم ، و بكم ينزل النيث ، و بكم يمسك السماء أن تقع على الارض الا بذنه ، و بكم ينفس الهم ، و يكشف الضر ، و قريب منها ما في الزيارة المتقدمة للحسين - ع - : « بكم تنبت الارض أشجارها و بكم تخرج الاشجار أثمارها ، و بكم تنزل السماء قطرها و رزقها... » المروية في الكافي ج ٤ ص ٥٧٦ - ٥٧٧ - ولكن الظاهر من هذه الفقرات ونحوها أن الائمة الاطهار عليهم السلام وسائط للفيوض الربانية لا المباشرون لها ، بمعنى انه تعالى بسبب وجودهم ينزل النيث ، ويمسك السماء وهكذا ، لأنه تعالى يستعين بهم في هذه الامور .

ومنها : ما في الزيارة الجامعة أيضاً : « واسترعاكم أمر خلقه » اي استحفظكم اياه ، وولى أمره اليكم .

بتوهم : أن اطلاق الامر يعم التشريعي و التكويني كما أن اطلاق الخلق يعم غير الانسان ، فعدل هذه الجملة على ايكال مطلق امر الخلق اليهم عليهم السلام . و يدفعه : انه ←

بأن الأئمة عليهم السلام عباد مكرمون وهم أشرف المخلوقات على الاطلاق ، ولذلك كرمهم الله تعالى ، فجعلهم وسائط للفيض ، فيسند إليهم أمور التشريع ، والتكوين على ضرب من الإسناد ، كما يسند الإمامة إلى ملك الموت (١) \* ) والرزق إلى ميكايل ، والمطر إلى ملك المطر (٢) \* ) بل في الكتاب العزيز إسناد الخلق وشفاء المرضى وإحياء الموتى إلى عيسى بن مريم عليه السلام في قوله تعالى : « إني أخلق لكم من الطين كهيئة الطير . فانفخ فيه فيكون طيراً باذن الله ، وأبرئ الأكمه والأبرص وأحي الموتى باذن الله . . . » (٣) \* ) فالإعتقاد بانهم عليهم السلام رازقوا الخلق ، ومحيوهم ، ومميتوهم بهذا المعنى أي بمعنى قدرتهم على ذلك باقدار من الله تعالى بحيث لا يرجع إلى الاعتقاد بربوبيتهم ، ولا بتفويض الأمر إليهم لا محذور فيه ، ولا يوجب الكفر ، بل هو من الغلو الحسن الذي لا بد من الإلتزام به في الجملة (٤) \* )

→ لو سلم الاطلاق ، ولم يحمل على خصوص التشريع ، لاحتفاه بما يحتمل القرينية من قوله عليه السلام قبلها « فبحق من ائتمنكم على سره » وبعدها « وقرن طاعتكم بطاعته » لم يدل على ايكال الامر اليهم عليهم السلام على نحو التفويض التام ، بحيث يستلزم انزال الباري تعالى عن أمر خلقه بالمرة ، كما لا يخفى ، فان رعايتهم لامر الخلق انما يكون بعاء من الرب ، والاعتقاد بذلك لا يوجب كفراً ، ولا غلواً ، كما ذكر في الشرح في القسم الثالث .

(١) \* ) كما في قوله تعالى « قل يتوفاكم ملك الموت الذي وكل بكم » السجدة ٣٢ : ١١

(٢) \* ) راجع سفينة البحار ج ٢ ص ٥٤٦ تهتدى الى أبواب البحار في بيان اوصاف

الملائكة ، و اصنافهم ، وما اوكل اليهم من الاعمال .

(٣) \* ) آل عمران ٣ : ٤٩ .

(٤) \* ) أقول : ظاهر جملة من الايات الكريمة صدور خوارق العادات من الانبياء عليهم السلام

صدور الفعل من فاعله ، بحيث كانوا يتصرفون في الامور التكوينية بارادتهم ، الا ان ذلك كان باقدار من الله العزيز الحكيم لهم على ذلك ، ومما يدلنا على ذلك قوله تعالى في شأن—

→ عیسی بن مریم - ع - : « انی اخلق لكم من الطین كهیئة الطیر ، فأنفخ فیہ فیکون طیرا باذن الله و ابرئہ الاکمه والابرس و احی الموتی باذن الله ... » - آل عمران ٣ : ٤٩ -  
 فقدنسب عیسی -ع- خلق الطیر و ابراء الاکمه والابرس و احیاء الموتی الی نفسه ، و ظاهر النسبة صدور هذه الافاعیل منه -ع- الا أنه باذن من الله تعالی ، أی برخصته ، تعالی فالفعل فعله لكنه باقدار و اذن منه تعالی ، و لا موجب للحمل علی الاسناد المجازی - كما قیل فی بعض التفاسیر - بعد امکان الحمل علی الحقیقة و عدم وجود قرینة علی الخلاف ، اذ لا محذور فی اعطاء الله عزوجل قدرة خرق العادة ، و التصرف فی الكون لبشر كما اقدره علی الافعال العادية ، من الاكل ، و الشرب ، و نحوهما ؛ فیتمكن من احیاء الموتی ، كما یتمكن من الاكل و الشرب « قل ألهم مالك الملك تؤتی الملك من تشاء ، و تنزع الملك ممن تشاء و تعز من تشاء و تذلل من تشاء بیدك الخیر انك علی كل شیء قدير » - آل عمران ٣ : ٢٦ - اذ من جملة ما یتكون ملكا له تعالی ، و تتمه قدرته اقدار عبد من عباده الصالحین علی فعل خارق للعادة - كاحیاء الموتی - لعدم كونه من المحالات العقلية کی لاتعلق به القدرة ، و لا یتكون ملكا له تعالی ، و تکرار الاذن فی كلامه -ع- مما یشعر باصراره علی استناد الایات المذكورة الی الله تعالی فی الحقیقة ، لانها بقدرته تعالی ، ولما كان من المترقب ان یضل فیها الناس ، فیتعقدوا بالوهیته استدلالا بالایات المعجزة الصادرة عنه -ع- قید كل آية یخبر بصدورها منه مما یتمكن أن یضلوا بها كالخلق ، و احیاء الموتی باذن الله تعالی ، ثم ختم الكلام بقوله : « ان الله ربی و ربکم فاعبدوه هذا صراط مستقیم » - آل عمران ٣ : ٥١ - و من الجائز أیضاً أن یتكون تکرار الاذن للإشارة الی أن الانبیاء علیهم السلام لا یصدر منهم خرق العادات الا باذن خاص من الله تعالی فی كل مورد بخصوصه ، كما فی الشفاعة ، قال الله تعالی : « من ذا الذی یشفع عنده الا باذنه » - البقرة ٢ : ٢٥٥ - .

و من الایات الظاهرة فی صدور الفعل الخارق للعادة من الانبیاء قوله تعالی فی شان سلیمان -ع- : « و سخرنا له الريح تجرى بأمره رخاء حیث أصاب » - ص ٣٨ : ٣٦ - اذ هی دالة علی أن الريح كانت تجرى بأمره ، و هو المجری لها الا انه بتسخیر من الله العزیز للريح له بجعله تحت أمره ، كما دلت علیه قوله تعالی فی مقام الامتنان علیه : « هذا عطاؤنا -

→ فامنن أو أمسك بغير حساب» - ص ٣٨ : ٣٩ - وقد ورد في تفسير دعاء سليمان -ع- «رب اغفر لي وهب لي ملكاً لا ينبغي لأحد من بعدي» - ص ٣٨ : ٣٥ - ان الله تعالى سخر له الريح ، والشياطين ، وعلمه منطلق الطير ، ومكن له في الارض كي لا يشتهبه على أحد أنه أخذ الملك ظلماً ، وهذا هو المراد من قوله -ع- ان يهب له ملكاً لا ينبغي لأحد من بعده - لا حظ تفسير الصافي ج ٢ ص ٤٤٧ ... - وعليه لا موجب لحمل الامر في قوله تعالى : « تجري بأمره » على الدعاء ، أي بدعائه .-

ومن تلك الايات قوله تعالى في آصف بن برخيا : « قال الذي عنده علم من الكتاب أنا أتيك به قبل أن يرتد اليك طرفك ... » - النمل - ٢٧ : ٤٠ - لدلالاتها على أن آصف ابن برخيا الذي عنده علم من الكتاب كان متمكناً من احضار عرش بلقيس من مكان بعيد بزمن أقصر من طرفة عين ، وظاهر الآية الكريمة اسناد الفعل اليه مباشرة ، فكان ذلك من فعل آصف الا انه باقدار من الله تعالى ، وهذا تصرف في الكون بأمر خارق للعادة من دون أسباب ظاهرية ، و هو المطلوب ، وانما لم يفعل ذلك سليمان بنفسه مع انه كان نبياً لاعلامه للناس أن آصف هو الوصي من بعده - كما ورد في الحديث المروي في ج ١٤ من البحار ص ١٢٤ طبعة الاسلامية .

وعلى الجملة ظاهر الايات الكريمة المتقدمة صدور الافعال المذكورة - كخلق الطير ، و ابراء الاكمه والابرس ، و احياء الموتى ، و اجراء الريح ، والاتيان بعرش بلقيس - من الانبياء عليهم السلام -

ولينا في ذلك ظهور جملة من الايات الاخرى في أن معجزات الانبياء كانت من أفعال الله تعالى ، كقوله عز من قائل في قصة ابراهيم - ع - « يار كوني برداً و سلاماً على ابراهيم - الانبياء ٦٩ : ٢١ - لدلالاتها على أن صيرورة النار برداً و سلاماً على ابراهيم -ع- كانت من أفعاله تعالى . وهكذا قوله تعالى في ناقة ثمود : « وآتينا ثمود الناقة » - الاسرى ١٧ : ٥٩ - وقوله تعالى في داود عليه السلام : « و أناله الحديد » - سبا : ٣٤ - وقوله تعالى في قصة عصا موسى عليه السلام : « قال ألقها ياموسى ، فألقها فاذهي حية تسعى ، قال خذها -

→ ولاتخف سعيدها سيرتها الاولى . . . « - طه ٢٠ : ٢١ - لدلالته على أن إعادة الحية عصاً كانت من فعله تعالى كاصل قلبها حية وان فعل موسى -ع- كان مجرد القاء العصا الذي هو مقدمة لانقلابها حية .

وجه عدم المنافاة هو امكان الالتزام بان معجزات الانبياء كانت على نوعين «أحدهما» ما كان فعلاً له تعالى ولكن على يد انبيائه عليهم السلام، كالقرآن الكريم المنزل على رسوله الاكرم صلى الله عليه وآله ، فانه كلام الله عز وجل ، وكتبريد النار هلى ابراهيم - ع - ، و خلق ناقة ثمود ، و تليين الحديد لداود - ع - ، وقلب العصا حية لموسى - ع - ، و « الثاني » ما كان فعلاً للانبياء عليهم السلام كالأفعال المتقدمة المحكية عن عيسى و سليمان و آصف بن برخيا عليهم السلام ، ولا يوجب ذلك شركاً ولا كفرةً بعد الاعتراف بانها سلطنة الهية فان ثبوت القدرة لهم على خوارق العادات باذن من الله تعالى لا يلزم حصر صدورها بهم عليهم السلام، و انه تعالى لا يفعل شيئاً من ذلك .

هذا كله في الانبياء وقد ثبت بما ذكرنا ثبوت ولايتهم التكوينية على الكائنات ولاية الهية اعطائية باذن ورخصة منه تعالى وتقدس فيما اقتضتها المصلحة والحكمة الربانية و اشرفهم وخاتمهم محمد صلى الله عليه وآله، وقد تواترت الاخبار بسدور المعجزات عنه صلى الله عليه وآله بل قد دل عليه الكتاب العزيز في قوله تعالى: « اقتربت الساعة وانشق القمر» بناء على ماورد في التفاسير والروايات من انشقاق القمر باشارته و أمره صلى الله عليه وآله .

و أما الائمة الاطهار فيدل على ثبوت الولاية التكوينية لهم على الوجه المذكور مضافاً الى المعجزات المحكية عنهم عليهم السلام التي تواترت بها الاخبار - ومن جملتها ما رواه في البحار ج ٤٦ و ٤٧ في باب معجزات الباقر و الصادق -ع- و في بعضها قول الباقر -ع- لجابر : «ان الله أقدرنا على ما نريد ولو شئنا ان نسوق الارض بازمته لسقناها» - البحار ج ٤٦ ص ٢٤٠ ح ٢٣ - الى غير ذلك من الاخبار المذكورة في البابين ، ومضافاً الى قاعدة اللطف المقتضية للزوم اعطاء هذه القدرة لهم عليهم السلام كي يبرهنوا بها على امامتهم انما للجهة متى اقتضته الحال - الاخبار الدالة على ان الله تعالى قد أعطاهم جميع ما أعطاه للانبياء السابقين -



إذ لا تنافي بين النسبتين (١\*) أي نسبة الخلق والرزق والموت والحياة إليه تعالى وتقدس، وإليهم صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بالمعنى المذكور، اعنى التوسيط في الأمر لا الاستقلال فان إثبات شيء من أوصاف الباري تعالى لبعض مخلوقاته لا يوجب الخروج عن حد الإسلام بعد الاعتراف بكون الموصوف بتلك الصفة من مخلوقاته تعالى، فان كان هذا معنى الغلو فليس تجاوزاً عن الحد في حق الأنبياء، أو الأئمة صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كما قد يفسر الغلو بذلك، فما حكى عن القميين من الطعن في بعض الرجال برميهم بالغلو بمجرد ذلك، حتى أنه حكى الصدوق عن شيخه ابن الوليد انه قال: ان أول درجة الغلو نفي السهو عن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لا يمكننا المصير إليه.

→ كقول الصادق - ع - في حديث - : «كل نبي ورث علماً أو غيره فقد انتهى إلى آل محمد صلى الله عليه وآله، راجع كتاب الكافي - ج ١ ص ٢٣ باب ما عند الأئمة من آيات الانبياء عليهم السلام - .

فتحصل من جميع ما ذكرناه: ان القول بثبوت الولاية التكوينية للانبياء و الأئمة الاطهار عليهم السلام بمعنى تمكنهم من التصرف في الكون باذن من الله تعالى لامحذور فيه أصلاً، بل يساعده العقل، ويدل على تحققها الكتاب العزيز، والاحبار البالغة فوق حد التواتر أعنى بها الواردة في أبواب معجزات الانبياء و الأئمة - كما اشرنا - فلاحظ وقد أطلنا الكلام في المقام دفماً لشبهة وقعت في الاوهام ومن الله الاعتصام .

(١\*) اذ لا بد من الجمع بين نسبة الامامة - مثلاً - إليه تعالى في جملة من الايات كقوله تعالى: «الله يتوفى الانفس حين موتها» - الزمر ٣٩ : ٤٢ - وقوله تعالى: «د والله خلقكم ثم يتوفاكم...» - النحل ١٦ : ٧٠ - وبين نسبتها الى ملك الموت في قوله تعالى: «قل يتوفاكم ملك الموت الذي وكل بكم» - السجدة ٣٢ : ١١ - أو الى رسول الله تعالى الذين هم أعوان ملك الموت في قوله تعالى: «حتى اذا جاء أحدكم الموت توفته رسلنا وهم لا يفرطون» - الانعام ٦ : ٦١ - فان نسبة الموت اليه تعالى نسبة التسبيب والاقدار، ونسبته الى ملك الموت نسبة المباشرة .

و الخوارج (١) .

نجاسة الخوارج .

(١) حكى عن جماعة دعوى الإجماع على نجاسة الخوارج ، ولا حاجة إليه إن كان المراد بهم من يعتقد ما تعتقده الطائفة الملعونة التي خرجت على أمير المؤمنين عليه السلام في صفين ، فاعتقدت كفره ، و تقربت إلى الله تعالى ببغضه ، و عداوته إلى أن إنتهى أمرهم إلى قتله عليه السلام إذ لا إشكال في كفرهم ، و نجاستهم ، لأنه مرتبة عالية من النصب الذي هو بمعنى نصب العداوة لأئمة المؤمنين عليهم السلام و أولاده المعصومين عليهم السلام ، و يأتي الحكم بكفرهم و يؤيده ما في المرسل عن النبي صلى الله عليه وآله في وصفهم « أنهم يمرقون من الدين كما يمرق السهم من الرمية » (١) (\*).

و عن الفضل أنه دخل على أبي جعفر عليه السلام رجل محصور عظيم البطن ، فجلس معه على سريريه فحياه ، و رحب به ، فلما قام قال : هذا من الخوارج كما هو قال : قلت مشرك ؟ فقال : مشرك ، والله مشرك » (٢) (\*).

و أما لو أريد منهم مطلق من خرج على الإمام عليه السلام طمعاً للرياسة و الوصول إلى الأغراض الدنيوية من المال و الجاه ، مع الاعتقاد بإمامته ، و الاعتراف بسيادته - كما في خروج الحر على الحسين عليه السلام - فيشكل إندراجه في عنوان الناصب ، إذ المراد بالنصب نصب العداوة و البغضاء ، وهذا ليس من مصاديقه . و من هنا يحكم بإسلام الأولين الغاصبين لحق أمير المؤمنين عليه السلام إسلاماً ظاهرياً ، لعدم نصبهم - ظاهراً - عداوة أهل البيت ، و إنما نازعواهم في تحصيل المقام ، و الرياسة العامة ، مع الاعتراف بمالهم من الشأن و المنزلة ، و هذا وإن كان أشد من الكفر و الإلحاد حقيقة إلا أنه لا ينافي الإسلام الظاهري ، ولا يوجب النجاسة المصطلحة .

(١) سفينة البحار ج ١ ص ٣٨٣ .

(٢) سفينة البحار ج ١ ص ٣٨٣ .

## والنواصب (١) .

## نجاسة النواصب .

(١) لا خلاف في نجاستهم ، بل ادعى الإجماع عليها في كلمات جمع من الأصحاب . والمراد بهم من نصب العداوة لأهل البيت عليهم السلام كمعاوية ، و يزيد لعنهما الله ، وكثير ممن حضروا قتلة الحسين عليه السلام . وهذا من دون فرق بين خروجهم على الإمام وعدمه ، فهم أعم من الخوارج .  
و يدل على نجاستهم جملة من الروايات لعلمها تبلغ حد الاستفاضة احسنها :

موثقة ابن أبي يعفور عن أبي عبدالله عليه السلام - في حديث - قال : « و إياك أن تغتسل من غسالة الحمام ، ففيها تجتمع غسالة اليهودي ، والنصراني ، والمجوسي ، والناصب لنا أهل البيت ، فهم شرهم ، فإن الله تبارك و تعالى لم يخلق خلقاً أنجس من الكلب ، وأن الناصب لنا أهل البيت لأنجس منه » (١) . و نحوها غيرها ، ك :

رواية الكافي عن ابن أبي يعفور عن أبي عبدالله عليه السلام قال : « لا تغتسل من البئر التي يجتمع فيها غسالة الحمام ، فإن فيها غسالة ولد الزنا ، وهو لا يطهر إلى سبعة آباء ، وفيها غسالة الناصب ، وهو شرهما . إن الله لم يخلق خلقاً شراً من الكلب ، و أن الناصب أهون على الله من الكلب » (٢) .

و رواية القلانسي قال : « قلت لأبي عبدالله عليه السلام : ألقى الدمى ، فيصافحني ؟ قال : امسحها بالتراب ، وبالحيائط . قلت : فالناصب ؟ قال : اغسلها » (٣) .  
و مرسله الوشا عن ذكره عن أبي عبدالله عليه السلام : أنه كره سؤر ولد الزنا ،

(١) وسائل الشيعة : الباب ١١ من ابواب الماء المضاف . الحديث : ٥

(٢) وسائل الشيعة في الباب المتقدم . الحديث : ٤ . ضعيفة كما تقدم في تعليقه ص ١١٤

(٣) وسائل الشيعة : الباب ١٤ من ابواب النجاسات . الحديث : ٤ . ضعيفة بعلی

ابن معمر وهو مجهول وبخالد القلانسي المررد بين الثقة وغيره وان كان المعروف هو الثقة

و سؤر اليهودي ، والنصراني ، والمشرک ، وكل من خالف الإسلام ، و كان أشد ذلك عنده سؤر الناصب « (١\*) .

و رواية علي بن حكم عن رجل عن أبي الحسن عليه السلام - في حديث - أنه قال : « لا تغتسل من غسالة ماء الحمام ، فإنه يغتسل فيه من الزنا ، و يغتسل فيه ولد الزنا ، و الناصب لنا أهل البيت ، و هو شرهم » (٢\*) .

فلا حاجة في الاستدلال على نجاستهم بالروايات الدالة على كفر المخالف - الذي هو أعم من الناصب - التي تأتي جملة منها بعبء هذا ، لأن المراد بالكفر في تلك الأخبار ما يقابل الإيمان ، لا ما يقابل الإسلام ، كما في الناصب .

والمناقشة في دلالتها : بان النجاسة القابلة للزيادة والنقيصة إنما هي النجاسة الباطنية بمعنى الخبائة المعنوية دون النجاسة المصطلحة .

مندفعة : بان أشدّية نجاسة الناصب من الكلب لعلها من جهة أنه نجس ظاهراً و باطناً ، لخبث باطنه ، بخلاف الكلب ، فإنه حيوان لم يكلف بشيء كي يعصي أو يطيع ، فتتمحض نجاسته في الظاهرية .

و أما المناقشة في دلالة بعضها : بوقوع الناصب في سياق المغتسل من الزنا ، وولد الزنا - كما في رواية علي بن حكم - ومقتضى وحدة السياق إرادة مجرد الخبائة الباطنية في الجميع ، لعدم نجاسة المغتسل من الزنا ، أو ولد الزنا .

فمندفعة : بان سياق الموثقة - التي هي العمدة في الاستدلال - على خلاف ذلك ، لوقوع الناصب فيها في سياق اليهود ، و النصراني ، و المجوس .

و أما الإشكال في الحكم بكفرهم و نجاستهم : بشيوع النصب في دولة بني أمية - لعنهم الله - و اختلاط أصحاب الأئمة عليهم السلام مع النصاب ، و الخوارج ، و لم يعرف تجنب الأئمة عليهم السلام و أصحابهم عنهم ، بل الظاهر أنهم كانوا يعاملون

(١\*) وسائل الشيعة : الباب ٣ من أبواب الاسرار . الحديث : ٢ .

(٢\*) وسائل الشيعة : الباب ١١ من أبواب الماء الضاف ، الحديث : ٣ . وهي : مرسله

## و أما المجسمة (١) ،

معهم معاملة المسلمين من حيث المعاشرة وتنزيل هذه المعاشرة في الأعصار الطويلة على التقية في غاية البعد .

فالجواب عنه : هو ما نبه عليه شيخنا الأنصاري « قده » ، من أن أغلب الأحكام الشرعية إنتشرت في عصر الصادقين عليهم السلام ، فلا مانع من أن يكون كفر النواصب منها ، بحيث لم يكن الأصحاب يعرفون ذلك قبل عصرهما ، فأصحاب الأئمة الذين كانوا يخالطون النواصب في دولة بني أمية لم يكونوا يعلمون هذا الحكم . وأما الأئمة عليهم السلام فلم يعلم حال معاشرتهم مع النواصب والخوارج في غير مورد التقية . والصحيح هو ما أفاده « قده » ، لأن كثرة النواصب إنما كانت في عهد معاوية ، ومن بعده إلى عصر العباسيين ، لأنه أمر الخطباء بسب أمير المؤمنين عليه السلام على المنابر في البلاد الإسلامية ، وهو أيضاً كان مستمراً على فعل ذلك ، حتى كثرت النواصب في البلدان ، لأن الناس على دين ملوكهم . ولعل سكوت الأئمة عليهم السلام عن بيان كفرهم ، ونجاستهم في تلك الأعصار كان من أجل التقية ، أو عدم التضييق على الشيعة ، فتأخر بيان ذلك إلى عصر العباسيين ، حيث أنهم كانوا يوالون الأئمة ظاهراً ، إلا قليل منهم ، فانقلب الناس عما كانوا عليه ، وارتفع المانع عن بيان الحكم الواقعي في زمن الصادقين عليهم السلام .

## حكم المجسمة

(١) وهم فرقان ، إحداهما : المجسمة حقيقة ، وهم القائلون بانه تعالى جسم كسائر الأجسام وثانيتهما المجسمة إسمياً أي القائلون بانه جسم لا كالأجسام ، كما ورد : انه شيء لا كالأشياء (\*١) .

وقد حكى في الجواهر (\*٢) عن المنتهى ، والدروس ، وظاهر القواعد ، والمبسوط

(\*١) الكافي ج ١ ص ٨٢-٨٥ الطبعة الحديثة . والوافي ج ١ ص ٨٣ .

(\*٢) ج ٦ ص ٥١ طبعة النجف الاشراف عام ١٣٧٩ .

والتحرير: نجاسة المجسمة مطلقاً، و عن المسالك، والبيان . تقييد الحكم بالنجاسة بالفرقة الأولى .

فنقول : أما الطائفة الأولى فإن إلتزموا بلازم مقاتلهم أيضاً ، من الحدوث ، والحاجة إلى الحيز والمكان ، فلا إشكال في كفرهم ، و نجاستهم ، لأنه في الحقيقة إنكار لوجوده سبحانه . و أما إذا لم يلتزموا بذلك ، و اعتقدوا بالقدم ، و عدم الحاجة إلى الحيز فلا دليل على نجاستهم ، إذ مجرد الملازمة الواقعية بين التجسم وبين الحدوث والتهيز ، من دون إلتفات إليها ، لا يوجب كفراً ، لأن العبرة في الكفر - بسبب إنكار الضروي - إنما تكون بالعلم والالتفات ، لا بمجرد اللزوم الواقعي ، كما سبق .

و ربما يستدل على نجاستهم : بان إثبات و صف الجسميّة له تعالى في نفسه مخالف للضرورة ، ولو من دون إلتزام بلوازمها ، من الحدوث ، و التحيز .

ويندفع : بان عدم الجسمية ليس من الضروريات ، وإنما هو حكم عقلي لا بد من الاستدلال عليه بالبراهين العقلية . كيف وقد يُوهم كثير من الآيات ، والأخبار ثبوت الجسميّة له تعالى ، مثل قوله عز من قائل: «الرحمن على العرش استوى» (\*١) و قوله تعالى : « ثمّ دنى فتدلى فكان قاب قوسين أو أدنى » (\*٢) ، وقوله تعالى : « يدالله فوق أيديهم » (\*٣) ؟!

ومما ذكرنا يظهر حكم الطائفة الثانية ، فان القول بانه تعالى جسم بالتسمية ، و جسم لا كالأجسام ، وأنه ليس له مادة ، ولا يكون حادثاً ومحتاجاً إلى مكان لا يكون مخالفاً للضرورة بطريق أولى . كيف وأكثر المسلمون - لقصور فهمهم - يعتقدون بأنه تعالى جسم جالس على عرشه ، و من ثمة يتوجهون نحوه توجه جسم إلى جسم

(\*١) طه ٢٠ : ٥ .

(\*٢) النجم ٥٣ : ٩ .

(\*٣) الفتح ٤٨ : ١٠ .

مثله ، لا على نحو التوجه القلبي ؟ ! .

بل ذهب صدر المتألهين إلى هذا القول ، حيث ذهب إلى أنه جسم إلهي .  
قال في شرحه على الكافي (١\*) ماملخصه : أن الأجسام على أربعة أقسام ، (فمنها) :  
جسم مادي ، وهو كالأجسام الخارجية المشتملة على المادة لامحالة .  
(ومنها) : جسم مثالي ، وهي الصورة الحاصلة للإنسان من الأجسام الخارجية  
أي الصور الذهنية ، وهي جسم لا مادة لها .  
و (منها) : جسم عقلي ، وهو الكلي المتحقق في الذهن . وهو أيضاً مما لامادة  
له ، بل وعدم اشتماله عليها أظهر من سابقه .  
و (منها) : جسم إلهي ، وهو فوق الاجسام باقسامها ، وعدم حاجته إلى المادة  
أظهر من عدم الحاجة إليها في الجسم العقلي .  
وقد صرح بان المقسم لهذه الأقسام الأربعة هو الجسم الذي له أبعاد ثلاثة ،  
من الطول ، والعرض ، والعمق .  
و هذا القول أيضاً باطل ، لأن ماله هذه الأبعاد الثلاثة كيف لا يشتمل على  
المادة ، ولا يكون محتاجاً ، مع حاجة كل من الأبعاد الثلاثة إلى الآخر ؟ ! ولا  
يكون مركباً ، مع تركبه من هذه الأبعاد ؟ ! إلا أن عدمه ليس ضرورياً ، كما  
ذكرنا . فالالتزام به لا يوجب الكفر ، و النجاسة .  
و أما الاستدلال على نجاسة المجسمة مطلقاً بماورد في الخبر ، من قول الرضا  
عليه السلام : « من قال بالتشبيه والجبر فهو كافر مشرك » (٢\*) .  
بناء على أن التجسيم نوع من التشبيه .

(١\*) في الحديث الثامن من الباب الحادي عشر من كتاب التوحيد .

(٢\*) وسائل الشيعة كتاب الحدود والتعزيرات : الباب ١٠ من ابواب حد المرتد .

## والمجبرة (١)

ضعيف ، أما أولاً : فلضعف سند الرواية (١\*) . وأما ثانياً : فلضعف دلالتها ، لا احتمال إرادة التشبيه من حيث الحدوث ، والمكن والحاجة ، دون مجرد القول بالتجسيم ، الذي قد عرفت أنه لا يوجب الكفر . أو إرادة بعض مراتب الكفر أو الشرك الذي لا ينافي الإسلام الثابت بالشهادتين من دون إعتبار أمر آخر ، كعدم القول بالتجسيم في تحققه بهما . فيكون إطلاق الكافر أو المشرك عليه كما إطلاقه على المرائي وأضراجه .

## حكم المجبرة

(١) حكى القول بنجاستهم عن المبسوط ، و قوله كاشف اللثام ، وعن جمع : التصريح بطهارتهم ، بل في الجواهر (٢\*) أنه لم يجد موافقاً صريحاً للشيخ على القول بالنجاسة .

ولا يخفى أن مجرد القول بالجبر - كالفقهاء بالتجسيم - وإن كان باطلاً ، إلا أنه لا يوجب الكفر ، لأن عدمه ليس من الضروريات ، كيف وظواهر جملة من الآيات والأخبار يؤيد هذا القول ، وقد حار كثير من الأعظم الخائضين لبحر بحار الجبر والتفويض ، ولم يأت أكثرهم بما يشفي العليل ، ويروى الغليل . نعم لازم هذا القول هو بطلان الثواب والعقاب ، بل بطلان الأحكام والنبوءات ، وهو مخالف لضرورة الدين ، فإن كان القائل بالجبر ملتفتاً إلى هذا اللازم ، وملتزماً به أيضاً فهو كافر ، لا إنكاره الضروري باعتبار اللازم المذكور . وأما إذا لم يكن ملتفتاً إليه ، و كان في غفلة من هذا ، أو لم يكن ملتزماً به - كما هو كذلك - فلا موجب للكفر والنجاسة ، كما ذكرنا .

والمجبيرة قد التزموا بصحة التكاليف ، وترتب الثواب والعقاب على كسب العبد دون فعله ، لخروجه عن إختياره وقدرته . مستشهدين لذلك بجملة من الآيات التي

(١\*) باحمد بن هارون ، وعلى بن معبد ، فاه فهما مجهولان .

(٢\*) ج ٦ ص ٥٥ : طبعة النجف الاشرف . عام ١٣٧٩ .



إعتمدت على كسب العبد ، كقوله تعالى : « ولا تكسب كل نفس إلا عليها ... » (\*١) وقوله عز من قائل : « لها ما كسبت و عليها ما اكتسبت ... » (\*٢) ، وقوله تعالى : « لها ما كسبت ولكم ما كسبتم ... » (\*٣) ، وقوله تعالى : « كل أمرئ بما كسب رهين » (\*٤) . إلى غير ذلك من الآيات الكريمة .

فهم لا يعترفون باللازم وان كان يلزمهم ذلك واقعاً ، إلا أنه قد عرفت أن مجرد الاستلزام الواقعي لا نكار الضروري لا يوجب الكفر ، ما لم يكن ملتغياً إليه ، وملتزماً به .

و على الجملة : ان مقتضى عموم ما دل من الأخبار على تحقق الإسلام بالشهادتين - اللتين عليهما أكثر الناس - تحققه في المجبرة أيضاً . بمجرد الاعتراف بهما (\*٥) . هذا مضافاً إلى استبعاد نجاستهم وكفرهم - على كثرتهم - فان القائل بهذا القول هم الأشاعرة ، وهم أكثر من غيرهم ، ولم ينقل عن الأئمة عليهم السلام و أصحابهم أو أحد الشيعة أنه كان يجتنب عن هؤلاء . هذا كله في المجبرة .

### حكم المفوضة

و أما المفوضة - وهم القائلون بتفويض الأمر إلى العباد ، وإستقلالهم في أفعالهم في قبال المجبرة - فحكمهم حكم المجبرة ، فان لم يلتزموا بالازم مذهبهم من الشرك بالله تعالى ، و النقص في سلطانه - كما هو كذلك - فهم محكومون بالإسلام و الطهارة . و إن التزموا بذلك فيحكم بكفرهم و نجاستهم ، فان هذه الطائفة إنما أرادت الفرار بذلك عما يلزم المجبرة من إسناد الظلم إلى الله سبحانه وتعالى ، لأن العقاب على غير المقدور ظلم ، ولكنهم وقعوا في محذور آخر أشد ، و

(\*١) الانعام : ٦ : ١٢٤ .

(\*٢) البقرة : ٢ : ٢٨٦ .

(\*٣) البقرة : ٢ : ١٣٤ .

(\*٤) الطور : ٥٢ : ٢١ .

(\*٥) ولامتخصص لهذه الاخبار سوى ما يتوهم من بعض الروايات الدالة على كفر المجبرة -

هو جعل الشريك لله تعالى ، والوهن في سلطانه ، ففي كل من القولين محذور لا يمكن الالتزام به .

و من هنا ورد في روايات الأئمة الأطهار عليهم السلام ما لا محذور فيه أصلاً ، من نفي كلا القولين ، وإثبات الأمر بين الأمرين ، وأنه لا جبر ولا تفويض ، بل منزلة بينهما (١) . وذلك : لأن للفعل إسنادين ، إسناد إلى الله سبحانه و تعالى ، وهو إسناد الإفاضة و الأقدار ، و إسناد إلى العبد ، و هو إسناد الصدور و الإيجاد ، و كلتا النسبتين حقيقتان لا مجاز في شيء منها - كما فصلنا الكلام في ذلك في الأصول - ولنعم ما افاده شيخنا الاستاد « قده » في هذا المقام ، من ان لهذه الأخبار الدلالة الواضحة على ولايتهم و إمامتهم ، صلوات الله عليهم أجمعين ، فان الالتفات إلى هذه النكتة و الدقيقة التي يقرها العقل السليم ، والتي يتحفظ بها على عدالته تعالى و سلطانه معاً لا يكون إلا عن منشأ إلهي . وقد ذكر المحقق الهمداني

→ كقول الرضا -ع- : « من قال بالتشبيه والجبر فهو كافر مشرك ، ونحن منه برء آء في الدنيا والآخره » . و كقوله -ع- : « القائل بالجبر كافر ، والقائل بالتفويض مشرك » . و قول الصادق -ع- : « ان الناس في القدر على ثلاثة أوجه ، رجل يزعم أن الله تعالى أجبر الناس على المعاصي ، فهذا قد اظلم الله في حكمه ، فهو كافر ، ورجل يزعم أن الامر مفوض اليهم ، فهذا قد أوهن الله في سلطانه ، فهو كافر ... » - المروية في وسائل الشيعة : الباب ١٠ من حد المراد الحديث : ٥ ، ٤ ، ١٠ -

الا انه لا يمكن الالتزام بمضمونها ، لقيام السيرة - المظنون ، او المعلوم ، استمرارها الى زمن المعصوم -ع- على عدم اجتناب سؤر المخالفين ، وأكثرهم المجبرة ، بل لعل غيرهم - كما قيل - قد انقضت في بعض الطبقات . فتنزل هذه الاخبار على بعض مراتب الكفر غير المنافية للإسلام . او على اعادة الكفر الاخرى ، أو على صورة الالتزام بلوازم مذهبهم ، من انكار الضروري .

(١) عن أبي عبدالله -ع- قال : « لا جبر ولا تفويض ، ولكن امرين امرين ... » ←

والتأولون بوحدة الوجود من الصوفية (١) اذا التزموا باحكام الاسلام  
فالاقوى عدم نجاستهم

«قده» ان تصور هذه الدقيقة والايداعان بها وإن كان صعباً لدي الالتفات التفصيلي ،  
لكنه مغروس في أذهان عامة الناس .

فنتحصل : أن القول بالتفويض بمجردة لا يوجب الكفر والنجاسة . و أما ما في  
بعض الروايات (١\*) : من أن القائل بالجبر كافر ، والقائل بالتفويض مشرك ، فلا بد  
من تأويلها بارادة بعض المراتب غير المنافية للإسلام ، كشرك المرأئي .

### حكم القائلين بوحدة الوجود

(١) الاحتمالات - او الأقوال - في وحدة الوجود أربعة :

أحدها : وهو المسمي عند الفلاسفة بالتوحيد العامي ان يقال بكثرة الوجود  
والموجود ، بمعنى أن يكون للوجود حقيقة واحدة ، بحيث لا تعدد في أصل حقيقته ،  
فيطلق على الواجب والممكن على حد سواء ، إلا أن له مراتباً مختلفة بالشدة و  
الضعف ، فالواجب في أعلى مراتب القوة والشدة ، والممكن في أدنى مراتب الضعف ،  
وإن كان كلاهما موجوداً حقيقةً ، و أحدهما خالق و الآخر مخلوق . و هذا  
القول لا يوجب الكفر والنجاسة ، بل هو ما عليه أكثر الناس وعامتهم ، بل مما اعتقده  
المسلمون ، وأهل الكتاب وعليه ظاهر الآيات والأدعية ، كما ورد في بعضها : «أنت  
الخالق و أنا المخلوق ، وأنت الرب و أنا المربوب . . . » (٢\*) إلى غير ذلك مما يدل  
على تعدد الواجب والممكن وجوداً .

ثانيها : وهو المسمي عندهم بتوحيد خاص الخاص أن يقال بوحدة الوجود

→ وعنه ع- : د انه سئل عن الجبر والتقدير فقال . لاجبر ولاقدر ، ولكن منزلة بينهما ،  
فيها الحق التي بينهما ، لا يعلمها الا العالم ، أو من علمها اياه العالم . الوافي ج ١ ص ١٢٠  
ونحوها غيرهما في نفس الباب .

(١\*) تقدم بعضها في تعليقة ص ١٣٤ .

(٢\*) كما في مناجات أمير المؤمنين عليه السلام . ودعاء يستشير .

والموجود في قبال القول الأوّل ، أي ليس هناك إلاّ موجود واحد ، إلاّ أن له أطواراً مختلفة ، وشئونهاً متكررة ، فهو في السماء سماء ، وفي الأرض أرض ، وفي الخالق خالق ، وفي المخلوق مخلوق ، وهكذا . وهذا القول نسبه صدر المتألهين إلى بعض جهلة الصوفيّة ، حتّى قال : إنّه ليس في جبتي إلاّ الله ، وأنكر نسبته إلى أكابر الصوفيّة . وهذا القول مما لايساعده العقل السليم ، بل لا ينبغي صدوره عن عاقل وكيف يلتزم بوحدة الخالق والمخلوق ، ويقال باختلافهما إعتباراً ؟ ! إن يلزمه القول بأن الواجب والنبي صلى الله عليه وآله واحد غير أنهما يختلفان بالاعتبار ، كما أن النبي صلى الله عليه وآله وأبو جهل - مثلاً - كذلك . وهذا القول يوجب الكفر والزندقة ، لأنّه إنكار للواجب حقيقة .

ثالثها : وهو توحيد خاصي " أن يقال بوحدة الوجود وكثرة الموجود . وهو المنسوب إلى اذواق المتألهين ، بزعمهم أنهم بلغوا أعلا مراتب التوحيد . والمراد به : ان الموجود بالوجود الاستقلالي والحقيقي واحد ، وهو الواجب سبحانه وتعالى ، وإطلاق الموجود عليه إنما يكون من جهة أنه نفس مبدء الاشتقاق ، انما التعدد في الموجود بالوجود الإلتسابي ، وهي الممكنات بأسرها ، حيث أنها منتسبة إلى الموجود الحقيقي نحو إلتساب ، وليست هي متصفة بالوجود حقيقة ، لعدم قيام المبدء بها . فلا يكون إطلاق الموجود على الممكن نظير إطلاق العالم على زيدالقائم به العلم حقيقة ، بل ينسب إلى الموجود الحقيقي لقيام المبدء بغيره ، كما في اللابن والتامر . ضرورة عدم قيام اللبن و التمر ببايعهما ، غير أن البايع لما كان مسنداً و مضافاً إليهما نحو إسناد وإضافة من جهة كونه بايعاً لهما صح إطلاق اللابن والتامر على بايعهما ، فكذلك الحال في إطلاق الموجود على الممكن . وقد إختار هذا القول بعض الأكابر ممن عاصروناهم (١) .

(١) هو السيد احمد الكربلائي قدس سره .

و كان مصراً عليه أشدّ الإصرار . مستشهداً له بجملة من الآيات و الأخبار  
 وقد أطلق عليه تعالى في بعض الأدعية (١\*) انه الموجود . وهذا القول وإن كان  
 باطلاً في نفسه ، لا يتناهى على أصالة الماهية المقرر في محله بطلانها ، إلا أنه  
 لا يوجب الكفر و النجاسة ، لعدم كونه منافياً للتوحيد ، أو إنكاراً لضروري الدين .  
 رابعها : و هو توحيد أخص الخواص . أن يقال بوحدة الوجود و الموجود في  
 عين كثرتهما . وهذا إن أريد به الاختلاف بحسب المرتبة ، و ان الموجود الحقيقي  
 واحد ، و هو الله سبحانه و تعالى ، و باقي الموجودات المتكثرة ظهورات نوره ، و  
 شؤونات ذاته ، لأنها رشحات وجودية ضعيفة منه تعالى و تقدر فهو راجع إلى  
 القول الأول . وإن أريد به أن الوجود مع فرض وحدته الحقيقية متكرر و متعدد  
 بحسب المصاديق من دون رجوعه إلى اختلاف المراتب ، فانا لم نتصوره إلى الآن ،  
 ولم نتحققه مع كمال الدقة و التأمل . وقد صاحبت بعض العرفاء و أردت منه توضيح  
 هذه المقالة صحيحة كانت أو فاسدة فلم أتحصل منه معنى معقولاً ، لأنه لا يخلو  
 عن المناقضة .

و مع ذلك فقد اختاره و حققه صدر المتألهين ، و نسبه إلى الأولياء و العرفاء  
 من عظماء أهل الكشف و اليقين ، مدعيّاً : أن الأن حصحص الحق ، و إضمحلت  
 الكثرة الوهمية ، و إرتفعت الأوهام . ولكن قد أشرنا إلى حقيقة الأمر في ذلك ،  
 و أنه على تقدير يرجع إلى القول الأول ، و على التقدير الآخر ليس له معنى  
 محصل معقول . و كيف كان فهو لا يوجب الكفر ، لعدم إستلزامه إنكار الواجب  
 تعالى و تقدس .

(١\*) كما في دعاء المجير سبحانك يا معبود . تعاليت يا موجود أجرنا من النار

يا مجير ... ، ، .

(مسألة ٣) : غير الاثني عشرية من فرق الشيعة اذا لم يكونوا ناصبين  
ومعادين لسائر الائمة ولا سابين لهم طاهرون (١)

### حكم المخالفين . و باقى فرق الشيعة

(١) لا بأس بالتكلم في مقامين . الأول : في حكم المخالفين . الثاني : في حكم  
غير الاثني عشرية من فرق الشيعة .  
أما الأول : فقد وقع الكلام فيه بين الأعلام في أن إنكار الولاية هل يكون  
كانكار الرسالة موجباً للكفر والنجاسة ، أو أنه لا يوجب إلا الخروج عن الإيمان  
مع الحكم بإسلامه وطهارته ؟

قال صاحب الحقائق (\*١) «قده» : «إن المشهور بين متأخري الأصحاب  
هو الحكم بإسلام المخالفين و طهارتهم ، و خصو الكفر و النجاسة بالنواصب ، كما  
أشرنا إليه في صدر الفصل . و هو عندهم من أظهر عداوة أهل البيت عليهم السلام و المشهور  
في كلام أصحابنا المتقدمين هو الحكم بكفرهم و نجاستهم ، و هو المؤيد  
بالروايات الإمامية ... » .

وقد أصرّ هو «قده» على إختيار هذا القول أشد الإصرار ، و نسه إلى جمع  
من الأصحاب ، كالسيد المرتضى «قده» وغيره من الأعلام .  
و ما يمكن أن يستدل به على كفرهم و نجاستهم وجوه ثلاثة :  
الاول : الأخبار البالغة حداً لا تستفاضه أو التواتر ، الدالة على كفر المخالفين ،  
وقد حكى أكثرها في الحقائق (\*٢) .

منها : ما رواه في الكافي بسنده عن مولانا الباقر عليه السلام قال : «إن الله عز وجل  
نصب علياً عليه السلام علماً بينه وبين خلقه ، فمن عرفه كان مؤمناً ، ومن أنكره كان كافراً ،  
و من جهله كان ضالاً ، و من نصب معه شيئاً كان مشركاً ، و من جاء بولايته دخل

(\*١) ج ٥ ص ١٧٥ طبعة النجف الاشرف .

(\*٢) ج ٥ ص ١٨١-١٨٣ طبعة النجف الاشرف .

.....

الجنة» (١) (\*).

ومنها : مارواه عن أبي حمزة قال : «سمعت أبا جعفر عليه السلام يقول : إن علياً عليه السلام باب فتحه الله عز وجل ، فمن دخله كان مؤمناً ، ومن خرج منه كان كافراً ، ومن لم يدخل فيه ولم يخرج منه كان في الطبقة الذين قال الله تبارك و تعالى فيهم المشيئة» (٢) (\*). .. إلى غير ذلك من الروايات الكثيرة .

هذا ، ولكن يعارضها غير واحد من الروايات (٣) (\*). الدالة على تحقق الإسلام بمجرد الإقرار بالشهادتين - كما تقدم - (٤) (\*). وأنها تكفيان في تحقق الإسلام ، وحقن الدماء ، والتوارث ، وجواز النكاح ، وهي التي عليها أكثر الناس . فإذا لا بد من حمل الكفر في الأخبار المذكورة على أحد معنيين . إما الكفر الواقعي الذي لا ينافي الإسلام الظاهري ، بمعنى أنهم في حكم الكفار في الآخرة ، و يعذبون بعدابهم من الخلود في النار . وإما الكفر في مقابل الإيمان . و يشهد للثاني قرينة المقابلة بينهما - : أي الإيمان والكفر- في تلك الروايات فراجع .  
إلا أنه لا يبعد القول بارادة المعنى الأول ، بل هو الأظهر لما في الروايات

(١) وسائل الشيعة : الباب ١٠ من أبواب حد المرتد ، الحديث : ٤٨ .

(٢) الباب المتقدم ، الحديث : ٤٩ .

(٣) كموتوق سماع المتقدم ص ١٠٣ - ونحوه صحيح حرمان بن أعين عن أبي جعفر - ع -

قال : «سمعت يقول : إلاء إيمان ما استقر في القلب ، وأفضى به إلى الله ، و صدقه العمل بالطاعة لله ، والتسليم لامر الله . والإسلام ما ظهر من قول أو فعل ، وهو الذي عليه جماعة الناس من الفرق كلها ، و به حققت الدماء ، و عليه جرت الموارث ، و جاز النكاح ، و اجتمعوا على الصلاة والزكاة والصوم والحج ، فخرجوا بذلك من الكفر ، و اضيفوا إلى الإيمان ... » .

ونحوهما غيرهما من الروايات المذكورة في الوافي ج ١ ص ١٨ م ٣ . باب ان الإيمان

اخص من الاسلام .

(٤) (\* ) في الصفحة ١٠٣ ، ١٠٩ - ١١١

الكثيرة ، من أن الإسلام بني على خمس ، وعدّ منها الولاية . (١\*) بل في بعضها : أنه لم يناد أحد بشيء منها كما نودي بالولاية . (٢\*) فبانتهاء الولاية ينتفي الإسلام واقعاً ، وإن ثبت ظاهراً بمجرد الإقرار بالشهادتين ، للأخبار المتقدمة .

على أن السيرة القطعية جارية على معاملة الأئمة الأطهار وأصحابهم وشيعتهم مع المخالفين معاملة الطهارة في اللحوم المأخوذة منهم ، وكذلك غيرها ، من الجلود ، والجبن ، والألبان ، والأدهان ، وغيرها من المايعات ، ولم يُسمع إجتنابهم عن شيء من هذه الأشياء المأخوذة منهم .

الوجه الثاني : الأخبار المفسّرة للناصب بأنه يكفي في النصب تقديم الجبت والطاغوت على مولانا أمير المؤمنين عليه السلام وإن لم يكن مبغضاً له . أو نصب العداوة للشيعة وإن لم ينصب عداوة لأهل البيت عليهم السلام ، وبضميمة ما دل على نجاسة النواصب ينتج أنهم أنجاس ، لأن المخالف حينئذ يكون من أفراد النواصب .

وذلك كما في مكتبة محمد بن عيسى قال : « كتبت إليه - يعني علي بن محمد عليه السلام - أسأله عن الناصب ، هل احتاج في إمتحانه إلى أكثر من تقديمه الجبت

(١\*) كموتقة فضيل بن يسار عن أبي جعفر -ع- ، قال : « بنى الإسلام على خمس ، على الصلاة ، والزكاة ، والحج ، والصوم ، والولاية ... » .

وسائل الشيعة : الباب ١ من أبواب مقدمة العبادات ، الحديث : ١ . ونحوها غيرها من نفس الباب .

(٢\*) عن أبي حمزة عن أبي جعفر -ع- قال : « بنى الإسلام على خمس ، على الصلاة ، والزكاة ، والصوم ، والحج ، والولاية . ولم يناد بشيء ما نودي بالولاية » . الوسائل الباب المتقدم ، الحديث : ١٠ . ونحوها : ذيل رواية فضل المتقدمة ، المقطعة في الوسائل ، المروية في الكافي ج ٢ ص ١٨ باب دعائم الإسلام ، الحديث : ٣ . وتمامه : « ولم يناد بشيء كما نودي بالولاية ، فأخذ الناس بأربع وتركوا هذه - يعني الولاية - » ونحوهما : الحديث ٨ من نفس الباب ص ٢١ .



و الطاغوت ، و إعتقاده بإمامتهما ؟! فرجع الجواب : من كان على هذا فهو ناصب « (١) » .

و رواية معلى بن خنيس قال : « سمعت أبا عبدالله عليه السلام يقول : ليس الناصب من نصب لنا أهل البيت ، لأنك لا تجد أحداً يقول : أنا أبغض آل محمد ، ولكن الناصب من نصب لكم ، و هو يعلم أنكم تتولونا ، و تبرأون من أعدائنا . و قال : من أشبع عدواً لنا فقد قتل ولياً لنا » (٢) » .

و قريب منهما رواية عبدالله بن سنان (٣) » .

أقول : إن رجوع النصب للشيعة إلى النصب لأمير المؤمنين عليه السلام و الأئمة المعصومين عليهم السلام - بان كان سبب العداوة مع الشيعة حبهم لأهل البيت عليهم السلام - كان ذلك من النصب الحقيقي ، إذ هو عين النصب لهم عليهم السلام . و أما إن كان النصب للشيعة فقط ، مع عدم النصب لولايتهم ، بل ربما يجتمع من حب أهل البيت ، وإنما كانوا يبغضون الشيعة لعدم متابعتهم لمن يرونه خليفة لرسول الله صلى الله عليه وآله فلا دليل على نجاسة

(١) وسائل الشيعة : الباب ٢ من أبواب ما يجب فيه الخمس ، الحديث : ١٤ .

وهي ضعيفة لجهالة محمد بن أحمد بن زياد ، و موسى بن محمد . وكذا صاحب المسائل ، وهو محمد بن علي بن عيسى .

(٢) وسائل الشيعة : الباب ٦٨ من أبواب القصاص في النفس ، الحديث : ٢ . و

هي ضعيفة بمحمد بن علي ما جيلويه ، لعدم ثبوت وثاقته ، و بمعلى بن خنيس ، لتضعيف النجاشي له .

(٣) وسائل الشيعة : الباب المتقدم ، الحديث : ٣ ، وهي ضعيفة بإبراهيم بن اسحق ،

لعدم ثبوت وثاقته . او تردده بين الثقة وغيره . و بعبدالله بن حماد ، اذ ليس فيه الاقول النجاشي : انه من شيوخ أصحابنا ، و مجرد الشيوخة في الاجازة لا يجدى في ثبوت العدالة او الوثاقفة بل لا يجدى في ثبوت الحسن كما نبه على ذلك السيد الاستاذ دام ظله في

معجم رجال الحديث ج ١ ص ٨٩ .

الناصبية بهذا المعنى وانما دليل النجاسة يختص بناصب أهل البيت، كما سبق (\*١) ولا يمكن التعدى عنها لما تقدم (\*٢) من الروايات الدالة على طهارة من أقر بالشهادتين، ومن السيرة القطعية على معاملة الطهارة مع المخالفين إذا لم يكونوا ناصبين لأهل البيت عليهم السلام (\*٣).

الوجه الثالث : أن المخالفين منكرون لضرورة الدين ، لا إنكارهم للولاية الثابتة بالضرورة ، لما تواتر عن النبي صلى الله عليه وآله عند الفريقين ، من إثبات الولاية لأهل البيت عليهم السلام.

أقول : الولاية بمعنى المحبة وإن كانت ثابتة بالضرورة إلا أن المخالفين لا ينكرونها ، وأما الولاية بمعنى الخلافة وولاية الأمر فهي من ضروريات المذهب لامن ضروريات الدين ، لأن العامة يفسرون ما ورد في ولاية علي عليه السلام وأهل بيته بالحب دون الإمامة ، وإنكار ضروري المذهب لا يوجب الكفر . وأمر الولاية وإن كان حقاً واقعاً لمن أمعن النظر ، وتجنب عن التكلف والتعصب . لكن قد ذكرنا : أن إنكار الضروري لا يوجب الكفر إلا مع الالتفات ، وأكثرهم غير ملتفتين إلى ذلك نعم من كان منهم في صدر الإسلام ، وسمع النبي صلى الله عليه وآله يدعو إلى زعامة علي عليه السلام وأهل بيته ، وإلى إمامتهم ومتابعة الناس لهم ، و علموا بذلك وأنكروه كانوا كفرة فجرة .

ومن هنا ورد : في الأخبار (\*٤) أنه إرتد الناس بعد رسول الله صلى الله عليه وآله إلا ثلاث أو أربع . ولكن مع ذلك كان يعامل معهم معاملة الطهارة والإسلام ، للإضرار والتقية .

(\*١) في الصفحة : ١٢٧-١٢٨ (\*٢) في الصفحة : ١٠٣ ، ١٠٩-١١١

(\*٣) على أن الروايات المذكورة - اعنى المفسرة للناصب بما ذكر - ضعيفة كما

أشرنا .

(\*٤) سفينة البحار ج ١ ص ٥١٧ .

فتحصل من جميع ما ذكرنا : أنه لا دليل على نجاسة المخالفين ، و ان كل ما قيل في وجه ذلك فهو ضعيف .

### فرق الشيعة

المقام الثاني في حكم فرق الشيعة غير الاثني عشرية كالكيسانية (١) (\*).  
و الزيدية (١) (\*).

(١) (\*) وهي فرقة قالت بامامة محمد بن الحنفية ، لانه صاحب راية أبيه يوم البصرة دون أخويه ، فسموا «الكيسانية» . و انما سموا بذلك لما قيل من أن المختار بن أبي عبيدة الثقفي كان رئيسهم ، وكان يلقب بكيسان ، وهو الذي طالب بدم الحسين بن علي صلوات الله عليهما . واختلف في وجه تسميته بكيسان ، قيل : انما لقب به لان صاحب شرطته - المكنى بأبي عمرة - كان اسمه كيسان . وقيل : انه سمي بكيسان مولى علي بن أبي طالب -ع- ، وهو الذي حمله على المطالبة بدم الحسين -ع- ، و دله على قتلته ، وكان صاحب سره ومؤامراته والغالب على أمره .

هذا ولكن لم يثبت عنه قول الكيسانية قط ، بل الاصح صحة عقيدة المختار ، و ما نسب اليه من الانحراف فهو من مفعلات أعدائه تشويهاً لسمعته . ولعل وجه نسبة الكيسانية اليه هو مارواه ابن نما من خروجه باذن الامام زين العابدين ، و محمد بن الحنفية ، لانه كان يعتقد بامامته ، كما هو مذهب الكيسانية . فراجع : كتاب فرق الشيعة المنسوب الى النوبختي مع تعليقه ص ٢٣ ، طبعة النجف الاشرف عام ١٣٥٥ . و تنقيح المقال للمامقاني ج ٣ ص ٢٠٣ - ٢٠٤ في حال المختار .

(٢) (\*) وهم يقولون : ان من دعا الى الله عزوجل من آل محمد صلى الله عليه وآله فهو امام مفترض الطاعة . و يقولون : كان علي بن أبي طالب -ع- اماماً في وقت ما دعا الناس ، وأظهر أمره ، ثم كان بعده الحسين -ع- اماماً ، عند خروجه وقبل ذلك ، اذ كان مجانبا لمعاوية و يزيد حتى قتل ، ثم زيد بن علي بن الحسين المقتول بالكوفة ، ثم يحيى ابن زيد بن علي المقتول بخراسان ، ثم عيسى بن زيد بن علي ، ثم محمد بن عبدالله بن الحسن الملقب بالنفس الزكية ، ثم من دعا الى طاعة الله من آل محمد صلى الله عليه وآله -

والفطحية (\*١)، والإسماعيلية (\*٢)، والواقفية (\*٣)، وغيرهم. وقد ظهر حكم هذه

→ فهو امام . ويسمون بالزيدية لانتسابهم الى زيد بن علي بن الحسين -ع- راجع « فرق الشيعة للنوبختي ص ٥٨ طبعة النجف الاشرف عام ١٣٥٥ . والانوار النعمانية ج ٢ ص ٢٤٤ طبعة تبريز » .

(١) \* وهم القائلون بامامة عبدالله الاطّح ابن جعفر محمد الصادق -ع- لانه كان عند وفات الامام -ع- أكبر ولده سناً ، و جلس مجلس أبيه و ادعى الامامة و وصية أبيه اليه .

و استدلوا بحديث يروونه عن أبي عبدالله -ع- انه قال : « الامامة في الاكبر من ولد الامام » فمال الناس الى عبدالله والقول بامامته ، الا من عرف الحق ، فامتحنوا عبدالله بمسائل فلم يجدوا عنده علماء . وقد رجح جماعة منهم في حياة عبدالله الى موسى بن جعفر عليهما السلام ، ثم رجح عامتهم بعد وفاته عن القول به . وبقي بعضهم على القول بامامته ، ثم امامة موسى بن جعفر من بعده . و عاش عبدالله بن جعفر بعد أبيه سبعين يوماً أو نحوه . و انما سمي أصحابه بالفطحية لان عبدالله كان أفتح الرأس أو أفتح الرجلين - أي عريضهما - راجع « فرق الشيعة للنوبختي ص ٧٧ . والانوار النعمانية ج ٢ ص ٢٥٤ » .

(٢) \* هي فرقة زعمت ان الامام بعد جعفر بن محمد -ع- ابنه اسماعيل ، و أنكرت موت اسماعيل في حياة أبيه . و قالوا كان ذلك على جهة التليبس من أبيه على الناس ، لانه خاف عليه فنيبه عنهم . و زعموا أن اسماعيل لا يموت حتى يملك الارض يقوم بأمر الناس ، و انه هو القائم . و منهم المباركية ، و هم القائلون بامامة محمد بن اسماعيل بعد أبيه . والنطاييه ، و هم القائلون بنبوة أبي الخطاب . راجع « فرق الشيعة للنوبختي ص ٦٧ - ٦٩ . والانوار النعمانية ج ٢ ص ٢٤١ » .

(٣) \* هي فرقة زعمت انقطاع الامامة بموسى بن جعفر -ع- و لم يقولوا بامامة من بعده ، و لم يتجاوزوه الى غيره ، و من ذلك سميت بالواقفة ، لوقوفها على امامته -ع- دون من بعده . وقالوا : ان الرضا -ع- و من قام بعده ليسوا بأئمة . ولكنهم خلفاء واحداً ←

الفرق مما أسلفناه في المخالفين ، من أن انكار الولاية لا ينافي ثبوت الإسلام الظاهري و الطهارة ، إذ لا فرق بين انكار جميع الأئمة أو بعضهم ، كما ورد : أن من أنكر واحداً منهم كان بحكم انكار جميعهم (١\*) . وقد عرفت أن عمدة الوجه في الحكم بطهارة المخالفين الأخبار الدالة على كفاية الشهادتين في تحقق الإسلام ، و السيرة على المعاملة معهم معاملة الطهارة ، و الوجهان آتيان في باقي فرق الشيعة أيضاً . فتلخص : ان الصحيح هو الحكم بإسلام جميع الفرق المخالفة للإمامية - السنة وغيرهم - وطهارتهم ، و ان كانوا بحكم الكفار في الآخرة . إلا إذا إنطبق عليهم أحد العناوين النجسة (٢\*) .

→ بعد واحد ، و على الناس القبول منهم ، و الانتهاء الى أمرهم . وقد زعموا : أن الامام موسى بن جعفر -ع- هو القائم الذي يملأ الارض قسطاً وعدلاً ، فبعضهم قال بنبوته ، و قال بعض آخر انه مات ولكنه يرجع في وقت قيامه راجع و فرق الشيعة للنوبختي ص ٨١ . و الانوار النعمانية ج ٢ ص ٢٥٤ .

(١\*) كما في الروايات المروية في وسائل الشيعة : الباب ١٠ من أبواب حد المرتد ، كرواية أبي خالد - في حديث - : « من أبغضنا وردنا أورد واحداً منا فهو كافر بالله و آياته » الحديث : ٢٩ . و نحوه الحديث : ٢٧ ، ٣٣ ، ٣٤ ، ٣٨ ، ٤٠ من نفس الباب :

(٢\*) و هناك روايات دلت على ان الزيدية والواقفية بمنزلة النصاب وقد اعتمد عليها صاحب الحدائق «وقده» - في ج ٥ ص ١٨٩ طبعة النجف الاشرف - في الحكم بنجاسة سائر الفرق من الشيعة لما بنى عليه من نجاسة المخالفين بضميمة ان من انكر واحداً منهم كان كمن انكر الجميع .

مثل ما رواه الكشي عن ابن أبي عمير عن حدثه قال : « سألت محمد بن علي الرضا -ع- عن هذه الآية - وجوه يومئذ خاشعة عاملة ناصبة ؟ : قال : نزلت في النصاب و الزيدية و الواقفة من النصاب » - رجال الكشي طبعة دانشگاه مشهد ص ٢٢٩ ح ٤١١ . ←

و أما مع النصب ، أو السب (١) لئلا يمتدحون بامامتهم ، فهم مثل سائر النواصب .

(١) قد تقدم الدليل على نجاسة الناصب . و أما الساب لهم ﷺ فان كان عن نصب و عداوة فهو نجس ، لكونه ناصبياً حينئذ . و أما إذا لم يكن كذلك بل كان بداع آخر ، سواء كان موالياً أو غير مبغض ، فلا دليل على نجاسته . و إن وجب قتله ، و وجوب القتل لا يلزم النجاسة ، كما في مرتكب الكبيرة في المرة الثالثة أو

→ ومارواه عن منصور عن الصادق على بن محمد بن الرضا عليهم السلام : « ان الزيدية والواقفة والنصاب بمنزلة عنده سواء » - المصدر المتقدم ص ٢٢٩ ح ٤١٠ - .

وما رواه عن عمر بن يزيد قال : « دخلت على أبي عبدالله -ع- فحدثني ملياً في فضائل الشيعة ، ثم قال : ان من الشيعة بعدنا من هم شر من النصاب . فقلت : جعلت فداك ، أليس ينتحلون حبكم ويتولونكم ويتبرأون من عدوكم ؟ قال : نعم . قلت : جعلت فداك ، بين لنا نعرفهم ، فلعلنا منهم . قال : كلا يا عمر ما أنت منهم ، انما هم قوم يفتنون بزید ، ويفتنون بموسى -ع- » المصدر المتقدم ص ٤٥٩ ح ٨٦٩ .

و ما رواه القطب الراوندى فى كتاب الخرائج عن أحمد بن محمد بن محمد بن مطهر قال : « كتب بعض أصحابنا الى أبي محمد -ع- من أهل الجبل يسأله عن وقف على أبي الحسن موسى -ع- أتولاهم ام اتبرأ منهم ؟ فكتب : لا تترحم على عمك - لا رحم الله عمك - و تبرأ منه ، أنا الى الله برىء منهم فلا تتولهم ، ولا تعد مرضاهم ، ولا تشهد جنازتهم ، ولا تصل على أحد منهم مات أبداً ، من جحد اماماً من الله تعالى ، او زاد اماماً ليست امامته من الله كان كمن قال ان الله ثالث ثلاثة . ان الجاحد أمر آخرنا جاحد أمر أولنا ... » - وسائل الشيعة : الباب ١٠ من أبواب حد المرتد الحديث : ٤٠ - .

ولابد من حمل هذه الروايات على تنزيل الفرق الضالة من الشيعة منزلة النصاب أو الكفار فى عذاب الآخرة ، لما عرفت من دلالة الروايات الكثيرة على كفاية الاقرار بالشهادتين فى الاسلام ، والطهارة ، مضافاً الى السيرة على طهارتهم . على أن هذه الروايات كلها ضاعف .

(مسألة ٣) : من شك في اسلامه وكفره طاهر، وان لم يجز عليه سائر

أحكام الاسلام (١)

الرابعة ، وغيره . فالسب من حيث هو لا يوجب النجاسة .

### المشكوك اسلامه

(١) المشكوك كفره و إسلامه إذا كان مسبوقاً بالإسلام ولو تبعاً - كما إذا كان أحد أبويه أو كلاهما مسلماً - استصحب إسلامه ، لما ذكرنا سابقاً من أن خروجه عن الإسلام - حينئذ - متوقف على الإنكار والجحود ، فما لم يعلم جحده فهو محكوم بالإسلام ، ويترتب عليه آثاره ، من الطهارة ، وجواز النكاح ، والإرث و وجوب التجهيز ، وغيرها . وإذا كان مسبوقاً بالكفر - ولو تبعاً - كما إذا كان متولداً من كافرين وشك في إسلامه استصحب كفره ، لأن خروجه عن الكفر حينئذ يتوقف على الإقرار بالشهادتين - كما سبق - فما لم يعلم إقراره فهو محكوم بالكفر ، ويترتب عليه آثاره ، من النجاسة وغيرها .

و أما إذا لم تعلم حالته السابقة من الإسلام والكفر - ولو التبعي - فلا يحكم بإسلامه ولا كفره . و أما بالنسبة إلى الأحكام فلا بد من التفصيل بين الطهارة وغيرها من أحكام الإسلام ، فيحكم بطهارته ، لقاعدتها ، لالكونه مسلماً . وأما سائر أحكام الإسلام ، من الإرث ، وجواز النكاح ، و وجوب التجهيز ، ونحوها فلا يجزى في حقه ، لعدم ثبوت موضوعها إذ لا دليل على إسلامه .

و قد يتوهم : أن مقتضى إستصحاب عدم الإسلام ثبوت الكفر ، بدعوى : ان التقابل بين الكفر والإسلام تقابل العدم والملكية ، فالكفر عبارة عن عدم الإسلام ممن شأنه أن يكون مسلماً ، فإذا أحرز قابلية المحل بالوجدان لكونه بالغاً عاقلاً فقد أحرز تمام الموضوع بضم الوجدان إلى الأصل .

ويندفع : بان الكفر وإن كان من قبيل العدم والملكية ، إلا أنه ليس مركباً من أمرين ، العدم وقابلية المحل - كما يوهمه ظاهر العبارة - حتى يقال بان العدم

يحرز باستصحابه أزلاً ، وقابلية المحل وجدانية فرضاً وبهما يحرز تمام الموضوع بل المراد انه عدم خاص - وهو المقيد بقابلية المحل - ويكون من البسائط ، وإنما يعبر عنه بالعدم والملكية لضيق التعبير ، كما هو الحال في جميع ما كان من هذا القبيل ، كالعَمَى ، فانه عبارة عن عدم البصر في المحل القابل ، والمراد أنه عدم خاص يكشف عنه التعبير بالعدم والملكية ، لأنه مركب منهما ، كى يجري استصحاب عدم البصر أزلاً ، و بضمه إلى القابلية المحرزة بالوجدان يحكم بكونه أعمى .

وبالجملة : الكفر عبارة عن عدم خاص ، فلا يجري إستصحاب عدمه الأزلى ، لعدم وجود حالة سابقة له حينئذ .

هذا إذا كان الكفر أمراً عديمياً ، وأما إذا قلنا بانه أمر وجودى فاستصحاب عدم الإسلام لا يثبتانه يكون من أوضح أنحاء الأصل المثبت .  
فتحصل : أن المشكوك إسلامه و كفره لا يكون محكوماً بأحدهما ، ولم يترتب عليه آثار شىء منهما ، سوى الطهارة ، لقاعدتها ، لا لكونه مسلماً .





نجات الحرة

نجاسة الخمر . المسكر المائع . حكم  
الكحول . (آكل) العصير العنبي . عصير  
التمر و الزبيب . الزبيب والكشمش والتمر في  
الأوراق و الطبخ . فروع وتطبيقات .

## «التاسع» الخمر (١)

## نجاسة الخمر

(١) إختلف الأصحاب في نجاسة الخمر ، فالمشهور بين أكثر علمائنا - قديماً و حديثاً - هو القول بالنجاسة حتى أنه حكى عن المرتضى « قده » أنه قال : « لا خلاف بين المسلمين في نجاسة الخمر إلا ما يحكى عن شذاز لا إعتبار بقولهم . . . » وقد ذهب إلى القول بالطهارة بعض القدماء - كالصدوق والده في الرسالة ، والجعفي ، والعماني - بل يظهر من بعض الأخبار (١\*) وجود القول بالطهارة بين قدماء أصحابنا المعاصرين للأئمة عليهم السلام وقد ذهب جمع من المتأخرين كالمحقق الأردبيلي ، وصاحب المدارك والذخيرة ، والمحقق الخوانساري ، إلى القول بالطهارة أيضاً مع تردد من بعضهم .

و منشأ الاختلاف إنما هو إختلاف الروايات ، و طريق علاجها جمعاً أو طرحاً ، وهي العمدة في المقام . إذ الكتاب العزيز لا دليل فيه على النجاسة ، لأن قوله تعالى : « إنما الخمر والميسر والأصاب والأزلام رجس من عمل الشيطان فاجتنبوه » (٢\*) لا دلالة له عليها ، لأن المراد بالرجس ليس هو النجس بمعناه الشرعي المصطلح - كما نسب إلى بعض أهل اللغة - إذ لو سلم ذلك لما أمكن إرادته في خصوص الآية الكريمة ، لأنه يقتضى نجاسة الميسر و ما بعده ، لوقوعه خبراً عن الجميع ، ولا معنى لنجاسة الميسر ، لأنه من الأفعال ، ولا معنى لنجاسة الفعل . كما أنه لا قائل بنجاسة الأصاب والأزلام ودعوى : كونه خبراً عن خصوص الخمر مع الالتزام بتقدير شيء آخر بالنسبة إلى البقية لا شاهد عليها ، لشهادة السياق باتحاد الجميع من حيث الحكم . فالمراد بالرجس هو القبيح ، المعبر عنه بالفارسية بـ : « يليد و زشت » . و المشهور بين أهل اللغة : ان الرجس هو المأثم ، فالمراد

(١\*) كصحيحة علي بن مهزيار المروية في وسائل الشيعة : الباب ٣٨ من أبواب

النجاسات . الحديث : ٢ .

(٢\*) المائدة ٥ : ٩٢ .

بالاجتناب عن المذكورات ترك إستعمالها بحسب ما هو المتعارف منها .  
 و أما الإجماع المستدل به في كلام بعضهم على النجاسة فالمنقول منه ليس  
 بحجة ، والمحصل غير حاصل . كيف ! وقد ذهب جمع من أكابر الأصحاب القدماء  
 - كالصدوق وغيره - و المتأخرين - كالأردبيلي وغيره - إلى القول بالطهارة ، كما  
 أشرنا إليه .

فالعدة هي الروايات ، وهي على طائفتين متعارضتين :

الطائفة الأولى : الروايات الدالة على نجاسة الخمر ، وهي كثيرة ( ١ \* )  
 لعلها تبلغ حد الاستفاضة او التواتر على أن فيها الصحاح و الموثقات ، فلا مجال  
 للمناقشة فيها سنداً أو دلالة ، فانه لا قصور في دلالتها على إختلاف مضامينها و إن  
 اختلفت في مراتب القوة . ففي بعضها : الأمر بغسل الثوب الذي أصابه الخمر  
 او نبيذ مسكر ( ٢ \* ) .

( ١ \* ) و في الجواهر - ج ٦ ص ٧ طبعة النجف الاشرف - أنها تقرب من عشرين

حديثاً .

( ٢ \* ) كصحيح علي بن مهزيار المروية في وسائل الشيعة : الباب ٣٨ من أبواب النجاسات .

الحديث : ٢ . ويأتي ذكرها في المتن .

و مرسله يونس عن الصادق - ع - قال : د اذا أصاب ثوبك خمر ، او نبيذ مسكر ،  
 فاغسله ان عرفت موضعه ، و ان لم تعرف موضعه فاغسله كله ، فان صليت فيه فأعد صلاتك ،  
 الباب المتقدم ، الحديث : ٣ .

و رواية أبي جميلة البصرى قال : د كنت مع يونس ببغداد ، و انا امشى في السوق ،  
 ففتح صاحب الفقاع فقاعه ، فقفز ، فاصاب ثوب يونس ، فرأيته قد اغتم لذلك حتى زالت  
 الشمس ، فقلت له : يا أبا محمد ، ألا تصلى ؟ قال : فقال لي : ليس اريد أن اصلى حتى أرجع  
 الى البيت فاغسل هذا الخمر من ثوبي ، فقلت له : هذا رأى رأيته ، أو شيء ترويه ؟ فقال :  
 أخبرني هشام بن الحكم أنه سأل أبا عبد الله - ع - عن الفقاع . فقال : لا تشربه ، فانه ←

و يغسل اثناء الخمر مطلقاً ، او ثلاث مرات (\*١) ، أو سبع (\*٢). و الأمر في هذه ارشاد إلى النجاسة .  
 و في بعضها : النهى عن الصلاة في الثوب الذي أصابه خمر حتى يغسله (\*٣) .  
 و الأمر بالاعادة إذا صلى فيه (\*٤) .

→ خمر مجهول ، و إذا أصاب ثوبك فاغسله . وسائل الشيعة : الباب ٢٧ من أبواب الاشربة المحرمة . الحديث ٨ . روى قطعة منها . و رواها في الوافي ج ١ م ٤ ص ٣٣ . و هي ضعيفة بالارسال وبأبي جميلة .

(١) \* كموثق عمار عن الصادق -ع- قال : «سألته عن الدن يكون فيه الخمر ، هل يصلح أن يكون فيه خل ، أو ماء ، أو كأمخ ، أو زيتون ؟ قال : اذا غسل فلا بأس . و عن الابرئ وغيره يكون فيه خمر ، يصلح أن يكون فيه ماء ؟ قال : اذا غسل فلا بأس . و قال في قدح ، او اناء يشرب فيه الخمر ؟ قال : تغسله ثلاث مرات ، و سئل أيجزيه أن يصب فيه الماء ؟ قال : لا يجزيه حتى يد لكه بيده ، و يغسله ثلاث مرات . وسائل الشيعة : الباب ٣٠ من أبواب الاشربة المحرمة ، الحديث : ١ . و الباب ٥١ من النجاسات ، الحديث : ١ .

(٢) \* كموثق عمار عن الصادق -ع- « في الاءناء يشرب فيه النبيذ ؟ قال : تغسله سبع مرات » - وسائل الشيعة : الباب ٣٠ من الاشربة المحرمة الحديث ٢ و الباب ٣٥ منها الحديث ٢ - .

(٣) \* كموثق عمار عن الصادق -ع- في حديث «ولا تصل في ثوب أصابه خمر أو مسكر حتى يغسل » - وسائل الشيعة : الباب ٣٥ من الاشربة المحرمة . الحديث : ٢ . و الباب ٣٨ من النجاسات . الحديث : ٧ - .

و كرواية خيران الخادم المروية في الباب المتقدم . الحديث : ٤ .

(٤) \* كما في صحيحة علي بن مهزيار - في حديث - عن ابي عبدالله -ع- انه قال : « اذا اصاب ثوبك خمر او نبيذ - يعني المسكر - فاغسله ان عرفت موضعه ، وان لم تعرف موضعه فاغسله كله ، وان صليت فيه فاعد صلاتك ... » - وسائل الشيعة : الباب ٣٨ من -

و في بعضها : الأمر باراقة قدر قطرت فيه قطرة خمر أو نبيذ مسكر(١\*) ،  
و إراقة قدح من مسكر إذا صب عليه الماء ليذهب عاديته (٢\*) . والأمر بالاراقة  
إرشاد إلى النجاسة .

و في بعضها : النهى عن الأكل في آنية أهل الذمة والمجوس التي يشربون فيها  
الخمير (٣\*) .

و في بعضها : تشبيهها بلحم الخنزير او الميتة (٤\*) .

→ أبواب النجاسات . الحديث : ٢ . -

ومرسلة يونس عن الصادق -ع- قال : « إذا اصاب ثوبك خمر ، او نبيذ مسكر فاغسله  
ان عرفت موضعه ، وان لم تعرف موضعه فاغسله كله ، فان صليت فيه فاعد صلاتك » - الباب  
المتقدم الحديث : ٣ . -

(١\*) كرواية ذكرها بن آدم قال : سألت أبا الحسن -ع- عن قطرة خمر أو نبيذ  
مسكر قطرت في قدر فيه لحم كثير ، و مرق كثير . قال : يهراق المرق ، او يطعمه أهل  
الذمة ، أو الكلب ، و اللحم اغسله وكله ... ، و مسائل الشيعة : الباب ٣٨ من النجاسات  
الحديث : ٨ . ضعيفة بابن المبارك .

(٢\*) كرواية عمر بن حفص قال : قلت لابي عبدالله -ع- : ما ترى في قدح من مسكر  
يصب عليه الماء حتى تذهب عاديته ويذهب سكره ؟ قال ، لا والله ، ولا قطرة قطرت في حب الا  
اهريق ذلك الحب . - و مسائل الشيعة : الباب ١٨ من أبواب الاشربة المحرمة . الحديث : ١  
في حكم الضعيف ، لعدم ثبوت وثاقة عمر بن حفص .

(٣\*) كصحيفة محمد بن مسلم قال : « سألت أبا جعفر -ع- عن آنية أهل الذمة و  
المجوس . قال : لا تأكلوا في آنيتهم ، ولا من طعامهم الذي يطبخون ، ولا في آنيتهم  
التي يشربون فيها الخمر » . و مسائل الشيعة : الباب ٥٤ من أبواب اطعمة المحرمة  
الحديث : ٣ .

(٤\*) كصحيفة الحلبي قال : « سألت أبا عبدالله -ع- عن دواء عجن بالخمير . فقال : -

و في بعضها : التصريح بنجاستها ، و أن ما يبل الميل ينجس حباً من الماء ،  
يقولها ثلاثاً (\*١).

و يدل على المطلوب أيضاً : الآخبار (\*٢) الواردة في ترح البئر من صب  
الخمر فيه .

إلى غير ذلك من الروايات التي يمكن للمتتبع العثور عليها .  
و الطائفة الثانية : و هي الروايات الدالة على طهارة الخمر - في قبال تلك  
الروايات - و هي أكثر عدداً من الطائفة الأولى على أن فيها الصحاح والموثقات و هي  
كالصريح في الطهارة لما في بعضها (\*٣) . من نفى البأس عن إصابتها الثوب ،

→ لا والله ، ما أحب أن أنظر إليه ، فكيف أتداوى به ؟ ! انه بمنزلة شحم الخنزير ، او لحم

الخنزير ، و مسائل الشيعة : الباب ٢٠ من أبواب الاشربة المحرمة الحديث : ٤ .

و رواية هارون بن حمزة الغنوي عن أبي عبدالله -ع- : في رجل اشكى عينيه ، فنتت له  
بكلح يعجن بالخمر . فقال : هو خبيث بمنزلة الميتة ، فان كان مضطراً فليكتحل به .

وسائل الشيعة : الباب ٢١ من الاشربة المحرمة . الحديث : ٥ - ضعيفة ، لعدم ثبوت  
وثيقة يزيد بن اسحق الواقع في طريقها الا انه من رجال كامل الزيارات -٧٩- ١ من ١٩٤-

(\*١) كرواية أبي بصير عن أبي عبدالله عليه السلام - في حديث النبيذ - انه قال -ع-  
« ما يبل الميل ينجس حباً من ماء يقولها ثلاثاً - وسائل الشيعة : الباب ٢٠ من أبواب  
الاشربة المحرمة . الحديث : ٢ . - ضعيفة بالاهـرسال ، ومجهولية ابراهيم بن خالد الذي  
هو في طريقها .

(\*٢) وسائل الشيعة : الباب ١٥ من أبواب الماء المطلق .

(\*٣) كموتقة ابن بكير قال : سألت رجل أبا عبدالله -ع- و انا عنده عن المسكر و  
النبيذ يصيب الثوب . قال : لا بأس . وسائل الشيعة : الباب ٣٨ من أبواب النجاسات .  
الحديث : ١١ .

و رواية حسين بن أبي سارة قال : قلت لأبي عبدالله -ع- : « انا نخالط اليهود ، و-

• • • • •

وفي بعضها (١\*) الأخر : نفى البأس عن الصلاة في ثوب أصابه خمر ، معللاً في بعضها : بان الله إنما حرم شربها . وفي بعضها (٢\*) التعليل : بان الثوب لا يسكر ... الى غير ذلك من الروايات التي بضميمتها يحصل التواتر .

وهاتان الطائفتان متعارضتان ، ولا بد من علاج ذلك جمعاً او طرحاً و مقتضى

→ النصارى ، والمجوس ، وندخل عليهم ، وهم يأكلون ويشربون ، فيمر ساقهم ، ويصب على ثيابه الخمر . فقال : لا بأس به . الا ان تشتهي ان تغسله لاثره . الوسائل : الباب المتقدم الحديث : ١٢ .

ضعيفة بصالح بن سيابة ، وحسين بن أبي سارة ، لعدم ثبوت وثاقتها ، الا ان الثاني من رجال كامل الزيارات - ٧٢ / ٦٧ ص ١٨٠ - .

(١\*) كصحيحة على بن رئاب قال : « سألت أبا عبد الله - ع - عن الخمر ، و النبيذ المسكر ، يصيب ثوبى ، فأغسله ، أو أصلى فيه ؟ قال : صل فيه . الا أن تغدده ، فتغسل منه موضع الاثر . ان الله تعالى إنما حرم شربها » الوسائل : الباب المتقدم . الحديث : ١ .

ومرسلة الصدوق قال : « سئل أبو جعفر و أبو عبد الله - ع - فقيل لهما : انا نشترى ثياباً يصيبها الخمر ، و ودك الخنزير عند حاكتها ، أنصلى فيها قبل ان نغسلها ؟ فقالا : نعم ، لا بأس . ان الله إنما حرم أكله ، و شربه ، ولم يحرم لبسه ، ومسّه ، والصلاة فيه » . ورواه فى العلل بطريق صحيح عن بكير . الوسائل الباب المتقدم . الحديث : ١٣ .

وصحيحة على بن جعفر عن أخيه موسى عليه السلام - فى حديث - : « انه سأله عن الرجل يمر فى ماء المطر ، وقد صب فيه خمر ، فأصاب ثوبه ، هل يصلى فيه قبل ان يغسله ؟ فقال : لا يغسل ثوبه ، ولا رجله ، و يصلى فيه ، ولا بأس » الوسائل : الباب ٦ من أبواب الماء المطلق . الحديث : ٢ .

(٢\*) كرواية حسين بن أبي سارة قال : « قلت لابي عبد الله - ع - : ان اصاب ثوبى شئ من الخمر ، أصلى فيه قبل أن اغسله ؟ قال : لا بأس ، ان الثوب لا يسكر » . الوسائل : الباب ٣٨ من أبواب النجاسات . الحديث : ١٠ .



القاعدة الأولى هو الجمع مهما أمكن .  
وقد يقال : بان مقتضاه حمل أخبار النجاسة على التنزه والاستحباب ، لصراحة  
أخبار الطهارة في عدم النجاسة . فأوامر الغسل الواردة في أخبار النجاسة تحمل على  
الاستحباب ، كما هو الحال في أمثال المقام ، فيحكم بطهارة الخمر ، واستحباب  
التنزه عنها .

هذا ولكن أخبار النجاسة آتية عن الحمل على الاستحباب ، لصراحة بعضها في  
النجاسة ، لما فيها من عدم جواز الانتفاع بما وقع فيه الخمر حتى بالاحتجال منه ،  
في غير صورة الضرورة (١\*) . وكذا عدم الانتفاع به وان استهلكته فيه - بان قطر  
منها - مثلاً قطرة في المرق الكثير - (٢\*) . وان ما يبيل الميل ينجس حباً من الماء  
(٣\*) . وكذا مثل ما دل على كفيته غسل ما أصابه الخمر ، من أنه لا يجزيه مجرد  
الصب ، بل لابد من ذلك باليد ، وغسله ثلاث مرات (٤\*) .

و نحو ذلك مما هو كالصريح في النجاسة ، فان هذه تأتي الحمل على التنزه  
والاستحباب .

و كأن المتوهم ظن إنحصار دليل النجاسة فيما اشتمل على الأمر بغسل  
الثوب او البدن - كما هو ظاهر محكي عبارة المدارك - فحمل الأمر الظاهر في  
الوجوب على الاستحباب . لكن قد عرفت إشمال بعض الأخبار على ما هو صريح  
او كالصريح في النجاسة المصطلحة ، فالجمع الدلالي غير ممكن في المقام ، لابتناؤه على  
عدم المناقضة فيما إذا القيا الى العرف معاً ، بحيث يرونهما من باب القرينة وذيها و  
هذا المعنى غير ممكن في أخبار الباب ، لصراحة أخبار النجاسة في مدلولها ، كأخبار

(١) كصححة الحلبي ، ورواية هارون بن حمزة الغنوي المتقدمان في تعليقه ص

١٥٤-١٥٥ .

(٢) كرواية زكريا بن آدم المتقدمة في تعليقه ص ١٥٤ .

(٣) كرواية أبي بصير المتقدمة في تعليقه ص ١٥٥ .

(٤) كموقوف عمار المتقدمة في تعليقه ص ١٥٣ .

الطهارة، فلا يمكن الجمع بين الطائفتين من حيث المدلول، فالمتعين هو الرجوع إلى المرجحات السندية .

وقد ذكرنا في باب التعادل والترجيح : أن المرجحات السندية منحصرة في أمرين، موافقة الكتاب، ومخالفة العامة وشيء منهما لايجريان في المقام، أما موافقة الكتاب فلا أنه ليس في الكتاب العزيز ما يدل على طهارة الخمر أو نجاسته، لمعرفت من المناقشة في دلالة الآية الكريمة على النجاسة، وأما مخالفة العامة فلا أن كلاً من الطائفتين مخالف للعامة من جهة، وموافق لهم من جهة أخرى .

فان العامة (١\*) قد ذهبوا الى القول بنجاسة الخمر، و عليه لا بد من ترجيح أخبار الطهارة لمخالفتها للعامة . الا أن ربيعة الرأي - الذي هو أحد حكاهم وقضاتهم، و كان معاصراً للأمام الصادق عليه السلام - كان يقول بطهارة الخمر . مضافاً الى أن سلاطين ذلك الوقت كانوا يشربون الخمر، ولا يجتنبونها، فيمكن صدور أخبار الطهارة تقية منهم (٢\*)، لجريهم عملاً على شربها، والناس على دين ملوكهم

(١\*) ففي الفقه على المذاهب الاربعة - ج ١ ص ١٨ - ما يدل على اتفاق المذاهب على النجاسة حيث قال في المتن : « ومنها - يعني من النجاسات - المسكر المائع سواء كان مأخوذاً من عصير العنب ، أو كان نقيع زبيب ، او نقيع تمر ، أو غير ذلك ، لان الله تعالى قد سمى الخمر رجساً ، والرجس في العرف النجس ، أما كون كل مسكر مائع خمراً فلما رواه مسلم من قوله صلى الله عليه وسلم : كل مسكر خمرة و كل مسكر حرام . وانما حكم الشارع بنجاسة المسكر المائع فوق تحريم شربه تنفيراً ، وتغليظاً، وزجراً عن الاقتراب منه . وقال ابن رشد في بداية المجتهد - ج ١ ص ٧٨ - : « وأكثرهم على نجاسة الخمر، وفي ذلك خلاف عن بعض المحدثين » .

قال العلامة « قده » في التذكرة - ج ١ ص ٧ - : « الخمر نجسة ذهب اليه علمائنا اجمع الا ابن بابويه وابن أبي عقيل . وقول عامة علماء العامة أيضاً الا داود و ربيعة ، وأحد قولي الشافعي » .

(٢\*) قال في الوسائل في ذيل رواية حسين بن أبي سادة في الباب ٣٨ من النجاسات،

الحديث ١٢ : ←

فيمكن القول بأن أخبار الطهارة صدرت تقية من عمل العامة، لعدم إنحصار التقية في القول بما يوافق علماءهم. بل قد يدعو لها إصرار جهالهم من أصحاب الشوكة على أمر وولعهم به، فإن أكثر أمراء بني أمية وبنو العباس ووزرائهم وأرباب الدولة كانوا مولعين بشرب الخمر ومزاولتها. كما أن أخبار النجاسة تكون تقية من فتواهم بالنجاسة، فاحتمال التقية والترجيح بمخالفة العامة في كل من الطائفتين متكافئ مع احتمالها في الأخرى ومعارض له، فإذاً يكون متقضى القاعدة التساقط والرجوع إلى الأصول العملية، ومقتضاها الطهارة، لقاعدتها.

هذا ولكن في المقام رواية تكون حاكمة على كلتا الطائفتين، وهي بمنزلة الأخبار العلاجية في خصوص المقام، ومقتضاها الحكم بالنجاسة وهي.

صحيفة علي بن مهزيار قال: «قرأت في كتاب عبدالله بن محمد إلى أبي الحسن عليه السلام: «جعلت فداك، روى زرارة عن أبي جعفر، وأبي عبدالله عليه السلام في الخمر يصيب ثوب الرجل، انهما قالا: لا بأس بأن تصلى فيه، إنما حرم شربها وروى عن [غير] زرارة عن أبي عبدالله عليه السلام انه قال: إذا أصاب ثوبك خمر، أو نبذ - يعني المسكر - فاغسله إن عرفت موضعه، وإن لم تعرف موضعه فاغسله كله، وإن صليت فيه فأعد صلاتك، فاعلمني ما آخذ به فوقع به بخله بخطه وقرأته خذ بقول أبي عبدالله عليه السلام «(١)».

→ أقول حمل الشيخ هذه الاخبار - يعني الاخبار الدالة على طهارة الخمر - على التقية

من سلاطين ذلك الوقت، وجمع من علماء العامة.

و يظهر منه ان القول بطهارة الخمر لا يختص بريعة الرأي، بل قال بها جمع من علماء العامة، وقد نسب الى داود القول بها، ولم يحضرنى كتبهم كي احقق القائمين بالطهارة.

(١) وسائل الشيعة: الباب ٣٨ من أبواب النجاسات. الحديث: ٢.

وجه الاستدلال بهذه الصحيحة - لا يثبت أن أخبار الطهارة وردت على وجه التقيّة - هو أن أبا الحسن عليه السلام قد أمر بالأخذ بالرواية عن أبي عبد الله عليه السلام وحده وهي رواية النجاسة والعدول عن الرواية عن أبي جعفر وأبي عبد الله عليهما السلام معا ، الدالة على طهارة الخمر ، فلولا أن قولهما عليهما السلام معاً خرج مخرج التقيّة لكان الأخذ بقولهما معاً أولى وأحرى ومن هنالم يقع السائل في الحيرة من حيث المعارضة بين قول الصادق عليه السلام ليعيد السؤال ثانياً ، وأنه بأيهما يأخذ ، بل عرف أن المراد هو الأخذ برواية النجاسة عنه عليه السلام منفرداً .

و بهذا المضمون رواية أخرى عن خيران الخادم قال « كتبت الى الرجل عليه السلام أسأله عن الثوب يصيبه الخمر ، و لحم الخنزير ، أ يصلى فيه أم لا فان أصحابنا قد اختلفوا فيه فقال بعضهم : صلّ فيه ، فان الله انما حرم شربها وقال بعضهم : لا تصل فيه فكتب عليه السلام : لا تصل فيه ، فانه رجس ... » (١\*).

فان هذه الرواية و ان لم يفرض فيها تعارض الأخبار كما كان مفروضاً في الصحيحة . لكن الظاهر أن إختلاف الأصحاب لم يكن الا من جهة إختلاف الروايات .

ولكن مع ذلك لا يمكن الاستدلال بها ، لضعف سندها بسهل بن زياد ، لعدم ثبوت و ثقته ، فلا بأس بكونها مؤيدة للمطلوب .

و المتحصل من جميع ما ذكرناه هو : أن المحتملات في المسألة أربعة : أحدها : تقديم أخبار الطهارة ، جمعاً بينها و بين أخبار النجاسة ، بحملها على التنزه والإستحباب ، تقديماً للنص أو الأظهر على الظاهر ، لصراحة نفي البأس في أخبار الطهارة في عدم النجاسة . ولكن عرفت أن بعض أخبار النجاسة آبية عن الحمل على التنزه .

ثانيها : تقديم أخبار الطهارة أيضاً ، لكن لامن باب الجمع العرفي ، لعدم أمكانه

## بل كل مسكر مايح بالاصالة (١)

بل من جهة مخالفتها للعامة . ولكن قد عرفت أن أخبار النجاسة أيضاً مخالفة لهم من جهة أخرى .

ثالثها : التوقف من جهة تطرق إحتمال التقية في كلتا الطائفتين ، لموافقة أخبار الطهارة للعامة عملاً ، وموافقة أخبار النجاسة لهم فتوى ، فمع التكافؤ - سنداً و دلالة - لا بد من القول بالتحخير، الذي هو خلاف التحقيق عندنا . أو الرجوع الى قاعدة الطهارة بعد التساقت .

رابعها: تقديم أخبار النجاسة من جهة صححة علي بن مهزيار . وهذا هو المتعين ، ومقتضاها حمل أخبار الطهارة على التقية ، لأن الصححة المذكورة لم تنف صدورهما عن الصادقين ، وانما دلت على لزوم الأخذ بما دل على نجاستها ، فبذلك لا بد من حمل أخبار الطهارة على التقية . وقد ذكرنا إمكان صدورهما تقية من أمراء الجور وحكامهم و تابعيهم . مضافاً إلى فتوى ربيعة الرأي بالطهارة ، و بذلك تندفع غائلة المعارضة في المقام واحتمال صدور الصححة بنفسها تقية . مندفع بظهورها في بيان الجحد والحكم الواقعي ، و حكومتها على الأخبار المتعارضة ، و بيان العلاج بينها . فتحصل: أن الأقوى ما هو المشهور المدعى عليه الإجماع من نجاسة الخمر .

## المسكر المايح

(١) لا إشكال بل لا خلاف (١\*) في إلحاق مطلق المسكرات المايحة بالاصالة بالخمر في الحرمة ، لما ورد في جملة من الروايات من حرمة مطلق المسكر (٢\*) .

(١\*) في الفقه على المذاهب الاربعة - ج ١ ص ١٨ ط الخامسة اتفاق المذاهب على حرمة المسكر المايح و نجاسته .

(٢) كصححة فضيل بن يسار قال : د ابتدأني أبو عبدالله - ع - يوماً من غير أن أسأله ، فقال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله : كل مسكر حرام . قال : قلت : اصلحك الله ، كله ؟ قال : نعم الجرعة منه حرام .

وعنه أيضاً عن أبي عبدالله عليه السلام - في حديث - قال : حرم الله الخمر بعينها ، وحرم رسول الله - ص - المسكر من كل شراب ، فاجاز الله له ذلك - الى ان قال - : فكثير -

هذا مضافاً إلى التعليل الوارد في حرمة الخمر : بان الله لم يحرمها لاسمها ،  
ولكن حرمها لعاقبتها (١) \* . و في بعض الروايات : أنه حرمها لفعالها و فسادها  
(٢) \* . وعموم التعليل يشمل مطلق المسكرات .

بل ورد في تفسير قوله تعالى : « إنما للخمر والميسر ... » (٣) \* : انه لم يوجد  
في المدينة حين نزول الآية الكريمة بالحرمة من الخمر المتخذ من العنب شيء ، لأنه  
كان المتعارف عندهم يومئذ النبيذ وغيره من المسكرات التي اكفأها رسول  
الله ﷺ (٤) \* .

→ المسكر من الاشربة نهاهم عنه نهى حرام ، ولم يرخص فيه لاحد ، وسائل الشيعة : الباب  
١٥ من ابواب الاشربة المحرمة . الحديث : ١ ، ٢ . و نحوهما غيرهما من نفس الباب .  
(١) \* كصححة على بن يقطين عن ابي الحسن الماضي - ع - قال : « ان الله عزوجل لم  
يحرم الخمر لاسمها ، ولكن حرمها لعاقبتها ، فما كان عاقبته عاقبة الخمر فهو خمر » .  
وسائل الشيعة : الباب ١٩ من ابواب الاشربة المحرمة . الحديث : ١ . ونحوها  
غيرها من نفس الباب وغيره .

(٢) \* كرواية مفضل بن عمر قال : « قلت لابي عبدالله - ع - : لم حرم الله الخمر ؟  
قال : حرم الله الخمر لفعالها وفسادها ... » . وسائل الشيعة : الباب ٩ من الاشربة المحرمة .  
الحديث : ٢٥ . ضعيفة ، لعدم ثبوت وثاقة جملة من رجال سندها .  
(٣) \* المائة ٥ : ٩٢ .

(٤) \* على بن ابراهيم في تفسيره ، عن ابي الجارود ، عن ابي جعفر - ع - في قوله  
تعالى : « إنما الخمر والميسر الآية » : « اما الخمر فكل مسكر من الشراب اذا اخمر فهو  
خمر ، وما اسكر كثيره فقليله حرام . وذلك ان ابا بكر شرب قبل ان تحرم الخمر ، فسكرو .  
الى ان قال - : فانزل الله تحريمها بعد ذلك . وانما كانت الخمر يوم حرمت بالمدينة  
فضيخ البسر ، والتمر ، فلما نزل تحريمها خرج رسول الله صلى الله عليه وآله فقعده في المسجد ،  
ثم دعا بآنيتهم التي كانوا يذبذون فيها ، فأكفأها كلها ، وقال : هذه كلها خمر حرمها الله ←

.....

فلا كلام في الحرمة ، و انما الكلام كله في إلحاق باقى المسكرات بالخمر المتخذ من العنب في النجاسة . و يستدل للإلحاق بوجوده :  
الوجه الاول : الاجماع المدعى في كلام جمع على عدم الفرق بين الخمر وسائر المسكرات في النجاسة .

و فيه أولاً : أن نجاسة نفس الخمر مما اختلف فيها ، فلم يتحقق إجماع على نجاستها ، فكيف بسائر المسكرات ! . والاجماع التقديرى - بمعنى أن القائلين بطهارة الخمر لو كانوا قائلين بنجاستها لقالوا بنجاسة مطلق المسكرات - غير مفيد ، إذ لم تعلم الملازمة التقديرية أيضاً ، إذ من الممكن القول بنجاسة الخمر دون سائر المسكرات .

و ثانياً : أنه على تقدير ثبوت إجماع فعلى لم يمكن إثبات كونه تعديداً ، لا احتمال إستناد المجمعين إلى الأخبار الآتية ، التى ستعرف المناقشة في دلالتها .  
الوجه الثانى : الأخبار الدالة على نجاسة مطلق المسكر ، وهى روايتان أو ثلاث :  
إحداها : موثقة عمار عن أبى عبد الله عليه السلام قال : « لا تصل في بيت فيه خمر ، ولا مسكر ، لأن الملائكة لا تدخله . ولا تصل في ثوب قد أصابه خمر أو مسكر حتى تغسله » (١\*).

فان النهى عن الصلاة في ثوب أصابه المسكر حتى يغسل إرشاد الى نجاسته .  
الثانية : رواية عمر بن حنظلة قال : « قلت لأبى عبد الله عليه السلام : ما ترى في قدح من مسكر يصب عليه الماء حتى تذهب عاديته ، و يذهب سكره . فقال : لا والله ، ولا

→ فكان أكثر شىء [اكفى] فى ذلك اليوم الفضيخ ، ولم أعلم اكفىء يومئذ من خمر العنب شىء الا انا و احدا كان فيه زبيب و تمر جميعاً . فاما عصير العنب فلم يكن منه يومئذ بالمدينة شىء . و حرم الله الخمر قليلها وكثيرها ، وبيعها و شراؤها ، و الاتقاع بها ... :  
- وسائل الشيعة : الباب ١ من الاشربة المحرمة . الحديث : ٥ .

(١\*) وسائل الشيعة : الباب ٣٨ من أبواب النجاسات . الحديث : ٧ .

قطرة قطرت في حب إلا أهريق ذلك الحب» (١\*).

والأمر بالأهراق أيضاً إرشاد إلى نجاسة المهراق.

الثالثة: صحيحة علي بن مهزيار المتقدمة (٢\*)، لما فيها من الأمر بالأخذ بقول أبي عبدالله عليه السلام وهو الأمر بغسل الثوب الذي أصابه النبيذ المسكر.

والجواب عن هذه الأخبار: أما عن الموثقة فبانها وإن كانت معتبرة السند و ظاهرة الدلالة، إلا أنها معارضة بمادل على طهارة مطلق المسكر، وهو:

موثق ابن بكير قال: «سأل رجل أبا عبدالله عليه السلام وأنا عنده عن المسكر والنبيذ يصيب الثوب. قال: لا بأس» (٣\*).

والترجيح بمخالفة العامة لا يوجب تقديم مادل على طهارة المسكر، لاحتمال التقية في كلا الطرفين. فمقتضى القاعدة التساقط، والرجوع إلى قاعدة الطهارة في المسكر المايح سوى الخمر. لاسيما في ما لا يتعارف شربه كـ «الكحول» المعروفة بـ «إسبيروتو والكل» المتخذة من الأخشاب ونحوها لانصراف المسكر إلى المتعارف شربه، وأماما لا يتعارف شربه بين الناس، أولم يمكن شربه - لكونه من السمومات وإن أوجب الإسكار على تقدير شربه في بعض الأمزجة المعتادة - فهو خارج عن إطلاق موثقة عمار، ولولم يكن لها معارض، حتى أن شيخنا الأستاذ «قده» إدعى انصراف ماورد من الروايات في المنع عن بيع الخمر والمسكر عن المادة المعروفة بـ «الكل»، لاختصاصها بالمسكرات المتعارفة القابلة للشرب. وهذه الدعوى غير بعيدة، لاسيما بلحاظ المسكرات المستحدثة التي لم تكن موجودة في عصر التحريم. هذا كله مع ابتلاء مادل على نجاسة المسكر بالمعارض.

(١\*) وسائل الشيعة: الباب ١٨ من أبواب الاشرية المحرمة. الحديث: ١. وفي

الباب ٢٦. الحديث: ٢.

(٢\*) في الصفحة: ١٥٩.

(٣\*) وسائل الشيعة: الباب ٣٨ من أبواب النجاسات. الحديث: ١١.



و قد يتوهم : أن مقتضى صحة علي بن مهزيار هو تقديم ما دل على نجاسة المسكر - كما ذكرنا ذلك في الأخبار المتعارضة في الخمر - لحكومتها على جميع الأخبار المتعارضة في هذا الباب .

و يندفع : باختصاصها بعلاج الأخبار المتعارضة في الخمر، و تقديم الأخبار الدالة على نجاستها ، و أما مطلق المسكرات المايعة فخارج عن موردها . و المسكر وإن كان مذكوراً فيها أيضاً إلا أنه مختص بالنبيذ المسكر (١\*) ، فلا بد من الإقتصار عليه جموداً على النص ، فلا يمكن التعدى إلى غير النبيذ كـ ( الكحول ) المتخذة من الخشب و غيره ، مما لم يتعارف شربه . بل وكذا المتخذ من الخمر إذا كان بنحو التصعيد والتبخير ، لطهارته بالإقلاب .

و توضيح الحال : بان يقال : إن الأخبار الواردة في الخمر والمسكر على طوائف أربع :

الأولى : ما دل على نجاسة الخمر . والثانية : ما دل على طهارتها الثالثة : ما دل على نجاسة مطلق المسكر . والرابعة : ما دل على طهارته ، كموثقة عمار ، و موثقة ابن بكير المتقدمين (٢\*) و صحة علي بن مهزيار إنما دل على العلاج في الأوليين دون الأخيرتين ، بل هما متعارضتان متكافئتان ساقطتان بالمعارضة ، والمرجع قاعدة الطهارة ، و احتمال التقية في كلا الطرفين ثابت ، بل لا يعلم فتوى العامة في المسكرات غير المتعارفة . فالأقوى طهارة المسكرات المايعة مطلقاً إلا الخمر . و مما ذكرنا ظهر الجواب عن الاستدلال بالصحة ، لما عرفت من إختصاصها

(١\*) و هو المتخذ من التمر ، ففي صحيح ابن الحجاج ، عن علي بن اسحاق الهاشمي ، عن أبي عبد الله - ع - قال : و قال رسول الله صلى الله عليه وآله : الخمر من خمسة ، العصير من الكرم ، والنقيع من الزبيب ، والبتع من العسل ، والمزرد من الشعير ، والنبيذ من التمر . و مسائل الشيعة : الباب : ١ من أبواب الأشربة المحرمة . الحديث : ٣ .

(٢\*) في الصفحة : ١٦٣-١٦٤ .

بالتبيذ المسكر ، فلا تدل على نجاسة مطلق المسكرات و أما رواية عمر بن حنظلة فهي ضعيفة ، لعدم ثبوت وثاقته ، و ان عبر عنها في بعض الكلمات بالصحيحة . نعم له رواية (١\*) ذكرها في باب التعادل والترجيح ، تلقاها الاصحاح بالقبول ، حتى أنهم عبروا عنها بمقبولة عمر بن حنظلة . إلا أن قبول روايته في مورد لا يدل على قبول جميع رواياته ، لا احتمال وجود قرائن أوجبت القبول في ذلك المورد دون غيره ، نعم هناك رواية ربما يستدل بها على توثيقه ، وهي : رواية يزيد بن خليفة قال : « قلت لأبي عبد الله عليه السلام : ان عمر بن حنظلة أتانا عنك بوقت ؟ فقال أبو عبد الله عليه السلام : إذا لا يكذب علينا » (٢\*) .

فانه توثيق له من الامام عليه السلام . إلا أنها أيضاً غير نقية السند (٣\*) .  
الوجه الثالث : ما ذكره صاحب الحدائق «قده» (٤\*) وحاصله : أن الخمر حقيقة شرعية ، بل لغوية في مطلق المسكر .

أما الأوّل فلما ورد في تفسير الآية الكريمة : « انما الخمر و الميسر » من أن المراد بالخمر فيها كل مسكر من الشراب (٥\*) . بل ورد ذلك أيضاً في كلام

(١\*) وسائل الشيعة : الباب : ٩ من أبواب صفات القاضي وما يجوز ان يقضى به ،

الحديث : ١ .

(٢\*) وسائل الشيعة : الباب ٥ من أبواب المواقيت . الحديث : ٦ .

(٣\*) لان يزيد بن خليفة واقفي لم تثبت وثاقته . على ان في سندها محمد بن عيسى

عن يونس ، و هو محل البحث في الرجال .

(٤\*) ج ٥ ص ١١٢ - ١١٥ . طبعة النجف الاشرف .

(٥\*) كالرواية المروية في تفسير علي بن ابراهيم المتقدمة في تعليقه ص ١٦٢ .

وما رواه في مجمع البيان - ج ٣ ص ٢٣٩ - عن ابن عباس في تفسير الآية الكريمة

انه قال : يريد بالخمر جميع الاشربة التي تسكر ، وقد قال رسول الله صلى الله عليه وآله :

الخمر من تسع من البتع - وهو العسل - ومن الغنّب ، ومن الزبيب ، ومن التمر ، و -



النبي ﷺ عليه السلام .

و أما الثاني فلما حكاه عن جمع من أهل اللغة - كصاحب القاموس وغيره - من أن الخمر إنما سميت بهذا الاسم لأنها تخمر العقل وتستره ، و الوجه سار في جميع المسكرات .

و الجواب : أما عن كونها حقيقة شرعية في الأعم ، فإنه لا يمكن إثبات ذلك بمجرد إرادة ذلك من الآية الكريمة ، بقريئة الروايات الواردة في تفسيرها . على أنه قد عرفت عدم دلالة الآية الكريمة على نجاسة الخمر ، فضلاً عن مطلق المسكرات ، بل غايتها الدلالة على الحرمة .

و أما كونها حقيقة لغوية في الأعم فبمنع الإطراد في وجه التسمية ، و من هنا لا يصدق على البنج أنه خمر . وإن كان يخامر العقل ويستتره .

على أن المنقول ( ١ \* ) من كلام جماعة من أئمة اللغة : ان الخمر حقيقة في المسكر من عصير العنب ، مع مساعدة العرف لذلك أيضاً .

الوجه الرابع : الأخبار الدالة على أن للخمر أقساماً عديدة ، و أنها لا تختص بالمتخذ من عصير العنب - وفي بعضها أنهاها إلى تسعة أقسام - .

كصحيحة عبدالرحمن ابن الحجاج ، قال رسول الله ﷺ : «الخمر من خمسة ، العصير من الكرم ، والنقيع من الزبيب ، والبتع من العسل ، والمزر من الشعير ، والنبيذ من التمر» ( ٢ \* ) .

→ من الحنطة ، ومن الذرة ، ومن الشعير ، والسلت ... ، وهي ضعيفة بجهالة الطريق الى ابن عباس .

( ١ \* ) كما حكى ذلك عن صاحبي المعالم والمدارك والذخيرة . راجع الحدائق ج ٥

ص ١١٢ .

( ٢ \* ) وسائل الشيعة : الباب ١ من أبواب الاشربة المحرمة . الحديث ١ .

ورواية علي بن إسحاق الهاشمي عن أبي عبد الله عليه السلام قال: « قال رسول الله صلى الله عليه وآله: الخمر من خمسة ... » (١) (\*).

و رواية النعمان بن بشير قال: « سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله يقول: أيها الناس، ان من العنب خمراً، وان من الزبيب خمراً و ان من التمر خمراً و ان من الشعير خمراً ألا أيها الناس أنها كم عن كل مسكر » (٢) (\*).

و نحوها غيرها (٣) (\*).

و الجواب عن هذه الأخبار هو: انه لا دلالة في شيء منها على نجاسة مطلق المسكر و ان لم يصدق عليه عنوان الخمر، كالمادة الكحولية المعروفة بـ «الاسبيرتو والكل». نعم ما صدق عليه عنوان الخمر وان كان متخذاً من غير العنب - كما هو مفاد هذه الأخبار - فلا مانع من الالتزام بحرمته ونجاسته، بل لا يسعنا منع ذلك كيف وفي بعض الأخبار (٤) (\*): انه لم يوجد في زمن نزول آية التحريم شيء من الخمر المصنوع من العنب، بل كان المتعارف غيرها من أقسام الخمر، وقد أمر عليه السلام بالاجتناب عنها، وإكفاء أوانيها.

(١) (\*٢) وسائل الشيعة: الباب ١: من أبواب الاشربة المحرمة. الحديث ٣، ٤. والرواية الاولى ضعيفة لجهالة علي بن اسحق الهاشمي في طريقها والثانية بعدة مجاهيل في طريقها منهم نعمان و تقدمت الاولى في تعليقه ص ١٦٥.

(٣) (\*) كرواية الحسن الحضرمي، عن أخبره، عن علي بن الحسين -ع- و رواية علي بن ابراهيم في تفسيره، عن أبي الجارود، عن أبي جعفر -ع-. و رواية العياشي في تفسيره، عن عامر بن السمط، عن علي بن الحسين -ع-. راجع الوسائل: الباب ١ من أبواب الاشربة المحرمة. الحديث: ٢، ٥، ٦.

و رواية مجمع البيان، عن ابن عباس، عن رسول الله صلى الله عليه وآله المقدمه في تعليقه ص ١٦٦ وفيها: انه قال صلى الله عليه وآله: « الخمر من تسع ... ».

(٤) (\*) المتقدم في تعليقه ص ١٦٢-١٦٣ وهو ما رواه علي بن ابراهيم في تفسيره.

و مما ذكرنا يظهر الجواب عن الروايات الدالة على نجاسة النبيذ المسكر (\*١) - وفي بعضها عطف النبيذ المسكر على الخمر (\*٢) - فان هذه الأخبار أيضا قاصرة عن الدلالة على نجاسة مطلق المسكر، وان لم يصدق عليه عنوان الخمر، أو لم يكن من النبيذ المسكر، لأن مدلولها إنما هو نجاسة الخمر والنبيذ المسكر خاصة، من دون فرق بين أن يكون النبيذ المسكر من مصاديق الخمر - وكان التخصيص بالذكر من بين سائر الافراد لاجل التنبيه على الفرد الخفى - و بين أن يكون مبايناً لها، وخارجاً عن حقيقتها - كما لعله الصحيح - لظهور العطف في المغايرة، وإحتياج الخمر إلى عملية خاصة لا يكفي فيها مجرد القاء مقدار من التمر في الماء، و مضى زمان عليه بحيث يوجب الاسكار، و إلا لتمكن من صنعها كل أحد.

وبالجملة: ان هذه الأخبار كسابقتها في القصور عن الدلالة على نجاسة مطلق المسكر و إن لم يكن خمرأ أو نبيذاً مسكراً (\*٣).

(\*١) كموثقة عمار، ورواية أبي بصير المتقدمين في تعليقه ص ١٥٣ و ١٥٥.

(\*٢) كصحيفة علي بن مهزيار، ومرسلة يونس، ورواية زكريا بن آدم المتقدمات

في تعاليق ص ١٥٩ و ١٥٤.

(\*٣) على أن الاخبار في النبيذ المسكر أيضاً متعارضة كالخمر، فانه يدل على

طهارته عدة من الروايات:

كموثقة ابن بكير، و صحيفة علي بن رئاب المتقدمتان في تعليقه ص ١٥٥ و ١٥٦

ورواية أبي بكر الحضرمي. قال: «قلت لابي عبدالله-ع-: أصاب ثوبى نبيذ، أصلى فيه؟ قال:

نعم. قلت: قطرة من نبيذ قطر في حب، أشرب منه؟ قال: نعم، ان النبيذ حلال، و

ان أصل الخمر حرام» - الوسائل: الباب: ٣٨ من أبواب النجاسات. الحديث: ٩.

و مقتضى القاعدة بعد التساقط و ان كان هو الرجوع الى قاعدة الطهارة، الا ان

مقتضى صحيفة علي بن مهزيار المتقدمة في ص ١٥٩ الموجبة لتقديم أخبار نجاسة الخمر

- كما ذكر في المتن - هو تقديم أخبارها في النبيذ المسكر أيضاً، لقول أبي عبدالله عليه -

أوجه الخامس : الأخبار الدالة على تنزيل مطلق المسكر منزلة الخمر، وان ما كان عاقبتها عاقبة الخمر فهو خمر (\*١) .  
والجواب عنه : أن الظاهر منها أن التنزيل إنما يكون بلحاظ الحرمة دون النجاسة ، لا تصرف التنزيل إلى أظهر الخواص ، ومن الظاهر أن النجاسة لم تكن من الآثار الظاهرة للخمر، كيف وقد وقع الخلاف فيها قديماً وحديثاً ، بل لعلها لم تكن معلومة في عصر النبي ﷺ ، وكذا المعصومين صلوات الله عليهم أجمعين ، كما يشهد بذلك إختلاف الروايات ، بل النجاسة من الآثار الخفية التي لا يمكن حمل التنزيل بلحاظها . على أن في نفس تلك الروايات ما يكون قرينة على التنزيل بلحاظ الحرمة .

نعم لا يبعد دعوى ظهور التنزيل بلحاظ النجاسة في :

رواية عطاء بن يسار عن أبي جعفر عليه السلام قال : « قال رسول الله ﷺ : كل مسكر حرام ، وكل مسكر خمر » (\*٢) .

فان عطف الجملة الثانية أعنى قوله عليه السلام : « كل مسكر خمر » على الجملة الأولى يقتضى أن يكون التنزيل من غير جهة الحرمة للتصريح بها في الجملة الأولى ، وإلزام التكرار . إلا أن يكون ذلك من باب التأكيد ، وهو على خلاف الأصل .

→ السلام - بانفراده - فيها : « اذا اصاب ثوبك خمر ، او نبيذ - يعنى المسكر - فاغسله ان عرفت موضعه ... » .

(\*١) كصحيحة على بن يقطين عن أبي الحسن الماضى - ع - قال : « ان الله عزوجل لم يحرم الخمر لاسمها ، ولكن حرمها لعاقبتها ، فما كان عاقبته عاقبة الخمر فهو خمر » .  
وعنه أيضاً عن أبي ابراهيم - ع - قال : « ان الله عزوجل لم يحرم الخمر لاسمها ، ولكن حرمها لعاقبتها ، فما فعل فعل الخمر فهو خمر » - الوسائل : الباب ١٩ من أبواب الاشربة المحرمة الحديث ١ ، ٢ ولا يبعد اتحاد الروايتين .

(\*٢) وسائل الشيعة : الباب : ١٥ من أبواب الاشربة المحرمة ، الحديث : ٥ .

و ان صار جامداً بالعرض (١) ،

والذى يهون الخطب أنها ضعيفة السند (١\*) لا يمكن الاعتماد عليها .  
فقد تحصل من جميع ما ذكرناه : أنه ليس هناك ما يدل على نجاسة المسكر  
بعنوانه على سبيل الإطلاق ، فالمادة المعروفة بـ « آلكل » المتخذة من الأخشاب  
و غيرها لا يمكن الحكم بنجاستها : لعدم صدق عنوان الخمر عليها ، و ان قيل إنها  
مسكرة . كما أن المادة المتخذة من نفس الخمر بالتبخير التى تكون عرق الخمر  
في الحقيقة لا تكون محكومة بالنجاسة ، لا استحالة الخمر إلى البخار ، وهى تقتضى  
الطهارة - كما في بخار البول وغيره من النجاسات - فما لم يلاقيها الخمر أو نجس  
آخر تكون محكومة بالطهارة و إن كانت مسكراً .

هذا كله مقتضى القاعدة والصناعة العلمية ، إلا أن الاجماع التقديرى المتقدم ،  
والشهرة الفتوائية على نجاسة مطلق المسكرات المايحة يمنعاننا عن الحكم بالطهارة  
في المسكرات التى يتعارف شربها ، ونقول بالاحتياط اللازم فيها (٢\*) . و أما التى  
لم يتعارف شربها كالا سبيرتو - فالحكم بطهارتها لا يخلو عن قوة ، لاسيما إذا شك  
في كونها مسكرة ، و ان كان الاحتياط حسناً .

(١) إذا جف الخمر أو المسكر المايح بحيث زال وانعدم رأساً فلا موضوع كى

يحكم بنجاسته ، نعم يجب تطهير إنائهما ، وهذا ظاهر .

و أما إذا لم يوجب الجفاف زوال العين وصار كـ « الرب » أو عرضه إلا نجماد  
كما ينجمد الماء ثلجاً - فيبقى على النجاسة ، لفرض بقاء الاسم ، فيشمله الإطلاق ،  
ومعلومية عدم كون الجفاف أو الإجماد من المطهرات - كما في البول الجامد - و

(١\*) لان عطاء بن يسار - كما فى جامع الرواة - او عطاء بن مياذ - كما فى تنقيح

المقال - مهمل . كما أن عبدالرحمن بن زيد بن اسلم الواقع فى طريقها امامى مجهول ،

و كذا أبوه .

(٢\*) و من هنا ذكر دام ظلّه فى تعليقه على قول المصنف «قده» - بل كل مسكر

مايح بالاصالة - : فيه اشكال ، والاجتناب أحوط ... .

## لا الجامد (١) - كالبنج - و ان صار مايعاً بالعرض

إن شئت فقل: إن مقتضى إطلاق الأدلة عدم اعتبار الميعان بقاء وإن أُعتبر حدوداً.

و هذا من دون فرق بين بقاء الإسكار مع الانجماد أو الجفاف وعدمه، لأن زوال الإسكار أيضاً لا يكون من المظهرات، فإن المادة الباقية بعد زوال المادة «الكحولية» الموجبة للإسكار كانت جزء من النجس، فتبقى على نجاستها ما لم يعرض عليها مظهر شرعي. ولو فرض الشك في صدق الموضوع، أو إنصراف الأدلة عما عرضه الانجماد أو زواله عنه الإسكار، فالاستصحاب كاف في بقاء النجاسة، لبقاء الموضوع العرفي الذي هو المناط في جريان الاستصحاب، وإن شك في بقاء الموضوع بعنوانه المعلق عليه في الأدلة الشرعية.

## المسكر الجامد

(١) لا إشكال - كما لا خلاف - في حرمة المسكر الجامد بالاصالة كالمسكر المايح، لما في جملة من الروايات (١\*) من أن الله سبحانه و تعالى لم يحرم الخمر لإسماها، ولكن حرّمها لعاقبتها.

وأما نجاسته فقد ادعى عدم الخلاف - بل الإجماع - على نفيها، كما هو الصحيح. و ذلك لأنه إن كان المستند في الحكم بنجاسة المسكرات المايحة الأجماعات المحكيّة فلا ريب في عدم شمولها للجوامد، كيف وقد حكى الإجماع على طهارتها، ولم ينقل القول بالنجاسة من أحد.

و إن كان المستند فيه دعوى صدق الخمر حقيقة على كل مسكر، إما حقيقة لغوية أو شرعية - كما ادعاها صاحب الحدائق «قده» بدعوى: أنها لا تختص بالمتخذ من العنب - فلا ريب في عدم صدق الخمر على المسكرات الجامدة، كالبنج و الحشيش، لأنه على فرض التعميم لكل مسكر تختص بالمشروبات المسكرة، ولا نعم المأكولة، و إن عرضها الميعان بالامتزاج بالماء و نحوه، لتفسير اللغويين

(١\*) وسائل الشيعة: الباب ١٩ من أبواب الاشارة المحرمة.



للخمر بالشراب المسكر ، كما هو المؤيد بالفهم العرفي ، إذ لا يصح عندهم إطلاق الخمر على البنج ونحوه قطعاً .

و إن كان المستند في نجاسة عموم المسكرات المايعة قوله الْبَطْلَانُ : « كل مسكر خمر » (١\*) ، فقد يتوهم : أن مقتضى عموم التنزيل نجاسة مطلق المسكرات و إن كانت جامدة .

و لكنه يندفع أولاً : بضعف سند هذه الرواية ، كما تقدم (٢\*) . و ثانياً بإمكان إرادة التنزيل من حيث الحرمة التي هي أظهر أوصافها دون نجاستها التي كانت في عصر الصادقين عليهم السلام من أوصافها الخفية التي اختلفت فيها الروايات .

و ثالثاً : أن مقتضى مناسبة الحكم والموضوع هو إرادة التنزيل في خصوص المسكرات المايعة ، لبعدهم تنزيل الجامد منزلة المايعة (٣\*) .

(١\*) المتقدم - في ص ١٧٠ - في رواية عطاء بن يسار .

(٢\*) في الصفحة : ١٧١ .

(٣) قد يقال : ان مقتضى إطلاق قوله -ع- في موثق عمار : « ولا تصل في ثوب أصابه خمر ، أو مسكر حتى يغسل » المتقدم في تعليقه ص ١٥٣ ، و كذا رواية عمر بن حفظة قال : « قلت لابي عبدالله -ع- : ما ترى في قدح من مسكر يسب عليه الماء حتى تذهب عاديته ، و يذهب سكره ؟ فقال : لا والله ، ولا قطرة تقطر منه في حب الا اهريق ذلك الحب » . المتقدمة في تعليقه ص ١٥٤ عدم الفرق بين المايعة و الجامد .

لكنه يندفع : بمعارضتهما بمادل على طهارة المسكر باطلاقه ، كما وثق ابن بكير قال : « سألت رجل أبا عبدالله -ع- و أنا عنده عن المسكر و النبيذ يصيب الثوب ؟ فقال : لا بأس به » المتقدم في تعليقه ص ١٥٥ ، و مع التساوط بالمعارضة يرجع الى قاعدة الطهارة ، الا فيما دل على نجاسة المسكرات المايعة غير هذه الروايات . على أن رواية ابن حفظة ظاهرة في المسكر المايعة .

(مسألة ١) : ألحق المشهور بالخمير العنبي (١) اذا غلى قبل أن يذهب ثلثاه ، و هو الاحوط ، و ان كان الاقوى طهارته . نعم لا اشكال في حرمة .

### العصير العنبي

(١) أى في الحرمة والنجاسة .

أما الحرمة فمما لا اشكال ولا خلاف فيها . و تتحقق الحرمة بمجرد الغليان ، ولا يعتبر فيها الاشتداد بمعنى آخر غيره ، كالنخن ، والإسكار ، و ترتفع الحرمة بذهاب الثلثين ، ولا كلام لنا في المقام في ذلك .

وأما النجاسة : فعن المستند - عند نقل الأقوال في المسألة - ان المشهور بين الطبقة الثالثة - يعنى طبقة متأخرى المتأخرين ، ومراده بهم الشهيد و من بعده - الطهارة ، و بين الطبقة الثانية - أى المتأخرين - النجاسة ، و أما الطبقة الأولى فالمصرّح منهم بالنجاسة إما قليل أو معدوم ، فالمسألة ذات قولين مشهورين .

و عليه فدعوى الإجماع على النجاسة - كما عن بعضهم - واضح المنع . كما أن دعوى الشهرة عليها على الإطلاق لا يخلو عن إشكال ، لما حكى من الاختلاف فيها بين الطبقات ، وأن المشهور بين متأخرى المتأخرين الطهارة .

و مما يؤيد القول بالطهارة : ذكر اصحاب الحديث - كصاحبى الوافى و الوسائل - روايات العصير في باب الأطعمة و الأشرطة دون باب النجاسات ، فلو كان العصير العنبي كالخمير من النجاسات لنقلوا رواياته في أبوابها . و كيف كان فيكفي للحكم بالطهارة عدم الدليل على النجاسة ، للرجوع إلى قاعدة الطهارة حينئذ ، فلا بد للقائلين بالنجاسة من إقامة الدليل .

و استدلوا على نجاسته بوجوه : الوجه الأول : الإجماع ، كما حكى دعواه عن بعض ، فإن المحكي من كلام كئز العرفان ان العصير من العنب قبل غليانه طاهر حلال ، و بعد غليانه و اشتداده نجس حرام ، و ذلك إجماع من فقهاءنا ، أما بعد غليانه و قبل إشتداده فحرام إجماعا منا . و أما النجاسة ، فعند بعضنا انه نجس ، وعند

آخرين أنه طاهر .  
 و فيه : ان الإجماع المنقول ليس بحجة ، خصوصاً في أمثال المقام الظاهر  
 فيه الخلاف ، هذا أولاً . و ثانياً : يحتمل ان يكون مراده بالاشتداد : الشدة  
 المطربة ، كما يدل عليه ما بعده من التفصيل بين العرمة و النجاسة إذا غلى  
 ولم يشتد .

أوجه الثاني : ما دل من الروايات (١\*) على نجاسة مطلق المسكرات .  
 و فيه أولاً : ان الغليان لا يستلزم الإسكار ، فالدليل أخص من المدعى .  
 و ثانياً : انه قد عرفت عدم تمامية الدليل على نجاسة مطلق المسكرات ، نعم لا كلام  
 في حرمة بالغليان و ان لم يكن مسكراً ، كما ذكرنا ، إلا أنها أجنبية عما نحن  
 بصدده .

أوجه الثالث : ما دل من الروايات (٢\*) على أنه لا خير في العصير إذا غلى  
 ولم يذهب ثلثاه ، بدعوى : أنه لو كان طاهراً لكان فيه الخير .  
 و فيه : أن الظاهر منها هو نفي الخير المطلوب منه ، و هو الشرب خاصة ، إذ  
 لم يعد العصير العنبي لغيره من الأتفاعات المشروطة بالطهارة ، كرفع الحدث و  
 الخبث ، فتدل على حرمة فقط ، إذ يكفي في نفي الخير فيه من جهة الشرب مجرد

(١\*) المتقدمة في صفحات ١٦٣-١٦٤ .

(٢\*) كرواية أبي بصير قال : دسمت أبا عبد الله -ع- وسئل عن الطلاء فقال : ان طبخ  
 حتى يذهب منه اثنان ويبقى واحد فهو حلال ، وما كان دون ذلك فليس فيه خير . الطلاء  
 ما طبخ من عصير العنب ، ضعيفة بعلى بن أبي حمزة .

ومرسلة محمد بن الهيثم عن رجل عن أبي عبد الله -ع- قال : سألته عن العصير يطبخ  
 بالنار حتى يغلي من ساعته ، أيشربه صاحبه ؟ فقال : اذا تغير عن حاله ، و غلا فلا خير  
 فيه حتى يذهب ثلثاه و يبقى ثلثه . الوسائل : الباب : ٢ من أبواب الاشرية المحرمة .  
 الحديث : ٦ ، ٧ .

الحرمة وإن لم يكن نجساً .

أوجه الرابع : ما دل من الروايات (١\*) على مقاسمة إبليس عليه اللعنة الكرم مع آدم ونوح عليهما السلام في بدء الخلقة على الثلث والثلثين ، فكان حظ إبليس منه ثلثين ، فلذا اعتبر ذهابهما إذا طبخ العصير العنبي .

وفيه : ان الاستدلال بمثل هذه الأدلة من المضحكات الغريبة ، لأنها أجنبية عن الدلالة على النجاسة رأساً ، ولا تدل عليها بوجه من وجوه الدلالات ، بل غايتها الدلالة على الحرمة ، كما هو ظاهر .

ومثلها في الضعف : الاستدلال بما دل من الروايات (٢\*) على صنع الخمر

(١\*) كرواية أبي الربيع الشامي قال : « سألت أبا عبد الله -ع- عن أصل الخمر ، كيف كان بدء حلالها و حرامها ، ومتى اتخذ الخمر ؟ فقال : ان آدم لما اهبط من الجنة انتهى من ثمارها ، فانزل الله عليه قضيبين من عنب فغرسهما ، فلما أن أورقا وثمرتا وبلغا جاء إبليس فحاط عليها حايطا ، فقال آدم : ما حالك يا ملعون ؟ قال : فقال إبليس : انهما لي ، قال : كذبت ، فرضيا بينهما بروح القدس ، فلما انتهيا اليه قص آدم قصته ، فأخذ روح القدس ضغثا من نار ، فرمى به عليهما ، والعنب في أغصانها حتى ظن آدم انه لم يبق منه ، وظن إبليس مثل ذلك . قال : فدخلت النار حيث دخلت ، وقد ذهب منهما ثلثاهما ، وبقي الثلث ، فقال الروح : اما ما ذهب منهما فحظ إبليس ، وما بقي فلك يا آدم . و هو في حكم الضعيف ، لعدم ثبوت وثاقة أبي الربيع ، وكذلك خالد بن نافع الذي في سندها .

وموثقة سعيد بن يسار عن أبي عبد الله -ع- قال : « ان إبليس نازع نوحاً في الكرم فاتاه جبرئيل فقال له ان له حقاً فاعطاه الثلث فلم يرض إبليس ثم أعطاه النصف ، فلم يرض فطرح عليه جبرئيل ناراً ، فاحرقت الثلثين ، و بقي الثلث ، فقال : ما احترقت النار فهو نصيبه ، وما بقي فهو لك يا نوح حلال . »

الوسائل : الباب ٢١ من أبواب الاشارة المحرمة . الحديث : ٢ ، ٥ . ونحوهما الحديث : ٤ ، ١٠ ، ١١ الباب نفسه .

(٢\*) كصحيفة عبدالرحمن بن الحجاج عن أبي عبد الله -ع- قال : « قال رسول -

من عدة أمور منها العصير من الكرم ، لأن مدلولها أن أصول الخمر يكون من هذه الأمور .

الوجه الخامس - وهو العمدة في المقام - ما ورد في موثقة معاوية بن عمار من إطلاق لفظ الخمر على العصير المطبوخ ، المعبر عنه فيها بالبختج معرب «بخته» بدعوى : ان عموم التشبيه يدل على ثبوت جميع أحكامها ، ومنها النجاسة .

وهي مارواه الشيخ في التهذيب (١\*) عن معاوية بن عمار قال : «سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الرجل من أهل المعرفة بالحق يأتيني بالبختج ، ويقول : قد طبخ على الثلث ، وأنا أعرف أنه يشربه على النصف ، أفأشربه بقوله ، وهو يشربه على النصف ؟ فقال : خمر لا تشربه . قلت : فرجل من غير أهل المعرفة ممن لا عرفه يشربه على الثلث ، ولا يستحلّه على النصف ، يخبرنا أن عنده بختجاً على الثلث قد ذهب ثلثاه ، وبقي ثلثه ، يشرب منه ؟ قال : نعم » (٢\*) .

وقد اعترض صاحب الحقائق (٣\*) على نقل صاحب الوافي (٤\*) والوسائل (٥\*) هذه الرواية عن التهذيب من دون زيادة قوله عليه السلام : «خمر» مقتصرين على قوله عليه السلام : «لا تشربه» . ثم لا يخفى أنها دلت على عدم حجية مجرد اخبار ذي اليد من حيث الطهارة والنجاسة ، وأنه يعتبر فيها مطابقة إعتقاده وعمله لإخباره ،

→ الله - صلى الله عليه وآله - : الخمر من خمسة ، العصير من الكرم ، والتنعيع من الزبيب ، والبتع من العسل ، والمزر من الشعير ، والنبيد من التمر . الوسائل : الباب ١ من أبواب الاشربة المحرمة ، الحديث : ١ . و نحوه غيره في نفس الباب .

(١\*) ج ٩ ص ١٢٢ ح ٢٤١ طبعة الاسلامية .

(٢\*) وسائل الشيعية : الباب ٧ من أبواب الاشربة المحرمة الحديث : ٤ .

(٣\*) ج ٥ ص ١٢٤ طبعة النجف الاشرف .

(٤\*) ج ٣ ص ٨٨ م ١١ .

(٥\*) ج ١٧ ص ٢٣٤ ح ٤ .

فإن كان مستحلاً للعصير على النصف ، و يشربه عليه ، فلا يكون إخباره بذهاب الثلثين حجة ، وأما إذا كان مستحلاً له على الثلث ، و يشربه عليه ، فيكون إخباره بذلك حجة ، ولا محذور في الإلتزام بهذا التفصيل في خصوص المورد .

و كيف كان فقد نوقش في دلالتها على النجاسة بوجوه :

أحدها : ما ذكره الفقيه الهمداني قدس سره (١\*) من ان مدلولها أخص من المدعى ، لأنها لا تدل إلا على نجاسة نوع خاص من العصير ، وهو المسبوق بصيرورته مسكراً قبل الطبخ ، فلا تدل على نجاسة مطلق العصير المطبوخ ، و لولم يصر مسكراً قبل الطبخ . وذلك لما استظهره - و حكاه عن النهاية الأثيرية - من ان لفظ « البختج » فارسي معرب ، و أصله بالفارسية « می پخته » ، فهي عبارة اخرى عن الخمر المطبوخة . فان للعصير المطبوخ انحاء مختلفة ، منها : « الدبس » ومنها : « الرّب » . وقال « قده » : و لعل هذا هو الذي كان يسمى بالبختج ، دون الاول ، اى الدبس . و كيفية طبخه أن يبقى العصير أياماً عديدة إلى أن يتغير تغيراً فاحشاً ، الى ان يبلغ حدّه المعروف عند اهله ، ثم يطبخونه ، فيصير هو في حد ذاته حلوا حامضاً كالسكنجبين - من غير ان يوضع فيه الخل ، فيحتمل قوياً أن يكون هذا القسم من العصير قبل إستكمال طبخه خمراً حقيقة ، و ان تكون الحموضة الحاصلة فيه ناشئة من انقلاب ما فيه من الطبيعة الخمرية ، هذا حاصل مناقشته « قده » .

و يدفعها : أن ذيل الرواية يدفع هذا الاحتمال ، لانه <sup>بالتام</sup> قد صرح بجواز شرب العصير المطبوخ على الثلث اذا اخذه ممن يشربه عليه ، و من المقطوع به ان الخمر ، بل كل مسكر - بناء على نجاسته - لا يطهر الا بالانقلاب ، و صيرورته خلا ، او نحو ذلك ، و مجرد ذهاب الثلثين لا يكون من مطهرات الخمر والمسكر ، مع بقاء الاسم السابق ، فمجرد صيرورته ربباً - أى تخيناً - ولو لهذا الحد لا يوجب الانقلاب ، كما لا يخفى ، بل هو عصير تخين مهما بلغ في التخانة ، فهذا قرينة قطعية

على عدم ارادة هذا القسم .  
 هذا مضافاً إلى أن المظنون - و ان كان الظن لا يغنى من الحق شيئاً - ان  
 « البختج » يكون معرّب « يختك » والكاف في الفارسية علامة التصغير ، فأبدل الكاف  
 بالجيم في العربية ، كما في أمثاله ، و يكون المراد به في المقام الطبخ الناقص ،  
 فباطلافة يشمل جميع أقسام العصير المطبوخ . وأما كونه معرّب « مى پخته » فغير  
 مناسب ، لا ستزامه إسقاط لفظ « مى » في المعرّب حينئذ بلا موجب . و كيف كان  
 فيكفى في دفع هذه المناقشة قرينة الذيل ، كما ذكرنا .

ثانيها : أنها معارضة بنقل الكافي (١\*) لنفس هذه الرواية من دون لفظ :  
 « خمر » . مقتصرا في الجواب على قوله <sup>(الكليني)</sup> : « لاشربه » ، وعليه لم تثبت الرواية  
 بمتن التهذيب . نعم قد أشرنا إلى أن نقل الوافي والوسائل الرواية عن التهذيب أيضا  
 يكون خالياً عن هذه الزيادة . ومن هنا قد تعجب منهما في الحدائق (٢\*) من جهة  
 عدم تنبههما لوجود هذه الزيادة في التهذيب ، و كأنهما تسامحا في النقل عنه ، و كيف  
 كان فرواية الكليني في الكافي خالية عن هذه الزيادة .

و دعوى : ان أصالة عدم الزيادة لايعارضها أصالة عدم النقيصة ، لقوة الاولى ،  
 لان الغالب هو السقط من قلم الكاتب دون الزيادة - كما لا يخفى - فاصالة عدم الغفلة  
 في طرف الزيادة تتقدم على أصالة عدمها في طرف النقيصة ، لبناء العقلاء على ذلك ،  
 فيكون الترجيح لرواية التهذيب .

مدفوعة : بان اضبطية الكافي تسقط هذه الكبرى في المقام ، لان المشاهد لنا و  
 لغيرنا أن الكافي أضبط في نقل ألفاظ الروايات من التهذيب ، فالوثوق بنقله دونه ،  
 فيكون الترجيح لرواية الكافي . ووقع المعارضة بينهما فيرجع الى قاعدة الطهارة بعد  
 تساقطهما .

(١\*) ج ٦ ص ٤٢١ ح ٧ . طبعة الاسلامية .

(٢\*) ج ٥ ص ١٢٤ طبعة النجف الاشرف .

هذا مضافا الى امكان المناقشة في اصل الكبرى بانها إنما تتم فيما اذا لم يكن الراوى للنقيصة نافياً للزيادة ، وراوياً لعدمها ، والافتقار المعارضة بين النقلين ، ولا تقديم لأحد الأصيلين على الاخر ، لأن أحدهما يروى الزيادة ، والاخر يروى عدمها ، ولا ترجيح . نعم اذا لم يكن الراوى للنقيصة راوياً لعدم الزيادة ، بان لا يكون في مقام بيان خصوصيات الموضوع ، وكان هناك حكم آخر مسكوت عنه ، فلا بأس بالاختذ بالزائد ، كما اذا ورد حديث مشتمل على استحباب صلاة في يوم الجمعة ، وحديث آخر على استحبابها في يومها وليلتها أيضا ، فلا تنافي بينهما حينئذ لتعدد الموضوع ، فيؤخذ برواية الزيادة ، وهذا بخلاف ما اذا كان الموضوع واحداً ، كالمقام ، فان التنافي ثابت حينئذ ، ولا تقديم لاحد الاصيلين على الاخر فيه (١\*).

هذا مضافا إلى عدم ثبوت الزيادة حتى في التهذيب ، لان رواية الوافي والوسائل لها عن التهذيب بدونها تدل على ان نسخة التهذيب الموجودة عندهما لم تكن مشتملة على هذه الزيادة ، فلا يرد عليهما إعتراض صاحب الحدائق «قده» لان ثبوتها في النسخة التي كانت عنده لا يلزم ثبوتها في جميع النسخ ، فيستنتج من ذلك إختلاف نسخ التهذيب أيضا ، فلا يكون المقام من باب تعارض الخبرين ، بل من باب إشتباه الحجة بغير الحجة ، لما ذكرناه في بحث التعادل والترجيح ، من أن إختلاف النسخ يوجب إشتباه الحجة بغيرها ، ولازمه سقوط الرواية عن الاعتبار ، اذ لم يعلم حينئذ ان راوى الحديث - كالشيخ - يروى اى النسختين ، ولا تثبت الحجة إلا بعد ثبوت النقل فعليه لا يمكن الاعتماد على رواية الشيخ ، لا إختلاف متنها باختلاف نسخ التهذيب فتبقى رواية الكليني بلا معارض ، و هي خالية عن زيادة قوله **بالتيمم** : « خمر » .

(١\*) لا يخفى ان هذا هو محل كلام الاصحاب - كما صرح به دام ظله في غير مجلس الدرس - لثبوت احتمال الغفلة حتى مع كون المتكلم في مقام البيان ، لكنه - دام ظله - لا يرى تقديم أصالة عدم الزيادة على أصالة عدم النقيصة ، لان غايته الظن الحاصل من الكثرة ولا دليل على حجته .



## سواء غلى بالنار او بالشمس او بنفسه (١)

هذا ولكن الاظهر هو صحة ما ذكره صاحب الحقائق « قده » ، و ان نسخة التهذيب كانت مشتملة على الزيادة المذكورة ، لان النسخة المشتملة عليها لم تكن نادرة بحيث لم يعثر عليها صاحبا الوافى والوسائل ، كيف وقد اشتمل نقل أكثر العلماء للرواية عن التهذيب على هذه الزيادة ، فلو كانت النسخ مختلفة لزمهما التنبيه على ذلك ، لا الاقتصار على نقل ما لاشتملها ، فيظهر من ذلك عدم ضبطهما في النقل ، و أنهما إنما تركا نقلها اشتباها لها برواية الكلينى ، فعليه يكون المقام من باب تعارض الخبرين ، لمعارضة رواية الكلينى برواية الشيخ ، ومع التساقط يرجع الى قاعدة الطهارة .

ثالثها : انه لو سلم ثبوت الزيادة ، و ان الرواية هكذا : « خمر لا تشربه » كان ظاهرها - أو محتملها الموجب للاجمال - هو التشبيه من حيث الحرمة فقط ، لان قوله عليه السلام : « لا تشربه » إما صفة للخمر ، او خبر بعد خبر ، فينصرف التشبيه اليه ، أو يوجب سقوط الظهور في العموم من جهة إحتفاف الكلام بما يصلح للقرينية . هذا مع قطع النظر عن ظهور السياق في أرادة خصوص حرمة الشرب ، فلا يصح دعوى ظهور التشبيه في عموم الأثار حتى النجاسة ، نعم لو كان على وجه التفريع ، مثل أن يقال : « خمر ، فلا تشربه » لكان عموم التشبيه شاملا لائر النجاسة أيضا ، و كان قوله : « فلا تشربه » من قبيل ذكر الخاص بعد العام ، وتفریع بعض الاحكام وعلى الجملة الاقوى في النظر هو القول بالطهارة - كما في المتن - لعدم ثبوت دليل معتبر على النجاسة ، و أما الحرمة فمما لا إشكال فيها كما ثبت في محله .

لا فرق بين العصير الغالى بالنار أو بنفسه

(١) كما هو المشهور لا إطلاق الروايات ، كحسنة حماد بن عثمان عن أبي عبدالله عليه السلام قال : « لا يحرم العصير حتى يغلى » (١\*) .

وخبره الاخر عنه عليه السلام قال : « سألته عن شرب العصير؟ قال : تشرب ما لم يغل ،

(١\*) وسائل الشيعة الباب ٣١ من أبواب الاشربة المحرمة الحديث : ١ .

فإذا غلى فلا تشر به . قلت : اى شيء الغليان ؟ قال : القلب « (١\*) » . فان اطلاقها يشمل جميع الصور .

و عن ابن حمزة في الوسيلة : التفصيل بين ما اذا غلى العصير بنفسه أو بالنار ، فخص النجاسة بالاول ، والتحریم بالثاني ، حيث صرح بأنه لو غلى بالنار حرم ولم ينجس ، و يصير حلالاً بذهاب الثلثين ، بخلاف الاول ، فانه يبقى على نجاسته ، و ان ذهب ثلثاه .

وقد أورد عليه المحقق الهمداني « قدہ » (٢\*) وغيره : بأنه لم يعلم مستنده . ولكن انتصر له شيخنا المحقق الشريعة الاصفهاني « قدہ » - في رسالته : افاضة القدير في احكام العصير و اختار هذا القول و نسبه الى جمع منهم ابن ادريس و الشيخ في بعض كلماته - بما يرجع محصله الى وجوه ثلاثة .

أحدها : صيرورة العصير الغالي بنفسه خمراً و مسكراً ولا يطهر حينئذ الا بانقلابه خلاً ، لان ذهاب الثلثين ليس من مطهرات الخمر . و مرجع هذا الوجه الى بحث صغرى .

و أما الوجهان الأخران فهما دلالة الاخبار على حصول النجاسة فيما إذا غلى العصير بنفسه ، دون ما اذا غلى بالنار . و مرجع هذين الوجهين إلي بحث كبرى ، فيقع البحث معه تارة - في الصغرى - و انه هل يصير العصير خمراً بالغليان بنفسه أولاً و أخرى - في الكبرى - أعني دلالة الاخبار على حصول النجاسة في خصوص الفرض المزبور دون الغالي بالنار .

فتقول : أما الصغرى فمهدتها على مدعيها ، إذ ليست أمراً قابلاً للنزاع ، و حجة المتخاصمين فيها التجربة ، والظاهر أنه لا يصير خمراً بذلك ، والا لما احتاج المخمرون إلى العمليات الكثيرة لجعل العصير خمراً لاسيما وأن المراد بالغليان بنفسه

(١\*) الوسائل في الباب المتقدم : الحديث ٣ .

(٢\*) كتاب الطهارة من مصباح الفقيه ص : ٥٥٢ .

هو ما يقابل الغليان بالنار ، ولو كان بمعونة امر خارجى ينضم الى اقتضاء ذاته للغليان - كالشمس و حرارة الهواء و نحو ذلك - فكان المخمرّون يصنعون ذلك خلال يوم أو يومين أو أكثر ، فانه بمجرد حصول النشيش والغليان يصير خمراً و مسكراً . والحاصل : انه لو كان يحصل الإسكار فيه بذلك لما خفى على أحد و لعرفه الذين يصنعون الخمر من دون ان يتكلفوا في تخميره . ولا اقل من ان يستغنوا به عن الخمر عند عدم قدرتهم على تحصيلها ، نعم قد يتفق ذلك في العصير الذى يوضع للتخليل ، لكنه ليس امراً دائماً يمكن الاعتماد عليه في الحكم بالنجاسة . ولو سلم ذلك لما احتجنا - فمبادعاه المحقق المزبور - الى غير ما ذكرناه من الدليل على نجاسة الخمر والمسكر ، ولم يكن مطهره - على هذا - هو الانقلاب . إلا أن الشأن - كل الشأن - في إثبات ذلك ، ومع الشك يرجع إلى قاعدة الطهارة .

وأما الكبرى - اعني دلالة الاخبار على الفرق بين غليان العصير بنفسه أو بالنار - فقد أشرنا إلى أنه إستدل بها من وجهين :

الاول : ان جميع الاخبار التى حدد فيها المنع بذهاب الثلثين مختصة بالغليان بالنار ، وطبخ العصير بها (١\*) ، واما الغليان بقول مطلق كما في بعض الروايات (٢\*) فلم يحدد النهى عن شربه بذهاب الثلثين ، و اطلاقها يشمل حتى بعد ذهابهما

(١\*) كصححة عبدالله بن سنان عن أبى عبدالله - ع - قال : « كل عصير أصابته النار

فهو حرام حتى يذهب ثلثاه ، ويبقى ثلثه » .

وصححة زرارة عن أبى جعفر عليه السلام - في حديث - : « فاذا أخذت عصيراً فطبخته

حتى يذهب الثلثان نصيب الشيطان فكل و اشرب » .

ورواية أبى بصير - المتقدمة فى تعليقه ص ١٧٥ - ونحوها غيرها من الروايات المروية

فى الوسائل : الباب ٢ من أبواب الاشربة المحرمة .

(٢\*) وسائل الشيعة : الباب ٣ من أبواب الاشربة المحرمة . و قد تقدمت

وظاهر الغليان المسند الى العصير هو الغليان بنفسه : سواء أكان بمعونة امر خارجي كحرارة الشمس ، والهواء - أم لا .

والحاصل : أن أخبار الباب تكون على طائفتين « احدهما » ما دلت على حرمة العصير أو نجاسته - على القول بها - بالغليان وحليته وطهارته بذهاب الثلثين ، ولم ترد هذه إلا في خصوص الغليان بالنار « الثانية » ما دلت على المنع عنه مطلقاً من دون جعله مغياً بذهاب الثلثين ، وهذه واردة في الغليان بنفسه ، فمقتضى لحاظ كلتا الطائفتين هو التفصيل بين الغليان بالنار ، وبمنفسه .

وفيه : أن عدم ذكر السبب في الطائفة الثانية لا يوجب التقييد بنفسه ، بل غاية الإطلاق ، كما هو الحال في أمثال المقام من الامور التي يمكن أن يكون لها أسباب عديدة ، كما اذا قيل « لومات زيدورته ابنه » فان عدم ذكر سبب الموت لا يوجب تقييده بما اذا كان حثف أنفه ، بل يشمل حتى ما اذا مات بسبب القتل ونحوه ، و من هنالم يقيد أدلة الإِرتث بموت المورث بلا سبب خارجي . بل لا يمكن تحقق الغليان بدون السبب ، فان سببه الحرارة - سواء حصلت بالنار ، أم بالشمس ، أم الهواء - بحيث لو وضع في مكان بارد أو على الثلج لم يحصل فيه نشيش أصلاً ولو بقي كذلك مدة طويلة ، فعدم ذكر السبب يقتضى الإِطلاق من حيث الاسباب ، فالتقييد بسبب غير النار يحتاج إلى قرينة مفقودة في المقام .

فمثل حسنة حماد - أو صحيحه - عن أبي عبدالله (عليه السلام) قال : « لا يحرم العصير حتى يغلي » (\*١) .

وخبره الآخر عنه (عليه السلام) قال : سألته عن شرب العصير ، قال : تشرب مالم يغلي ، فاذا غلى فلا تشربه . قلت : أي شيء الغليان ؟ قال : القلب » (\*٢) .

(\*١) (\*٢) وسائل الشيعة الباب : ٣ من أبواب الاشربة المحرمة ، الحديث : ٣٠١ .

لا موجب لتقييدهما بما إذا كان الغليان بنفسه ، بل اطلاقه فيهما يشمل الغليان بنفسه وبالغير .

نعم التقييد بالنار في جملة من الروايات لا يوجب حمل هذه المطلقات عليها ، لعدم التنافي بينهما ، فإذا لا بد من اقامة الدليل على ارتفاع النهى عن شرب الغالى بغير النار إذا ذهب ثلثاه .

و دعوى : عدم القول بالفصل بين ما اذا غلى بالنار وما غلى بنفسه في ارتفاع الحرمة او النجاسة فيهما بذهاب الثلثين .

غير مسموعة : لان الملازمة بينهما أول الكلام ، فيبقى الاشكال بحاله ، فللمحقق المزبور مطابقتنا بالدليل على ارتفاع الحرمة في الغالى بغير النار عند ذهاب ثلثيه .

و يمكن اقامة الدليل على ذلك : بأن الاخبار المغيبة بذهاب الثلثين وان كانت مختصة بالغالى بالنار - كما ذكر - إلا أن مقتضى إطلاق العصير فيها شموله للغالى بنفسه قبل الطبخ ، ومن جملتها :

صحیحة عبدالله بن سنان - او حسنته - عن أبي عبدالله قال : « كل عصير أصابته النار فهو حرام حتى يذهب ثلثاه ، ويبقى ثلثه » (\*١).

ومقتضى عمومها - او اطلاقها - ان العصير إذا غلى بنفسه قبل الطبخ ثم طبخ حتى يذهب ثلثاه فعند ذلك يكون طاهراً و حالاً أيضاً . بل هذا هو الغالب في العصير المعمول دساً ، فانه يبقى العصير عندهم غالباً يوماً أو أكثر ثم يطبخونه فيحصل فيه النشيش قبل الطبخ لا محالة ، و بذلك يثبت عدم الفرق في العصير الغالى - إذا ذهب ثلثاه بالطبخ - بين ما غلى منه بنفسه قبل ذلك وبين ما لم يكن كذلك .

(\*١) وسائل الشيعة : الباب ٢ من أبواب الاشرية المحرمة ، الحديث : ١ .

و رواها بطريق آخر في الباب : ٣٢ من أبواب الاشرية المباحة ، الحديث : ٢ .

عن الكافي أيضاً مع اختلاف في المتن والسند . ويحتمل تعدد الرواية .

الوجه الثاني : مفهوم قوله عَلَيْهِ السَّلَامُ في الصحيحة - أو الحسنه - المذكورة :  
« كل عصير اصابته النار فهو حرام حتى يذهب ثلثاه » (\*١).

بدعوى : أن مفهوم الوصف هو عدم إرتفاع الحرمة بذهاب الثلثين إذا غلى  
العصير بنفسه، وإلا كان لغواً ، فهو حرام وان ذهب ثلثاه ، إذ مطلق الغليان يوجب  
الحرمة بلا خلاف ، وأما الحرمة المغيية بذهاب الثلثين فهي مختصة بما إذا غلى  
العصير بالنار .

و فيه : أن التحقيق - كما ذكرناه في الاصول - وإن كان ثبوت المفهوم  
للوصف ، لكن لا بالمعنى المعهود ، أي الدلالة على انتفاء الحكم عن غير الموصوف ،  
بل بمعنى عدم ثبوته للطبيعة بما هي ، وإلا لكان التقييد لغواً . والحمل على الغالب  
- كما في قوله تعالى : « وربائبكم اللاتي في حجوركم » (\*٢) - خلاف الظاهر .  
و المفهوم بهذا المعنى لا ينافي ثبوت الحكم للطبيعة مقيداً بقيد آخر ، ولحصة  
أخرى منها . مثلاً : إذا قال المولى : « اكرم رجلاً عالماً » دل بمفهومه على أن طبيعة  
الرجولية لا تكون موضوعاً لوجوب الإكرام ، وإلا لكان التقييد بالعالم لغواً ، إلا  
أنه لا ينافي في ذلك ان يكون وصف العدالة أيضاً مقتضياً لوجوب الإكرام ، فلا ينافي  
ذلك قوله ثانياً : « اكرم رجلاً عادلاً » . وعليه فلا تدل هذه الرواية على عدم  
إرتفاع الحرمة عن الغالي بنفسه بذهاب ثلثيه ، لأن ثبوت الحرمة المحدودة المغالي  
بالنار لا ينافي في ثبوتها كذلك للغالي بسبب آخر غير النار ، وقد عرفت أن مقتضى  
إطلاق العصير فيها هو شمول الغالي بنفسه قبل إصابته النار أيضاً ، فكانه عَلَيْهِ السَّلَامُ قال :  
« كل عصير ولو غلى بنفسه إذا اصابته النار حرم حتى يذهب ثلثاه .

و هناك صحيحة - أو حسنة - أخرى لابن سنان ، ربما يتوهم دلالتها على  
الدعوى المذكورة بمفهوم الشرط ، وهي . انه قال ذكر أبو عبد الله عَلَيْهِ السَّلَامُ : « أن العصير

(١) \* المقدمة في ص ١٨٥ .

(٢) \* النساء ٤ : ٢٣ .

إذا طبخ حتى يذهب ثلثاه ويبقى ثلثه فهو حلال» (\*١).  
بدعوى: دلالتها بالمفهوم على أنه إذا لم يطبخ بالنار و غلى بغيرها لا يصير حلالاً ، و ان ذهب ثلثاه .

و يدفعها : أن مفهوم الرواية هو أنه إذا لم يستند ذهاب الثلثين إلى الطبخ بالنار لا يصير حلالاً ، و إن ذهب ذلك بغيرها ، كالشمس ، و الهواء ، وهذا المعنى لا محذور في الالتزام به - كما سيأتي - لعدم الدليل على أن مطلق ذهاب الثلثين يوجب الحليّة ، لا أنه إذا غلى بغير النار لا يصير حلالاً و إن ذهب ثلثاه بالنار، كما هو دعوى الخصم ، لأن هذا داخل في اطلاق المنطوق ، كما ذكرنا في الصحيحة الأولى .

ثم أنه لو سلم دلالة الروايات على التفصيل المذکور لكان غايتها الدلالة على التفصيل في الحرمة بين الغالي بنفسه والغالي بالنار. وأما التفصيل في النجاسة - كما عن الوسيلة - فلا دليل عليه أصلاً - كما ذكر المحقق الهمداني «قده» وغيره - لأن الروايات إما مشتملة على لفظ الحرمة ، أو النهي عن الشرب ، ولا دلالة في شيء منهما على النجاسة، وقد ذكرنا عدم ثبوت الاسكار في الغالي بنفسه .

و قد يستدل على هذا التفصيل بالفقه الرضوي : « فان نش من غير ان تصيبه النار فدعه حتى يصير خالاً من ذاته» (\*٢) .

لظهورها في أن إعتبار الإقلاب إلى الخل لا يكون إلا لرفع النجاسة ، أو هي مع الحرمة . إلا أنه قد مر غير مرة : ان الفقه الرضوي لم يثبت كونه رواية فضلاً عن ان يكون حجة .

و قد يستدل أيضاً بما عبر عنه بموثقة عمار في بعض الكلمات ، قال : « وصف لي أبو عبد الله عليه السلام المطبوخ كيف يطبخ حتى يصير حلالاً ، فقال لي عليه السلام :

(\*١) وسائل الشيعة الباب : ٣٢ من أبواب الاشرية المباحة ، الحديث : ٢ .

(\*٢) فقه الرضا : ص ٣٨ السطر ١٣ .

تأخذ رُبْعاً من زبيب ، وتنقيه ، ثم تصب عليه إثنى عشر رطلاً من ماء ، ثم تنقعه ليلة ، فإذا كان أيام الصيف وخشيت ان ينش جعلته في تنور سخن قليلاً حتى لا ينش ، ثم تنزع الماء منه كله إذا أصبحت ، ثم تصب عليه من الماء بقدره ما يغمره ثم تغليه حتى تذهب حلاوته . . . إلى ان قال - : فلاتزال تغليه حتى يذهب الثلثان ويبقى الثلث ... » (١ \*).

بتقريب : أن ظاهرها أن نشيش العصير بنفسه يوجب سقوطه عن الانتفاع به رأساً ، اذ لو كان التحفظ على العصير من النشيش دفعاً للحرمة فقط لاغنانا عنه الأمر بذهاب الثلثين بعد ذلك بالغليان ، فلا بد ان يكون من جهة النجاسة التي لا ترتفع بذهاب الثلثين ، بل لابد في ارتفاعها من الانقلاب إلى الخل .  
و الكلام في هذه الرواية يقع - تارة - في فقه الحديث ، و - أخرى - في الاستدلال بها على التفصيل المذكور .

أما فقه الحديث فقد وقع الكلام في المراد من أمره بالتلويح بجعل العصير في التنور سخن قليلاً ، دفعاً لنشيشه من قبل نفسه ، مع ان جعله في مكان حار من معدات نشيشه ، لأنه مانع عنه . و ذكر شيخنا شيخ الشريعة « قده » في رسالته العصرية : ان المراد بذلك جعل العصير في التنور سخن لاجل ان يغلى بالنار حتى لا ينش بنفسه .

و يبعده اولاً : ان جعله في التنور سخن قليلاً لا يوجب غليانه لقلته حرارته .  
وثانياً : انه لو كان مراده بالتلويح بذلك الغليان بالنار لعبّر عنه بعبارة أخصر ، كقوله : « فاغله بالنار » مثلاً و ثالثاً : ان ظاهر الرواية ارادة التحفظ على العصير لئلا ينش لا ان يغلى بذلك فالتوجيه المذكور لا يمكن المساعدة عليه .

والصحيح ان يقال : ان العصير - أو غيره من الأشربة أو الاطعمة - قد يعرضه الفساد في الهواء الحار كالصيف ، الا انه اذا بقى على النار ، و عرضته الحرارة بدرجة

(١ \*) وسائل الشيعة : الباب : ٥ من أبواب الاشربة المحرمة ، الحديث : ٢ .



واطئة لا توجب الغليان - كدرجة الستين - لم تعرضه الفساد، ويبقى سالما اياما و  
لولم يغل، لان الغليان انما يحصل ببلوغ الحرارة درجة المائة و هذا مما يشهد به  
التجربة في التحفظ على الاطعمة والاشربة في ايام الصيف. وقد قال الخبراء في وجهه :  
ان حرارة النار بدرجة معينة تقتل الميكروبات الداخلة على الشراب والطعام في الهواء  
الحار. وكيف كان فغرضه <sup>الغليان</sup> من الأمر بجعل العصير في تنور سخن قليلا، انما  
هو التحفظ عليه من الحموضة و الفساد من اجل حرارة الهواء في الصيف، لا أن يغلي  
العصير بذلك هذا كله في فقه الحديث .

و أما الاستدلال به على المدعى فيه اولا : انها ضعيفة السند بالارسال، لانها  
مروية في الكافي (١\*) عن محمد بن يحيى، عن علي بن الحسن، أو رجل عن علي بن الحسن  
عن عمرو بن سعيد، عن مصدق بن صدقة، عن عمار، فلم يعلم ان المراد منه لمحمد بن  
يحيى هل هو علي بن الحسن بن فضال، او رجل اخر يروى عن علي بن الحسن، فيحتمل  
وجود الواسطة بينهما وهو رجل مجهول الحال، فالتعبير عنها بالموثقة في بعض الكلمات  
لا يخلو عن المسامحة .

و ثانياً : انها ضعيفة الدلالة لاحتمال ان يكون الخوف من نشيشه لحرارة  
الصيف من جهة سقوطه بذلك عن الانتفاع به في الجهة المطلوبة منه كالعلاج ونحوه،  
لامن جهة تنجسه بذلك، وعدم جدوى ذهاب الثلثين في ارتفاعها . وملاحظة الخصوصيات  
المذكورة في الحديث يكاد يشرفنا على القطع بان الامام <sup>عليه السلام</sup> انما كان في مقام بيان  
الخصوصيات الدخيلة في الانتفاع بالعصير في العلاج ونحوه، دون مجرد الحكم الشرعى  
الحرمة، او النجاسة، وبذلك يسقط ظهور السؤال عن طبخ العصير حتى يصير حلالا  
فيما يعتبر في حليته .

فتحصل مما ذكرنا : ان الصحيح ما هو المشهور من عدم الفرق في العصير بين

(\*) الفروع ج ٦ ص ٢٢٤ ح ١ د باب صفة الشراب الحلال ، .

و اذا ذهب ثلثاه صار حلالا ، سواء كان بالنار ، او بالشمس ، او  
بالهواء (١) (١) .

ان يغلي بنفسه او بالنار ، في زوال حرمة او نجاسته بذهاب الثلثين ، لاطلاق  
الروايات .

(١) هل يكون ذهاب الثلثين - مطلقا - موجبا للحلية ، او يختص بما اذا  
كان بالنار ؟ ربما يقال - كما في المتن - بالاول ، و يعلى - كما في بعض الكلمات -  
بالاطلاق . ولا ندرى اى اطلاق في المقام يشمل ذلك ، فان جميع الروايات المحددة  
للحرمة بذهاب الثلثين و اردة في الطبخ بالنار ، فلا تدل على ان ذهاب الثلثين مطلقا  
- ولو كان بغير النار - رافع للحرمة .  
و دعوى ثبوت الاطلاق في مثل :

صحیحة ابن سنان عن أبي عبدالله عليه السلام قال : « كل عصير اصابته النار فهو  
حرام ، حتى يذهب ثلثاه ، و يبقى ثلثه » (٢) .

لشمولها لذهاب الثلثين بالنار ، او بغيرها ، او بهما معا ، لعدم التقييد بالذهاب  
بالنار .

مندفعة : بانها خلاف ظهور الرواية ، بقرينة ذكر الاصابة بالنار في غليان  
العصير . بل مقتضى مفهوم بعض الروايات عدم ارتفاع الحرمة بذهاب ثلثيه بمثل الشمس  
والهواء ، ك :

موثقة أبي بصير قال : « سمعت أبا عبدالله عليه السلام و سئل عن الطلا ، فقال : إن  
طبخ حتى يذهب منه إثنان و يبقى واحد فهو حلال » (٣) .

(١) وفي تعليقه دام ظله - على قول المصنف « قدءه » : « كان بالنار ، أو بالشمس » - :

و في كفاية ذهاب الثلثين بغير النار اشكال . نعم اذا استند ذهاب الثلثين الى النار و الى  
حرارتها الباقية بعد انزال القدر عنها - مثلا - كفى .

(٢) وسائل الشيعة ، الباب : ٢ من أبواب الاشربة المحرمة . الحديث : ١ .

(٣) الوسائل في الباب المتقدم ، الحديث : ٦ .

فان مفهومها انه اذا لم يطبخ بالنار حتى يذهب ثلثاه فلا يحل بل في بعض الروايات الواردة في بيان حكمة حلية العصير بذهاب الثلثين دلالة على ذلك، وهي المشتملة على قصة نزاع آدم او نوح عليهما السلام مع ابليس - لعنه الله - في الكرم، و تحاكمهما إلى جبرئيل، ك:

موثقة سعيد بن يسار عن أبي عبدالله عليه السلام قال: « ان إبليس نازع نوحا في الكرم فاتاه جبرئيل، فقال له: ان له حقاً فاعطاه الثلث، فلم يرض ابليس، ثم اعطاه النصف، فلم يرض، فطرح جبرئيل ناراً فاحرقت الثلثين وبقى الثلث، فقال: ما احرقت النار فهو نصيبه، و ما بقى فهو لك - يا نوح - حلال » (\*١).

ونحوها غيرها، كرواية ابى الربيع الشامي (\*٢) الواردة في نزاع ابليس مع آدم عليه السلام.

فانها تدل على ان الباقي بالاحراق بالنار يكون حلالا، فالباقي بغيره لا يكون حلالا، و ان كان بمقدار الثلث .

والحاصل: انه لا اطلاق في الروايات، بل مقتضى بعضها التقييد بالنار. نعم اذا استند ذهاب الثلثين الى النار، و الى حرارتها الباقية بعد وضع القدر - مثلا - كفى، لصدق استناد الذهاب الى النار في ذلك ايضا، بل في بعض الروايات دلالة على ذلك، ك:

صحيحة عبدالله بن سنان عن أبي عبدالله عليه السلام قال: « العصير اذا طبخ حتى يذهب منه ثلاثة دوانيق ونصف، ثم يترك حتى يبرد، فقد ذهب ثلثاه، و بقى ثلثه » (\*٣).

(\*١) وسائل الشيعة، الباب: ٢ من أبواب الاشربة المحرمة، الحديث: ٥.

(\*٢) في الباب المتقدم، الحديث: ٢. ضعيفة بابي الربيع.

(\*٣) في الباب المتقدم، الحديث: ٧، وفي الوافي: ج ٣ ص ٨٨ م ١١. وقال

في بيانها: « ان البرودة تذهب بتمام الثلثين ».

## بل الاقوى حرمة بمجرد النشيش (١) و ان لم يصل الى حد الغليان

والدائق هو السدس ، فالثلثان أربعة دوائق ، وقد دلت الرواية على انه اذا ذهب ثلاثة دوائق ونصف على النار ، ونصف دائق بعد رفع القدر عن النار يصير حلالا وذهب الثلثين حينئذ أيضا يكون مستندا الى النار ، لبقاء حرارتها في العصير الي ان يبرد ، فذهب المجموع يكون مستندا اليها ، لا الى المجموع منها ، و من الهواء . على انه لو سلم دلالتها على كفاية الذهاب بالمجموع من حرارة النار والهواء ، لزم الاقتصار على مواردنا من ذهاب نصف الدائق بغير النار ، بحيث إذا كان الباقي من الثلثين أزيد منه فلا نحكم بحليته . فتحصل من جميع ما ذكرناه : ان مطلق الغليان - سواء أكان بالنار أو بغيرها - يوجب حرمة العصير ، وأما ذهاب الثلثين الرافع للحرمة فلا بد وان يكون بالنار .

(١) لموثقة ذريح قال : « سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول اذا نش العصير ، أو غلى ، حرم » (١\*).

فان العطف بـ « أو » ظاهره المغايرة بين المعطوف والمعطوف عليه ، فيحمل النشيش على الرغبة الحاصلة في العصير قبل الغليان ، بالنار أو بنفسه . ولكن يعارضها : الروايات الصريحة في انه لا يوجب الحرمة الا الغليان ، ك : حسنة حماد - أو صححه - عن أبي عبدالله عليه السلام قال : « لا يحرم العصير حتى يغلى » (٢\*).

وروايته عن أبي عبدالله عليه السلام قال : « سألته عن شرب العصير . قال : تشرب ما لم يغلى ، فإذا غلا فلا تشربه . قلت : أى شيء الغليان ؟ قال عليه السلام : القلب » (٣\*).

(١) (٢) وسائل الشيعة ، الباب : ٣ من أبواب الاشربة المحرمة . الحديث :

. ١٠٤

(٣) وسائل الشيعة في الباب المتقدم الحديث : ٣ ضعيفة بأبي يحيى الواسطي .

- وهو سهيل بن زياد - لعدم ثبوت وثاقته ولكنه من رجال كامل الزيارات - ب ٩٥ ح ١

ص ٢٨٥ - .



ونحوها غيرها.

فإنها تدل على إنحصار سبب الحرمة في الغليان الذى هو عبارة عن القلب ، و  
صيرورة أسفله أعلاه ، وبالعكس .

و يمكن دفع المعارضة بما ذكره المحقق شيخ الشريعة الاصفهاني « قده » في  
رسالته العصيرية ، من ان العطف في النسخ المصححة للكافي في رواية ذريح بـ « الواو » و  
ان كان الموجود في نسخ الوسائل ، والوافي ، و نقل جملة من الاعلام العطف بـ « أو » ،  
الا ان المحقق المزبور ثقة يعتمد على نقله ، وعليه يكون العطف تفسيريا . والمراد  
بالنشيش هو نفس الغليان ، اذ لم يثبت انه الرغبة الحاصلة للعصير قبل الغليان ، أو  
الصوت قبله ، فانه فسر في كتاب « اقرب الموارد » الذى هو من الكتب المعتمدة في  
اللغة بالغليان ، و حمل ما في القاموس من انه « صوت الغليان » على الصوت الحاصل  
قبله بلا موجب ، بل ظاهره الصوت الحاصل حينه ، فيرجع إلى ما في اقرب الموارد ،  
فلا تنافي في البين .

ولو سلم ثبوت العطف بـ « أو » اشكل حينئذ ، لعدم المغايرة بين المعطوف  
والمعطوف عليه ، بناء على ما ذكرناه من كون النشيش هو الغليان لاغير . الا انه  
يمكن دفعه : بان الغليان قد يكون بنفسه ، و قد يكون بالنار ، و يطلق على الأول  
النشيش أيضاً ، و به تتحقق المغايرة بين المعطوف و المعطوف عليه . كما انه ترتفع  
المعارضة بين الروايات ، لعدم التنا في حينئذ بين ما دل على عدم الحرمة الا بالغليان  
وما دل على حرمة النشيش ، لأن هذه الموثقة تفسر تلك الروايات بعدم الفرق بين  
الغليان بالنار ، او بنفسه المسمى بالنشيش أيضاً . واما بناء على ارادة الرغبة والصوت  
الحاصل قبل الغليان من النشيش ، فربما يشكل العطف : بان التحريم بالنشيش قبل  
الغليان يوجب استدراك عطف الغليان عليه ، لحصول التحريم قبله دائما ، بل يكون  
تعليق التحريم على الغليان في سائر الأخبار في غير محله .

و يمكن دفعه : بإمكان فرض حصول الغليان بالنار من دون سبق النشيش

ولافرق بين العصير، ونفس العنب، فإذا غلى نفس العنب من غير أن يعصر كان حراماً (١).

بالمعنى المذكور، كما اذا فرض شدة حرارة النار مع قلة العصير، خصوصا اذا القى في القدر المحمى على النار قبل ذلك، فلاموجب لحملها على خصوص النشيش بغير النار، وان النشيش بالنار لا يكون موجبا للحرمة، كما لا يخفى. الا انه قد عرفت عدم ثبوت معنى آخر غير الغليان للنشيش، والتغاير المعتبر في العطف بـ «أو» حاصل بحمل النشيش على الغليان بغير النار، فالنشيش بمعنى الصوت الحاصل قبل الغليان، والرغوة الحاصلة في العصير من جهة حرارة الهواء ونحوها، لادليل على اقتضائه الحرمة، وان كان الاحوط حينئذ الاجتناب.

(١) لا يخفى ان موضوع الحرمة او النجاسة - على القول بها - في الروايات انما هو عنوان العصير لا العنب، ولا إشكال في التعدى الى مطلق الماء الخارج من العنب ولو بغير عصر، للقطع بعدم دخل العصر في ذلك، فالماء الخارج من حبات العنب بنفسه، او بالنار - كما اذا القى حبات العنب في المرق و خرج مائها لشدة الحرارة - يحرم بالغليان، او ينجس أيضا. و أما الماء الموجود داخل الحبات فهل يحرم بالغليان ام لا؟ الظاهر هو الثاني، أما اولا: فلان الظاهر ان البحث في ذلك بحث خيالي، لعدم وجود ماء داخل الحبات كبقية الفواكه كالبطيخ، والخيار، ونحوهما فان الفواكه ليست كقرب الماء، وأوعيته، بل الموجود فيها رطوبة في جسم الفاكهة تخرج بالعصر، ونحوه باختلاف مراتبها، فان رطوبة الرقي - مثلا - أكثر مما هو في العنب، فلاماء داخل الحبات حتى يبحث عن حرمة او نجاسته بالغليان و عدمها، فالصغرى ممنوعة. و ثانياً: انه لو سلم ذلك فلا يشمل دليل الحرمة، لعدم صدق العصير على الماء الموجود داخل الحبات، لقوة احتمال إعتبار خروجه من العنب في الحرمة، ولا وجه لقياس الماء الداخل في الحبة على الماء الخارج منه بغير عصر، نعم لو كان الموضوع نفس العنب لكان للقول بحرمة اذا غلى وجه، كما في المتن.

و أما التمر ، والزبيب ، و عصيرهما ، فالاقوى عدم حرمتها أيضا  
بالغليان (١) و أن كان الاحوط الاجتناب عنهما أكلا

(١) قال في الحقائق (١\*) : « ان المستفاد من أخبار أهل العصمة عليهم السلام ان  
العصير في عرفهم اسم لما يؤخذ من العنب خاصة ، وان ما يؤخذ من التمر انما يسمى  
بالنبيد ، وما يؤخذ من الزبيب يسمى بالنقيع ، وربما أطلق النبيد أيضا على ماء الزبيب  
وهذا هو الذى يساعده العرف أيضا ، فانه لا يخفى ان العصير انما يطلق على الاجسام  
التي فيها مائية ، لاستخراج الماء منها كالعنب - مثلاً - والرمان ، والبطيخ بنوعيه ،  
و نحو ذلك . و أما الاجسام الصلبة التي فيها حلاوة ، او حموضة ، و يراد إستخراج  
حلاوتها ، أو حموضتها بالماء ، مثل التمر ، والزبيب ، والسماق ، والزرشك ، ونحوها  
فانه انما يستخرج ما فيها من الحلاوة ، او الحموضة ، إما بنبذها فى الماء ونقعها فيه  
زمانا يخرج به حلاوتها او حموضتها ، وانها تمرس فى الماء من اول الامر من غير  
نقع ، وانها تغلى بالنار لاجل ذلك ، والمعمول عليه فى الصدر الاول انما هو النبذ فى  
الماء ، والنقع فيه ... » .

اذا عرفت ذلك فنقول : انه لا خلاف ولا اشكال فى حلية ماعدا عصير العنب ،  
والزبيب ، والرطب ، والتمر ، غلى اولم يغل ، مالم يكن مسكرا ، كما انه لا خلاف  
فى حرمة عصير العنب بالغليان ، بنفسه او بالنار ، مالم يذهب ثلثاه . وانما الكلام فى  
موضعين ، احدهما فى نجاسة عصير العنب بالغليان ايضا ، وقد تقدم الكلام فيه .  
و الثانى فى حرمة عصير الثلاثة الباقية بالغليان ، ولولم تكن مسكرا .

### العصير الزببى

و لنقدم البحث عن عصير الزبيب لا ابتناء حرمة - على القول بها - على حرمة  
عصير العنب على أوجه الوجوه (٢\*) .

(١\*) ج ٥ ص ١٢٥ . طبعة النجف الاشرف .

(٢\*) و فى تعليقه - دام ظله - على قول المصنف : « فالاقوى عدم حرمتها » :

« ان حرمة عصير الزبيب اذا نش أو غلى ان لم تكن أقوى فلا ريب انه أحوط ، وظاهره -

قال في الحدائق (١\*) : « انى لم اقف على قائل بالنجاسة هنا ، وبذلك صرح في الذخيرة أيضا ، فقال بعد الكلام فى نجاسة العصير العنبى : وهل يلحق به عصير الزبيب اذا غلى فى النجاسة ؟ لا أعلم بذلك قائلا ، وأما فى التحريم فالأكثر على عدمه ... » .

هذا ولكن عن ابن حمزة القول بنجاسته اذا غلى بنفسه ، وقواه شيخنا المحقق الشيخ الشريعة الاصفهاني « قده » فى رسالته العصيريه . وهذا منهما مبنى على زعمهما صيرورته خمرا بذلك ، وانه لا يظهر إلا بالانقلاب خلا . وقد تقدم الجواب عنه فى العصير العنبى ، هذا من حيث النجاسة ، ولا قائل بها ، ولو كان فلا يعبأ به .

وأما من حيث الحرمة اذا غلى ولم يذهب ثلثاه ، ففى الحدائق (٢\*) : « المشهور بين الاصحاب ( رضوان الله عليهم ) كونه حلالا ، وقيل بتحريمه ، كما تقدمت الاشارة اليه فى كلام شيخنا الشهيد الثانى ، وإليه مال من قدمنا ذكره من متأخرى المتأخرين ، وجملة من المعاصرين ... » وحكى القول بالحرمة عن العلامة الطباطبائي « قده » فى مصايحه ، ناسبا ذلك إلى الشهرة بين الاصحاب ، و أنها بين القدماء كشهرة الحل بين المتأخرين .

وكيف كان فيستدل على الحرمة - او النجاسة ، على القول بها فى عصير العنب - بالأصل العملى تارة ، وبالروايات الأخرى .

أما الأصل العملى فهو الاستصحاب التعليقى ، بتقريب : ان العنب كان يحرم عسيره - أو ينجس أيضا ، على القول بها - اذا غلى ، فيستصحب الحكم المزبور إلى حال الزبيبية .

→ تقوية حرمة ابتداء ومع التنزل فى الاحوط وجوبا الا انه - دام ظله - عدل عن ذلك كما صرح به واستعرف وجه العدول مما سيمر عليك .

(١\*) ج ٥ ص ١٢٥ طبعة النجف الاشرف .

(٢\*) ج ٥ ص ١٥٢ طبعة النجف الاشرف .



وفيه وجوه من الأشكال : الأول : أنه من الأصل الجارى في الشبهات الحكمية ولا نقول به - كما مر غير مرة - لمعارضته دائماً باستصحاب عدم الجعل ، حتى في الأحكام المنجزة ، فضلاً عن المعلقة .

الثاني : عدم وجود حالة سابقة للحكم المستصحب ، وذلك لأن للحكم مرتبتين ، إحداهما : مرتبة الجعل ، والأخرى : مرتبة المجعول ، والشك في الأولى انما يكون من جهة احتمال النسخ ، والمفروض عدمه في المقام و أما الثانية فلا تتحقق الا بتحقق تمام اجزاء الموضوع ، سواء اخذ في لسان الدليل على نحو الموضوعية ، أو الشرطية ، لأن شرائط الحكم ترجع إلى قيود الموضوع لامحالة ، بمعنى دخلها في فعلية الحكم وعدم تحققها الا بها ، فالحرمة الفعلية في المقام لا تتحقق إلا بالغيان ، وان أخذ في لسان الدليل على نحو الشرطية ، كقولنا : العصير اذا غلى يحرم ، فقبل تحققه لاحرمة حتى تستصحب إلى حال الزببية .

و هذا هو مراد شيخنا الاستاذ المحقق النائنى « قده » من الأشكال على هذا الاستصحاب بما ذكر ، من عدم فعلية الحكم ، لعدم فعلية موضوعه . ولا يتوقف ذلك على إرجاع شرط الحكم الى قيد الموضوع ، وبالعكس ، بحسب مفاد القضايا الشرعية ، حتى يشكل عليه : بان ذلك مبنى على الدقة العقلية ، و أن المعتبر في صحة جريان الاستصحاب انما هو الملتزم بهم العرفي من القضايا الشرعية المستفادة من الأدلة ، و عليه فلا بد من الفرق بين أن يكون مفاد الدليل : « العنب اذا غلى ينجس » وبين ان يكون «العنب الغالى ينجس» بجريان الاستصحاب في الاول دون الثاني ، لفعلية الموضوع في الاول بفعلية العصير ، وان لم يغل ، لان الغليان شرط للحكم ، لا موضوع له بخلاف الثاني . فانه يندفع : بان ما ذكر و إن كان تاماً بحسب الكبرى الكلية ، فان المدار في صحة الاستصحاب على مفاد القضايا الشرعية ، وعليه يدور البحث في الاصل المثبت الا أن المراد في المقام أن شرائط الحكم ممالها دخل في فعليته ، كنفس الموضوع ، و بدونها لا فعلية للحكم جزماً ، و ان تحقق موضوعه ، فمراده « قده » من ارجاع

الشرائط إلى الموضوع ، وبالعكس ، هو ما ذكرناه من عدم تحقق الحكم سابقا ، ولو من جهة عدم شرطه ، لعدم تحقق ما هو موضوعه بحسب مفاد القضية الشرعية ، لان مراده « قده » من ارجاع أحدهما الى الاخر في امثال المقام انما هو اثبات مجرد الدخل في فعالية الحكم ، لا الاشكال من ناحية عدم الموضوع ، فالاستصحاب التعليقي لا أصل له ، إذ ليس هناك حالة سابقة للحكم الشرعي .

نعم الحكم العقلي بالملازمة بين الغليان والحرمة ، او سببته لها من أجل حكم الشارع بالحرمة عند تحققه وان كان ثابتا ، ووجب توهم جريان الحكم التنجيزي في المقام الا انه من الاحكام العقلية المنتزعة من الاحكام الشرعية ، ولا مجرى للاستصحاب فيها ، كما حقق ذلك في محله .

الثالث : عدم وجود الموضوع ، لان موضوع الحرمة - كما اشرنا - انما هو ماء العنب ولو بملاحظة التعميم من العصير الى مطلق الماء الخارج منه ، ولا ماء للزبيب بعد يسه ، فان عصيره انما هو الماء الخارجى الذى يدخل في جوفه بتنقيعه في الماء ، او جعله في المرق ، ونحو ذلك ثم يخرج منه بالعصر او بنفسه ، وهذا غير ماء العنب . والحاصل : ان موضوع الحرمة اذ النجاسة - بمقتضى الروايات - انما هو عصير العنب ولا يصدق ذلك على الزبيب جزماً . نعم لو كان الموضوع نفس العنب لامكن إجراء الاستصحاب لاجل ترتيب اثاره عليه ، لان الرطوبة و الجفاف من الحالات الطارئة للموضوع ، لامن مقوماته ، ومن هنا لامانع من إجراء استصحاب ملكيته ونحوها مما كان مترتباً على نفس العنب ، فلوسلم جريان الاستصحاب التعليقي في نفسه لما امكن ذلك في خصوص المقام ، فهو ممنوع كبرى ، و صغرى .

و أما الروايات فعمدها : رواية زيد النرسى و « زيد الزرّاد » كما عن بعض نسبتها اليه ايضاً (١) (\*) وهى - حسبما اتفقت جملة من الكتب الفقهية عليه ،

(١\*) كما فى الجواهر : ج ٦ ص ٣٤ ، والحدائق : ج ٥ ص ١٥٨ .

كالحدائق (١\*) ، والجواهر (٢\*) ، ومصباح الفقيه للمحقق الهمداني (٣\*) ، وطهارة شيخنا الانصارى « قدس » ، و عن تعليقات الوحيد البهبهاني على شرح الارشاد ، وغيرهم - هكذا :

روى زيد عن الصادق عليه السلام : « في الزبيب يدق ، و يلقى في القدر ، و يصب عليه الماء . فقال : حرام حتى يذهب ثلثاه [ الا ان يذهب ثلثاه ] . قلت : الزبيب كما هو يلقى في القدر ؟ قال عليه السلام : هو كذلك ، اذا أدت الحلاوة الى الماء فقد فسد . كل ما غلى بنفسه أو بالنار فقد حرم ، حتى يذهب ثلثاه . [ الا ان يذهب ثلثاه ] (٤\*) . والكلام في هذه الرواية يقع - تارة - من حيث المتن - و- أخرى - من حيث السند .

أما متنها فهي - على هذا المتن المنقول في جملة من الكتب الفقهية - كما ذكرنا - صريحة الدلالة على الحرمة بالغليان وارتفاعها بذهاب الثلثين من دون فرق بين الغليان بنفسه ، او بالنار .

هذا ولكن شيخنا شريعة قد طعن (٥\*) في هذا النقل ، وشنع على ناقله ، و انكر عليهم ذلك أشد الانكار حتى استرجع ، و استعان بالله العاصم عن الوقوع في الشبهة ، لان الرواية - على ما نقلوها - مشتملة على تحريفات عديدة بالزيادة والنقص ، وقال « قد » انه ليس لهذه الكلية معنى كلية ارتفاع حرمة العصير الغالي مطلقا بنفسه او بالنار بذهاب الثلثين ، كما هو صريح قوله عليه السلام : « كل ما غلى بنفسه أو بالنار فقد حرم حتى يذهب ثلثاه » - التي نقلوها في ذيلها عين ولا أثر في شيء من نسخ أصل زيد النرسى ، ولا في كتب الحديث المنقول فيها هذه الرواية ،

(١\*) (٢\*) المصدر المتقدم .

(٣\*) كتاب الطهارة ص ٥٥٣ .

(٤\*) المستدرک الباب : ٢ من الاشربة المحرمة ، الحديث ١ .

(٥\*) في رسالته العصيرية في المقالة الثالثة ص ٢٢ .

كاطعمة البحار . وقال « قده » : ان متن الرواية على الوجه التالي :  
 زيد النرسى قال : « سُئِلَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ (عليه السلام) عَنِ الزَّبِيبِ يَدُقُّ ، وَيَلْقَى فِي الْقَدْرِ ، ثُمَّ  
 يَصَبُّ عَلَيْهِ الْمَاءَ ، وَيُوقَدُ تَحْتَهُ . فَقَالَ : لَا تَأْكُلْهُ حَتَّى يَذْهَبَ الثَّلَاثَانُ ، وَيَبْقَى الثَّلَاثُ ،  
 فَإِنَّ النَّارَ قَدْ أَصَابَتْهُ . قُلْتُ : فَالزَّبِيبُ كَمَا هُوَ يَلْقَى فِي الْقَدْرِ ، وَيَصَبُّ عَلَيْهِ الْمَاءَ ثُمَّ يَطْبُخُ  
 وَيَصْفَى عَنْهُ الْمَاءُ ؟ فَقَالَ : كَذَلِكَ هُوَ سِوَاءٌ ، إِذَا ادَّتِ الْحَلَاوَةَ إِلَى الْمَاءِ فَصَارَ حَلْوًا  
 بِمَنْزِلَةِ الْعَصِيرِ ، ثُمَّ نَشَ مِنْ غَيْرِ أَنْ يَصِيبَهُ النَّارُ فَقَدْ حَرَّمَ ، وَكَذَلِكَ إِذَا أَصَابَهُ النَّارُ ،  
 فَأَغْلَاهُ فَقَدْ فَسَدَ » (١\*).

و هذا المتن - كما ترى - يفترق عن المتن الاول من وجوه ، ومن هنا أيد و  
 أكد « قده » ما ذهب اليه من التفصيل بين الغالي بنفسه ، فيبقى على حرمة ، وإن ذهب  
 ثلثاه ، و بين الغالي بالنار فيرفع حرمة بذهاب الثلثين بالرواية على النحو الذي  
 نقله من أصل زيد .

قال « قده » : « وهي كما ترى أيضا على طبق الضابط الآتية من تحديد  
 المطبوخ ، و إطلاق مائش بنفسه . و أما الإطلاق الأخير - يعنى قوله الذي : « و  
 كذلك اذا اصابه النار فاغلاه فقد فسد » - فلو ضوح حكمه مما صرح به في الرواية  
 مرتين « (٢\*) » .

والظاهر هو صحة ما نقله « قده » لقوله : « والذي نقلناه مطابق لجميع نسخ اصل  
 زيد المصححة ، الموجودة في عصرنا ، المنتشرة في بلاد مختلفة ، المنتهى كلها الى  
 نسخة صحيحة عتيقة كانت بخط الشيخ منصور بن الحسن الابي ، تاريخ كتابتها سنة  
 اربع وسبعين وثلاثمائة [٣٧٤] ، ذكر انه كتبها من اصل عمه بن الحسن بن الحسين  
 ابن ايوب القمي ، الناقل عن خط الشيخ الاجل الجوال هرون بن موسى التلعكبري ،  
 و تلك النسخة كانت عند شيخنا المجلسي « ره » - كما صرح به في اول البحار - و  
 عند شيخنا الحر العاملي ومنها انتشرت النسخ ، والنسخة التي عندي منقولة بواسطة

(١\*) الرسالة العصريه لشيخ الشريعة في المقالة الثالثة ص ٢٣ .

(٢\*) ص ٢٣ من رسالته المذكورة .

عن خط شيخنا الحر العاملي «قده». وقد أصاب في نقل هذه الرواية العلامة المجلسي في أطعمة البحار (١\*)، والعلامة الطباطبائي في المصايح، والمحقق المقدس الكاظمي في الوسائل، والعلامة النراقي في المستند، ورووها كلهم كما روينا، ونقلوها كما نقلنا: و أول من عثرت عليه ممن وقع في تلك الورطة الموحشة، والهوة المظلمة، الشيخ الفاضل المتبحر الشيخ سليمان الماخوري البحراني، فتبعه من تبعه ممن لا يرجع الى أصل زيد، ولا البحار، كالذين سميناهم أولا، وسلم منه من راجعه، او البحار، كالذين سميناهم اخيرا (٢\*) .

وكيف كان فدالتها على حرمة العصير الزببى مما لا اشكال فيه، وان اختلف متنها من حيث الدلالة على ارتفاعها بذهاب الثلثين وعدمه، فيما إذا غلى بالنار أو بنفسه .

و أما سندها فقد رماه المتأخرون بالضعف من جهتين، إحداهما . بجهالة الراوى «زيد النرسى»، لانه لم ينص عليه علماء الرجال بمدح ولا قدح، وقد اقتص بالرواية زيد النرسى، وليس في أصل «زيد الزراد» منها تين ولا أثر، كما نبه عليه الشيخ المحقق المذكور . الثانية: ان أصله موضوع لم يثبت نسبتة اليه، وضعه محمد بن موسى الهمداني المعروف بالسَّمَان، لما حكى شيخ الطائفة (٣\*) في الفهرست، من ان الصدوق محمد بن علي بن بابويه لم يروه، كما لم يرو أصل زيد الزراد، وانه حكى انه لم يروهما شيخه محمد بن الحسن بن الوليد أيضا، وكان يقول هما موضوعان . وكذلك كتاب خالد بن عبدالله بن سدير، وكان يقول وضع هذه الاصول محمد بن موسى الهمداني المعروف بالسَّمَان .

وقد يجاب عن الجهة الاولى: بان محمد بن ابي عمير ممن قرع سمع كل أحد

(١\*) ج ٢٩ ص ١٧٧ طبعة الاسلامية في باب العصير من العنب و الزبيب ، ح ٨ .

(٢\*) في رسالته ص ٢٣ .

(٣\*) راجع معجم رجال الحديث للسيد الاستاذ دام ظلّه ج ٧ ص ٣٦٧ .

ان روايته عن شخص تدل على كمال الوثوق به ، وذكر الشيخ «قده» انه ممن لا يروى ولا يرسل الا عن ثقة ، والمستفاد من تتبع الحديث و كتب الرجال بلوغه الغاية في الوثاقفة ، والعدالة ، والورع ، والضبط ، والتحذر عن التخليط والرواية عن الضعفاء ، والمجاهيل ، ولذا ترى الاصحاب يسكنون الى مراسيله ، فروايته عن زيد - سيما مع اكناره عنه - تدل على وثاقته ، و هو ممن أجمعت العصابة على تصحيح ما يصح عنه .

و فيه : ان غاية هذا الجواب هو اثبات وثاقفة زيد عند ابن ابي عمير ، و هذا المقدار لا يكفي في ثاقته عندنا ، بعد عدم تصريح له بمدح ولازم من علماء الرجال . كما انه يجاب عن الجهة الثانية : بان هذا الاصل مماصح عن ابن ابي عمير روايته له ، والاصل في الطعن على الكتاب هو محمد بن الحسن بن الوليد ، وتبعه تلميذه الصدوق «قده» لشدة وثوقه به في الجرح والتعديل ، و اما غيرهما من اصحاب الحديث والرجال فلم يلتفتوا الى ما قاله هذان الشيخان ، كالشيخ «قده» ، حيث انه بعد ما نقل عن الصدوق و شيخه ما نقلناه ، قال : و كتاب زيد النرسى رواه ابن ابي عمير عنه (١\* ) . ونحوه غيره (٢\* ) .

وفيه : انه لو سلم ذلك فان غاية ثبوت أصل لزيد النرسى ، يرويه ابن ابي عمير ، الا ان ذلك لا يستلزم ان تكون النسخة التي كانت عند المجلسي - المتضمنة لهذه الرواية - التي هي الاصل لباقي النسخ التي منها ما عند الحر العاملي «قده» ، ومنها ما عند شيخنا الشريعة الاصفهاني «قده» ، او غيرهما هو الاصل المذكور ، الذي رواه ابن عمير ، لان المجلسي «ره» لم يروه عنه حتى يتصل السند اليه ، اذ ليس له طريق الى هذا الكتاب و لم يكن نسبه الى زيد متواترة معروفة ، كجملة من الكتب ، كالكافي ، والتهذيب ، و

(١\*) راجع معجم رجال الحديث ج ٧ ص ٢٧١ - ٢٧٢ .

(٢\*) كما حكى عن ابن النضائري ، و العلامة الطباطبائي في رجاله ، و الوحيد البهبهاني في بعض حواشيه .

امثالهما ، فمن اين يعلم ان هذا هو الاصل الذي كان يرويه ابن ابي عمير ، و اعتمد عليه المتقدمون ، بعد أن كان مهجورا طيلة هذه الأُزمنة . ولم تنقل هذه الرواية في شيء من كتب الحديث ، وإنما إعتمد العلامة المجلسي «ره» على تلك النسخة العتيقة ، و نقل منها الرواية ، و شاع نقلها بين من تأخر عنه ، و من هنالم ينقل عنها شيخنا الحر العاملى في الوسائل ، مع وجود النسخة عنده - و هى بخطه - مع انه لم يترك النقل من الكتب المعتمدة ، و ليس ذلك الا لعدم ثبوت صحة اسناد النسخة الى زيد . هذا ، ولكن شيخنا شيخ الشريعة «قده» قد أتعب نفسه الزكية في بيان موجبات الوثوق والاطمئنان بان هذه النسخة هى تلك الاصل ، من تراكم الظنون ، و توفر القرائن الكثيرة عنده .

(منها) : كون النسخة عتيقة مكتوبة في حدود سنة الثلاثاء من الهجرة .

(منها) : ان كاتبها الشيخ منصور بن الحسن الابى .

(منها) : نقل كثير من العلماء روايات كثيرة في أبواب متفرقة من الفقه عن اصل زيد ، و كلها موجودة في هذه النسخة .

كجعفر بن قولويه في كامل الزيارات فقد روى باسناده الى ابن ابي عمير ، عن زيد النرسى ، عن ابي الحسن موسى عليه السلام حديثا في فضل زيارة الرضا عليه السلام ، وهو موجود في هذه النسخة .

والصدوق في ثواب الأعمال باسناده الى ابن ابي عمير ، عن زيد النرسى ، عن بعض اصحابه قال : « سمعت ابا عبد الله عليه السلام يقول : كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يغسل رأسه بالسدر ... » و هى موجودة فيها ايضا .

و ابن ابي فهد في عدة الداعى روى عن الاصل المذکور حديث معاوية بن وهب في الموقف .

و روى على بن ابراهيم في تفسيره عن ابيه ، عن ابن ابي عمير ، عن زيد النرسى خبر فناء العالم ، كما هو موجود في هذه النسخة .

أقول: (١\*) انه «قده» وان كان قد حصل له الاطمئنان من مجموع ما ذكره من القرائن، وشنع على من لم يحصل له ذلك، الا انا نحتمل مع ذلك ان واضع هذه النسخة قد وضعها، وجمع فيها كل رواية عن زيد النرسى بعد تتبعه في الكتب المذكورة، وغيرها من كتب الحديث، والزيارة، والتفسير، والوعظ، وغيرها، وضم اليها ماوضعها من عند نفسه، ونحتمل ان تكون هذه الرواية من تلك الروايات الموضوعة، وليس هذا احتمالاً بعيداً بعد عدم ثبوت سند متصل الى ابن ابي عمير - في روايته هذا الاصل عن زيد - في شيء من كتب الحديث. واطمئنانه «قده» بان هذه النسخة هي الاصل - كاطمئنان المجلسي - شخصي لا يجدى لغيرهما، فتدبر. فالمتحصل: هو ضعف (٢\*) سند هذه الرواية، فلا يمكن الاعتماد عليها، وان كانت دلالتها واضحة.

و هناك روايات اخر، قد يستدل بها على حرمة عصير الزبيب، و لكنها لا تخلو من المناقشة سناً او دلالة:

(١\*) قال الشيخ محمد تقى التستري في كتاب قاموس الرجال ج ٤ ص ٢٤٩:

انه وقف على أصل زيد الزراد، و اصل زيد النرسى في مكتبة السيد الجزائري، و انه لاحظهما، و وجد في أصل زيد النرسى روايات مفكرة توجب بعد انتسابها اليه، ثم ذكر جملة من الروايات الموجودة في ذلك الاصل مشتملة على مضامين سخيفة لا يمكن صدورها من المعصومين عليهم السلام. فلا حظ.

(٢\*) وذلك بلحاظ عدم ثبوت ان النسخة الموجودة عند المجلسي أو غيره هي أصل زيد النرسى، لاحتمال الوضع فيها، والا فزيد النرسى ثقة لوقوعه في أسناد كامل الزيارات ب ١٠١ ح ١٠ ص ٣٠٦ كما اشير في الشرح، وقد ذهب السيد الاستاذ دام ظله الى وثاقة كل من وقع في أسناد الكتاب المذكور، كما ذكرنا في تعليقه ص ٢٧-٢٨، كما انه دام ظله جزم بصحة نسبة كتابه اليه أيضاً. فراجع معجم رجال الحديث ج ٧ ص ٣٧٢ في ترجمة زيد النرسى وص ٣٦٧ - ٣٦٨ في ترجمة زيد الزراد.



منها : خبر علي بن جعفر عن أخيه موسى أبي الحسن عليه السلام قال : « سألته عن الزبيب هل يصلح ان يطبخ حتى يخرج طعمه ، ثم يؤخذ الماء ، فيطبخ حتى يذهب ثلثاه ، و يبقى ثلثه ، ثم يرفع فيشرب منه السنة ؟ فقال : لا بأس به » (١\*).

بتوهم : ان تحديد زهاب الثلثين انما هو لاجل رفع حرمة بالغليان ، والا فلا وجه له غير ذلك .

و يندفع : بان ظاهر السؤال ارادة طبخ العصير على نحو يبقى مدة كثيرة - كالسنة - بحيث لا يطرء عليه الفساد ، و يصير خمرا بالمكث ، والنشيش ، فيحتمل دخل زهاب الثلثين في ذلك ، فان المظنون وجود الكحول - اى المادة المسكرة بالقوة - في اقسام العصير بحيث اذا بقيت مدة توجب فسادها ، وحموضتها بالنشيش ، و لعلها تصير مسكراً بذلك ، و اما اذا غلت حتى يذهب ثلثاه ، و تحصل فيها التخانة المطلوبة ، و تصير كالدبس تزول عنها تلك المادة ، ولا تفسد بالبقاء مدة ، كالسنة و اكثر ، ومع هذا الاحتمال لا يمكن الاستدلال بها .

و منها : روايتان لعمار ، إحداهما موثقة ، و هى : ما رواه عن أبي عبدالله عليه السلام قال : « سئل عن الزبيب كيف يحل طبخه حتى يشرب حلالا قال : تأخذ ربعا من زبيب ، فتنقيه ، ثم تطرح عليه إننى عشر رطلا من ماء ، ثم تنقعه ليلة ، فاذا كان من غد نزع سلافته ، ثم تصب عليه من الماء بقدر ما يغمره ، ثم تغليه بالنار غلية ، ثم تنزع ماءه ، فتصبه على الأول ، ثم تطرحه في إناء واحد ، ثم توقد تحته النار حتى يذهب ثلثاه ، و يبقى ثلثه ، و تحته النار ، ثم تأخذ رطل عسل ، فتغليه بالنار غلية ، و تنزع رغوته ، ثم تطرحه على المطبوخ ، ثم اضربه حتى يختلط به ، و اطرح فيه ان شئت زعفرانا ... » (٢\*).

(١\*) وسائل الشيعة : الباب ٨ من أبواب الاشربة المحرمة ، الحديث : ٢ ضعيف

بسهل بن زياد .

(٢\*) وسائل الشيعة : الباب ٥ من أبواب الاشربة المحرمة ، الحديث : ٣ .

والثانية هي روايته المتقدمة (١\*). والظاهر انهما رواية واحدة ، لاتحاد الراوى عن مصدق بن صدقة ، الذى يروى هو عن عمار - في كلتا الروايتين - و هو عمرو بن سعيد و من البعيد تعدد السؤال من شخص واحد في مسألة واحدة بحيث يكون قد روى كلا من سؤاليه مستقلا . نعم يختلف الراوى عن عمرو ، ففي الموثقة يروى عنه احمد بن الحسن ، و أما في الأخرى فيروى عنه علي بن الحسن ، اورجل عن علي بن الحسن فهي مرسله ، كما تقدم (٢\*). وكيف كان ففي دالتهما - بعد الغض عن سندهما (٣\*) - نظر ، لانه من المحتمل - لولا انه الظاهر - أن الامر باذهاب الثلثين انما هو للتحفظ من عروض الاسكار عليه اذا بقى مدة ، لالتوقف الحلية عليه ، فيكون دخيلا في بقاءه على الحل ، و شربه حاللا الى الآخر ، و عدم فساده بالنشيش ، كما يشهد لذلك قوله عليه السلام في ذيل الرواية المتقدمة (٤\*) : «فان احببت ان يطول مكثه عندك فروقه» اي صفه .

ويؤيد ذلك - او يدل عليه :- قوله عليه السلام في رواية علي بن جعفر المتقدمة (٥\*) :  
« ثم يرفع فيشرب منه السنة ... » .

و كذلك قوله في رواية اسماعيل بن الفضل الهاشمي : « و هو شراب طيب لا

(١\*) في الصفحة : ١٨٧-١٨٨ .

(٢\*) في الصفحة : ١٨٩ .

(٣\*) اشارة الى ما اشتهر عن عمار من التشويش والتصحيف في نقل الحديث كما نقل عن المجلسي انه كان ينقل بالمعنى ، و لسوء فهمه كثيراً ما يقع منه الخلط ، و الغلط في الرواية ، وقالوا : انه كثير التفرد بالفرائب ، و يشهد لما ذكرنا تشويش النقل في هاتين الروايتين ، والظاهر أنهما رواية واحدة كما ذكرنا . فراجع .

(٤\*) في الصفحة : ١٨٧-١٨٨ .

(٥\*) في الصفحة : ٢٠٥ .

يتغير اذا بقي ان شاء الله ... » (١\*) ، فانهما تدلان على أن الخصوصيات المذكورة في الروایتين تكون دخلية في بقاء العصير بلا تغير مدة من الزمان ، و يحتمل ان يكون ذهاب الثلثين من الخصوصيات الدخيلة في ذلك ايضا .

ومنها : الروايات الدالة على حرمة العصير ، بدعوى صدقه على ماء الزبيب ، بتقريب : ان العصير فعيل من العصر ، وهو استخراج ماء الجسم مطلقا ، سواء كان عنباً او غيره من الأجسام ، وسواء كان ذاك الماء أصلياً أم خارجياً ، لانه - كغيره - من المشتقات الموضوعه للذات المبهمة المتصفة بالمبدء ك :

صحیحة عبدالله بن سنان ، - او حسنته - قال : « ذكر أبو عبدالله عليه السلام ان العصير اذا طبخ حتى يذهب ثلثاه ، و يبقى ثلثه فهو حلال » (٢\*) .

و صحیحته الاخرى عن أبي عبدالله عليه السلام قال : « كل عصير أصابته النار فهو

(١\*) قال : « شكوت الى أبي عبدالله - ع - قراقر تصينى فى معدتى ، وقلة استمرائى

الطعام ، فقال لى : لم لاتخذ نبيذا نشربه نحن ، وهو يمرىء الطعام ، وينهب بالقرقر ، و الرياح من البطن ؟ قال : فقلت له : صفه لى جعلت فداك ، قال : تأخذ صاعاً من زبيب ، فننقيه من حبه ، وما فيه ، ثم تغسل بالماء غسلاً جيداً ، ثم تنقعه فى مثله من الماء أو ما يغمره ، ثم تتركه فى الشتاء ثلاثة أيام بلياليها ، و فى الصيف يوماً و ليلة ، فاذا أتى عليه ذلك القدر صفيته ، وأخذت صفوته ، و جعلته فى اناء ، و أخذت مقداره بعود ، ثم طبخته طبخاً رقيقاً حتى يذهب ثلثاه ، و يبقى ثلثه ، ثم تجعل عليه نصف رطل عسل ، و تأخذ مقدار العسل ، ثم تطبخه حتى تذهب الزيادة ، ثم تأخذ ذنجبيلاً و خولنجان ، و دارصينى ، و زعفران و قرنفل ، و مصطكى ، و تدقه و تجعله فى خرقة رقيقة ، و تطرحه فيه ، و تغليه معه غلية ، ثم تنزله ، فاذا برد صفيت ، و أخذت منه على غداك ، و عشائك . قال : ففعلت ، فذهب عنى ما كنت أجده ، وهو شراب طيب لا يتغير اذا ابقى ان شاء الله . » وسائل الشية : الباب : ٥ من أبواب الاشربة المحرمة ، الحديث : ٤ ضعيفة بالارسال ، و بالسيارى .

(٢\*) وسائل الشية : الباب ٥ من أبواب الاشربة المحرمة ، الحديث : ٥ .

حرام ، حتى يذهب ثلثاه ويبقى ثلثه» (١\*).

وصحیحة حماد عن أبي عبد الله عليه السلام : « لا يحرم العصير حتى يغلى » (٢\* ) .  
وفيه اولاً : عدم صدق العصير - لغة وعرفاً - علي مطلق الماء المستخرج من  
الأجسام ، بل الظاهر اختصاصه بالماء الأصلي للفاكهة ، كما في العنب ، وماء الرمان  
والبرتقال ، ونحو ذلك . فلا يصدق علي الماء الخارجی المستخرج من الجسم بعد  
نقعه فيه ، كالماء المستخرج من الزبيب بعد النقع فيه ، وإلا لصدق علي الماء المعتصر  
من الثوب ، واللحاف ، ونحو ذلك : عصير الثوب ، أو اللحاف ، ونحو ذلك . واعتذار  
بعض عن هذا النقض بعدم تعلق غرض في اطلاق العصير علي مثل ذلك لا يرجع الي  
معنى محصل .

و ثانياً : انه لو سلم العموم في نفسه لم يكن ذلك مراداً من هذه الروايات  
- جزماً - لاستلزامه تخصيص الاكثر ، لعدم حرمة كثير من أقسام العصير ، ولو بعد  
الغليان ، كعصير الرمان ، والحصرم ، والتوت ، والبطيخ ، والسفرجل ، والتفاح ،  
والتين ، والبرتقال ، ونحو ذلك من الفواكه ، فلا بد من ارادة قسم خاص . والظاهر  
هو ارادة خصوص عصير العنب ، لا لما ذكره صاحب الحدائق « قده » (٣\* ) ، من  
اختصاصه به - لغة وعرفاً - بل لانصرافه الي ذلك ، الناشئ من كثرة الاستعمال فيه ،  
ولو منع الانصراف فالقدر المتيقن ارادة عصير العنب ، و أما ارادة غيره أيضا بحيث  
يعم نقيع الزبيب بتوهم ارادة كل عصير يكون معرضاً للخمرية - كعصير التمر ،  
والرطب ، والزبيب - فغير معلوم . و أما اطلاق الفقهاء العصير علي نقيع الزبيب  
- كالمصنف وغيره - فمبنى علي المسامحة ، بل يطلق عليه التبيذ - تارة - باعتبار  
ما نبذ من الزبيب في الماء ، و - اخرى - المريس باعتبار ذلك - وثالثة - النقيع باعتبار

(١\*) وسائل الشيعة : الباب ٢ من أبواب الاشربة المحرمة ، الحديث : ١ .

(٢\*) وسائل الشيعة : الباب ٣٢ من أبواب الاشربة المباحة ، الحديث : ١ .

(٣\*) في ج ٥ ص ١٢٥ - ١٣٠ .

نقع الزبيب فيه . ومنها: بعض (١\*) الروايات الدالة على حرمة النبيذ الذي يجعل فيه القعوة ، والعكر ، فيغلى ، ثم يسكن ، الشاملة باطلاقها لنبيذ الزبيب . الا انها محمولة على حصول الإسكار بجعل ذلك فيه ، لان القعوة او العكر وهى ثفل التمر يضرى به الاناء أي يلطخ به حتى يهدر النبيذ ، فيغلى ، ثم يسكن (٢\*) او انها حب يؤتى به من البصرة يلقي في النبيذ حتى يغلى ويسكن (٣\*) ، كما يدل على ذلك قوله ﷺ فى :

رواية الكلبى النسابة (٤\*) « شه شه تلك الخمرة المنتنة » بعد قول السائل:  
« انا نبيذه ، فنطرح فيه العكر وما سوى ذلك ... »

وصحيحة عبدالرحمن بن الحجاج قال : « استأذنت لبعض اصحابنا على

(١\*) كرواية ابراهيم بن أبى البلاد عن أبيه ، قال : « كنت عند أبى جعفر -ع- فقلت : يا جارية اسقيني ماء ، فقال لها : اسقيه من نبيذى ، فجاءت بنبيذ مريس فى قدح من صفر ، قلت : لكن أهل الكوفة لا يرضون بهذا ، قال : فما نبيذهم ؟ قلت : يجعلون فيه القعوة ، قال : وما القعوة ؟ قلت : الزاوى [اللاذى] قال : وما الزاوى ؟ قلت : ثفل التمر يضرى به الاناء حتى يهدر النبيذ ، فيغلى ، ثم يسكن ، فيشرب . قال : ذاك حرام . »

وسائل الشيعة : الباب : ٢٤ من أبواب الاشربة المحرمة ، الحديث : ١ . وهى ضعيفة بأبى البلاد يحيى بن مسلم ، لانه لم يوثق . وثبوت الاطلاق فيها مشكل ، لظهورها فى نبيذ التمر ، بقرينة تفسير القعوة بثفله ، و الثفل ما استقر تحت الشئ من كدره ، وأما غيرها من روايات الباب فاختصاصها بنبيذ التمر اظهر ، كما لا يخفى على من لاحظها ، فالاولى هو البحث عن هذه الروايات فى العصير التمرى كما يأتى .

(٢\*) كما فى رواية ابراهيم بن أبى البلاد المتقدمة .

(٣\*) كما فى رواية ابراهيم بن أبى البلاد الاخرى المذكورة فى نفس الباب ،

الحديث : ٣ .

(٤\*) وسائل الشيعة : الباب ٢ من أبواب الماء المضاف ، الحديث : ٢ .

أبي عبد الله عليه السلام فسأله عن النبيذ، فقال: حلال، فقال: انما سألتك عن النبيذ الذي يجعل فيه العكر، فيغلى، ثم يسكن. فقال أبو عبد الله عليه السلام: «قال رسول الله صلى الله عليه وآله: كل مسكر حرام» (\*١).

فلا يمكن الاستدلال بهذه الروايات على نقيع الزبيب اذا لم يكن مسكرا. فتحصل من جميع ما ذكرناه: أنه لا دليل على حرمة نقيع الزبيب، او نجاسته، وان كان الاحتياط حسنا على كل حال.

### العصير التمرى

الاقوى حليته، وعدم نجاسته اذا غلى بنفسه، او بالنار، ما لم يكن مسكرا، لعدم الدليل على خلاف ما هو مقتضى الاصل فيهما من الحل والطهارة، بل ادعى الاجماع على طهارته، بل على عدم وجود القول بحرمته، الا من بعض المتأخرين من الاخباريين (\*٢). والامر في عصير التمر أسهل من عصير الزبيب، لورود روايات تدل، أو توهم الدلالة على حرمة الثاني بالغليان، كرواية زيد النرسى المتقدمة، و غيرها من الروايات التي قد عرفت الخدشة فيها سنداً او دلالة.

واما ما دل على حرمة النبيذ، ك:

رواية ابراهيم بن ابي البلاد المتقدمة (\*٣).

و روايته الأخرى عنه عليه السلام - في حديث - فقال: «وما نبیذهم؟ قلت: يؤخذ التمر، فينقى، وتلقى عليه القعوة. قال: وما القعوة؟ قلت: الزاوى قال: وما الزاوى قلت: حب يؤتى به من البصرة (\*٤)، يلقى في هذا النبيذ حتى يغلى، ويسكن،

(\*١) وسائل الشيعة: الباب: ١٧ من أبواب الاشربة المحرمة، الحديث: ٧.

(\*٢) كما في رسالة - افاضة القدير في أحكام العصير - لشيخ الشريعة الاصفهاني

«فقه» ص ١٣١.

(\*٣) المقدمة في تعليقة ص ٢٠٩.

(\*٤) في تعليقة الوسائل ج ١٧ ص ٢٨٣: «قال في لسان العرب: نبت. وقيل: -»

.....

ثم يشرب . قال : ذاك حرام « (١\*) » .

فمحمول على صورة الاسكار ، بقرينة الروايات الدالة على إناطة حرمة

به مثل :

صحیحة صفوان الجمال قال : « كنت مبتلى بالنبیذ معجباً به ، فقلت لأبي عبد الله عليه السلام : أصف لك النبیذ؟ فقال : بل أنا أصفه لك ، قال رسول الله صلى الله عليه وآله : كل مسكر حرام ، وما أسكر كثيره فقليله حرام ... » (٢\*) ، و :

صحیحة معوية بن وهب قال : « قلت لأبي عبد الله عليه السلام : ان رجلاً من بنى عمى ، و هو من صلحاء مواليك ، يأمرنى ان أسئلك عن النبیذ ، و أصفه لك . فقال : أنا أصف لك ، قال رسول الله صلى الله عليه وآله : كل مسكر حرام ، و ما أسكر كثيره فقليله حرام ... » (٣\*) .

وهما العمدة في المقام . ونحوهما غيرهما ، ك :

رواية محمد بن جعفر عن ابيه - في حديث وفد اليمـن - انهم سألوا النبى صلى الله عليه وآله عن النبىذ ، فقال لهم : و ما النبىذ؟ صفوه لى ، قال : يؤخذ التمر ، فينبذ في الماء ... الى ان قال : فقال رسول الله صلى الله عليه وآله : يا هذا ، قد اكثرت على أفسكر؟ قال : نعم . فقال : كل مسكر حرام « (٤\*) » .

→ هوشى له عنقود مستطيل ، وحبه على شكل حب الشعير ، يوضع منه مقدار رطل في الفرق ، فتعقب رائحته ، و يوجد اسكاره . و في القاموس : الداذى - بالمهمله ، ثم المعجمة - شراب للفساق ، و الداذى - بمعجمتين - نبت له عنقود ... » .

(١\*) وسائل الشيعة الباب : ٢٤ من أبواب الاشربة المحرمة ، الحديث : ٣ .

(٢\*) (٣) وسائل الشيعة : الباب : ١٧ من أبواب الاشربة المحرمة ،

الحديث : ٣ ، ١ .

(٤\*) وسائل الشيعة : الباب : ٢٤ من أبواب الاشربة المحرمة ، الحديث : ٦ .

«مسألة ٢»: اذا صار العصير دساً بعد الغليان قبل ان يذهب ثلثاه فلاحوط حرمة، وان كان لحليته وجه (١) (\*١). وعلى هذا فاذا استلزم ذهاب ثلثيه احتراقه فالاولى أن يصب عليه مقدار من الماء، فاذا ذهب ثلثاه حل بلا اشكال .

وصحيحة عبدالرحمن بن الحجاج المتقدمة (٢) (\*٢) .

ودلالة هذه الروايات على حلية النبيذ مع عدم الاسكار واضحة . ونحوها غيرها فالحرمة والنجاسة في النبيذ التمري والزبيبي تدوران مدار الاسكار ، وبدونه يحكم عليهما بالحلية والطهارة ، و ان كان الاحتياط لا ينبغي تركه خصوصاً في الزبيبي اذا غلي ونش ولم يذهب ثلثاه .

(١) ربما يتوهم : ان صيرورة العصير دساً قبل ذهاب ثلثيه - كما يتفق ذلك في العصير اذا غلظ ، لشدة الحلاوة في العنب - توجب حليته لوجوه :

الأول : ان موضوع الحرمة في الاخبار هو شرب العصير ، كقوله عَلَيْهِ السَّلَامُ : « شرب ما لم يغل ، فاذا غلا فلا تشر به » (\*٣) . والدبس ليس مما يشرب ، بل هو من الماء كولات ، فيخرج بذلك عن عموم ، او اطلاق ما دل على حرمة شرب العصير بالغليان . وفيه : ان موضوع الحرمة في بعض الروايات و ان كان ذلك ، الا ان في بعضها الاخر يكون الموضوع نفس العصير ، من دون اضافة الشرب ، فيشمل اكل الدبس ، لصدق العصير عليه ايضاً ، ك :

صحيحة عبدالله بن سنان - او حسنته - المتقدمة (\*٤) .

الثاني : حصول الغرض من ذهاب الثلثين بصير ورته دساً ، فاذا حصل الغرض

(\*١) في تعليقه - دام ظلّه - على قول المصنف «قده» : « وان كان لحليته وجه ...

» لكنه ضعيف لا يلتفت اليه .

(\*٢) في الصفحة : ٢٠٩ .

(\*٣) المتقدم في الصفحة : ١٩٢ . في خبر حماد .

(\*٤) في الصفحة : ٢٠٧-٢٠٨ .





«مسألة ٣» يجوز أكل الزبيب ، و الكشمش ، و التمر في الامراق ،  
و الطبخ و ان غلت ، فيجوز أكلها بأي كيفية كانت على الاقوى (١)

بزوال إسكارة لا يصير موضوعاً آخر ، و ان تغير إسمه ، و وصفه ، بل هو بعينه ، غاية الأمر قد زال وصفه ، و موضوع النجاسة هو هذا الجسم الخاص ، و هو باق في كلتا الحالتين ، و لا عموم يدل على مطهريّة الانقلاب الا في خصوص الخمر اذا انقلب خلاً و اما انقلاب العصير دبساً فلم يقدّم دليل على مطهريته ، او كونه محللاً له .

و من هنا لا نظن ان يلتزم الشهيد الثاني « قده » بطهارة الدبس اذا كان عصيره منتجساً بغير الغليان ، كالمتنجس بالبول ، و الدم ، و نحوهما ، بدعوى : مطهريّة الانقلاب ، نظير ما يلتزم به في الخشب المنتجس اذا استحال رماداً ، فمقتضى عموم ما دل على حرمة العصير و نجاسته بقاءه عليها و لو صار دبساً ، فالاقوى بقاءه على الحرمة و النجاسة لان وجه الحلية في غاية الضعف .

و عليه فاذا استلزم ذهاب ثلثيه احتراقه فالاولى ان يصب عليه مقدار من الماء ، فاذا ذهب ثلثاه حل بلا إشكال ، لصدق العصير على المجموع ، و قد ذهب ثلثاه .

### الزبيب و الكشمش في الامراق و الطبخ

(١) بعد الفراغ عن حلية عصير الزبيب و الكشمش و التمر ، و ان غلى ، ما لم يصر مسكراً ، كما هو الاقوى - على ما تقدم - فحلية انفسها في الامراق ، و الطبخ و نحو ذلك ، كالمحموس في الدهن و ان غلى ما في القدر ، تكون في غاية الوضوح .  
و أما لو قلنا بحرمة عصير الزبيب و اخواته بالغليان - كعصير العنب - فلا بأس بالقول بحلية أكل انفسها في الامراق و نحوها ايضاً ، لما ذكرنا في المسألة الاولى من ان موضوع الحرمة هو العصير لانفس الحبات ، و ان فرض غليان ما في جوف الحبات من الماء ، مع ان وجود الماء في الحبات ممنوع ، فلا يشملها دليل الحرمة . ولو فرض خروج مقدار من مائها بواسطة غليان المرق ، فهو مستهلك لا يحرم أكله ، كما في الدم المتخلف في الذبيحة ، فانه و ان كان طاهراً الا انه يحرم أكله ، لكن المقدار القليل الباقي في اللحم في الامراق و نحوها يستهلك في غيره . ولو فرض عدم



الاستهلاك لكثرة الزبيب المجمعول في المرق يشكّل الأكل ، لان المرق حينئذ مخلوط بما يحرم شربه . والاشد اشكالا من ذلك هو ما لوقلنا بنجاسة عصير هذه الأشياء ، فانه ينجس المرق وان كان الماء الخارج منها قليلا مستهلكا ، لان استهلاك النجس في الطاهر لا يرفع النجاسة ، كما في استهلاك قطرة من البول في ماء كثير لا يبلغ الكر .





الفِئَقَاءُ

الفقاع المتخذ من الشعير

الفقاع المتخذ من غير الشعير

ماء الشعير .

## « العاشر » الفقاع (١)

## حكم الفقاع

(١) يقع الكلام فيه في موردين الأول في حكمه والثاني في موضوعه .  
 أما المورد الأول : فالظاهر انه لاخلاف بين الأصحاب ممن قال بنجاسة الخمر -  
 في ان حكم الفقاع حكم الخمر في الحرمة والنجاسة هذا مضافا الى دلالة الروايات  
 المستفيضة على ذلك فان في بعضها (١\*) : اطلاق لفظ الخمر عليه ، وفي بعضها (٢\*) :  
 إنه من الخمر ، وفي بعضها (٣\*) : هي خمرة استصغرها الناس ، وفي بعضها (٤\*) : انه

(١) \* كما عن ابن فضال قال : « كتبت الى أبي الحسن -ع- أسأله عن الفقاع ،

فقال : هو الخمر ، وفيه حد شارب الخمر » .

و موثقة عمار قال : « سألت أبا عبد الله -ع- عن الفقاع ، فقال : هو خمر » .

وعن الوشا قال : « كتبت اليه يعني الرضا -ع- أسأله عن الفقاع . قال : فكتب :

حرام ، وهو خمر ... » .

و عن محمد بن سنان قال : « سألت أبا الحسن الرضا -ع- عن الفقاع ، فقال :

هي الخمر بعينها » .

وسائل الشيعة : الباب ٢٧ من أبواب الاشربة المحرمة ، الحديث : ٢ ، ٤ ، ١ ، ٧ .

(٢) \* كما عن حسين القلانسي قال : « كتبت الى أبي الحسن الماضي -ع- أسأله

عن الفقاع ، فقال : لا تقربه فانه من الخمر » . المصدر . الحديث : ٦ .

(٣) \* كما عن الوشا - في حديث - وقال أبو الحسن الاخير -ع- : « حده حد

شارب الخمر . وقال -ع- : هي خمرة استصغرها الناس » . الوسائل : الباب : ٢٨

من أبواب الاشربة المحرمة ، الحديث : ١ .

(٤) \* كما عن هشام بن الحكم « أنه سأل أبا عبد الله -ع- عن الفقاع ، فقال :

لاتشربه ، فانه خمر مجهول ، و اذا اصاب ثوبك فاغسله » .

وعن الحسن بن جهم وابن فضال جميعاً ، قالا : « سألنا أبا الحسن -ع- عن الفقاع ،

فقال : هو خمر مجهول ، وفيه حد شارب الخمر » . ←

خمر مجهول ، وفي بعضها الآخر (١\*) : أنها الخُميرة .

ولا فرق في ثبوت الحكمين - الحرمة والنجاسة - له بين ان يكون اطلاق الخمر عليه حقيقياً ، او من باب التنزيل والتشبيه ، اذ على الاول يكون مصداقاً للخمر حقيقة ، وان كان اسكاره خفيفاً ، كما يشعر بذلك ما في بعض الروايات المشار اليها من انها خمر استصغرها الناس ، او أنه خمر مجهول ، او التعبير عنه بالخُميره على وجه التصغير ، وليس ذلك الا لضعف اسكاره حتى ظنوا انه غير مسكر ، فالكثير منه يكون مسكراً وان لم يسكر قليله لقلّة المادة المسكرة ، اى المادة « الكحولية » فيه ، فانه قد ذكر بعض أهل الخبرة : ان كميّة المادة المسكرة تختلف في المسكرات فما يقال له اليوم : « العرق » يشتمل على المادة المسكرة بنسبة النصف ، وهى في « الخمر » باقسامه تكون بنسبة الخمس ، و في « الفقاع » بنسبته الواحد الى خمسين ، فهو اقل المسكرات سكرًا ، الا ان ذلك لا يخرجّه عن كونه مصداقاً للخمر .

وأما على الثانى - اعنى ما اذا كان اطلاق الخمر على الفقاع من باب التنزيل و التشبيه - فمقتضى الاطلاق ثبوت كلا الحكمين - الحرمة والنجاسة - له ايضا ، لعدم الدليل على التخصيص بالحرمة ، و يؤيد ذلك ما فى رواية هشام بن الحكم (٢\*)

→ وسائل الشيعة : الباب : ٢٧ من أبواب الاشربة المحرمة ، الحديث : ٨ ، ١١ .  
وعن سليمان بن جعفر قال : « قلت لابي الحسن الرضا -ع- : ما تقول فى شرب الفقاع ؟ فقال : هو خمر مجهول ، يا سليمان ، فلا تشربه . »

الوسائل : الباب : ٢٨ من أبواب الاشربة المحرمة ، الحديث : ٢ .  
(١\*) كرواية اذان عن أبى عبدالله -ع- قال : « لو ان لى سلطانا على أسواق المسلمين لرفعت عنهم هذه الخُميرة ، يعنى الفقاع » .

الوسائل : الباب : ٢٧ من أبواب الاشربة المحرمة ، الحديث : ٩ .  
(٢\*) المتقدمة فى تعليقه ص ٢١٩ .



و هو شراب متخذ من الشعير (١) على وجه مخصوص . و يقال ان فيه سكرًا خفياً . و اذا كان متخذًا من غير الشعير فلا حرمة ولا نجاسة الا اذا كان مسكرًا .

من الامر بغسل الثوب اذا اصابه الفقاع ، حيث انه ارشاد الى النجاسة . وكيف كان فلا ينبغي التأمل والاشكال في حكم الفقاع ، ويقع الكلام في المورد الثاني ، اعني موضوعه ، واليه اشار في المتن بقوله : « و هو شراب متخذ من الشعير على وجه مخصوص ... » و يأتي الكلام فيه .

### الفقاع من الشعير أو من غيره

(١) يقع الكلام في المورد الثاني في حقيقة الفقاع المحرم ، والكلام فيه من جهتين ، الاولى في اطلاق الفقاع على المتخذ من غير الشعير - كالابز ، والذرة ، والزبيب ، والتمر ، ونحو ذلك - وعدمه . الثانية في اعتبار النشيش والغليان أو الايسكار في حرمة و نجاسته وعدمه .

أما الجهة الاولى فقد اختلفت فيها كلمات الاصحاب ، واللغويين ، فقد خصه بعضهم بالمتخذ من الشعير ، كمجمع البحرين . قال : « الفقاع - كرمان - شيء يشرب يتخذ من ماء الشعير فقط ، وليس بمسكر ، ولكن ورد النهي عنه ... » وعن المدنيين « انه شراب معمول من الشعير ... » ، وعن السيد المرتضى « قده » : انه نقل عن ابي هاشم الواسطي : « ان الفقاع نبيذ الشعير ، فاذا نش فهو خمر ... » ، و عن غيرهم نحو ذلك .

وعن بعضهم : عدم الاختصاص ، كما عن السيد في الانتصار ، والشهيدين ، وكاشف الغطاء ، وغيرهم ، وقد حكى عن بعضهم : ان اهل بلاد الشام يعملونه من الشعير ، ومن الزبيب ، و من الرمان ، و من الدبس ، و يسمون الجميع فقاعا . و قيل : ان ظاهر هذه العبارة حدوث الاصطلاح في خصوص بلاد الشام ، كما هو ليس ببعيد ، و بعد هذا الاختلاف لا يمكن من الوقوف على المعنى الحقيقي ، وانه هل هو خصوص المتخذ من ماء

الشعير، او الاعم من ذلك، فلا بد في الخروج عن عموم أصالة الحل والطهارة من الأخذ بالقدر المتيقن، وهو الاول، كما هو الحال في جميع موارد الدوران بين الأقل والأكثر في التخصيص، اذ لم يثبت ارادة الأعم في عصر ورود الروايات، فلو اطلق عليه لكان ذلك من الاصطلاح المستحدث في غير زمانهم، وفي غير بلادهم. فلا يمكن الاستدلال بعموم او اطلاق ما دل على حرمة الفقاع ونجاسته - كما توهم - بدعوى ورود النهي عنه معلقاً على التسمية. اذ تسمية المتخذ من غير الشعير بالفقاع في غير عصر الروايات، او في غير بلدهم، لا يجدى في التمسك بالعموم، لانه من الحادث بعد ورود الروايات. نعم لو حصل فيه الاسكار كان حراماً ونجساً، لو تم ما استدل به على عموم نجاسة مطلق المسكر. الا انه خروج عما نحن بصدده من اثبات نجاسة مطلق ما يسمى بالفقاع ولو كان متخذاً من غير الشعير ولولم يسكر.

والحاصل: انه لم يثبت لدينا ان اطلاق الفقاع على المتخذ من الشعير من باب اطلاق الكلى على الفرد، كى يتمسك بالاطلاقات لاثبات الحكم في غير هذا الفرد، لاحتمال اختصاص التسمية به، كما عن جملة من اللغويين وغيرهم، فالمرجع في غيره أصالة الطهارة، والحل.

الجهة الثانية في اعتبار النشيش، والغليان، او الاسكار في المتخذ من الشعير و عدمه. الظاهر اعتبار الاول دون الثاني، بمعنى، انه يعتبر في حرمة ونجاسته النشيش او الغليان دون الاسكار.

أما الاول فانه إما لاعتباره في مفهوم الفقاع، فلا يصدق الا اذا نش و علاه الزبد لما ذكر في جه تسميته من ان التفاقيع هي نفاخات الماء التي ترتفع عليه، كلقوارير المستديره، فيكون اطلاق الفقاع عليه قبل ان يصير كذلك مجازاً، فلعل حكم الاصحاب بحرمة على وجه الاطلاق يكون من هذه الجهة. وإما:

صحيحة محمد بن أبي عمير عن مرزم قال: كان يعمل لأبي الحسن (عليه السلام) الفقاع



في منزله . قال ابن أبي عمير : ولم يعمل فقاع يغلى ، (\*١) .

فانه اخبر عن انه <sup>(التب)</sup> كان يشرب الفقاع غير الغالى فتختص الحرمة بغيره .  
و أما الثانى أعنى عدم اعتبار الاسكار ، فلعدم الدليل على اعتباره في حرمة ،  
بل صرح بعضهم : بانه شراب غير مسكر ، كما في مجمع البحرين ، و هو ظاهر كلام  
كل من جعله قسيما للمسكر . نعم ربما يستشعر من الروايات : ان حرمة من جهة  
إسكاره ، لكنه خفى بحيث جهله الناس ، واستصغروه . ولم يعدوه من مراتب الإسكار  
كما اشرنا الى ان المادة المسكرة فيه تكون بنسبة الواحد الى خمسين ، فاثبات هذه  
المرتبة من السكر فيه مما لانتحاشا عنه (\*٢) والمنفى عنه هو مرتبة الاسكار الخمرى  
الظاهر لكل احد . و بذلك يجمع بين الكلمات ، فانه يحمل كلام من يقول بعدم  
اعتباره فيه على المرتبة الشديدة، ومن يقول باعتباره على المرتبة الخفيفة .

فتحصل مما ذكرنا : ان الفقاع المحرم والنجس انما هو الشراب المتخدمن  
الشعير على نحو خاص ، اذا حصل فيه النشيش ، او الغليان ، و ان لم يكن فيه سكر  
ظاهر ، و أما اذا كان متخدنا من غير الشعير فلا حرمة فيه ولا نجاسة ، الا اذا كان  
مسكرا .

(\*١) وسائل الشيعة : الباب : ٣٩ من أبواب الاشربة المحرمة ، الحديث : ١ .

(\*٢) ربما يقوم : ان لازمه حرمة كل مائت له هذه المرتبة من الاسكار ولو كان  
متخدنا من غير الشعير . ويندفع : بان اطلاق الخمر في الروايات على الفقاع المخصوص  
- اى المتخد من الشعير - سواء كان على وجه التشبيه أو الحقيقة لا يستلزم ذلك ، أما اذا  
كان على وجه التشبيه فظاهر ، لانه مختص به ، وأما اذا كان على وجه الحقيقة ، فلاختصاص  
التنبيه - على كونه فردا للخمر المحرم - بهذا الفقاع الخاص ، فلا يشمل غيره ، بعدما كان  
أهل العرف لا يرونه مصدا قاله .

٢٢٤ ..... فقه الشيعة  
«مسألة ٤»: ماء الشعير الذي يستعمله الاطباء في معالجاتهم ليس من الفقاع ،  
فهو ظاهر حلال (١) .

### ماء الشعير

(١) لأن الفقاع هو ما يعمل على وجه مخصوص ، يعرفه اهله ، وأما ما يستعمله  
الاطباء في معالجاتهم فهو ماء يطبخ فيه الشعير ، فيغلي ، فيؤخذ ذلك ويشرب ، ولادليل  
على حرمة ونجاسته .



عَرُوجُ الْجَنِبِ مِنَ الْحَرَامِ

عرق الجنب من الحرام . أقسامه . عرقه  
حال الإغتسال . حكم التيمم بدل الغسل من  
جنابته . الصبي المجنب من الحرام . فروع و  
تطبيقات .

## « الحادى عشر » عرق الجنب من الحرام (١) (\*١)

## عرق الجنب من الحرام

(١) في نجاسة عرق الجنب من الحرام خلاف بين أصحابنا ، فعن الصدوقين ، والاسكافي ، والشيخين في المقتعة ، والخلاف ، والنهائية ، والقاضى القول بنجاسته ، وربما نسب الى المشهورين المتقدمين ، بل عن الخلاف (٢) \* دعوى الاجماع عليه ، و عن الامالى : نسبه الى دين الامامية ، وقيل : انه وافقهم جماعة من متأخرى المتأخرين (\*٣) وقال الفقيه الهمداني «قده» : «لكن جملة ممن نسب اليهم القول بالنجاسة من القدماء لم يصرحوا بها ، بل حكموا بحرمة الصلاة في الثوب الذى اصابه العرق ، فنسبة القول بالنجاسة اليهم مبنى على عدم القول بالفصل ، كما هو الظاهر ..» (\*٤) .

(\*١) وفي تعليقه - دام ظله - على قول المصنف : « عرق الجنب من الحرام » - فى نجاسته اشكال ، بل منع ، ومنه يظهر الحال فى الفروع الاتية . نعم لا تجوز الصلاة فيه فيما اذا كانت الحرمة ذاتية . الا انه - دام ظله - قد عدل عن القول بالمانعية أيضاً ، كما يظهر مما حررناه .

(٢) \* قال الشيخ «قده» فى الخلاف - ج ١ ص ١٨٠ م ٢٢٧ - « عرق الجنب اذا كانت الجنابة من حرام يحرم الصلاة فيه وان كانت من حلال فلا بأس بالصلاة فيه ، و اجاز الفقهاء كلهم ذلك ولم يفتوا . دليلنا اجماع الفرقة ، وطريقة الاحتياط ، و الاخبار التى ذكرناها فى الكتابين المقدم ذكرهما » :

وظاهره الحرمة - أى المانعية - لا النجاسة ثم انه لم يتضح مراده «قده» من الاخبار التى ذكرها فى كتابيه - التهذيب والاستبصار - راجع الحقائق ج ٥ ص ٢١٥ - ٢١٧ حول كلام الشيخ «قده» فى الخلاف .

(\*٣) راجع الحقائق ج ٥ ص ٢١٤ - ٢١٥ والجواهر ج ٦ ص ٧١ - ٧٢ فى نقل الاقوال المذكورة .

(\*٤) كتاب الطهارة من مصباح الفقيه ص ٥٧١ .

وعن الحلبي، والفاضلين، وجمهور من المتأخرين القول بطهارته، بل عن الحلبي: دعوى الاجماع على طهارته، مدعيًا ان من قال بنجاسته في كتاب رجع عنه في كتاب آخر.

وانت ترى انه كيف ادعى الاجماع على الطرفين. وكيف كان فيستدل للقول بالنجاسة بروايات:

منها: ما في البحار (١\*)، من كتاب المناقب لابن شهر اشوب، نقلا عن كتاب المعتمد في الاصول، قال: قال علي بن مهزيار: «وردت العسكر، وانا شاك في الامامة، فرأيت السلطان قد خرج الى الصيد في يوم من الربيع الا انه صائف، والناس عليهم ثياب الصيف، وعلي ابي الحسن عليه السلام لبادة، وعلي فرسه تجفاف لبود، وقد عقد ذنب فرسه، والناس يتعجبون منه، ويقولون: ألا ترون الى هذا المدنى وما قد فعل بنفسه! فقلت في نفسى: لو كان هذا إماما ما فعل هذا. فلما خرج الناس الى الصحراء لم يلبثوا الا ان ارتفعت سحابة عظيمة هطلت، فلم يبق أحد الا ابتل حتى غرق بالمطر، وعاد عليه السلام وهو سالم من جميعه فقلت في نفسى: يوشك ان يكون هو الامام، ثم قلت: اريد ان أسأله عن الجنب اذا عرق في الثوب، فقلت في نفسى ان كشف وجهه فهو الامام، فلما قرب منى كشف وجهه، ثم قال: ان كان عرق الجنب في الثوب، و جنبته من حرام لا يجوز الصلاة فيه، وان كان جنبته من حلال فلا بأس، فلم يبق في نفسى بعد ذلك شبهة».

ومنها: ما عن الشهيد في «الذكري»، قال: روى محمد بن همام باسناده الى ادريس بن داود - ايزداد - الكفر ثوثي، انه كان يقول بالوقف، فدخل سر من رأى في

(١\*) ج ٥٠ ص ١٧٣ - طبعة المكتبة الاسلامية بطهران عام ١٣٨٥ - الحديث: ٥٣  
و أيضاً في ص ١٨٧ من نفس المجلد، الحديث: ٦٥، عن الكتاب العتيق عن أبي الفتح غازي بن محمد الطرائفي، عن علي بن عبد الله الميموني، عن محمد بن علي بن معمر، عن علي بن يقطين بن موسى الاهوازي - في حديث - وقال: «ان كان من حلال فالصلاة في الثوب حلال، وان كان من حرام فالصلاة في الثوب حرام».



عهد ابي الحسن عليه السلام ، فاراد أن يسأله من الثوب الذى يعرق فيه الجنب ، أىصلى فيه ؟  
فبينما هو قائم في طاق باب لانتظاره ، ان حرّكه ابو الحسن عليه السلام بمقرعة ، وقال مبتدأ :  
« ان كان من حلال فصل فيه ، وان كان من حرام فلا تصل فيه » (١\*).

و منها : ما في الفقه الرضوى (٢\*) : « ان عرقت في ثوبك و انت جنب ، وكانت  
الجنابة من الحلال ، فتجوز الصلاة فيه ، وان كانت حراما فلا تجوز الصلاة فيه حتى  
يُغسل » .

و منها : مرسله علي بن الحكم عن رجل عن ابي الحسن عليه السلام قال : « لا تغتسل  
من غسالة ماء الحمام ، فانه يغتسل فيه من الزنا ، و يغتسل فيه ولدالزنا ، والناصب  
لنا أهل البيت ، وهو شرهم » (٣\*).

ومنها : مرسله المبسوط حيث قال - في محكى كلامه - وان كانت الجنابة من  
حرام وجب غسل ما عرق فيه ، على ما رواه بعض أصحابنا ... » ،

هذه جملة الروايات التى وردت في المقام ، ولا يمكن الاستدلال بشيء منها  
على الحكم المدعى سواء أكان هى النجاسة او المانعية ، لانها باجمعها ضعيفة السند ،  
أما الاولى والثانية فلعدم ذكر سنديهما بتمامه . وأما الثالثة فلان الفقه الرضوى لم  
يثبت كونه رواية ، فضلا عن ان تكون معتبرة . وأما الرابعة فهى مرسله ، والظاهر  
انها المراد بمرسله الشيخ «قده» ، لانه اذا كانت هناك رواية أخرى لنقلها الشيخ في  
كتبه الحديثية ، او الاستدلالية كالمبسوط وغيره ، و مع عدمه تطمأن النفس بعدم  
وجود رواية اخرى غيرها . وبذلك يظهر الحال في الرواية الخامسة ، اعنى بها مرسله  
الشيخ «قده» .

(١\*) وسائل الشيعة ، الباب : ٢٧ من أبواب النجاسات ، الحديث : ١٢ .

(٢\*) ص ٤ السطر ١٨ .

(٣\*) وسائل الشيعة ، الباب : ٢٧ من أبواب النجاسات ، الحديث : ١٣ والباب :

١١ من أبواب الماء المضاف ، الحديث : ٣ .

و دعوى انجبارها بالعمل ، ممنوعة كبرى وصغرى ، أما الكبرى فلما مر غير مرة : من عدم تمامية ما اشتهر من انجبار ضعف الروايات بعمل المشهور ، كما ان اعراضهم لا يكون كاسرا لقوتها . واما الصغرى فلان المراد بالشهرة الجابرة انما هي في مقابل الندرة ، فاذا كان في قبالها شهرة أخرى فلا يمكن ان تكون جابرة ، كما في المقام . كيف وقد ادعى الحلبي - كما تقدم - الاجماع على طهارته ! حتى قال : ان من قال بنجاسته في كتاب رجع عنه في كتاب آخر ، فيعلم من ذلك انه لا شهرة على القول بالنجاسة حتى من القدماء ، فلا يصح دعوى الانجبار بالشهرة رأساً .

هذا مضافاً إلى ضعف دلالتها على النجاسة ، وذلك لان النهي عن الصلاة في الثوب الذى عرق فيه الجنب - كما في الرواية الاولى والثانية - اعم من النجاسة ، لاحتمال كونه مانعاً عن الصلاة ، كما في النهي عن الصلاة في اجزاء غير الماء كؤل ، لان غايته الدلالة على المانعية فترفع ذلك بارتفاع موضوعها بازالة العرق ولو بغير الغسل بالماء . نعم ما في الفقه الرضوى يدل على النجاسة ، لتحديد عدم جواز الصلاة في الثوب فيه بالغسل ، كمرسلة المبسوط والتحديد به دال على نجاسة المغسول . الا انه لا يمكن العمل بهما لضعف السند ، بل عدم ثبوت الفقه الرضوى رواية ، كما تقدم .

وتوهم : ان اطلاق النهي عن الصلاة في الثوب المذكور يشمل حتى ما بعد الجفاف ولا يلائم ذلك الا مع نجاسة الثوب ، وارتفاعها بالغسل ، بعد عدم إمكان الالتزام بالمنع الى الأبد .

مندفع : بعدم الاطلاق الا مع بقاء موضوعه ، فاذا زال العرق - ولو بالجفاف - ارتفع النهي ايضا ، كما في قولنا : « لا تصل في الثوب الذى فيه اجزاء غير الماء كؤل » فلا يشمل الاطلاق ما بعد الجفاف الا اذا بقى أثره ، بحيث يقال : انه عرق جاف ، كما يتفق ذلك في ايام الصيف ، و اما اذا زال العرق ، بحيث انعدم عرفاً فلانهى عن الصلاة في ذلك الثوب .

و اما مرسلة علي بن الحكم فهي انما تدل على نجاسة بدن الجنب من الحرام

لا عرقه، وهذا مما لا يمكن الالتزام به، كما لا يمكن الالتزام بنجاسة ولدالزنا المذكور فيها ايضاً، فلا بد من حملها على التنزه عن غسالة الحمام لاجل الخبائة المعنوية الموجودة في هولاء، وفي الناصب، و ان كان هذا الاخير نجسا، كما تقدم. فالانصاف ان شئ من هذه الروايات لا يمكن الاعتماد عليها في الحكم بنجاسة عرق الجنب من الحرام، ولما نعيته عن الصلاة، لضعف السند، او الدلالة.

و مما يبعد القول بنجاسة العرق المذكور: خفاء الحكم المزبور الى زمان الهادي عليه السلام، حيث انه لم يرد السؤال في الروايات عن عرق الجنب من الحرام، بالخصوص بل سئل الراوى عن عرق مطلق الجنب، وهذا مما يكشف عدم معهودية نجاسته الى زمان العسكري عليه السلام مع عموم الابتلاء به. لاسيما اذا عممنا الحكم للحرام العرضى كوطء الحائض و نحوه، مع انه قد شاع بيان الاحكام في زمان الصادق عليه السلام.

هذا مضافا الى روايات كثيرة (١\*) تدل باطلاقها - القريب من الصراحة - على عدم نجاسة عرق الجنب مطلقا و ان كان من حرام.

ومنه يظهر استبعاد مانعيته عن الصلاة ايضاً، اذ لم يعدوا من مواع الصلاة هذا العرق، ولم يتعرضوا لرواياته في ذلك الباب، كما لم يعرف ذلك اصحاب الائمة السابقين على الامام الهادي عليه السلام مع انه لم يرد - ولا رواية واحدة معتبرة في ذلك - عدا هذه

(١\*) كما عن علي بن حمزة قال: «سئل أبو عبد الله -ع- وانا حاضر، عن رجل اجنب في ثوبه فيعرق فيه، فقال: ما ادى به بأماً. قال: انه يعرق حتى لو شاء ان يعصره عصره قال فقطب أبو عبد الله -ع- في وجه الرجل، فقال: ان أبيت فشيء من ماء فانضج به، الوسائل: الباب: ٢٧ من النجاسات، الحديث: ٤. ولا يخفى انه لو كان عرقه من جنابة الحرام نجسا لكان على الامام -ع- بيانه مع اطلاق السؤال، ولم تكن المبالغة من الوسائل في سؤاله موجبة لانزجار الامام -ع-، بل كانت مقتضية لبيان الحكم على وجه التفصيل.

سواء خرج حين الجماع (١) او بعده ، من الرجل او المرأة ، سواء كان من زنا ، او غيره كوطء البهيمة ، او الاستمناة ، او نحوهما مما حرّمته ذاتية ، بل الاقوى ذلك (٢) في وطء الحائض ، والجماع في يوم الصوم الواجب المعين ، او في الظهار قبل التكفير .

الروايات التي مرجعها الى رواية ، او روايتين ، صادرتين عن الهادي عليه السلام في مقام الاعجاز ، ويحسن الحمل على أدنى فرق بين الصورتين ، بحمل النهي على الكراهة ، فيكره الصلاة في الثوب الذي فيه عرق الجنب من الحرام ، دون الحلال .

فتحصل : انه لا يمكن الالتزام بالمانعية فضلا عن النجاسة ، لعدم دليل يعتمد عليه سنداً او دلالة ، وان كان الاجتناب عنه في الصلاة احوط ، بناء على انجبار ضعف الروايات بعمل القدماء ، اذ غايتها الدلالة على المانعية دون النجاسة .

(١) لتحقق الجنابة بمجرد التقاء الختّانين ، فلا يعتبر الانزال في تحقق موضوع النجاسة ، على القول بها . واما العرق قبل الجماع فخارج عن الموضوع رأساً ، لانه من السالبة بانتفاء الموضوع ، اذ لاجنابة قبل الجماع ، فلا يندرج في موضوع النجاسة حتى يقال بخروجه عن الاطلاق ، كما في بعض الكلمات .

### اقسام الجنب من الحرام

(٢) هل تختص النجاسة او المانعية - على القول بهما - بعرق الجنب من الحرام الذاتي ، كالزنا ، واللواط ، و نحوهما وان صار حلالاً بالعرض باكره ، او اضطرار ، او نحو ذلك ، ويقابله الحلال الذاتي ، وان صار حراماً بالعرض فلا يحكم بنجاسة عرق الجنب من وطء الحائض ، والجماع في يوم الصوم الواجب المعين ، وفي الظهار قبل التكفير ، ونحو ذلك ، لان الجنابة في جميع هذه الموارد تكون مما يحل ذاتاً وان صار حراماً بالعرض أو تعمان الحرام العرضي ، بمعنى ان يكون المراد بالحرام ما هو حرام بالفعل ولو لعارض خارجي ، ويقابله الحلال كذلك ، فيكون عرق الجنب بوطء الحائض ، وفي سائر الموارد المتقدم ذكرها نجسا ، او مانعا عن الصلاة ، ولا يكون عرق الزاني

عرق الجنب حال الاغتسال ..... ٢٣٣  
«مسألة ١»: العرق الخارج منه حال الاغتسال قبل تمامه نجس (١) . و  
على هذا فليغتسل في الماء البارد ، وان لم يتمكن فليترمس في الماء الحار ،  
و ينوى الغسل حال الخروج ، او يحرك بدنه تحت الماء بقصد الغسل .

– مثلا – نجسا ، ولا مانعا عنها ، لحرمة الاول بالفعل ، وحلية الثاني كذلك و ان  
كانت الحرمة في الاول ، والحلية في الثاني لجهة عارضة .

ربما يدعى التعميم ، تمسكا باطلاق الحرام والحلال – الواردين في روايتي علي  
ابن مهزيار وادريس بن داود المتقدمين (١\*) – كما قواه في المتن ، ولكن الظاهر  
انصرفهما الى الحرمة والحلية الذاتيتين ، لظهور اسناد الحرمة والحلية الى فعل في  
كونه بنفسه حراما او حلالا لاسبب امر خارج ، فالزنا يكون حراما في نفسه ، واما  
وظء الحائض فهو حرام بالحيض ، وهو عنوان طارئ . كما ان الزنا – مثلا – حرام  
في ذاته الا انه قد يطرد عليه عنوان محلل ، كالاكراه ، والاضطرار ، ونحوهما ،  
ومن هنا اطلق الحليلة على زوجة الابن في قوله تعالى : « و حلائل  
ابناءكم ... » (٢\*) .

الشامل باطلاقه لزوجته حتى في حال الحيض . فلاظهر عدم النجاسة والمانعية لعرق  
الجنب بوظء الحائض وبقيه الموارد المذكورة في المتن .

### العرق حال الاغتسال

(١) لبقائه على الجنابة الى تمام الغسل ، فالعرق الخارج في الاثناء يكون  
نجسا أيضا – بناء على القول بنجاسة عرق الجنب من الحرام – . وعليه يشكل غسله  
بالماء الحار – بناء على اعتبار طهارة البدن قبل رفع الحدث بالغسل او الوضوء  
كما هو خيرة المصنف «قده» (٣\*) ، لانه كلما اراد تطهير البدن ، صب الماء الحار

(١\*) في الصفحة : ٢٢٨ – ٢٢٩ .

(٢\*) النساء ٤ : ٢٣ .

(٣\*) كما نبه على ذلك في الشرط الثاني من شرائط الوضوء ، وفي المسألة الخامسة  
من « فصل ان غسل الجنابة مستحب نفسى و واجب غيرى » ، الا أن سيدنا الاستاد – دام ظله –  
قد فصل في تعليقه في المقامين بين الماء القليل والكثير ، والتزم بكفاية غسلة واحدة لرفع –

عليه اورمسه في الكثير الحار يعرق ثانياً ، فيتنجس بدنه ، وهكذا ، فلا يتمكن من الغُسل .

و اما اذا قلنا بكفاية غُسل واحد لرفع الخبث والحدث ، وعدم لزوم تقدم ازالة النجاسة على رفع الحدث زمانا فيكفي صبة واحدة ، اوارتماسة واحدة في الماء للغُسل والغُسل معاً اذا نوى غسل الجنابة ، فلامحذور حينئذ في الغُسل بالماء الحار سواء كان ترميماً ، ام ارتماسياً . الا ان ذلك خلاف ما بنى عليه المصنف «قده» و غيره من عدم كفاية ذلك .

ثم ان المصنف «قده» حاول تصحيح الغسل الارتماسي في الماء الحار ، بان يرتمس في الماء الحار ، وينوى الغسل حال الخروج ، او يحرك بدنه تحت الماء بقصد الغسل ، فيكون دخوله في الماء مطهراً لبدنه ، و خروجه او تحريك بدنه تحت الماء اغتسال من الجنابة .

ويشكل ذلك - ولو في غير المقام - بابتناؤه على كفاية ابقاء الارتماس في الماء وتحريك البدن بنية الغسل ، تحت الماء ، اوفيته حال الخروج ، لكن الصحيح عدمها لان المستفاد من الروايات الواردة في بيان كيفية الغسل اعتبار احد امرين ، إما صب الماء على البدن (١\*) و إما الارتماس فيه ارتماساً واحدة (٢\*) ، و ظاهره لزوم

→ الخبث والحدث بالماء الكثير ، لعدم انفعاله بملاقاة النجس بخلاف القليل ، ومقتضى ذلك صحة الغسل الارتماسي في المقام أيضاً ، وان كان الماء حاراً ، لان المفروض حصول الطهارتين برمسة واحدة .

(١\*) كما عن محمد بن مسلم عن أحدهما عليهما السلام قال : «سألته عن غسل الجنابة ؟ فقال : تبتاء بكفيك فتغسلهما ، ثم تغسل فرجك ، ثم تصب على رأسك ثلاثاً ، ثم تصب على سائر جسدك ... » . الوسائل : الباب : ٢٦ من أبواب الجنابة ، الحديث : ١ .

(٢\*) كما عن زرارة عن أبي عبد الله -ع- في حديث : « ولوان رجلاً جنباً ارتمس في الماء ارتماساً واحدة أجزاءه ذلك ، وان لم يدلك جسده » .

ونحوها ما عن الحلبي قال : « سمعت أبا عبد الله -ع- يقول : اذا ارتمس الجنب في -

«مسألة ٢»: إذا اجنب من حرام ثم من حلال ، أو من حلال ثم من حرام ، فالظاهر نجاسة عرقه (١) أيضا ، خصوصا في الصورة الاولى .

إحداث الارتماس لا الأعم من إبقاءه ، فالمعتبر في الغسل الارتماسي أحداث الارتماس - أي إيجاده مع سبق العدم - فلا يكفي إبقاءه مع النية . نعم لا يمنع صدق حدوث الارتماس بارتماس المقدار الباقي من البدن خارج الماء ، كالرأس ، والرقبة ، لأنه به يصدق حدوث ارتماس جميع البدن ، لكن هذا أيضا غير ممكن في حق من يعرق في الماء الحار ، لأنه قبل ارتماس المقدار الخارج من البدن في الماء يكون نجسا بالعرق ، فلا بد من تطهيره أولا ، ثم العود إلى الغسل ، فإذا دخل الماء للتطهير وخرج يعرق ثانيا ، وهكذا . إلا أن يفرض سرعة ذلك بحيث لا يبقى مجالا للعرق ثانيا . وبالجملة : لو فرض خروج العرق متصلا بحيث لا يتمكن من تخلل تطهير بدنه قبل الغسل يشكل لمثله الغسل بالصب ، أو بالارتماس في الماء الحار - بناء على عدم كفاية غسلة واحدة لرفع الخبث والحديث - فلا بد أمان الغسل بالماء البارد إن أمكن ، وإلا فتييمم .

(١) هل النجاسة والممانعة من آثار نفس الحرام الذي هو سبب الجنابة - كالزنا - فتكون الجنابة في الروايات عنوانا مشيرا إليه ، أو من آثار الجنابة الحاصلة منه ، بان تكون بما هي موضوعا للحكم .

و على الأول لافرق بين الصورتين في الحكم بنجاسة العرق أو ما نعيته ، لتحقق السبب المحرم على أي حال ، سواء تقدم على الحلال أو تأخر عنه ، فالزنا يكون عرقه نجسا ولو تأخر زناؤه عن وطئ زوجته ، لصدق الموضوع - وهو الزنا - في الفرض ، و إن لم يوجب جنابة جديده .

وقد يتوهم - على هذا المبنى - وقوع المعارضة بين ما دل على نجاسة عرق الجنب من الحرام ، وما دل على طهارته إذا كان من حلال ، لأن مقتضى الأول نجاسته ، أو مانعيته ، كما أن مقتضى الثاني طهارته ، أو عدم مانعيته ، فيقع التعارض ، و بعد

→ الماء ارتماسا واحدة أجزاء ذلك من غسله . الوسائل: الباب : ٢٦ من أبواب الجنابة ،

«مسألة ٣»: الجنب من حرام اذا تيمم لعدم التمكن من الغسل ، فالظاهر

التساقط - لعدم الترجيح - يرجع الى قاعدة الطهارة ، او اصاله عدم المانعية .  
ودفعه: ظاهر ، لانه لاتعارض بين ماله الاقتضاء ومالا اقتضاء له ، لان النهى عن الصلاة في عرق الجنب من الحرام دال على مانعيته عن الصلاة ، كما ان نفى البأس عن الصلاة في عرق الحلال يدل على عدم مانعيته ، ومعناه انه لا اقتضاء فيه للمنع ، لا انه يقتضى الصحة . وهذا نظير قولنا : « لاتصل في اجزاء ما لا يؤكل لحمه » ، « ولا بأس بالصلاة في اجزاء المأكول » فانه لامعنى للقول بوقوع المعارضة بين الدليلين اذا كان في لباس المصلى جزء من كل منهما ، لان مدلول هذا الكلام هو أن اجزاء المأكول لا تقتضى البطلان بخلاف اجزاء غير المأكول فانها مقتضية له ، وهكذا الكلام من حيث الطهارة والنجاسة لوقلنا بدلالة الروايات على نجاسة عرق الجنب من الحرام ، فان نفى البأس عن عرق الحلال يدل على طهارته ، لا انه يكون مطهر للبدن ، فلا يعارض ما دل على نجاسة عرق الحرام . والحاصل : انه لو قلنا بان النجاسة او المانعية من آثار سبب الجنابة فلا يفرق بين تقدم الحرام على الحلال وتأخره عنه ، في ترتب الاثر المذكور من دون وجود معارض في البين .

و على الثانى - اى ترتب الاثر على الجنابة المسببة عن الحرام - فلا بد من القول بالفرق بين صورتين ، ففي الصورة الاولى المفروضة فى المتن ، وهى تقدم الحرام على الحلال ، يحكم بترتب الاثر - النجاسة او المانعية - لتحقق موضوعه ، وهو الجنابة من الحرام ، ولا أثر للجنابة من الحلال بعد ذلك . واما الصورة الثانية - وهى عكس الاولى - فلا مجال فيها للاثر المذكور . لحصول الجنابة قبل فعل الحرام - فلا تتحقق بفعله ثانيا ، اذ لا معنى للجنابة بعد الجنابة (١) .

(١) وهذا الاحتمال هو الاظهر ، لان موضوع النهى فى الروايات هو الجنب أو

الجنابة من الحرام ، و ظاهره نفس الحدث ، خصوصا بملاحظة كلمة : « من » .



عدم نجاسة عرقه (١) ، (١\*) وان كان الاحوط الاجتناب عنه ما لم يغتسل .

### تيمم الجنب من الحرام

(١) الاحتمالات في التيمم بدل غسل الجنابة ثلاثة . أحدها : ان يكون التيمم مبيحا محضاً ، مع بقاء الجنابة على حالها ، وعدم حصول الطهارة به . و عليه يكون عرقه نجساً ، لبقاء الجنابة على الفرض .

ولكن يدفعه - وان قال به بعضهم - : انه خلاف صريح الكتاب و السنة لدالتهما على حصول الطهارة به ، أما الكتاب فقوله تعالى : « فلم تجدوا ماء فتيمموا صعيدا طيبا فامسحوا بوجوهكم و أيديكم منه ما يريد الله ليجعل عليكم من حرج ولكن يريد ليطهركم ... » (٢\*) فان في التعليل بارادته سبحانه التظهير في التيمم وما سبقه من الوضوء والغسل دلالة على ان الغاية من هذه الثلاثة - خصوصا التيمم الذي كان من الصعب على الاعراب المتكبرين لما فيه من مسح الوجه واليدين بالتراب - الطهارة ، لا الحرج والمشقة ليصعب عليهم ذلك ، فالتيمم سبب للطهارة - كالوضوء والغسل - بدلالة الآية الكريمة .

وأما السنة فقد ورد في الاخبار ما يشتمل على « ان التراب احد الطهورين » (٣\*) وفي بعضها : « التيمم احد الطهورين » (٤\*) .

هذا مضافا الى انه لو قلنا بانه مبيح - فقط - لزم تخصيص ما هو آب عنه ، مما ورد في الأخبار من انه « لاصلاة الا بطهور » (٥\*) ، فان لازم هذا القول صحة

(١\*) وفي تعليقه دام ظله على قول المصنف « قد » - « فالظاهر عدم نجاسة عرقه ... » - « الظاهر ان حكمه حكم العرق قبل التيمم » أي يكون نجسا . و الوجه في ذلك - كما يظهر مما حررناه - ان التيمم طهارة مبيحة ، لادافعة لحدث الجنابة .

(٢\*) المائة ٥ : ٦ .

(٣\*) وسائل الشيعة : الباب : ٢٣ من أبواب التيمم ، الحديث : ١ ، ٢ ، ٦ .

(٤\*) وسائل الشيعة : الباب : ٢١ من أبواب التيمم ، الحديث : ١ .

(٥\*) وسائل الشيعة : الباب : ١٤ من أبواب الجنابة ، الحديث : ٢ .

الصلاة بلاطهور ، مع ان سياق قوله (عليه السلام) : « لاصلاة الا بطهور » آت عن التخصيص  
 ثانيها : ان يكون التيمم رافعاً لحدث الجنابة ما لم يجد الماء ، لا بمعنى ان  
 وجدان الماء يكون احد اسباب الجنابة ، بل بمعنى انه بالوجدان ينتهي أمد  
 ارتفاعها الموقت ، فيستند بقاءها الى السبب السابق من الوطء او الانزال ! وهذا وان  
 كان ممكناً ، الا انه لا دليل عليه ، لان غاية مدلول الآية الشريفة ، والأخبار الدالة  
 علي طهورية التراب او التيمم ، و بدليتها عن الطهارة المائية ان طهارة الجنب  
 الفاقد للماء هو التيمم ، لا انه يرتفع به جنابته حقيقة ، كما ترتفع بال غسل ، فالتيمم  
 طهارة الفاقد للماء ، كما ان الوضوء او الغسل يكونان طهارة الواجد ، فيتعين  
 من بين المحتملات :

ثالثها : وهو ان يكون طهارة مبيحة ، مع بقاء الجنابة على حالها ، فهو جنب  
 متطهر ، ولا محذور فيه ، لان الطهارة ليست هي بمعنى رفع الحدث ، بل هي عنوان  
 لنفس الوضوء والغسل و ما هو بدل عنهما ، اعني التيمم ، فلا مانع من اجتماعها مع  
 الجنابة فيترتب عليه آثار كل من العنوانين ، فيجوز له الدخول في الصلاة ، والمسجد  
 و مس كتابة القرآن ، لاشتراط هذه الأمور بالطهارة ، وقد حصلت ، وليست هي من  
 المحرمات على الجنب مطلقاً ، كما انه يحكم بنجاسة عرقه ، لانها من آثار الجنابة  
 من الحرام ، و هي باقية حتى بعد التيمم ، لان المفروض ان التيمم ليس الا طهارة  
 مبيحة لارافعة للحدث .

وبالجملة : ان قلنا بان التيمم طهارة رافعة للحدث في ظرف الفقدان كان عرق  
 المقيم بدل الغسل طاهراً ، لارتفاع جنابته من الحرام على الفرض ، وان قلنا بانه  
 طهارة مبيحة لا غير - كما تقتضيه ظواهر الأدلة - فالحكم هو النجاسة ، لبقاء  
 الجنابة . و هذه من جملة ثمرات القول باحد الاحتمالين الأخيرين بعد سقوط  
 الاحتمال الاول لمخالفته لنص الكتاب والسنة كما وتظهر الثمرة بينهما في فروع  
 اخر أيضاً :

جنابة الصبي من الحرام ..... ٢٣٩  
و اذا وجد الماء و لم يغتسل بعد فعرقه نجس ، لبطلان تيممه  
بالوجدان (١) .

«مسألة ٤» : الصبي غير البالغ اذا أجنب من حرام ففي نجاسة عرقه  
اشكال ، و الاحوط أمره بالغسل (٢)

منها : لزوم تجديد التيمم بدلا عن غسل الجنابة لمن احدث بالاصغر بناء على  
الاحتمال الثالث ، وعدمه والاكتفاء بالوضوء على الاحتمال الثاني ، لانه ان قلنا ببقاء  
الجنابة ، وحصول مجرد الطهارة المبيحة بالتيمم لزم التيمم ثانيا ، لانتقاض الطهارة  
بالنوم ، و ان قلنا بارتفاعها به جرى عليه احكام الغسل ، فاذا نام لا يعود جنابته ، و  
انما يكون قد احدث بالاصغر ، فيجب عليه الوضوء للصلاة ، كما اذا احدث بالاصغر  
بعد الغسل .

ومنها : وجوب غسل مس الميت اذا يمم - لفقدان الماء ونحوه - بناء على الاحتمال  
الثالث لعدم ارتفاع حدثه الحاصل بالموت ، بل غايته اباحة دفنه بعد التيمم ، وعدم وجوبه  
على الثاني ، لارتفاع حدثه به ، الى غير ذلك من الفروع ، وتمت الكلام في ان التيمم  
طهارة رافعة او مبيحة في بحث التيمم ان شاء الله تعالى .

(١) نعم يبطل التيمم بوجدان الماء ، الا انه قد عرفت مما ذكرناه آتفا عدم  
توقف نجاسة عرقه على بطلان تيممه ، لانها من آثار الجنابة ، وهي باقية للمتيمم ،  
لان التيمم مبيح لا رافع ، كما عرفت .

### جنابة الصبي من الحرام

(٢) يقع الكلام في هذه المسألة في مقامين . الأول : في نجاسة عرق الصبي  
اذا اجنب من حرام - واطيا كان او موطوياً - وانه هل يكون كالبالغ ام لا ؟ الثاني :  
في زوال جنابته بالغسل . فالبحث في المقام الاول في المقتضى ، وفي الثاني في الراجع .

أما المقام الأول فالاحتمالان فيه مبنيان على ان المراد بالحرام في روايات  
الباب هل هو العمل الملبغوض ذاتا ، وان لم يكن الزام شرعى بتركه ، فيكون الحرام  
عنواناً مشيراً الى الذوات المحرمة ، كالزنا ، واللواط ، ونحوهما ؟ أو انه العمل المحرم

بالفعل ، و الملزم بتركه ، المصحح للعقوبة ، فيكون لعنوان الحرام دخل في ترتب الحكم ؛ فعلى الأول يكون عرق الصبي أيضا نجساً ، لصدق الجنابة من الحرام في حقه أيضاً ، فان الزنا او اللواط - مثلاً - مبغوض حتي من الصبيان ، ولذا ورد الأمر بضر بهم و زجرهم عنه . و على الثاني - كما هو ظاهر كلمة الحرام ، لظهوره فيما هو منهي عنه بالفعل ومعاقب على ارتكابه - فلا يحكم بنجاسة عرقه ، لانه لم يرتكب حراماً و ان ارتكب ما هو مبغوض ذاتاً .

و مما يؤكد ذلك : عدم حكمهم بنجاسة عرق الجنب بالوطى بالشبهة ، إذ لا وجه له سوى عدم فعلية الحرمة في حقه ، مع ان عمله مبغوض ذاتاً فمن لم تكن الحرمة في حقه فعلية ، إما لعدم أصل الخطاب - كالصبي لرفع القلم عنه ، أو الغافل لعدم معقولية جعل الخطاب في حقه - او لعدم فعليته - كالواطء بشبهة - لا يحكم بنجاسة عرقه .

و أما المقام الثاني ، و هو رفع جنابة الصبي بالغسل ، بعد تسليم نجاسة عرقه اذا اجنب من حرام ، فهو مبنى على مشروعية عبادات الصبي . ذهب الاكثر الى ان عباداته صحيحة و مشروعة ، و في كلمات غير واحد منهم الاستدلال عليها بعموم او اطلاق أدلة العبادات ، فان كلمة « الناس » أو « المؤمنون » او الموصولات كـ « من ، والذي » و نحو ذلك تشمل الصبي أيضا ، الا ان حديث رفع القلم يدل على رفع الالزام عنه ، لانه مقتضى الامتنان عليه ، فيبقى اصل المطلوبية بحالها ، فاذا قصد القرابة بالعبادة صحت ، لبقائها على أصل المحبوبة وان زال الوجوب .

و يرد عليه ما أوضحناه في بحث الاصول : من ان الأحكام الشرعية اعتبارات بسيطة يدور أمرها بين الوجود والعدم ، فليس الوجوب امراً مركباً من المحبوبة واللزوم بحيث اذا ارتفع اللزوم بدليل بقيت المحبوبة ، بل هو اعتبار الفعل على ذمة العبد - نظير الدين - فاذا دل الدليل على رفعه فقد دل على رفعه بتمامه ، فحديث رفع القلم يدل على رفع الوجوب عن الصبي ، فيحتاج ثبوت أصل المحبوبة إلى دليل

## اذ يصح منه قبل البلوغ على الاقوى (١) .

و هذا نظير ما ذكرناه في بحث نسخ الوجوب ، فانه وقع النزاع هناك في انه اذا نسخ الوجوب هل يبقى الجواز أم لا . وقد أوضحنا الكلام في ذلك البحث أيضا ، وقلنا : ان الوجوب ليس أمرا مر كبا من جواز الفعل مع المنع من الترك ، كى يقال : اذا ارتفع الثانى يبقى الاول ، بل هو اعتبار بسيط ، فاذا نسخ لم يبق شىء .

هذا مضافا الى ما ذكرناه في بحث الاصول ايضا : من ان الاحكام الالزامية - من الوجوب والتحریم - ليست حكما شرعيا قابلا للوضع والرفع ، بل هى ارشاد من العقل الى استحقاق العقاب على المخالفة فيما اذا اعتبر المولى وجود الفعل او عدمه على عهدة العبد ، نظير الدين المالى الذى هو عبارة عن اعتبار المال في ذمة المديون ، فما يمكن ان يتعلق به الرفع هو نفس الجعل والاعتبار الدائر أمره بين الوجود والعدم ، و أما الوجوب فلا يناله يد التشريع رأساً ، لا وضعاً ولا رفعاً ، كى يقال : ان المرفوع منه اللزوم ، فيبقى اصل المحبوبة ، فلا بد في اثبات اصل المحبوبة من إقامة دليل آخر .

والذى ينبغى الاستدلال به لمشروعية عبادات الصبي انما هو ماورد في الروايات (١\*) من الامر بامر الصبيان بالعبادات ، كالصلاة المتوقفة على مقدمات ، منها الطهارة عن الحدث التى منها الغسل المبحوث عنه في المقام ، وكالحج ، والصوم ، وغيرهما . وقد حقق في الاصول : ان الامر بالامر بشىء أمر بذاك الشىء حقيقة ، و حيث ان ظاهر الأمر الملولى فلا محالة تكون عبادات الصبي متعلقة للامر وان كان مرخصا في تركه فتحصل : انه يصح منه الغسل ، ويرفع به جنايته ، ويطهر عرقه او يرتفع مانعته ، لو قلنا بهما على وجه يعمان الصبي ، وقد عرفت منعه .

(١) لما ذكرناه آنفا : من ان الصحة هى مقتضى ماورد في الروايات من الأمر

(١\*) كحسنة الحلبي عن أبي عبدالله -ع- عن أبيه قال : د انا نأمر صبياننا بالصلاة

اذا كانوا بنى خمس سنين ، فمروا صبيانكم بالصلاة اذا كانوا بنى سبع سنين ... .

وسائل الشيعة : الباب : ٣ من أبواب اعداد الفرائض و نوافلها ، الحديث : ٥ .

بامر الصبيان بالعبادات ، لأن الأمر بالامر بشيء أمر بذاك الشيء ، وهو يقتضى  
المشروعية . وأما اطلاق أدلة التكاليف فلا تصلح لذلك بعد تخصيصها بحديث رفع القلم  
عن الصبي ، إذ لا دليل على المحبوبة أو الملاك بعد رفع اللزوم .



عَرَفَ الْحَيَوَانَ الْجَلَاءِ

عرق الأبل الجلالة .  
عرق الحيوان الجلال .



## « الثاني عشر » : عرق الابل الجلالة (١)

## عرق الابل الجلالة

(١) كما عن الشيخين وجملة من القدماء ، بل نسب الى المشهور بينهم ، فعن ابن زهرة : وألحق أصحابنا بالنجاسات عرق الابل الجلالة ، وعن غير واحد من متأخري المتأخرين موافقتهم على ذلك .

و عن الحلبي والمحقق ، والعلامة في كثير من كتبه ، وعامة المتأخرين عدا قليل منهم - على ما حكى - القول بطهارته : هذا كله في خصوص عرق الابل الجلالة .  
وأما عرق مطلق الجلال ولو غير الابل فلم ينسب القول بنجاسته إلا إلى نزهة ابن سعيد ، فهو شاذ لا يعباؤه به في مقابلة الاصحاب . وكيف كان ، فقد استدل للقول بنجاسة عرق الابل الجلالة بـ :

حسنة حفص بن البختري - او مصححه - عن الصادق عليه السلام قال : « لا تشرب من ألبان الابل الجلالة ، و ان اصابك شيء من عرقها فاغسله » (١) \* ،  
وصحيحة هشام بن سالم عن الصادق عليه السلام قال : « لا تأكلوا اللحوم الجلالة ، و ان اصابك من عرقها شيء فاغسله » (٢) \* .

و اطلاق الرواية الثانية يشمل حتى غير الابل ، فهي تصلح مستندا لابن سعيد القائل بنجاسة عرق مطلق الجلال الا انه خلاف ما تسالم عليه الأصحاب من القول بطهارة عرق الجلال من غير الابل ، لما اشرنا إليه من شذوذ القول بنجاسته ، ومن هنالم يلتزموا بظاهرها ، فتارة حملوا اللام فيها على العهد بقرينة شهرة القدماء ، فتنحدر الروايتان في الدلالة على نجاسة عرق خصوص الابل الجلالة ، و أخرى حملوا الأمر فيها على الاستحباب ، او الجامع بينه وبين الوجوب بقرينة الشهرة المتأخرة ، فلا تنا في الحسننة الدالة على وجوب الغسل في خصوص عرق الابل الجلالة ، و كلا الحملين خلاف ظهور اللام في الجنس ، والأمر في الوجوب ، بل الارشاد الى النجاسة في أمثال المقام

(١) (٢) \* وسائل الشيعة : الباب ١٥ من أبواب النجاسات . الحديث : ٢ ، ١ .

كقوله عليه السلام : « في حسنة عبد الله بن سنان » اغسل ثوبك من أبوال مالا يؤكل لحمه « (\*١) ولا موجب للحملين سوى عدم التزام المشهور بظاهر الصحيحة ، بل لا خلاف فيه سوى عن ابن سعيد .

و كيف كان فلا يصح الاستدلال بشيء من الروايتين على النجاسة ، وذلك لتعلق الأمر بالغسل فيها بنفس العرق دون الملاقي له من الثوب والبدن ، ولا يكون ظهور الاول في الارشاد الى النجاسة بمثابة ظهور الثاني فيه . توضيح ذلك : ان متعلق الأمر بالغسل قديكون الملاقي للنجس كقوله عليه السلام : « اغسل ثوبك من أبوال مالا يؤكل لحمه » وظهور هذا الأمر في الارشاد الى نجاسة الملاقي كالبول في المثال مما لا ينكر ، لظهور الأمر بغسل الثوب الملاقي له في تأثره بملاقاته لاسيما بملاحظة كلمة « من » ولا تأثر الا بتنجسه بها .

وقد يكون متعلق الأمر بالغسل نفس الملاقي كقولنا : اغسل البول من ثوبك و كقوله عليه السلام في الروايتين : « و ان أصابك شيء من عرقها فاغسله » اي العرق ، فانه لا ظهور فيه بتلك المثابة في النجاسة ، لا احتمال أن يكون الأمر بالغسل من جهة مانعية نفس المغسول - كالعرق - عن الصلاة ، وان كان طاهر العين إلا انه لا يبعد دعوى ظهوره في النجاسة أيضا ، ولكنه فيما اذا لم يكن هناك قرينة ، أو ما يصلح للقرينية على ارادة خلاف هذا الظهور ، وفي الروايتين قرينة او ما يصلح للقرينية على الخلاف ، وذلك لدلالة قوله عليه السلام في الحسنة : « لا تشرب من ألبان الإبل الجلالة » على أن الجلل يوجب حرمة أكل الجلال عرضاً ، فيكون من مصاديق الحيوان المحرم أكله الذي لا تجوز الصلاة في شيء منه حتى فضلاته كريقه ، وعرقه بناء على ما هو الصحيح المختار عندنا من عدم جواز الصلاة فيما يحرم أكله ولو بالعرض .

خلافاً لشيخنا الاستاد « قده » حيث ذهب الى إختصاص المنع بالمحرم الذاتي في رسالته في اللباس المشكوك الا انه قال بالتعميم في تعليقه على المتن ، وكيف كان

(\*١) وسائل الشيعة : الباب ٨ من أبواب النجاسات ، الحديث : ٢ .

## بل مطلق الحيوان الجلال (١) على الاحوط .

فالمختار عندنا هو التعميم، لإطلاق الحرام على المحرم بالعرض - كما سيأتي في محله - وعليه يكون الأمر بغسل عرق الجلال محفوفا بما يحتمل كونه قرينة تدل على انه من جهة مانعيته عن الصلاة دون نجاسته، فقرينة الصدر - وهي النهي عن أكل لحمه، وشرب لبنه - مانعة عن إنعقاد الظهور في النجاسة، فيكون عرق الإبل الجلالة بل مطلق الجلال من مصاديق كبرى ما لا يجوز الصلاة فيه من الحيوان المحرم الأكل .

ومن هنا كتبنا في التعليقة: « ان الظاهر طهارة العرق من الإبل الجلالة، ولكن لا تصح الصلاة فيه » بل لا مانع عن العمل باطلاق الصحيحة في المنع عن عرق مطلق الجلال ولو غير الإبل، ان لا قرينة على العهد كما ذكرنا، كما انه لا موجب نحمل الأمر على الاستحباب، او الجامع بينه وبين الوجوب، بل ظاهره الارشاد الى المانعية بقرينة الصدر، ولا يستلزم خلاف ما هو المتسالم عليه عند الاصحاب، لعدم القول بنجاسته على المختار أيضا .

و إن شئت فقل: ان مقتضى الأصل طهارة عرق مطلق الجلال، إذ لا دليل على نجاسته، او نجاسة خصوص عرق الإبل الجلالة سوى الرايتين، وهما إما ظاهرتان في المانعية بقرينة الصدر، أو لا ظهور لهما في النجاسة لذلك، والقدر المتقين منهما بعد فرض إجمالهما للدلالة على المانعية عن الصلاة، لثبوتها على كلا التقديرين - النجاسة وعدمها - .

## عرق الحيوان الجلال

(١) كما نسب الى تزهة ابن سعيد، ولم ينقل القول به عن غيره، ويمكن الاستدلال له بـ:

صحيحة هشام بن سالم المتقدمة (١\*) لقوله عَلَيْهَا فيها: « لا تأكلوا اللحوم الجلالة، وإن أصابك من عرقها شيء فاغسله » .

اذهى مطلقة تشمل غير الابل ، لكن لا قائل بهذا الاطلاق سواء ، و من هنالم  
يُعمل بظاهرها - كما ذكرنا - فحملوا اللام على العهد - تارة - والأمر على الاستحباب  
- أخرى - والذي يهون الخطب انه قد عرفت أننا عدم دلالتها على النجاسة رأساً ، بل  
غايته الدلالة على المناعة - فراجع -



المسوق حيايت

حكم الثعلب والارنب والوزغ والعقرب  
والفأر و غير ذلك من المسوخ . فروع الشك في  
الطهارة . الشبهة الحكمية . الشبهة الموضوعية .  
الدم المشكوك . الرطوبات الخارجة قبل  
الإستبراء من البول او المنى . غسالة الحمام .  
معا بدأهل الكتاب . هل يجب الفحص عن حال  
المشكوك طهارته ؟

حكم المسوخ ..... ٢٥١  
«مسألة ١»: الاحوط الاجتناب عن الثعلب ، والارنب ، والوزغ ،  
والعقرب ، والفأر ، بل مطلق المسوخات (١) (١) ، وان كان الاقوى طهارة  
الجميع .

## المسوخ

(١) قد عرفت فيما تقدم ان النجاسات العينية في الحيوانات منحصرة في الكلب،  
والخنزير، والكافر في بعض أقسامه ، فماعدا ذلك من سائر صنف الحيوانات محكومة  
بالطهارة . هذا هو المشهور ، ولكن ذهب بعض قدماء الأصحاب الى القول بنجاسة  
جملة من الحيوانات ، استنادا الى بعض الروايات التي لاتصلح لإثبات ذلك .  
فعن الشيخ في النهاية : القول بنجاسة الثعلب ، والأرنب ، والوزغة ، والفأرة ،  
وقرنها في هذا الحكم بالكلب ، والخنزير .

وعن ابن البراج : القول بنجاسة الثلاثة الأول ، وكره الفأرة .  
وعن السيد ابي المكارم ابن زهرة ، و ابي الصلاح : القول بنجاسة الأولين  
- الثعلب والأرنب - وكذلك المحكى عن المقنعة في باب لباس المصلى ومكانه .  
وعن المفيد - ايضا - في موضع آخر من المقنعة ، و سلازل : القول بنجاسة

(١) \* قال في الجواهر ج ٦ ص ٨٢ ما حاصله : وان المراد بالمسوخ هي حيوانات  
على صورة المسوخ الاصلية ، و الافهى لم تبق أكثر من ثلاثة أيام ، وعددها المحصل من  
مجموع الروايات نيف و عشرون : الضب ، والفأرة ، والقرد ، و الخنازير ، و الفيل ،  
والذئب ، والارنب ، والوطواط ، والجريث ، و العقرب ، و الدب ، والوزغ ، والزنبور ،  
والطاووس ، والخفاش ، والزميز ، والمارماهي ؛ والوبر ، و الورس ، و الدموص ،  
والنكبوت ، والقنفذ ، وسهيل ، و الزهرة .

ثم نقل عن بعض الاصحاب زيادة الكلب ، والحية ، والعظاءة ، والبعوض ، و القملة ،  
والعيفيقا ، و الخنفساء ، و النعامة ، و الثعلب ، و اليربوع .

و ان شئت الاطلاع على رواياتها و سبب مسخها فراجع الوسائل ج ١٦ الصفحة :

٣٨٧ ، الباب الثاني من أبواب اطعمة المحرمة ، وكذلك المستدرك في الباب المذكور .

الأخيرين - الفأرة ، والوزغة - .

وعن ظاهر الصدوقين : القول بنجاسة الوزغ خاصة .

وعن ابن بابويه : القول بنجاسة الفأرة .

بل عن الشيخ في صريح اطعمة الخلاف (١\*) و ظاهر بيعه (٢\*) : القول بنجاسة المسوخ كلها ، بل عن موضع من تهذيبه : القول بنجاسة كل ما لا يؤكل لحمه .

والصحيح هو ما اشرنا اليه من طهارة الجميع - كما ستعرف - وعليها جمهور المتأخرين ومتأخرى المتأخرين . فنقول : أما الثعلب والأرنب فقد ورد في نجاستها بل نجاسة عامة السباع :

مرسلة يونس عن بعض أصحابه عن أبي عبدالله عليه السلام قال : « سألته هل يحل أن يمس الثعلب والأرنب ، اوشياً من السباع ، حياً اوميتاً ؟ قال : لا يضره ، ولكن يغسل يده » (٣\*) .

ولكنها ضعيفة السند لا يمكن الاعتماد عليها ، ولا جابر لها ، لان الشهرة على خلافها ، فالمرجع فيها قاعدة الطهارة . اوعموم :

صحيحة البقباق قال : « سألت أبا عبدالله عليه السلام عن فضل الهرة ، والشاة ،

(١\*) ج ٢ ص ٥٣٨ . المسألة ٢ من كتاب اطعمة قال وقده ، « مسألة ٢ : الحيوان على ضربين طاهر ونجس ، فالطاهر النعم بلاخلاف وما جرى مجراها من البهائم والصيد . والنجس الكلب والخنزير والمسوخ كلها . وقال الشافعي : الحيوان طاهر ونجس فالنجس الكلب والخنزير فحسب ، والباقي كله طاهر . وقال أبوحنيفة : الحيوان على أربعة اضرب طاهر مطلق ، وهو النعم ومافى معناها ، ونجس العين وهو الخنزير ، ونجس يجرى مجرى ماينجس بالمجاورة وهو الكلب والذئب [الدب] والسباع كلها . ومشكوك فيه ، وهو الحمار .

(٢\*) ج ١ ص ٥٨٧ . المسألة ٣٠٨ .

(٣\*) وسائل الشيعة : الباب : ٣٤ من أبواب النجاسات ، الحديث : ٣ .



والبقرة ، والابل ، والحمار ، والخيول ، والبغال ، والوحش ، والسباع ، فلم أترك شيئاً إلا سألته عنه؟ فقال : لا بأس به ، حتى انتهيت الى الكلب ، فقال : رجس نجس ... » (١\*).

لدالتها على طهارة جميع الحيوانات الا الكلب . ولا يقدر في التمسك بعمومها عدم تعرضها لذكر الخنزير ، لثبوت نجاسته بدليل آخر ، فيخصص به العموم ، ولعله لم يكن مورداً لتلا السائل ، ولذا لم يسئل عنه . وبالجملة : العام المخصص لم يسقط عن الحجية في الباقي ، فيتمسك به في غير ما يثبت فيه التخصيص .

وأما الوزغ فيمكن الاستدلال على نجاسته بـ :

رواية هارون بن حمزة الغنوي عن أبي عبدالله عليه السلام قال : « سألت عن الفأرة ، والعقرب ، واشباه ذلك ، يقع في الماء ، فيخرج حياً ، هل يشرب من ذلك الماء ، ويتوضأ به ؟ [منه] قال : يسكب منه ثلاث مرات - وقليله وكثيره بمنزلة واحدة - ثم يشرب منه [ويتوضأ منه] غير الوزغ ، فانه لا ينتفع بما يقع فيه » (٢\*).

وبصحيحة معوية بن عمار قال : « سألت أبا عبدالله عليه السلام عن الفأرة ، والوزعة ، تقع في البئر ؟ قال : ينزح منها ثلاث دلاء » (٣\*).

وهي ظاهرة في النجاسة ، لظهور الأمر بالنزح في نجاسة ما يقع في البئر ، وان قلنا بعدم انفعالها بملاقاة النجس . هذا ولكن الاولى ضعيفة السند (٤\*).

(١\*) وسائل الشيعة : الباب : ١ من أبواب الاسرار الحديث : ٤ و الباب : ١١ من

أبواب النجاسات ، الحديث : ١ .

(٢\*) وسائل الشيعة : الباب : ٩ من أبواب الاسرار . الحديث : ٤ .

(٣\*) وسائل الشيعة : الباب : ١٩ من أبواب الماء المطلق . الحديث : ٢ .

(٤\*) ولعل ضعفاً بوقوع يزيد بن اسحاق في طريقها فانه لم يثبت وثاقته ، الا انه من

رجال كامل الزيارات - ب ٧٩ ح ١ ص ١٩٤ - فالظاهر انه لا بأس بسندها .

أنها والصحيحة معارضتان بـ .  
صحيح علي بن جعفر عن أخيه موسى عليه السلام قال : « سألته عن الغطاية والحية ،  
والوزغ ، يقع في الماء فلا يموت ، أيتوضأ منه للصلاة ، قال : لا بأس به ... » (١\* ) .  
فتحمل الأولى على كراهة الانتفاع بما وقع فيه الوزغ ، والثانية على استحباب  
النزح . ومع فرض عدم امکان الجمع يرجع الى قاعدة الطهارة بعد تساقط المتعارضين  
و أما الفأرة فيدل على نجاستها .

صحيحة علي بن جعفر عن أخيه موسى عليه السلام عن الفأرة الرطبة قد وقعت في  
الماء ، فتمشى على الثياب ، أ يصلى فيها ؟ قال : اغسل ما رأيت من أثرها ، و ما لم تره  
انفضحه بالماء » ( ٢\* ) .

ولكن بأزائها ثلاث روايات صحاح تدل على طهارة الفأرة ، وهي :  
صحيحته الأخرى عن أخيه موسى عليه السلام - في حديث - : « و سألته عن فأرة  
وقعت في حب دهن ، وأخرجت قبل ان تموت ، أبيع من مسلم ؟ قال : نعم ، و يدهن  
به » ( ٣\* ) .

و صحيحة سعيد الأعرج قال : « سألت أبا عبدالله عليه السلام عن الفأرة والكلب ،  
يقع في السمن والزيت ، ثم يخرج منه حياً قال : لا بأس بأكله » ( ٤\* ) .  
وصحيح اسحاق بن عمار عن الصادق عليه السلام : « ان ابا جعفر عليه السلام كان يقول : لا  
بأس بسؤر الفأرة - اذا شربت من الاناء - ان تشرب منه ، وتتوضأ منه » ( ٥\* ) .  
ومقتضى الجمع بين هذه الثلاثة وتملك الحمل على الاستحباب .

(١\*) وسائل الشيعة : الباب ٣٣ من أبواب النجاسات ، الحديث : ١ .

(٢\*) وسائل الشيعة : الباب : ٣٣ من أبواب النجاسات . الحديث : ٢ .

(٣\*) وسائل الشيعة : الباب : ٣٣ من أبواب النجاسات ، الحديث : ١ .

(٤\*) وسائل الشيعة : الباب : ٤٥ من أبواب الاطعمة المحرمة ، الحديث : ١ .

(٥\*) وسائل الشيعة : الباب ٩ من أبواب الاسرار ، الحديث : ٢ .

«مسألة ٢»: كل مشكوك طاهر (١) ، سواء كانت الشبهة لاحتمال كونه من الاعيان النجسة ، او لاحتمال تنجسه مع كونه من الاعيان الطاهرة .

وأما العقرب فيدل على نجاسته :

موثقة أبي بصير عن أبي جعفر عليه السلام قال : « سألته عن الخنفساء تقع في الماء ، أيتوضأ به ؟ قال : نعم ، لا بأس به . قلت : فالعقرب ، قال : أرقه » (\*١) .  
 وذيل موثق سماعة : « وإن كان عقرباً فأرق الماء ، وتوضأ من ماء غيره » (\*٢) .  
 و بازائها رواية هارون بن حمزة المتقدمة في الوزغ ، لدلالة صدرها على طهارة العقرب . ولكنها لاتصلح لمعارضة الموثقتين ، لانها ضعيفة السند ، كما اشرنا  
 ولكن يمكن المناقشة في دلالتها : باحتمال أن يكون الأمر باراقة الماء الذي وقع فيه العقرب من جهة احتمال تسممه به دون نجاسته ، لأنه من الحيوانات السامة ، فقرينة المورد يسقط ظهور الأمر في الارشاد الى النجاسة .

ومما يؤكد القول بطهارته : طهارته ميتته ، لانه مما لا نفس له ، فكيف يمكن الحكم بنجاسته حياً ، وطهارته ميتاً ؟ !

وأما القول بنجاسة مطلق المسوخ - كما عن الشيخ في أطعمة الخلاف - وكذا القول بنجاسة كل ما لا يؤكل لحمه - كما عنه في التهذيب - فلم يعرف لهما مدرك اصلا ، ولا رواية واحدة حتى ولو كانت ضعيفة ، ومقتضى الأصل ، و عموم صحيحة البقباق المتقدمة (\*٣) ، طهارة جميع الحيوانات عدا ما ثبت نجاسته ، من الكلب ، والخنزير ، وبعض أقسام الكافر ، حتى انه قيل في توجيه كلامه : انه لعله اراد بنجاسة المسوخ او غير الماء كقول غير معناها المصطلح ، كما قد يستظهر من بعض عبائره .

### مشكوك الطهارة

(١) لقاعدة الطهارة ، المسلمة عند الجميع ، التي لم يختلف فيها اثنان فيما

(\*١) (\*٢) وسائل الشيعة : الباب ٩ من أبواب الاسثار ، الحديث : ٥ ، ٦ .

(\*٣) في الصفحة : ٢٥٢-٢٥٣ .

والقول : بان الدم المشكوك كونه من القسم الطاهر او النجس محكوم بالنجاسة . ضعيف (١) (١\*)

نعلم ، الاستفادة من الروايات الكثيرة (٢\*) التي .

منها : موثقة عمار عن أبي عبد الله عليه السلام - في حديث - « كل شيء نظيف حتى تعلم انه قدر ، فاذا علمت فقد قدر ، ومالم تعلم فليس عليك » (٣\*) .  
و مقتضى اطلاقها عدم الفرق بين الشبهات الحكمية والموضوعية ، و بين كون الشبهة لاجل احتمال كون المشكوك من الأعيان النجسة ، و لاجتمالك تنجسه مع كونه من الأعيان الطاهرة ، كما لافرق بين انواع النجاسات . نعم اذا كان هناك دليل أو اصل حاكم على القاعدة بحيث يخرج المشكوك عن كونه كذلك يحكم عليه بالنجاسة بمقتضى الدليل الحاكم ، ولا تجرى القاعدة المذكورة ، لارتفاع موضوعها - وهو الشك - على الفرض ، كما اذا كان المشكوك مستصحب النجاسة ، او قامت البيينة على نجاسته .

### الدم المشكوك

(١) كما تقدم في المسألة السابعة من نجاسة الدم ، و قد ذكرنا هناك انه

(١\*) و في تعليقه - دام ظله - على قول المصنف « قد » : « ضعيف » ، هذا في غير الدم المرئي في منقار جوارح الطيور .

(٢\*) كرواية حفص بن غياث ، عن جعفر عن أبيه ، عن علي - ع - قال : « ما ابالي أبول أصابني ، أو ماء اذا لم أعلم » . وسائل الشيعة : الباب ٣٧ من أبواب النجاسات ، الحديث : ٥ .

و موثق عمار : « انه سأل أبا عبد الله - ع - عن رجل يجد في اناءه فارة ، وقد توضع من ذلك الاثناء مراراً ، او اغتسل منه ، أو غسل ثيابه ، وقد كانت الفارة متسلخة . فقال : ان كان رآها في الاثناء قبل ان يغتسل ، أو يتوضأ ، أو يغسل ثيابه ، ثم يفعل ذلك بعد ما رآها في الاثناء فعليه ان يغسل ثيابه ، وينسل كل ما أصابه ذلك الماء ، ويعيد الوضوء والصلاة . وان كان انما رآها بعدما فرغ من ذلك وفعله فلا يمس من ذلك الماء شيئاً ، وليس عليه شيء ، لانه لا يعلم متى سقطت فيه . ثم قال : لعله ان يكون انما سقطت فيه تلك الساعة التي رآها » . وسائل الشيعة : الباب ٤ من أبواب الماء المطلق ، الحديث : ١ .

(٣\*) وسائل الشيعة : الباب ٣٧ من أبواب النجاسات ، الحديث : ٤ .

نعم يستثنى مما ذكرنا الرطوبة الخارجة بعد البول قبل الاستبراء بالخرطاط ، او بعد خروج المنى قبل الاستبراء بالبول ، فانها - مع الشك محكومة بالنجاسة (١) .

«مسألة ٣» : الاقوى طهارة غسالة الحمام (٢) وان ظن نجاستها ، لكن الاحوط الاجتناب عنها .

لا فرق بين الدم وغيره من النجاسات في الحكم بطهارة المشكوك منها . نعم يستثنى من ذلك كما تقدم أيضاً - خصوص الدم المرئى على منقار جوارح الطيور ، فان الأصل فيه النجاسة ، لقوله عَلَيْهِ في موثقه عمار : « فان رأيت في منقاره دمًا فلا توضع منه ولا تشرب » (١) . مع ان الدم الموجود في منقارها - غالباً - مشكوك الطهارة والنجاسة لإحتمال كونه من القسم الطاهر - كدم السمك والمذكى - او النجس كدم الميتة لندرة العلم بكونه من القسم النجس . نعم ان غلبة الدم النجس خارجاً مما جعلت اماره شرعية على النجاسة بمقتضى الموثقة في خصوص موردها ، ولا محذور فراجع ما تقدم (٢) .

### الببل المشتبهة

(١) بدعوى ظهور الروايات - الدالة على انتقاض الوضوء بالببل المشتبهة الخارجة بعد البول قبل الاستبراء بالخرطاط ، و على انتقاض الغسل بالببل الخارجة بعد المنى وقبل الاستبراء بالبول في نجاسة تلك الببل ، تقديمها للظاهر على الاصل الا انه يمكن المنع عن دلالتها على ذلك ، لأن غايتها الدلالة على الانتقاض دون نجاسة الخارج ، وانه بول او منى . وتوضيح الكلام في ذلك سيأتى في بحث الاستبراء انشاء الله تعالى .

### غسالة الحمام

(٢) لا يخفى : أن مقتضى قاعدة الطهارة هو الحكم بطهارة غسالة الحمام

(١) وسائل الشريعة ، الباب : ٤ من أبواب الاثثار : الحديث : ٢ .

(٢) فى الصفحة : ٢٢-٢٤ .

إذا شك في نجاستها - كبقية المياه المشكوكة - وإن ظن نجاستها بظن غير معتبر ، لإطلاق القاعدة المذكورة . إلا أنه وقع الخلاف بين الأصحاب في خصوص غسالة الحمام ، فذهب بعضهم إلى القول بنجاستها ، إستناداً إلى روايات توهم دلالتها على ذلك ، فتكون تخصيصاً في قاعدة الطهارة ، نظير البلل المشتبهة الخارجة قبل الاستبراء تقديمًا للظاهر على الأصل ، حيث إن الغالب معرضيتها لملاقاة النجاسات ، من البول ، والمني ، وغيرهما .

فظهر أن محل الكلام من حيث الطهارة والنجاسة إنما هو فيما إذا شك في ملاقاتها للنجس ، وأما مع العلم بها أو بعدمها فلا خلاف من هذه الجهة ، فإنه في الأول يحكم عليها بالنجاسة جزماً ، إذا لم يحتمل طهارتها من جهة اتصالها بالعاصم ، وفي الثاني بالطهارة ، كما هو واضح .

و أما الأخبار التي ادعت دلالتها على نجاسة غسالة الحمام - وهي مستند القائل بنجاستها - فهي جملة من الروايات التي ورد فيها النهي عن الاغتسال من غسالة الحمام ، أو من البئر التي يجتمع فيها ماء الحمام .

منها : رواية حمزة بن أحمد عن أبي الحسن الأول (عليه السلام) - في حديث - : « ولا تغتسل من البئر التي يجتمع فيها ماء الحمام ، فإنه يسيل فيها ما يغتسل به الجنب ، وولد الزنا ، والناصب لنا أهل البيت . وهو شرهم » (\*١) .

ومنها : مرسله الكليني عن ابن أبي يعفور عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال : « لا تغتسل من البئر التي يجتمع فيها غسالة الحمام ، فإن فيها غسالة ولد الزنا ، وهو لا يطهر إلى سبعة آباء وفيها غسالة الناصب وهو شرهما ... » (\*٢) .

ومنها : مرسله علي بن الحكم عن رجل عن أبي الحسن (عليه السلام) - في حديث - قال

(\*١) (\*٢) وسائل الشيعة : الباب ١١ من أبواب الماء المضاف والمستعمل .

« لا تغتسل من غسالة الحمام فانه يُغتسل فيه من الزنا ، و يغتسل فيه ولد الزنا ، والناصب لنا أهل البيت ، وهو شرهم » (\*١).

ومنها: موثقة عبدالله بن أبي يعفور عن ابي عبدالله عليه السلام - في حديث - قال: « وإياك ان تغتسل من غسالة الحمام ، ففيها تجتمع غسالة اليهودى ، والنصراني ، والمجوسى ، والناصب لنا أهل البيت ، فهو شرهم ، فان الله تبارك و تعالى لم يخلق خلقا أنجس من الكلب ، و أن الناصب لنا أهل البيت لا نجس منه » (\*٢).

والحق أن هذه الروايات لاتدل على نجاسة الغسالة ، لأن النهى عن الاغتسال بماء - سواء اريد به الاغتسال العبادى او اللغوى - وان كان لا يبعد دعوى ظهوره في الارشاد الى نجاسة ذاك الماء إلا أن القرينة في هذه الروايات تمنع عن انعقاد هذا الظهور، لان تعليل النهى فيها باغتسال الاشخاص الطاهرة أبدانهم في الحمام شاهد على ان علة المنع ليست هي نجاسة الغسالة ، لانها لا تناسب التعليل بذلك ، بل لابد من تعليله بملاقاة النجس . كيف وقد علل النهى فيها باغتسال الجنب، وولد الزنا، والزاني والجنب من الحرام ، ومن الزنا ، وهؤلاء ليسوا بانجاس ، حتى الجنب من الحرام ، لأن بدنه طاهر إتفاقا ، وإنما الخلاف في نجاسة عرقه ، كما تقدم . فعلة المنع عن الغسالة بسبب اغتسال هؤلاء في الحمام لا يمكن ان تكون هي نجاستها ، لما ذكر، فلا بد ان تكون العلة شيئاً آخر ، وليست هي الا القذارة المعنوية الحاصلة للغسالة بالمباشرة مع ابدان المذكورين في الرواية .

و احتمال ان تكون العلة تنجس أبدانهم بالنجاسات العرضية غالباً ، كالبول ، والمني، لعدم جريان العادة بازالة النجاسات خارج الحمام منتف ، لاستلزامه التعليل بها لايكون المغتسل جنباً ، او زانياً ، او ولدزنا ، أو جنباً من الحرام ، او من الزنا . نعم قورن بهم في الروايات المذكورة اغتسال الناصب . و في بعضها اغتسال اليهودى ،

(\*١) وسائل الشيعة : الباب : ١١ من أبواب الماء المضاف والمستعمل ، الحديث : ٣ .

(\*٢) وسائل الشيعة : الباب ١١ من أبواب الماء المطلق . الحديث : ٥ .

والنصراني، والمجوسي، وهم أنجاس - بناء على القول بنجاسة الكتابي كالنصاب - إلا أن هذه المقارنة أيضاً لا تدل على أن علة المنع تنجس الغسالة، لأن النجاسة غير عامة للجميع - كما ذكرنا - فلا بد من أن تكون العلة ما هو جامع بين اغتسال الطاهر والنجس، وليس ذلك إلا الخبائث المعنوية في الغسالة. بل لو فرض تفرد هؤلاء بالتعليل لما تمت الدلالة على النجاسة أيضاً، لاحتمال طهارتها من جهة احتمال اتصالها بمياه الحيض المتصلة بالمادة، فيسقط الاستدلال. وكذا الكلام من جهة النجاسات العرضية أيضاً. ومما يؤكد ما ذكرنا: تعليل النهي في رواية ابن أبي يعفور (١\*) بأن ولد الزنا لا يظهر إلى سبعة آباء، وهذه قرينة قطعية على أن العلة ليست بنجاسة الغسالة، لعدم نجاسة ولد الزنا، فضلاً عن ابنائه إلى سبعة أبطن.

و نحوه في التأكيد: ماورد من النهي عن الاغتسال بماء اغتسل فيه غيره، ولو كان من أروع الناس، ففي:

رواية محمد بن علي بن جعفر عن الرضا عليه السلام أنه قال: «من اغتسل من الماء الذي قد اغتسل فيه فاصابه الجذام فلا يلومن إلا نفسه» (٢\*).

فتحصل من جميع ما ذكرنا: عدم دلالة شيء من هذه الروايات على نجاسة الغسالة. على أنها معارضة بما تدل على طهارتها، ك:

صحيفة محمد بن مسلم قال: «قلت لأبي عبد الله عليه السلام: الحمام يغتسل فيه الجنب وغيره، اغتسل من مائه قال: نعم، لا بأس أن يغتسل منه الجنب، ولقد اغتسلت فيه، وجئت فغسلت رجلي، وما غسلتهما إلا بما لزق بهما من التراب» (٣\*)، و:

صحيفته الأخرى قال: «رأيت أبا جعفر عليه السلام جائياً من الحمام، وبينه وبين داره قدر، فقال: لولا ما بيني وبين داري ما غسلت رجلي، ولا يجنب [يخبث] ماء

(١\*) المتقدمة في الصفحة: ٢٥٨.

(٢\*) وسائل الشيعة: الباب ١١ من أبواب الماء المضاف والمستعمل. الحديث: ٢.

(٣\*) وسائل الشيعة: الباب: ٩ من أبواب الماء المضاف، الحديث: ٣.



« مسألة ٤ » : يستحب رش الماء إذا اراد أن يصلى في معابد اليهود والنصارى (١) ، مع الشك في نجاستها ، وإن كانت محكومة بالطهارة .

الحمام « (١) \* » و :

موثقة زراره قال : « رأيت ابا جعفر عليه السلام يخرج من الحمام ، فيمضى كما هو لا يغسل رجليه حتى يصلى » (٢) \* .

وهذه الروايات تدل على أن الإمام عليه السلام لم يكن يجتنب عن غسالة الحمام التي أصابت رجليه ، وإنما غسلهما لما لزم بهما من التراب ، أو القذر ، ولم يغسلهما حتى صلى ، مع ان الغسالة قد أصابتها قطعاً ، لدخوله عليه السلام الحمام ، ومقتضى الجمع بين الطائفتين هو حمل النهى في الطائفة الاولى على التنزه .

ومثلها في الدلالة : مرسله ابي يحيى الواسطي عن بعض اصحابنا عن ابي الحسن الماضي عليه السلام قال : « سئل عن مجتمع الماء في الحمام من غسالة الناس يصيب الثوب . قال : لا بأس » (٣) \* .

الا انها مرسله لا اعتماد عليها ، ولا نحتاج اليها بعد دلالة الروايات المعتبرة المتقدمة على الطهارة .

هذا كله مع قطع النظر عن أن مورد الروايات التي استدلت بها على النجاسة هو صورة العلم بملاقاة الغسالة للنجاسة ، لان المفروض فيها دخول الناصب ، واليهود ، والنصارى ، والمجوس الحمامات كما كان هو المتعارف في عصر ورود الروايات . واما مع الشك في الملاقاة ، كما اذا لم نعلم بدخولهم الحمام ، او علمنا بعدم دخول غير المسلم الظاهر ، ولكن احتمال الملاقاة مع سائر النجاسات ، كالبول ، والمني ، فلا يمكن الحكم بنجاسة الغسالة حينئذ .

(١) قد ادعى (٤) \* التسالم على ذلك . وقد دل عليه الروايات ، وفيها اضافة

(١) \* وسائل الشيعة : الباب : ٧ من الماء المطلق ، الحديث : ٣ .

(٢) \* وسائل الشيعة الباب : ٩ من أبواب الماء المضاف الحديث : ٢ .

(٣) \* وسائل الشيعة : الباب : ٩ من أبواب الماء المضاف ، الحديث : ٩ .

(٤) \* الحدائق ج ٧ ص ٢٣٢ . طبعة النجف الاشرف . و الجواهر ج ٧ ص ٣٧٥

« مسألة ٥ » : في الشك في الطهارة والنجاسة لا يجب الفحص (١) ، بل يبني على الطهارة ، اذا لم يكن مسبوقا بالنجاسة ، ولو امكن حصول العلم بالحال في الحال .

بيوت المجوس ايضا ، ك :

صحيح عبدالله بن سنان عن أبي عبدالله عليه السلام قال : « سألته عن الصلاة في البيع ، والكنائس ، وبيوت المجوس ، فقال : رش وصل » (١\*) ، و :  
روايته الاخرى قال : « سألت أبا عبدالله عليه السلام عن الصلاة في البيع ، والكنائس ، فقال : رش وصل . قال : و سألته عن بيوت المجوس ، فقال : رشها وصل » (٢\*) و :

صحيحة الحلبي - في حديث - قال : « سئل أبو عبدالله عليه السلام عن الصلاة في بيوت المجوس ، وهي ترش بالماء . قال : لا بأس به » (٣\*) .  
ثم ان المصنف - كغيره - قيد الحكم الاستحبابي بصورة الشك في النجاسة ، بل قد ادعى التسالم على التقييد المذكور . إلا أنا لا نجد وجهاً لذلك ، لا إطلاق النصوص المتقدمة ، فانها تشمل صورة العلم بالطهارة . و يمكن ان يقال : ان الحكمة في رش الماء انها نوع تنزه عن هؤلاء ، و إلا فالرش مالم يصل الى حد الغسل يزيد في سراية النجاسة الى الامكنة الطاهرة ، و يوجب انتقالها الى الملاقي من بدن المصلي ولباسه فكيف يمكن ان تكون الحكمة فيه دفع توهم النجاسة؟!

### لا يجب الفحص عند الشك في الطهارة

(١) هذا اذا كانت الشبهة موضوعية ، كما هو مراده «قده» ، كما اذا شككنا في ان الدم الخاص هل هو من القسم الطاهر أو النجس ، أو أن المايح المعين بول أو

(١\*) (٢\*) وسائل الشيعة ، الباب : ١٣ من أبواب مكان المصلي ، الحديث :

(٣\*) وسائل الشيعة : الباب ١٤ من أبواب مكان المصلي ، الحديث : ١ .

ماء، أو انه ماء طاهر أو نجس بعد العلم بالحكم الكلي، فتجرى قاعدة الطهارة كسائر الاصول الترخيضية - كقاعدة الحل - لاطلاق أدلتها، كموثقة عمار المتقدمة (\*١) وغيرها التي هي مدرك للقاعدة المذكورة. وهذا من دون فرق بين ان يحتاج الفحص الى مؤنة زائدة وعدمه، كما اذا فرضنا امكان حصول العلم بمجرد فتح العين والنظر الى المشكوك، للاطلاق المذكور، وعدم موجب للتقييد من عقل او نقل و يؤيد ذلك: ما في بعض الروايات مما يدل على هذه التوسعة، كقوله عليه السلام: « ما اُبالى أبول أصابني أوماء اذا لم أعلم » (\*٢) فان مفاده عدم توقف جريان قاعدة الطهارة على الفحص في الشبهة الموضوعية. نعم لو كان المشتبه مسبوqa بالنجاسة جرى استصحابها وهذا ظاهر. هذا كله في الشبهة الموضوعية.

وأما اذا كانت الشبهة حكمية - كما اذا شككنا في نجاسة الخمر، او المسكر، او عرق الجنب من الحرام، ونحو ذلك - فلا بد من الفحص ثم الافتاء بالطهارة اذا لم نجد دليلاً معتبراً على النجاسة. وذلك لأن أدلة الاصول وان كانت مطلقة، الا انها لا بد من تقييدها بذلك في الشبهة الحكمية بالعقل و النقل، بالتقريب المذكور في محله من بحث الاصول، كما هو واضح.



(\*١) في الصفحة : ٢٥٦ .

(\*٢) وسائل الشيعة : الباب ٣٧ من أبواب النجاسات . الحديث : ٥ .



طُرُقُ بَيْتِ الْجَنَّةِ

العلم الوجداني . البيئة العادلة . العدل  
الواحد . قول صاحب اليد . الظن المطلق .  
علم الوسواسي . العلم الاجمالي . الشهادة  
بموجب النجاسة . اختلاف العدلين في مستند  
الشهادة . انواع الشهادة . اخبار الزوجة  
او الخادمة بنجاسة شيء في البيت . حكم ما كان  
في يد شخصين . قول ذي اليد اذا كان فاسقا  
او كافرا او صبيهاً مراهقاً . اخبار ذي اليد بعد  
الاستعمال أو بعد خروج الشيء من يده .

## فصل

طريق ثبوت النجاسة او التنجس : العلم الوجداني ، او البينة

العادلة (١)

و في كفاية العدل الواحد اشكال (٢) ، فلا يترك مراعاة الاحتياط .

## فصل في طريق ثبوت النجاسة

البينة العادلة

(١) قد أوضحنا الكلام في اعتبار البينة العادلة على النجاسة او غيرها من الموضوعات الخارجية في مباحث المياه (\*١) بما لا مزيد عليه . و حاصل ما ذكرناه هناك و اعتمدنا عليه ، هو ان مقتضى اطلاق قوله وَاللَّهُ يَسْتَعْلَمُ : « انما اقضى بينكم بالبينات والأيمان... » (\*٢) انما هو حجيتها في مطلق الموضوعات الخارجية ، لان البينة في اللغة بمعنى ما يتبين و يتضح به الشيء ، و حيث أنا قد علمنا من الخارج انه عَلَيْهِ السَّلَامُ قضى في المرافعات بشهادة عدلين ، و طبق البينة عليها ، ثبت لدينا انها كانت عنده عَلَيْهِ السَّلَامُ من مصاديق الحجية ، و التطبيق وان كان في مورد خاص - وهو القضاء - الا ان الظاهر عدم خصوصية للمورد ، فلان مانع من التمسك بالاطلاق بهذا المعنى . الا فيما ثبت الدليل على عدم اعتبارها فيه ، كما في الزنا ، والهلال على قول . و ان شئت توضيح الحال فراجع ما ذكرناه هناك . و ذكرنا ايضا : ان الكلام في حجية البينة انما هو مع قطع النظر عن حجية خبر العدل والا فلا إشكال في حجيتها ، لشمول أدلة حجيتها لها ، لكن لا بعنوان انها بيّنة ، بل بعنوان أنها خبر العدل ، ان لافرق فيه بين أن يكون واحداً او متعدداً .

## العدل الواحد

(١) لا إشكال في عدم اعتبار العدل الواحد في باب القضاء ، لاعتبار البينة فيه جزماً

(\*١) ج ٢ ص ٥٤ .

(\*٢) وسائل الشيعة ، الباب : ٢ من أبواب كيفية الحكم و أحكام دعاوى ،

فانه عنه لم يقض بخبر العدل الواحد، مع قوله عنه : « انما افضى بينكم بالبيّنات والأيمان... » وانما طبق البيّنة - التي هي بمعنى ما يتبين به الشيء ، كما ذكرنا آنفاً - على خصوص شهادة عدلين اى قضى بها فقط . كما لا إشكال في عدم اعتباره في الزنا لعدم الاكتفاء باقل من أربعة شهود. وانما الكلام والخلاف في اعتباره في غير هذين الموردين من الموضوعات الخارجية - بعد التسالم على ثبوت الأحكام الكلية به - وانه هل يثبت به مطلق الموضوعات الخارجية، الا ان يمنع عن اعتباره دليل خاص ، أو لا اعتبار به إلا فيما ثبت بدليل ، وقد ذكرنا في بحث المياه (١\*) ان الاقوى اعتباره مطلقا الا ما خرج . والعمدة في ذلك هو ما دل على حجيته في الاحكام الكلية ، وهى السيرة العقلائية المستمرة على العمل بخبر الثقة في امور معاشهم ومعادهم ، في الموضوعات والأحكام ، من دون ردع من الشارع. ثم ان السيرة قد استقرت على مجرد كون المخبر ثقة متحرزا عن الكذب ، فلا نعتبر العدالة في المخبر ، ولاحصول الوثوق الفعلي من خبره ، بل يكفي كون المخبر ثقة متحرزا عن الكذب وان لم يكن عدلاً إمامياً .

وقد يقال : بردع الشارع عن السيرة المذكورة بمفهوم الحصر الوارد في ذيل رواية مسعدة بن صدقة ، حيث قال عليه السلام : « والأشياء كلها على هذا حتى يستبين لك غير ذلك ، او تقوم به البيّنة » (٢\*) فانه عليه السلام حصر ما يرفع به اليد عن قاعدة الحل بالعلم والبيّنة ، وخبر العدل او الثقة ليسا منها .

وقد أجنبنا عنه فيما تقدم بضعف الرواية - سندا - بمسعدة ، - ودلالة - : بان البيّنة ليست بمعنى شهادة العدلين - كما هو مبنى التوهم - لأن البيّنة بالمعنى المذكور اصطلاح متأخر ، بل هى بمعنى ما يتضح و يتبين به الشيء و يكون دليلاً عليه - كما هو معناها لغة - فيكون خبر العدل من مصاديقها أيضا . ومن هنا لم تنحصر مثبتات الموضوعات الخارجية بالعلم والبيّنة المصطلحة، لثبوتها بالاستصحاب ،

(١\*) ج ٢ ص ٦٠ .

(٢\*) وسائل الشيعة : الباب : ٤ من أبواب ما يكتسب به ، الحديث : ٤ .



وتثبت ايضا بقول صاحب اليد (١) ، بملك ، او اجارة ، او اعارة ، او امانة ، بل او غصب .

وحكم الحاكم ، والاقرار أيضاً ، فعليه يكون حاصل معنى الرواية : ان الاشياء كلها على هذا حتى يعلم حكمها ، او يدل عليه دليل معتبر ، ومن المعلوم صدق الدليل على خبر العدل ، كصدقه على البيئنة المصطلحة ، وحكم الحاكم ، والاستصحاب ، واقرار المقر ، فلا تكون الرواية رادعة عن السيرة . ولأجل توهم الردع استشكل المصنف «قده» في العمل بخبر العدل ، وقد عرفت دفعه . كيف وفي بعض الروايات - مضافا الى ما ذكرناه في بحث المياہ (١\*) - ما يؤيد السيرة المذكورة ، كالنهى عن إعلام المصلي بنجاسة ثوبه بقوله **يُحِبُّكَ** : « لا يؤذنه حتى ينصرف » (٢\*) . وكذا التوييح على اعلام المغتسل ببقاء لمعة في ظهره لم يصبها الماء ، بقوله **يُحِبُّكَ** : « ما كان عليك لوسكت » (٣\*) ، لدلالته على حجية اخبار العدل ، او الثقة ، والا فلاوجه للمنع او التوييح عن الاعلام .

### قول صاحب اليد

(١) قد أوضحنا الكلام في ذلك في بحث المياہ (٤\*) فلا نعيده تفصيلاً وحاصل ما ذكرناه : هو ان العمدة في حجية قوله - وان لم يكن عدلاً أو ثقة - السيرة

(١\*) ج ٢ ص ٦١ .

(٢) عن محمد بن مسلم عن أحدهما عليهما السلام قال : «سألته عن الرجل يرى في ثوب أخيه دماً ، وهو يصلي . قال : لا يؤذنه حتى ينصرف » .

وسائل الشيعة : الباب ٤٧ من أبواب النجاسات ، الحديث : ١ .

(٣) عن عبدالله بن سنان عن أبي عبدالله -ع- قال « اغتسل أبي من الجنابة ، فقيل له : قد ابقيت لمعة في ظهرك لم يصبها الماء ، فقال له : ما كان عليك لوسكت ، ثم مسح تلك اللمعة بيده » .

وسائل الشيعة ، الباب : ٤٧ من أبواب النجاسات ، الحديث : ٢ .

(٤\*) ج ٢ ص ٦٣ .

ولا اعتبار بمطلق الظن (١) وان كان قوياً . فالدهن ، واللبن ،  
والجبن المأخوذ من أهل البوادي محكوم بالطهارة وان حصل الظن  
بنجاستها . بل قد يقال بعدم رجحان الاحتياط (٢) بالاجتناب عنها ، بل قد  
يكرهه او يحرم اذا كان (١) في معرض الوسواس .

المستمرة ، الممضاة بعدم الردع ، القائمة على العمل بقول ذي اليد ، مطلقا ، سواء  
أكان مالكا للعين ، او للمنفعة ، او للانتفاع ، او كان غاصبا . بل لا يبعد قبول قول  
امهات الأولاد ، ومربياتهم ، فيقبل اخبارهن بنجاسة ثيابهم ، وأبدانهم ، وطهارتها .  
ولعل السر فيها : هو ارتكاز ان المستولى على الشيء أعرف بحال ما في يده من غيره ،  
فيقبل قوله بالطهارة ، وان كان على خلاف إستصحاب النجاسة ، الجارى في كثير من  
الموارد . وإن شئت الأحاطة بما قيل أو يقال في المقام ، فراجع ما ذكرناه هناك .

### الظن المطلق

(١) ما لم يبلغ مرتبة الإطمئنان ، والا فهو حجة عقلائية ، لم يردع عنها  
الشارع وأما اذا كان دونها فالاصل عدم حجيته ، فيكون المرجع استصحاب الطهارة ،  
أوقاعدتها ان لم تكن له حالة سابقة . كما اذا شك في انه من الأعيان النجسة او غيرها -  
لأن موضوع الاصول أعم من الظن غير المعبر ، كما ثبت في محله . خلافاً لما عن  
الشيخ في النهاية ، والحلبى ، من القول بحجية مطلق الظن في باب النجاسات ، كما  
ذكرناه في بحث المياه (٢) ، مع جوابه .

### الاحتياط المؤدى الى الوسواس

(٢) لا إشكال في أن الإحتياط في نفسه - اى بما هو احتياط - امر راجح ،  
لانه تحفظ على الواقع المحتمل ، حذراً من الوقوع في مفسدته ، بترك محتمل  
الحرمة . أو جلباً لحصول مصلحته ، باتيان محتمل الوجوب . نعم قد يزاحمه عنوان

(١) وفي تعليقه دام ظله على قول المصنف «قده» : - أو يحرم اذا كان ... : وفي

الطلاقة اشكال ، بل منع .

(٢) ج ٢ ص ٤٩ .

آخر طارئ مساو له في الأهمية ، أو أرجح ، فيوجب مرجوحيته بالإضافة ، او حرمة ، تبعاً لأهمية العنوان المزاحم ، وهذا مما لا يختص بالاحتياط في باب النجاسات ، بل ولا باب الاحتياط ، بل يجري ذلك في جميع العناوين الثانوية المزاحمة للعناوين الأولية في الملاك ، وهذا كما اذا كان عنده ماء مشكوك الطهارة حيث انه يحسن الاحتياط حينئذ بترك الوضوء او الغسل منه اذا كان عنده ماء آخر معلوم الطهارة . وأما اذا كان الماء منحصراً به فلا يجوز الاحتياط بتركه والايتان بالتيمم ، لعدم مشروعيته مع وجود ماء محكوم بالطهارة شرعاً . وكما اذا فرضنا ان تحصيل الماء الطاهر يحتاج إلى صرف وقت يوجب تأخير الصلاة عن وقتها ، فانه يحرم الاحتياط حينئذ أيضاً ، وهكذا ... وهذا واضح لا كلام فيه ، وانما الكلام في أمرين آخرين ، « أحدهما » : في حرمة الاحتياط الناشئ عن الوسواس . « الثاني » : في حرمة الاحتياط المؤدى إليه .

أما الاول فنقول : ان نفس الوسوسة - وهي حالة نفسانية - مما لا إشكال في مرجوحيتها ، لأنها توجب تضييع الأوقات الغالية ، كما هو المشاهد في الأشخاص المبتلين بها . بل قد توجب إختلال النظام ، أعاذنا الله منها . الا ان الكلام في أن الاحتياط الناشئ من هذه الحالة - أي الجري العملي على طبقها - هل يكون حراماً أم لا ؟ فاذا أعاد الوضوء ، أو الصلاة ، مراراً من جهة الوسوسة في صحتهما ، فهل يحكم بفسقه لو فرض التفاته الى الحكم والموضوع ، كما في بقية المحرمات الشرعية ؟ الظاهر عدم الحرمة مالم يستلزم تفويت واجب ، أو ارتكاب حرام ، وان التزم بعضهم بحرمة العمل على طبق الوسواس بما هو ، بل في بعض الكلمات نفى الاشكال عن حرمة . وقد يستدل لها بروايات :

منها : ماورد فيها النهي عن تعويد الشيطان نقض الصلاة ، بقوله **يُحْيِيهِ** : « لا تعوّدوا الخبيث من أنفسكم نقض الصلاة » (١\*).

(١\*) كما عن زرارة وأبي بصير جميعاً قالا : « قلنا له : الرجل يشك كثيراً في صلاته -

بدعوى : دلالتها على حرمة إعادة الصلاة اذا كانت عن وسوسة الشيطان .  
و يندفع : بان النهى قد تعلق بنقض الصلاة ، دون إعادتها ، فهو ارشاد الى  
مرجوحية النقص ، أو حرمة ، كما عليها المشهور ، فليس أمراً مولوياً دالاً على  
حرمة الاحتياط بالاعادة . ويؤيده : تعليل النهى المذكور ، بانه : « انما يريد الخبيث  
أن يطاع ، فاذا عصى لم يعد إلى أحدكم » (١\*) ، والتعليل المذكور قرينة صريحة  
على الإرشاد .

ومنها : ما دلت على أن الوسوسة من عمل الشيطان ، و ما كان كذلك فهو  
حرام ، ك :

صحیحة عبدالله بن سنان قال : « ذكرت لأبي عبدالله عليه السلام رجلاً مبتلى  
بالوضوء والصلاة ، و قلت : هو رجل عاقل ، فقال أبو عبدالله عليه السلام : وأى عقل له ،  
وهو يطيع الشيطان . فقلت له : وكيف يطيع الشيطان ؟ فقال : سله هذا الذى يأتيه  
من أى شيء هو ، فانه يقول لك من عمل الشيطان » (٢\*) .

وفيه : أن الصغرى - أعنى كون الوسوسة من عمل الشيطان - وان كانت مسلمة ،  
بل مطلق الشك والترديد يكون منه ، والوسواسى يطيعه . إلا أن الكبرى - وهى  
أن كل عمل شيطانى يكون حراماً - غير ثابتة . كيف وأن إرتكاب المباح أو المكروه

→ حتى لا يدري كم صلى ، ولما بقى عليه ؟ قال : يعيد . قلنا : فانه يكثر عليه ذلك ، كلما  
أعاد شك . قال : يمضى فى شكه . ثم قال : لا تعودوا الخبيث من أنفسكم نقض الصلاة ،  
فقطمعه ، فان الشيطان خبيث معتاد لماعود ، فليمض أحدكم فى الوهم ، ولا يكثرن نقض  
الصلاة ، فانه اذا فعل ذلك مرات لم يعد اليه الشك . قال زرارة : ثم قال : انما يريد الخبيث  
ان يطاع ، فاذا عصى لم يعد الى أحدكم .

الوسائل : الباب : ١٦ من أبواب الخلل الواقع فى الصلاة ، الحديث : ٢ .

(١\*) كما فى رواية زرارة وأبى بصير المتقدمة آنفا .

(٢\*) وسائل الشيعة : الباب ١٠ من أبواب مقدمة العبادات ، الحديث : ١ .

يُعدّ من الشيطان جزماً ، لان المؤمن الحقيقي لا يضيّع اوقاته الثمينة بالاشتغال بالمباح أو المكروه ؟ وقد حكى عن بعض : أنه لم يرتكب طيلة حياته مباحاً ، فضلاً عن المكروه . وهذا و ان كان صعباً ، إلاّ انه أمر ممكن ، بالاتيان بجميع اموره متقرباً بها من الله تعالى ، باضافته اليه تعالى بنحو من الاضافة . فاذا كان ارتكاب غير محبوبه تعالى مع كونه اطاعة للشيطان حلالا ، فليكن الوسواس أيضاً من هذا القبيل .

و بالجمله : لا دليل على حرمة العمل على طبق الوسواس ، بما هو ، نعم لو استلزم عنواناً آخرًا محرماً حرم لهذه الجهة ، كما اذا استلزم نقض الصلاة المحرّم على المشهور ، أو ترك واجب ، كتأخير الصلاة عن وقتها - كما حكى عن بعض المبطلين بالوسواس انه اتى نهرا للاغتسال قبل طلوع الشمس بساعة ، و فرغ من اغتساله بعد الغروب - أو ترك الاءنفاق على واجبي النفقة بواسطة صرف الوقت في الوسوسة ، او استلزم اختلال النظام ، او الهلاكة ، او الضرر على النفس ، او على الغير ، الى غير ذلك من العناوين الطارئة المحرمة ، ففي جميع هذه الفروض يحرم الاحتياط ولولم يكن من جهة الوسواس . هذا كله في الاحتياط الناشئ عن الوسوسة .

و أما الأمر الثاني ، و هو الاحتياط المؤدى الى الوسواس ، فقد ظهر حكمه مما ذكرناه في الأمر الاول ، من عدم حرمة الوسواس ، فالاحتياط المؤدى إليه لا يكون حراماً بطريق أولى ، لان حرمة المقدمة متوقفة على حرمة ذبيها ، والمفروض عدم حرمة . فما ذكره في المتن ، من حرمة الإحتياط اذا كان في معرض الوسواس غير صحيح ، أما اولاً : فلعدم حرمة الوسواس ، فمقدمته غير محرمة أيضاً . و أما ثانياً : فلان مجرد المعرضية لا يكفي في حرمة المقدمة ما لم يبلغ ذبيها مرتبة من الأهمية تستوجب الحذر من الوقوع فيه ، والوسوسة - لو سلم حرمتها - ما لم تبلغ هذه المرتبة .

«مسألة ١»: لا اعتبار بعلم الوسواسي في الطهارة والنجاسة (١) (١٠٩)

### علم الوسواسي

(١) ينبغي التكلم في جهات، «الأولى»: في أنه هل يجب على الوسواسي تحصيل العلم بالواقع في مقام الإمتثال، أو يجوز له الاكتفاء باحتمال فراغ الذمعة؟ لا ينبغي الإشكال في تعيين الثاني، وجواز اكتفاءه بالاحتمال، وذلك لخروج شكه عما هو المتعارف عند العقلاء، لحصول الشك له من الأسباب غير المتعارفة، فلا يشمل موضوع الأصول العملية الشرعية، من استصحاب النجاسة ونحوه، لانصرافه عنه. بل لا يجري في حقه قاعدة الاشتغال العقلي، وذلك للروايات (٢\*) الدالة على عدم لزوم الاعتناء بشك كثير الشك، وانه لا يجب عليه تحصيل العلم باتيان الأمور به إذا أتى بالعمل على النحو المتعارف، فيثبت الحكم في الوسواسي - الذي أشد من كثرة الشك - بطريق أولى.

الجهة الثانية في حجية شهادته كما إذا شهد بنجاسة شيء مثلاً. الصحيح هو عدم الحجية، لحصول العلم له من الأسباب غير المتعارفة، فينصرف عنه أدلة إعتبارها كانصراف أدلة الأصول العملية عن شكه الحاصل له من الأسباب غير العادية، كما ذكرنا آنفاً. وعن بعض الوسواسيين: انه كان يتوضأ على السطح، فاعتقد ان قطرة من ماء الوضوء قد نزلت من أرض الدار، فاصابت رقبته، فصار ذلك سبباً لتنبهه، وزوال وسوسته، اذ كيف يمكن صعود قطرة ماء من ارض الدار الى السطح، فتصيب رقبته. وعن بعضهم: انه كان يعتقد نجاسة جميع المساجد في النجف الأشرف، من جهة إفعال الماء القليل بملافة الآلات والأدوات المستعملة في البناء. وأعجب من ذلك ما حكى عن بعض العوام من أهل الوسوسة انه كان يحلق لحيته لوصول الماء إلى بشرته في الوضوء، لاعتقاده ان الشعر ولو خفيفه يمنع عن وصول الماء الى البشرة. فأمثال هذه الاعتقادات الحاصلة من الأسباب غير المتعارفة لا يمكن دعوى شمول أدلة

(١\*) وفي تعليقه دام ظلّه على قول المصنف «قدّه»: - «لا اعتبار بعلم الوسواسي» -:

وبمعنى انه لا يجب عليه تحصيل العلم بالطهارة، ولا يعتمد على اخباره بالنجاسة.

(٢\*) المذكورة في الوسائل، الباب: ١٦ من أبواب الخلل الواقع في الصلاة.

حجية الشهادة لها ، مع انها لا توجب الظن - بل ولا الاحتمال - لغير الوسواسي .  
 الجهة الثالثة : في حجية علم الوسواسي بالنسبة الى عمل نفسه ، فاذا اعتقد نجاسة شيء - مثلاً - فهل يجب عليه الاجتناب عنه أولاً ؟ وهكذا لو اعتقد بطلان عمله ، من صلاة ، او وضوء ، ونحوهما ، من جهة علمه بفقد شرط ، أو طرو مانع - كالحدث - فهل يكون إعتقاده في حقه حجة أولاً ؟ الصحيح هو الحجية ، و لزوم العمل على طبق علمه و إعتقاده . وذلك لما حقق في محله : من أن حجية القطع ذاتية لا يمكن الردع عنه في نظر القاطع وان كان مخالفاً للواقع في نظر الرادع .  
 نعم يمكن التصرف في متعلق قطعه ، بان يقال : ما علم نجاسته من طريق الوسوسة لا يجب الاجتناب عنه ، أو أن فقدان الشرط أو وجود المانع إنما يبطلان العمل اذا علم بهما من غير هذا الطريق . الا ان هذا تقييد في موضوعات الأحكام الواقعية من غير دليل ، لأن مفادها ثبوت الأحكام للموضوعات الواقعية بماهى ، فالنجاسة بماهى يجب الاجتناب عنها ، كما أن الحدث - مثلاً - بما هو يبطل الصلاة ، أو الوضوء ، لا النجاسة المعلومة ، أو الحدث المعلوم من طريق متعارف . و «دعوى» : ظهور الإجماع على ذلك « غير مسموعة » لأن المسألة لم تكن معنونة في كلمات الاصحاب كي يمكن تحصيل اجماع تعبدى في المقام .

وأما الروايات الدالة على النهي عن تعويد الخبيث من نفسه ، أو أن الوسوسة من عمل الشيطان ، أو أن من أطاعه لا عقل له - كما تقدمت (١\*) - فمختصة بصورة الشك ، ولا تعم العلم ، كما لا يخفى على من لاحظها . و من هنا ورد النهي فيها عن نقض الصلاة ، وهو أمر إختياري للمكلف ، وكذا إطاعة الشيطان ، وهذا من خواص الشك و التردد ، و إلا فالعالم بالفساد تكون صلاته منتقضة في نفسها ، كما أنه لا يرى البطلان إلا إطاعة الرحمن ، لانه قاطع بالفساد ، كما هو مفروض الكلام . فالصحيح انه يجب عليه العمل بعلمه .

(١\*) في الصفحة : ٢٧١ - ٢٧٢ في المتن والتعليقة .

« مسألة ٢ » : العلم الاجمالي كالتفصيلي (١) ، فاذا علم بنجاسة أحد الشيئين يجب الاجتناب عنهما ، الا اذا لم يكن أحدهما محلا لابتلاءه (٢) ، فلا يجب الاجتناب عما هو محل الابتلاء أيضا .

### العلم الاجمالي بالنجاسة

(١) قد اوضحنا الكلام في ذلك في مباحث القطع من الاصول ، فراجع .  
 (٢) لا يخفى أن من شرائط تنجيز العلم الاجمالي فعلية التكليف على كل تقدير ، بحيث لو فرض عدم فعليته - على تقدير ثبوته في بعض الأطراف - لا تحل العلم الاجمالي ، ولم يكن منجزاً للتكليف ، وجرى الأصل النافي في الطرف الاخر ، لانه حينئذ يكون من موارد الشك في التكليف لا المكلف به . ومن هنا تعتبر القدرة على جميع الأطراف ، لأنها من الشرائط العامة للتكليف ، فلو كان بعض الأطراف خارجاً عن قدرة المكلف لم يكن العلم منجزاً ، كما اذا علم اجمالاً بغصية أحد الإنايين و كان احدهما في قعر البحر ، فانه لا يصح النهي عن الإيناء الواقع في البحر على تقدير أنه المغصوب ، لخروجه عن قدرة المكلف ، فيرجع في الإيناء الاخر الى الاصل . الا ان شيخنا الاتصاري «قده» وتبعه من تأخر عنه - زاد على ذلك في الشبهة التحريمية اشتراط كون جميع الأطراف داخلاً في محل الابتلاء . والمراد به كونها في معرض تصرف المكلف ليحسن التكليف بكل واحد منها ، وهو أخص من القدرة ، اذ المكلف قد يكون قادراً على شيء الا انه لا داعي له الى ارتكابه ، لخروجه عن معرض تصرفه ، كما اذا فرضنا العلم الاجمالي بنجاسة إفاء الملك او إيناء نفسه ، فان الشرب في إيناء الملك وان كان مقدوراً ولو باتعاب النفس ، وتوسيط الوسائط ، والتوسل بخدم السلطان مثلاً ، الا انه لا داعي له إلى ذلك . والوجه في هذا الاشتراط : استهجان التكليف بما يكون خارجاً عن محل الابتلاء ، لانه يعد لغواً في نظر العرف .

و بعبارة اخرى : النهي عن شيء انما يكون في مرتبة المانع ، ولا يستند عدم الشيء الى المانع الا بعد فرض وجود المقتضى له ، فاذا فرضنا عدم تعلق ارادة



« مسألة ٣ » : لا يعتبر في البينة حصول الظن بصدقها (١) . نعم  
يعتبر عدم معارضتها بمثلها (٢) .

العبد بفعل شيء أبداً ، فلم يكن المقتضى له موجوداً ، فلا محالة يستند عدمه الى  
عدم المقتضى ، لا المانع .

أقول : الصحيح هو عدم إعتبار هذا الشرط في التكاليف الشرعية زائداً على  
اعتبار القدرة ، لان الغرض من النواهي الشرعية ليس مجرد حصول الترك في  
الخارج و ان كانت توصيلية - كما هو الحال في التكاليف العرفية - بل الغرض منها  
هو الترك مع امكان حصول الكمال النفساني بالتقرب منه تعالى بالامتثال ، و يكفي  
في حصول هذا الغرض مجرد القدرة على فعل الحرام وان لم تتعلق ارادة العبد بفعله  
- عادة - لصحة استناد الترك اليه اختياراً ، امثالاً لنهي المولى ، فمجرد امكان  
الداعوية للنهي يكفي في حسنه و ان لم يكن داعياً بالفعل . ومن هنا صح النهي عن  
نكاح المحارم ، و أكل الفاذورات ، والخبائث ، ولحوم الانسان وان لم ترغب النفس  
فيها عادة .

و بالجملة : اذا كان الخروج عن محل الابتلاء ملازماً للخروج عن القدرة -  
كما هو الحال في اكثر الامثلة التي ذكرها لذلك - صح الاشتراط المذكور ، الا  
انه في الحقيقة اشترط للقدرة لاشيء آخر ، والا فلا دليل على اعتباره . و تفصيل  
الكلام في محله في الاصول .

(١) بل لا يضر الظن بخلافها ، لاطلاق دليل حجيتها ، فالبينة حجة ، سواء  
أُظن بوفاقها ام بخلافها ام لا .

(٢) لعدم امكان شمول الدليل للمعارضين لاستحالة التعبد بالنقيضين ، او  
الضدين ولا لاحدهما المعين لانه ترجيح بلا مرجح ولا لاحدهما لا بعينه ، اذ لا  
مصدق له في الخارج ، لان ما في الخارج كلها تعيّنات . فلا بد من التساقط والرجوع  
الى اصل او غيره . الا ان يقوم دليل على الترجيح ، او التخيير ، كما في الخبرين  
المتعارضين الواردين في الأحكام دون الموضوعات الخارجية .

« مسألة ٤ » : لا يعتبر في البيئة ذكر مستند الشهادة (١) . نعم لو ذكرها مستندها ، وعلم عدم صحته لم يحكم بالنجاسة .

### ذكر مستند الشهادة

(١) هل تعتبر البيئة مطلقا ولومن دون ذكر مستند الشهادة ، او يفصل بين ما اذا اتحد الشاهد والمشهود عنده في سبب النجاسة فتكون حجة من غير ذكر السبب ، وبين ما اذا كان خلاف بينهما فلا يكون حجة ؟ ؟ الصحيح هو الثاني (١\*) .  
توضيح المقال : هو انه لو ذكرت البيئة - القائمة على النجاسة مثلا - مستند الشهادة ، و علمنا بخطئها فيه ، لم يحكم بالنجاسة ، كما اشار اليه بقوله « قد » : « نعم لو ذكرنا ... » . وذلك لعدم حجية الأمانة مع العلم بالخلاف ، سواء أكان خطئها في الموضوع - كما اذا شهدت بوقوع الدم في الماء ، و علمنا بعدم وقوعه فيه - أم كان في الحكم ، كما اذا شهدت بنجاسة الثوب من جهة ملاقاته لعرق الجنب من الحرام ، ولم نقل بنجاسته .

وتوهم : بقاء حجيتها في الدلالة على أصل النجاسة وان لم تكن حجة في السبب الخاص من جهة العلم بالخطأ فيه .

مندفع : بسقوط المدلول الإلزامي عن الحجية بعد سقوط المدلول المطابقي ، فان أصل النجاسة مدلول الترامي ، لاخبارها عن النجاسة الخاصة المسببة عن سبب خاص ، فاذا سقطت دلالتها على النجاسة الخاصة لم تكن حجة في الدلالة على أصل النجاسة .

و بعبارة اخرى : النجاسة المسببة عن ملاقاته الدم - مثلا - منتفية يقينا للعلم بخطئها فيها ، والنجاسة المسببة عن سبب آخر لم تحك عنها البيئة ، لا بالمطابقة ، ولا بالالتزام . هذا كله فيما اذا ذكرت البيئة مستند الشهادة ، و علمنا بخطئها فيه .  
وأما اذا لم تذكر مستندها ، فان علمنا باتحاد البيئة والمشهود عنده في اسباب

(١\*) كما اشار الى ذلك في تعليقه دام ظله على قول المصنف « قد » : ولا تعتبر في

البيئة بقوله : « والا اذا كان بين البيئة ومن قامت عنده خلاف في سبب النجاسة » .

النجاسة اجتهادا او تقليدا كما هو الغالب كانت حجة حينئذ، لترتب الأثر - على هذا التقدير - على الشهادة عند المشهود عنده، فيشملها دليل الحجية. وأما اذا لم نعلم بالاتحاد، واحتملنا استنادها الى شيء لا يكون سبباً عند المشهود عنده، فالظاهر عدم الحجية في هذا الحال كما عليه العلامة «قده»، حيث قال في محكي كلامه في التذكرة: انه «لا تقبل الا بالسبب، لجواز ان يعتقد ان سؤر المسوخ نجس...» وذلك لعدم ثبوت اخباره عن ملاقاته ما يؤثر في النجاسة عند المشهود عنده. والوجه في ذلك: ان الاخبار عن نجاسة الثوب - مثلا - ينحل الى امرين، كبروى وصغرى. «أما الكبرى» فهي الاخبار عن ثبوت الحكم بالنجاسة في الشريعة المقدسة على نحو القضايا الحقيقية لشيء ما - كالبول، والدم، والمني - ومنجسيته لملاقيه. «وأما الصغرى» فهي الاخبار عن ملاقاته الثوب لذلك النجس.

أما الكبرى فلا طريق الى ثبوتها سوى الكتاب، والسنة، او فتوى المجهتد، لانها من الشبهات الحكمية، ولا حجة للبيئنة فيها، لاختصاص حجيتها بالموضوعات الخارجية، كما هو واضح.

وأما الصغرى - وهي الاخبار عن ملاقاته الثوب مع النجس - فالبيئنة وان كانت حجة فيها إلا أنها غير ثابتة، لجواز ان يكون الملاقى طاهرا عند المشهود عنده، لاحتمال خطأ هذا الشاهد في اعتقاده بنجاسته، فلا أثر لهذه الملاقاة في نظره، لان الملاقاة مع جسم ما أعم من الطاهر والنجس لا توجب نجاسة ملاقيه، فالأخبار عن الملاقاة المؤثرة في نظر المشهود عنده غير ثابتة، والأخبار عن طبيعى الملاقاة مع جسم ما وان كان ثابتاً إلا أنه لا أثر له، فلا مانع حينئذ من الرجوع الى استصحاب عدم تحقق الملاقاة المؤثرة - كملاقاة البول، او الدم - بعد عدم قيام الأمانة على خلافه، وأثره الحكم بطهارة المشهود بنجاسته، ولا يعارضه استصحاب عدم الملاقاة مع غير المؤثر، لعدم ترتب أثر عليه.

و دعوى: قيام السيرة على العمل بخبر الشاهد حتى في هذا الحال، كما يعمل

« مسألة ٥ » : اذا لم يشهدا بالنجاسة بل بموجبها كفى ، (١) و ان لم يكن موجبا عندهما ، أو عند أحدهما ، فلو قالوا: ان هذا الثوب لاقى عرق الجنب من حرام ، او ماء الغسالة : كفى عند من يقول بنجاستهما ، و ان لم يكن من مذهبهما النجاسة .

« مسألة ٦ » : اذا شهدا بالنجاسة واختلف مستندهما كفى في ثبوتها (٢) و ان لم تثبت الخصوصية ، كما اذا قال أحدهما : ان هذا الشيء لاقى

بخبره فيما إذا ذكر السبب الثابت سببته عند المشهود عنه . « غير مسموعة » لعدم ثبوتها عندنا .

وبالجملة : المدار في حجية البيئنة ، و ثبوت النجاسة بها انما هو على اخبارها بالملافة المؤثرة عند من قامت عنده لا في نظر الشاهد ، و من هنا اكتفى المصنف « فقه » في المسألة الاتية بالشهادة بموجب النجاسة عند المشهود عنه ، ولولم يكن موجبا لها عند الشاهدين ، او عند احدهما .

وما ذكرناه يجرى في قول صاحب اليد ايضا، فلا يكون قوله حجة الامع توافقه مع الاخر في السبب ، كما هو الغالب . فتحصل : انه لا بد في حجية البيئنة اما من العلم باتحادها مع المشهود عنه في الاسباب ، أو ذكر سبب النجاسة .

(١) قد ظهر حال هذه المسألة مما ذكرناه في المسألة السابقة ، من أن العبرة في الحجية بترتب الأثر عند المشهود عنه ، وان لم يكن له أثر عند البيئنة نفسها ، كما هو الحال في جميع الأمارات : ومعه لامجال لاستصحاب عدم الملافة مع النجس ، لقيام الأمانة الحاكمة على خلافه .

### اختلاف مستند الشهادة

(٢) حاصل ما ذكره المصنف « فقه » في هذه المسألة هو التفصيل بين ما اذا نفى كل من الشاهدين قول الاخر ، وبين ما اذا لم ينهه ، ففي الأول لا يثبت القدر المشترك اعنى اصل النجاسة ، كما لا تثبت الخصوصية ، وفي الثاني يثبت الجامع و ان لم تثبت الخصوصية ، لوجود التنافي بين قوليهما في الأول دون الثاني . والصحيح هو عدم

البول ، وقال الاخر : انه لاقى الدم ، فيحكم بنجاسته ، لكن لا تثبت النجاسة البولية ، ولا الدمية ، بل القدر المشترك بينهما . لكن هذا اذا لم ينف كل منهما قول الاخر ، بأن اتفقا على أصل النجاسة ، وأما اذا نفاه - كما اذا قال أحدهما : انه لاقى البول ، وقال الاخر : لابل لاقى الدم - ففي الحكم بالنجاسة اشكال .

الفرق بينهما ، لان النافي للخصوصية لا ينفى القدر المشترك ، ففيها لا يستلزم نفى الجامع ، فلوقلنا بثبوت القدر الجامع بمجرد الشهادة على خصوصيتين نقول به في كلتا صورتين ، والا فلا .

وتنقيح الكلام في المقام بحيث يتضح به حال صور اختلاف الشاهدين أن يقال : انه لا بد في حجية البيئنة من اتحاد مورد شهادة الشاهدين بحيث يتواردان على مورد واحد كي تتم البيئنة عليه ، سواء أكان ذلك المورد أمرا شخصياً ام كلياً ، وأما انتزاع قدر جامع من قولهما فيما اذا اختلف مورد قول كل منهما عن الاخر فلا أثر له ، لعدم قيام البيئنة عليه ، بل هو أمر انتزاعي من موردين مختلفين . نعم اذا كان نفس العنوان المذكور - اعنى الجامع الانتزاعي - مورداً للشهادة ، وكان ذا أثر شرعى ، تكون البيئنة حجة أيضاً .

و عليه فاذا شهد كل منهما ببيع زيد داره من عمرو تمت البيئنة حينئذ على بيع شخصي ، كما انه اذا شهدا ببيعها من أحد الشخصين عمرو أو بكر من دون تعيين أحدهما تمت البيئنة أيضاً على بيع الدار من كلي أحدهما ، و يترتب عليه الأثر ، كاتقاء حق ورثة زيد في هذه الدار ، ونحو ذلك ، وان لم يحكم بانتقالها الى خصوص عمرو ، او بكر . فمورد الشهادة في هذه الصورة هو الأمر الكلي ، أى عنوان احدهما ، نظير متعلق العلم الاجمالي فيما اذا علمنا اجمالاً ببيع داره من احد هذين الشخصين ، فكما ان العلم الاجمالي فيه يكون حجة فكذلك البيئنة ، لوحدة المتعلق في كلا الموردين . وأما اذا شهد أحدهما ببيع الدار من عمرو ، وشهد الاخر ببيعها من بكر فلا أثر لهذه الشهادة ، اذ يبيعها على كل من عمرو او بكر مما لم تقم عليه البيئنة ، بل

مجرد شهادة عدل واحد كما أن بيعها من أحدهما على نحو العنوان الكلي لم تقم عليه البيئنة ايضاً ، غاية ما هنالك امكان انتزاع جامع احدهما عما هو المورد لكل من الشهادتين ، الذي هو المدلول الالتزامي لكل منهما ، لأن الشهادة على بيع الدار من عمرو - مثلاً - تدل بالالتزام على بيعها من احدهما ، لصدق هذا العنوان على عمرو الا انه قد ذكرنا مراراً : ان الدلالة الالتزامية كما انها تتبع الدلالة المطابقية في أصل وجودها ، كذلك تتبعها في الحجية ، فلوسقطت الدلالة المطابقية عن الحجية سقطت الدلالة الالتزامية ايضاً ، وحيث انه لا اعتبار بشهادة عدل واحد في مدلولها المطابق لا اعتبار بها في مدلولها الالتزامي ايضاً ، لعدم قبول شهادة عدل واحد في باب المرافعات نعم اذا شهدا ابتداء بانتقال الدار الى احدهما تمت البيئنة على العنوان الكلي كما ذكرنا .

اذا عرفت ذلك فنقول : ان شهادة الشاهدين بالنجاسة قدير دان على وجود واحد ، واخرى على وجودين ، فهنا قسمان :

أما القسم الأول ، فان لم يكن فيه اختلاف أصلاحتي في الخصوصيات فالامر واضح ، كما اذا شهدا بوقوع قطرة من البول في الإناء المعين في الزمان المعين ، بلا اختلاف في شيء من ذلك ، فحينئذ تثبت النجاسة بها بلا كلام .

وأما اذا اختلفا فالاختلاف يكون - تارة - في العوارض الشخصية - واخرى - في الصنف ، وثالثة في النوع ، فالصور ثلاثة :

أما الصورة الاولى : فكما اذا شهدا بوقوع قطرة من البول في الاناء ، الا انهما اختلفا في زمانه ، فقال احدهما : انه كان في الليل ، وقال الاخر : انه كان في النهار ، بعد اتفاقهما على ان ما شهد به احدهما هو عين ما شهد به الاخر . ولا اشكال في تمامية البيئنة في هذه الصورة ، لاتفاق الشاهدين على امر واحد وان اختلفا في خصوصياته ، اذ لا يضر هذا الاختلاف في الحكم بالنجاسة المترتبة على طبعي البول ، من دون فرق بين اصابته للإناء في الليل أو في النهار ، ادسائر الخصوصيات .

وأما الصورة الثانية : فكما اذا شهدا بوقوع الميتة في الماء ، واختلفا في انها كانت ميتة شاة او هرة . ولا اشكال في ثبوت النجاسة في هذه الصورة أيضا ، لتمامية البيئنة على وقوع الميتة التي هي موضوع الحكم بالنجاسة ، والاختلاف في الصنف لا يقدرح في الحكم بالنجاسة المترتبة على طبيعي الميتة بعد اتفاقهما على وحدة المشهود به وجوداً ، وان ما شهد به أحدهما عين ما شهد به الاخر .

و أما الصورة الثالثة : فكما اذا شهد أحدهما بوقوع قطرة من الدم في الإِناء ، وشهد الاخر بوقوع قطرة من البول ، بحيث كانا متفقين أيضاً في ملافاة قطرة واحدة فاتحد المشهود به بهذا المقدار ، الا انهما اختلفا في ماهية هذه القطرة . والظاهر عدم الحكم بالنجاسة في هذه الصورة ، لأنهما وإن اتفقا على وحدة المشهود به ، الا انهما اختلفا في نوعه ، والاختلاف في النوع مما له دخل في ثبوت النجاسة ، بخلاف الاختلاف في الصنف ، او العوارض الشخصية ، فان الميتة من ذى النفس السائلة نوع واحد محكوم عليه بالنجاسة ، سواء أكانت ميتة هرة ام شاة مثلاً وهذا بخلاف الدم والبول ، فان كل واحد من هذين نوع مستقل محكوم عليه بالنجاسة - كسائر انواع النجاسات - ولا جامع ما هويتاً بينهما يكون هو المحكوم عليه بالنجاسة ، والجامع الانتزاعي - اعنى : عنوان أحدهما - لم يكن موضوعاً للحكم بالنجاسة ، ولا مشهوداً به . فالمدلول المطابق لكل واحد من الشهادتين غير ثابت ، لأنه مما اخبر به عدل واحد ، ولا نقول بحجيته - فرضاً - فلا يثبت المدلول الالتزامى لهما - وهو وقوع احد هذين النجسين في الإناء - ايضا ، لتبعيته للمدلول المطابق وجوداً ، وحجية ، وهذا من دون فرق بين نفي أحدهما للاخر و عدمه . نعم اذا شهدا بوقوع قطرة من أحدهما بحيث كان مصب الشهادة هو هذا الجامع - اعنى وقوع النجس المررد بين البول والدم - فقد تمت البيئنة ، لاتفاق قولهما على مورد واحد وان كان هو الجامع الانتزاعي .

و أما القسم الثانى - وهو ما اذا كان مورد شهادتهما وجودين مختلفين - فله

« مسألة ٧ » : الشهادة بالاجمال كافية أيضا ، كما اذا قالوا : أحد هذين نجس ، فيجب الاجتناب عنهما . و اما لو شهد أحدهما بالاءجمال ، والآخر بالتعيين كما اذا قال أحدهما : احد هذين نجس ، و قال الآخر : هذا -معينا- نجس ففي المسألة وجوه ، وجوب الاجتناب عنهما ، و وجوبه عن المعين فقط ، و عدم الوجوب أصلا (١) .

أيضا صور ثلاثة ، لانهما قد يختلفان في الشخص ، واخرى في الصنف ، وثالثة في النوع أما «الاولى» فكما اذا شهد أحدهما بوقوع قطرة من البول في الإناء صباحا ، وشهد الآخر بوقوع قطرة أخرى منه فيه مساء . و أما « الثانية » فكما اذا شهد أحدهما بوقوع قطرة من دم الرعاف ، وشهد الآخر بوقوع دم الذبيحة . و أما « الثالثة » فكما اذا شهد أحدهما بوقوع الدم والآخر بوقوع البول . و في شيء من هذه الصور الثلاثة لا يحكم بالنجاسة ، لعدم تمامية البيئنة على شيء واحد ، لأن المفروض تعدد مورد كل من الشهادتين ، وان المشهود به لاحدهما غير ما هو المشهود به للآخر .

والفرق بين الاختلاف في هذا القسم والقسم الاول هو : انه في هذا القسم قد يقع التنافي بين قوليهما ، وقد لا يقع ، لان المخبر عن وقوع قطرة من البول قد ينفي وقوع قطرة الدم في الإناء من باب الاتفاق ، وقد لا ينفيه ، لعدم علمه بوقوع نجس آخر فيه و أما القسم الاول فالتنافي بين القولين ثابت فيه دائما ، لفرض وحدة الوجود ، فيمكن القول بثبوت النجاسة في هذا القسم من جهة اخبار العدل الواحد - لوقلنا بحجتيه في الموضوعات - لعدم التعارض بينهما ، بخلاف القسم الاول ، كما عرفت . فتفصيل المصنف «قده» بين وقوع التنافي وعدمه ان تم فهو انما يتم في القسم الثاني دون الاول ، لوقوع التنافي فيه دائما .

### الشهادة بالاجمال

(١) بعد ان ذكر «قده» حكم الشهادة بالتفصيل تعرض في هذه المسألة لحكم الشهادة بالاجمال وهي على نحوين ، لانهما قد يشهدان - معاً - بالاجمال ، وقد يشهد أحدهما بالتعيين ، والآخر بالاجمال .





أما الاول فان كانت الواقعة فيه واحدة فلا اشكال في ثبوت النجاسة بها ، كما اذا شهدا بوقوع قطرة من الدم في أحدهما مع عدم علمهما بما وقع فيه بالخصوص لما ذكرنا من عدم الفرق في المشهود به بين ان يكون أمراً شخصياً او كلياً ، لان الشهادة بالاجمال في حكم العلم الاجمالي بنجاسة أحد الامرين ، فهى علم تعبدي و بمنزلة العلم الحقيقي . وأما اذا تعددت الواقعة ، اولم تحرز وحدتها ، فلا يمكن اثبات نجاسة أحدهما بالبيئنة ، لما عرفت من لزوم وحدة المشهود به في حجيتها ، فلو شهد احد الشاهدين بوقوع قطرة من البول في أحدهما ، وشهد الاخر بوقوع قطرة من الدم في أحدهما ، فلا يمكن إثبات نجاسة أحدهما عن طريق البيئنة . نعم بناء على حجية خبر العدل - كما هو المختار - تثبت نجاسة أحدهما .

وأما الثاني - وهو شهادة احدهما بالتعيين والآخر بالاجمال ، كما اذا شهد احدهما بوقوع قطرة من الدم في الاءناء الصغير ، وشهد الاخر بوقوع قطرة من البول في أحدهما - فاذا تعددت الواقعة فيه ، وكان المشهود به لأحدهما غير المشهود به للآخر - كما في المثال - فلا حجية للبيئنة حينئذ ، كما ذكرنا . فلا يجب الاجتناب عن شئ منهما ، الا على القول بحجية خبر العدل ، ان عليه يجب الاجتناب عن المعين ، واما الاءناء الاخر فيبتنى الاجتناب عنه على سبق المعلوم بالاجمال زمانا على المعلوم بالتفصيل دون العكس .

وأما اذا اتحدت الواقعة ، بان اتفقا على وحدة المشهود به وان اختلفا في التعيين والاجمال - كما اذا أخبر احدهما عن وقوع قطرة من الدم في احدهما ، والآخر عن وقوع تلك القطرة بعينها في الاءناء الصغير مثلا ، - ففيها وجوه ، اشار اليها في المتن :

أحدها : وجوب الاجتناب عنهما ، بتوهم اتفاق الشهادتين في الشهادة بنجاسة الجامع فيجب الاحتياط ، لان الشهادة بالتعيين شهادة بالجامع أيضا ، فان المخبر بوقوع النجس في الاءناء الصغير ينخبر بوقوعه في أحدهما ايضا ، فيتحد مورد الشهادتين

وهو وقوع النجس في أحدهما . وبعبارة أخرى . الشهادة في المعين ينحل إلى أمرين خصوصية التعيين والجامع ، و بما انها تنفرد في الخصوصية فلا أثر لها فيها ، بناء على عدم حجية خبر العدل ، بخلاف الجامع ، فانها تتحد فيه مع الثانية ، فيكون الجامع مشهودا به لكليهما .

و فيه : ان الشاهد بالمعين لاشهادة له بالجامع الا بالدلالة الإلزامية ، وهي تابعة للمطابقة في الحجية ، كما مر ، والمفروض عدم حجيتها فيها . بل لاشهادة له بالجامع أصلا ، لأن الشاهد بالمعين انما يشهد بوقوع النجس في المعين لا في المعين واللا معين ، كيف وهماضدان ؟ و بعبارة أخرى : انما يشهد شاهد التعيين بوقوع النجس في الحصة الخاصة من الجامع - وهو الاناء الصغير - لا الجامع بينه و بين غيره ، بل ينفي ذلك ، فدعوى الانحلال غير تامة .

ثانيها : وجوب الاجتناب عن المعين فقط ، بدعوى : اجتماع الشهادتين في الشهادة بوجوب الاجتناب عنه وان لم يجتمعا في الشهادة بنجاسته لان لازم الشهادة بوقوع النجس في أحدهما لابعينه هو الشهادة بوجوب الاجتناب عن الطرفين ، المعين والطرف الاخر ، فان مقتضى علم الشاهد بوقوع النجس في أحدهما هو وجوب الاجتناب عن كليهما والمفروض أن الشاهد بالتعيين أيضاً يشهد بوجوب الاجتناب عن المعين خاصة ، فيتحد مورد الشهادتين في المعين دون الطرف الاخر . نعم لا يثبت بذلك نجاسته حتى يحكم بنجاسة ملاقيه ، لان المشهود به وجوب الاجتناب عنه دون نجاسته ، كما اشرنا .

و فيه : أن الشهادة بغير المعين انما تدل على وجوب الاجتناب عن الطرفين بالالزام ، وهي تابعة للمطابقة في الحجية ، والمفروض عدم حجيتها في مدلولها المطابقي ، لانفرادها فيه ، فكذلك الإلزامي . بل لا استلزام في المقام ، لأن وجوب الاجتناب عن أطراف العلم الاجمالي حكم عقلي لا معنى للشهادة به ، وإنما تعتبر في الأحكام الشرعية - كالنجاسة ، والملكية ، والزوجية ، ونحوها - أو في موضوعاتها - كالخمر ، والبول ، ونحوهما - فالصحيح هو :

« مسألة ٨ » : لو شهد أحدهما بنجاسة الشيء فعلا ، والآخر بنجاسته سابقاً مع الجهل بحاله فعلا ، فالظاهر وجوب الاجتناب (١) . وكذا اذا شهدا معاً بالنجاسة السابقة ، لجريان الاستصحاب .

الوجه الثالث وهو عدم وجوب الاجتناب أصلاً ، لعدم قيام البيئنة ، لاعلى المعين ولا على غير المعين .

هذا كله بناء على اعتبار خصوص البيئنة في الموضوعات الخارجية ، وأما بناء على حجية خبر العدل فيها - كما هو الأقوى - فيجب الاجتناب عن خصوص المعين (١\*) لقيام الحجة على نجاسته . وأما الطرف الآخر فيجوز فيه الأصل بلا معارض ، فان مقتضى الاخبار بنجاسة أحدهما وان كان هو الاحتياط ، لانه علم تعبدى اجمالى ، الا انه ينحل بالاخبار بنجاسة المعين الى علم تفصيلى بنجاسته وشك بدوى بنجاسة الطرف الآخر ، كما في اجتماع العلم الاجمالي الحقيقي مع العلم التفصيلى فيما اذا اتحد متعلقهما ، لان المفروض وحدة الوجود ، فيتحد متعلق العلمين ، وكذلك الخبرين . ولا يعتبر في ذلك رعاية سبق تاريخ احد الخبرين على الآخر ، ولحوقه به ، او مقارنته له ، لان العبرة بزمان المعلوم ، ومع فرض وحدته لامجال لهذه التفاصيل ، كما هو واضح .

### اختلاف الشهود

(١) لاشكال في ثبوت النجاسة فيما اذا اتحد الشاهدان في المشهود به وجوداً وزماناً - كما اذا شهدا معاً بنجاسة شخصيئة سابقة - فانها تثبت حدوداً بالبيئنة ، وبقاء بالاستصحاب ، لأنها يقين تعبدى ، وبه يتم كلا ركني الاستصحاب ، ويكفى في جريانها ترتب الأثر بقاء ، وبه تتم حجية البيئنة أيضاً ، ولولم يكن لها أثر آخر ، كنجاسة الملاقي للنجس في الزمان السابق . وإلى ذلك اشار المصنف « قده » بقوله :

(١\*) « وفي تعليقه دام ظله على قول المصنف « قده » : « ففى المسألة وجوه » :

« أوجهها أوصلها ، بناء على ثبوت النجاسة باخبار العدل الواحد ، و الا فالوجه الاخير هو الوجه » .

« وكذا اذا شهدامعاً بالنجاسة السابقة » .

كما انه لا إشكال في ثبوت النجاسة فيما اذا شهدا بنجاسة الشيء فعلاً ، على تفصيل تقدم في المسألة السابقة بين وحدة المشهود به وتعدد .

وأما إذا اختلفا في زمان المشهود به ، فشهد أحدهما بنجاسة الشيء فعلاً ، و الآخر بنجاسته سابقاً مع الجهل بحاله فعلاً ، فان اختلفا في وجوده أيضاً ، بان كان المشهود به لكل منهما غير المشهود به للاخر ، كما اذا شهد أحدهما باصابة الدم الاناء اول الليل ، وشهد الاخر باصابة البول اياه آخر الليل ، لم تثبت النجاسة بالبيئنة - كما ذكرنا في المسألة السابقة - لعدم اتحاد مورد الشهادتين ، والجامع الا يتزاعى غير مشهود به ، فلا تثبت بها النجاسة فيما لو اتفقا في زمان المشهود به ، فضلاً عما اذا اختلفا فيه . والظاهر ان المصنف « قد » أيضاً لا يريد هذه الصورة .

وأما إذا اتحدا في المشهود به وجوداً ، بان كان المشهود به لهما وجوداً واحداً قد اختلف الشاهدان في زمانه من حيث السبق واللاحق ، فاخبر أحدهما بوجوده اول الليل مثلاً ، وأخبر الاخر بوجوده آخره ، فهل يحكم بثبوته فعلاً أم لا ؟ الحق هو التفصيل ، لأن للمسألة صوراً ثلاثة :

الاولى : ما إذا علم المشهود عنده بعدم طرو ومطهر في البين . لا سابقاً ، ولا لاحقاً ، بحيث يعلم ببقاء نجاسة الشيء فعلاً على تقدير ثبوتها سابقاً ، و فيها يحكم بنجاسته فعلاً من دون حاجة إلى الاستصحاب ، لقيام البيئنة عليها في الحال ، مرددة بين حدوثها فعلاً أو بقاءها من السابق ، فان الاختلاف في الزمان لا يقدح في تحقق البيئنة على الوجود الجامع بين الزمانين ، كالاختلاف في سائر الخصوصيات ، ككون الدم أحمر ، او أصفر . فيكون المقام نظير ما اذا شهدامعاً بنجاسة الشيء سابقاً ، و علمنا ببقائها على تقدير ثبوتها في السابق ، اذ فيه يحكم بنجاسته بالفعل من دون حاجة الى الاستصحاب ، للمعلم بالملازمة بين البقاء والحدوث فرضاً .

الثانية : ما اذا شك المشهود عنده في بقاء النجاسة على تقدير ثبوتها سابقاً ،

بان احتمال طروء المطهر بين الزمانين ، وفيها أيضا يحكم بالنجاسة ، لا من جهة استصحاب النجاسة المحتملة سابقاً كى يشكل عليه بعدم اليقين بالحدوث ، بل لاستصحاب كلى النجاسة المرددة بين الزمانين الثابتة بالبيئنة ، فالشك انما هو فى بقاء ما علم بحدوثه تعبداً ، و هو من استصحاب الكلى من القسم الثانى ، و قد حققنا فى الاصول انه لا فرق فى الكلى المستصحب بين أن يكون جامعاً بين فردين . او افراد - كالجامع المردد بين زيد وعمرو - و بين ان يكون جامعاً بين زمانين لفرد واحد ، فالخصوصية المشكوكة من جهة الزمان لاتمنع عن استصحاب الجامع بين افراده . فهو من استصحاب الكلى بحسب الزمان ، و ليس ذلك من استصحاب الفرد المردد - كما حققناه فى محله أيضا - لان المستصحب هو الجامع القابل للانطباق على كل من الخصوصيتين بحسب الزمان ، لا الخصوصية المرددة ، كى يقال بعدم وجودها فى الخارج . وان شئت فاستصحب عدم طروء المطهر ، لان مرجع الاستصحاب فى الأحكام الجزئية الى استصحاب موضوعاتها ، وجوداً او عدماً .

الثالثة : ما إذا علم بطروء المطهر بين الزمانين ، بان علم بزوال النجاسة على تقدير ثبوتها سابقاً ، وبقائنها على تقدير حدوثها لاحقاً ، فيدور أمرها بين مقطوع الارتفاع و مشكوك الحدوث ، و فيها يجرى استصحاب كلى النجاسة أيضا ، و هو من استصحاب الكلى من القسم الثانى أيضاً ، كما فى الصورة الثانية ، كاستصحاب جامع الحيوان المردد بين البق والفيل . الا انه معارض باستصحاب الطهارة المتخللة بين الزمانين ، للعلم بحدوثها مع الشك فى ارتفاعها ، و بعد التساقط يرجع الى قاعدة الطهارة فظهر انه لا بد من الحكم بالنجاسة فى الصورة الاولى والثانية ، و بالطهارة فى الصورة الثالثة .

ولكن كل ذلك مبنى على عدم حجية خبر العدل ، والا فلا بد من الحكم بالنجاسة فى جميع الصور المتقدمة ، لاخبار العدل بنجاسة الشيء بالفعل ، ولا يعارضه اخبار العدل الأخر بنجاسته سابقاً الا فيما اذا اتحدت الواقعة المشهود بها ، لان

« مسألة ٩ » : لو قال أحدهما : انه نجس ، وقال الآخر : انه كان نجسا  
والان طاهر ، فالظاهر عدم الكفاية ، (١\*) و عدم الحكم بالنجاسة (١)

إخبار كل واحد منهما بوجودها في احد الزمانين ينفي الآخر بالالتزام . لاستحالة  
حدوث نجاسة واحدة في زمانين ، فمع التساقط بالمعارضة يرجع الى قاعدة الطهارة .  
ففيما اذا اتحدت الواقعة لابد من الحكم بالطهارة في جميع الصور ، ومع تعددها  
يحكم بالنجاسة .

(١) الفرق بين هذه المسألة وسابقتها هو : ان المفروض هنا أن الشاهد بالنجاسة  
السابقة يشهد ايضا بارتفاعها في الحال ، فله شهادتان ، بخلاف المسألة السابقة . ثم ان  
الوجه في حكم المصنف « قده » بعدم النجاسة هو انقطاع استصحاب النجاسة السابقة  
باخبار نفس الشاهد بالطهارة في الحال في هذه المسألة ، بخلاف سابقتها ، وكيف كان  
فتفصيل الكلام هنا ان يقال : انا اذا قلنا بحجية خبر العدل - كما هو الاصح - فان  
كان المشهود به لكل من الشاهدين غير ما هو المشهود به للآخر - بان شهدا بوجودين  
من النجاسة احدهما سابقا ، و الآخر لاحقا وقعت المعارضة بين الخبرين بالنسبة الى  
الزمان المتأخر - ، لان احدهما يشهد بنجاسة الشيء فعلا ، و الآخر بطهارته ،  
ومع التساقط يرجع الى الاصل ، ولامانع من استصحاب النجاسة السابقة الثابتة باخبار  
احدهما ، فيحكم بالنجاسة .

وقد يتوهم : ان المخبر عن طهارته الفعلية يخبر عن ارتفاع النجاسة السابقة  
بالدلالة الالتزامية ، ولا مجال للاستصحاب مع وجود الأمانة على الخلاف .  
ويندفع : بانه لاحجية لهذه الدلالة مع عدم حجبية المطابقة المبتلاة بالمعارض  
لان الدلالة الالتزامية تتبع المطابقة في الوجود والحجية .

وان كان المشهود به لهما وجوداً واحداً ، مع اختلافهما في زمانه فهل يحكم  
بالنجاسة أم لا ؟ ربما يقال بالثاني ، لتعارض الخبرين في مدلولهما الالتزامي ، لان

(١\*) وفي تعليقه - دام ظلّه - على قول المصنف : « فالظاهر عدم الكفاية » :

« بل الظاهر الكفاية فيما اذا كانت الواقعة واحدة » .

«مسألة ١٠» اذا اخبرت الزوجة او الخادمة او المملوكة بنجاسة ما في يدها من ثياب الزوج أو ظروف البيت كفى في الحكم بالنجاسة . وكذا اذا اخبرت المربية للطفل او المجنون بنجاسته او نجاسة ثيابه . بل و كذالو اخبر المولى (١) (٢) بنجاسة بدن العبد او الجارية أو ثوبهما مع كونهما عنده أو في بيته .

المخبر عن وجودها في الحال ينفي وجودها في السابق - وكذلك العكس - و بعد التسايط يرجع إلى قاعدة الطهارة . الا أن الاظهر هو الحكم بالنجاسة ، لاستصحاب كلي النجاسة ، المرددة بحسب الزمان ، الثابتة بخبرهما معا - كما ذكرنا في المسألة السابقة - دون النجاسة الشخصية السابقة الساقطة بالتعارض . وإخبار احدهما بالطهارة الفعلية لا يصلح أمانة على ارتفاع الكلي ، لا بتلأئه بالمعارض ، فالشك في بقاء الكلي على حاله . هذا كله بناء على حجية خبر العدل .

و أما بناء على عدم اعتباره - كما هو مبني المصنف «قده» - فيجري هنا ما ذكرناه في المسألة السابقة ، اذ لا أثر لاخبار أحدهما بالطهارة الفعلية ، لانه عدل واحد فان كان المشهود به لكليهما وجوداً واحداً فيستصحب كلي النجاسة ، و أما اذا كان وجودين فلا أثر للشهادتين ، لعدم اتحاد مركزهما ، فلا تثبت النجاسة . فظهر انه لافرق في الحكم بالنجاسة فيما اذا اتحد المشهود به بين ما اذا اعتبرنا خبر العدل و بين ما اذا قلنا باعتبار خصوص البيئنة ، لجريان استصحاب كلي النجاسة على كلا التقديرين ، و انما الفرق بينهما فيما اذا تعدد ، فعلى الاول يحكم بالنجاسة دون الثاني .

### اخبار الزوجة او الخادمة بنجاسة شيء في البيت

(١) قد ذكر سابقا (٢) ان السيرة القطعية العقلائية قائمة على حجية اخبار

(١) و في تعليقه دام ظله على قول المصنف «قده» : « و كذا لو اخبر المولى » :  
 « فيه اشكال ، بل منع . نعم اذا كان ثوبهما مملوكا للمولى ، او في حكمه ، قبل اخباره بنجاسته » .

«مسألة ١١»: اذا كان الشيء بيد شخصين - كالشريكين - يسمع قول كل منهما في نجاسته . نعم لو قال أحدهما : انه طاهر ، وقال الآخر : انه نجس ، تساقط (١) .

ذى اليد فيما استولى عليه سواء أكان ذلك استيلاء ملك ام غيره ، وعليه يتم ما أفاده في المتن من حجية إخبار هؤلاء بالنجاسة . الا في إخبار المولى عن نجاسة بدن العبد او الجارية او ثيابهما ، فان العبد والجارية و ان كانا مملوكين للمولى ، و كانا تحت يده بحيث كان يضمنهما اذا كانا مغصوبين ، الا انه لا يكفي هذا المقدار في اليد التي تكون موضوعاً لحجية إخبار ذى اليد بالنجاسة ، فانه يعتبر فيها - زائداً على الاستيلاء - ان لا يكون لما تحت اليد استقلال في التصرف أصلاً ، و هذا يتم في غير الانسان العاقل كالجملات ، والحيوانات ، و أما العبد و الجارية فهما مستقلان بالتصرف في بدنهما و ثيابهما ، و ليسا تابعين للمولى تبعية محضة ، كالثوب الذى على بدن المولى : نعم في الطفل غير المميز ، والمجنون يتم ذلك ، لكونهما في حكم الحيوان . و كذلك في ثياب العبد و الجارية اذا كانت تحت يد المولى ، كما اذا كانت في صندوقه يعطيها لهما عند الحاجة ، فلو اخبر بالنجاسة حينئذ كان خبره حجة ، كما اذا اخبر بنجاسة ثوب نفسه . نعم الثياب التي لبسها العبد او الجارية تخرج بعد اللبس عن يد المولى ، ويكون خبرهما حجة فيها لا خبره . والحاصل : انه ليس في المقام دليل لفظي يتمسك باطلاقه في جميع هذه الموارد ، وانما الدليل هو السيرة ، والقدر المتيقن منها هو تحقق استيلاء ذى اليد ، مع عدم ارادة استقلالية لما تحت اليد ، و نتيجة ذلك هو ما ذكرناه .

(١) أما سماع قول كل منهما ، فلعدم الفرق بين اليد الاستقلالية والضمنية في حجية إخبار ذى اليد عما هو تحت يده ، لقيام السيرة على كلتا صورتين . و أما تساقطهما بالمعارضة ، فلانه مقتضى حجية قول كل منهما . في نفسه . نعم لو استند احدهما إلى ما يرفع مستند الآخر - كما اذا استند أحدهما الى العلم او العلمى ، واستند الآخر الى الاصل - قدم الاول ، لحكومة الأمارات مطلقاً على الاصول ، كما



كما ان البيئنة تسقط مع التعارض (١) . و مع معارضتها بقول صاحب اليد تقدم عليه .

« مسألة ١٢ » : لا فرق في اعتبار (٢) قول ذى اليد بالنجاسة بين ان يكون فاسقاً او عادلاً ، بل مسلماً او كافراً .

اوضحنا ذلك فيما سبق (١\*) .

(١) على تفصيل تقدم (٢\*) فيه و في تعارض البيئنة مع قول صاحب اليد ، من ان التساقط بالمعارضة في البيئتين انما يتحقق مع تكافؤهما في المستند ، وأما اذا كان مستند أحدهما رافعاً لمستند الأخرى فتقدم الاولى على الثانية. كما انه يشترط في تقدم البيئنة على قول صاحب اليد ذلك أيضاً ، اذ معه لا سيرة على حجية قول ذى اليد عند معارضته مع البيئنة . الا ان يستند صاحب اليد إلى ما يكون حاكماً على مستند البيئنة ، فيقدم عليها .

### حجية قول ذى اليد وان كان فاسقاً او كافراً

(٢) لقيام السيرة في جميع ذلك ، والاشكال في الكافر لما في بعض النصوص (٣\*) الواردة في البخنج من اعتبار الاسلام ، بل الورع . مندفع : بخروجها عن محل الكلام لان البحث هنا في حجية قول ذى اليد بالنجاسة ، ومورد النصوص هو الاخبار بالطهارة بعد النجاسة . و سيأتي الكلام في ذلك في بحث المطهرات انشاء الله تعالى .

(١\*) في الجزء الثاني من كتابنا ص ٦٩ - ٧٢ في البحث عن تعارض البيئتين ، او تعارض البيئنة مع اليد ، لوحدة الملاك .

(٢\*) في الجزء الثاني ص ٦٩ - ٧٢ .

(٣\*) كموتمة عمار عن أبي عبدالله عليه السلام - في حديث - : انه سئل عن الرجل يأتي بالشراب ، فيقول مطبوخ على الثلث ؟ قال : ان كان مسلماً ، ورعاً ، مؤمناً [مأموناً] فلا بأس أن تشرب . الوسائل : الباب : ٧ من أبواب الاشربة المحرمة ، الحديث : ٦ .

« مسألة ١٣ » : في اعتبار قول صاحب اليد اذا كان صبيّاً اشكال (١) ،  
وان كان لا يبعد اذا كان مراهقاً .

« مسألة ١٤ » : لا يعتبر في قبول قول صاحب اليد ان يكون قبل  
الاستعمال (٢) - كما قد يقال - فلو توضع شخص بماء - مثلاً - وبعده أخبر  
ذواليد بنجاسته يحكم ببطلان وضوئه و كذا لا يعتبر ان يكون ذلك حين  
كونه في يده ، فلو أخبر بعد خروجه عن يده بنجاسته حين كان في يده

(١) والظاهر عدمه ، لثبوت السيرة على حجية خبر الصبي اذا كان مميزاً  
للطهارة والنجاسة وان لم يكن مراهقاً ، فالوجه للتقييد به ، فاشتراط تكليفه  
بالبلوغ لا يلزم اشتراط قبول قوله به ، ولا بكونه مراهقاً . نعم لا عبرة بقول غير  
المميز .

(٢) لقيام السيرة على قبول قوله ولو بعد الاستعمال الموجب لانعدام الموضوع  
اذا كان له أثر في هذا الحال ، كما اذا أخبر بنجاسة الماء المستعمل في الوضوء ، فان  
أثره بطلان الوضوء ، و نجاسة الاعضاء ، و ان انعدم الماء بالاستعمال في الوضوء ، و  
خرج بذلك عن يد المخبر . فلا يفرق الحال بين ان يكون اخباره قبل الاستعمال  
او بعده ، ولا بين بقاء العين بعد الاستعمال - كالثوب و نحوه - و بين انعدامه به  
- كالماء المستعمل في الوضوء - لان العبرة بثبوت اليد حال الاستعمال لاحال الاخبار .  
نعم لو لم يكن له أثر بعد الاستعمال لم يقبل قوله ، كما اذا أخبر بنجاسة ثوب  
المصلي بعد الصلاة فيه ، فانه لا يوجب البطلان ، لان الطهارة عن الخبث شرط علمي  
للصلاة لا واقعي ، بخلاف طهارة الماء المستعمل في الطهارة عن الحدث ، فانها شرط  
واقعي فيها ، فعدم قبول قوله في المثال انما يكون من جهة عدم الأثر ، لامن جهة  
انعدام الموضوع بالاستعمال ، و خروجه عن تحت اليد .

ويؤيد ذلك : صحيحة العيص بن القاسم قال : « سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن رجل  
صلى في ثوب رجل أياماً ، ثم ان صاحب الثوب أخبره انه لا يصلي فيه . قال : لا يعيد

أخبار ذى اليد بعد خروج الشيء من يده ..... ٢٩٥  
يحكم عليه بالنجاسة (١) (١) في ذلك الزمان ، ومع الشك في زوالها  
تستصح (٢) .

شيئاً من صلاته ، (٢) .

بناء على ان المانع عن الصلاة في الثوب هي النجاسة دون غيرها من الموانع .  
فظهر : ان القول بعدم القبول بعد الاستعمال - كما عن التذكرة (٣) -  
ضعيف .

(١) فيه اشكال ، لاستناد حجية قول ذى اليد الى السيرة ، وثبوتها بعد خروج  
الشيء عن استيلائه غير معلوم ، او معلوم العدم ، فاذا خرج عن استيلائه - ببيع ونحوه -  
لا يصدق عليه انه صاحب اليد حينئذ ، ولا يعتمد على اخباره بالنجاسة ، لما ذكر .  
وهذا من دون فرق بين اليد البعيدة - كما اذا باع شيئاً ثم اخبر بعد سنة مثلاً بنجاسته -  
او القريبة ، كما لو دفع المبيع الى المشتري ثم أخبر بنجاسته بلا فصل .  
وقد يقال : ان السيرة العملية وان لم تكن ثابتة الا ان السيرة الارتكازية قائمة  
على العمل بخبره ، ولا سيما في اليد القريبة .

ولكنه ضعيف ، لان قيامها في هذا الحال انما يكون بلحاظ حجية خبر الثقة  
لا قول ذى اليد ، ومن هنالم يعتمد على قوله فيما اذا لم تثبت وثاقته عند المشتري ،  
كما اذا كان مورد اتهام استرجاع المبيع ، والندم على البيع ، كيف ولا اشكال في  
عدم حجية قوله بعد البيع اذا اخبر عن كونه مغضوباً ، او وقفاً ، كما كان يعتبر قبله  
من باب حجية اقرار العقلاء على ما في يدهم . فظهر ان الاقوى عدم الحكم بالنجاسة  
فيما اذا اخبر بها بعد الخروج عن يده ، وان كان احوط .

(٢) هذا فيما اذا تثبت حجية قول ذى اليد في حدوث النجاسة ، و قد عرفت  
اعتبار بقاء الشيء تحت يده حال الاخبار في حجية قوله .

(١) وفي تعليقه دام ظلّه على قول المصنف «قده» : « يحكم عليه بالنجاسة » « على

الاحوط ، ولا يبعد ان لا يحكم عليه بها » .

(٢) وسائل الشيعة : الباب : ٤٠ من أبواب النجاسات ، الحديث : ٦ .

(٣) كما في الجواهر ج ٦ ص ١٧٧ - ١٧٨ .



كَيْفِيَّةُ تَجَمُّعِ الْمُنَجِّسَاتِ

إشتراط سراية النجاسة بالرطوبة .  
ملاقاء ميت الانسان . تنجس المايعات . عدم  
تنجس العالى بملاقاء السافل . كيفية تنجس  
الجوامد . تنجس المتنجس . تنجيس المتنجس .  
ملاقاء النجس فى الباطن . فروع وتطبيقات .

## فصل في كيفية تنجس المتنجسات

يشترط (١) في تنجس الملاقي للنجس أو المتنجس أن يكون فيهما أو في أحدهما رطوبة مسرية ، فإذا كانا جافين لم ينجس .

## فصل في كيفية تنجس المتنجسات

اشتراط السراية بالرطوبة المسرية

(١) يشترط في تنجس الملاقي للنجس أو المتنجس أن يكون فيهما أو في أحدهما رطوبة مسرية ، فمع جفاف المتلاقيين لا تؤثر النجاسة .  
و يدل على ذلك أمران :

الأول : الارتكاز العرفي على عدم السراية مع الجفاف ، لان تنجس الشيء عندهم عبارة عن انتقال النجس اليه ، ولا انتقال الامع الرطوبة المسرية .  
الثاني : الأخبار الدالة على عدم السراية مع اليبوسة ، ك :  
حسنة محمد بن مسلم - في حديث - « ان ابا جعفر عليه السلام وطأ على عذرة يابسة ، فاصاب ثوبه ، فلما اخبره قال : ليس هي يابسة ؟ فقال : بلى . فقال : لا بأس » (١\* ) ،  
و ما عن :

عبدالله بن بكير قال : « قلت لأبي عبدالله عليه السلام : الرجل يبول ، ولا يكون عنده الماء ، فيمسح ذكره بالحائط ؟ قال : كل شيء يابس زكي » (٢\* ) ، و :  
صحيح البقباق : « قال ابو عبدالله عليه السلام : اذا اصاب ثوبك من الكلب رطوبة فاغسله ، وإن مسّه جافا فاصب عليه الماء ... » (٣\* ) .

(١\*) وسائل الشيعة : الباب : ٢٦ من أبواب النجاسات ، الحديث : ١٤ .

(٢\*) وسائل الشيعة : الباب : ٣١ من أبواب أحكام الخلوة ، الحديث : ٥ .

(٣\*) وسائل الشيعة : الباب : ٢٦ من أبواب النجاسات ، الحديث : ٢ .

ونحوها غيرها من الروايات (١\*) الدالة على ذلك في موارد مختلفة غير ما ذكر،  
كالمني، والخنزير، والميئة .

هذا مضافا الى ظهور الروايات الأمرة بغسل ما اصابه النجس في انتقاله الى  
المتنجس ، لان الغسل عبارة عن ازالة الأثر ، ولا يتأثر المتنجس الا مع الرطوبة .  
وذلك كـ :

صحيحة محمد بن مسلم قال : « سألت ابا عبدالله عليه السلام عن الكلب يصيب شيئا من  
جسد الرجل ؟ قال : تغسل المكان الذي اصابه » (٢\*) ، و :  
حسنه قال : « سألت ابا عبدالله عليه السلام عن الكلب السلوقي ، فقال : اذا مسسته  
فاغسل يدك » (٣\*) .

ونحوهما غيرهما (٤\*)

فان الأمر بغسل المكان او اليد باصابة الكلب يكون ظاهرا في تأثر الملاقى  
بالكسر - من الملاقى - بالفتح - ولا تأثر مع الجفاف .  
وأما الروايات الدالة على نجاسة ملاقى النجس ، او المتنجس ، من غير تقييدها  
بالرطوبة فهي على نوعين :

الأول: ماورد في ملاقاته النجاسات المايعة ، او في ملاقاته الماء القليل مع النجاسات  
او ملاقاته الماء المتنجس لغيره ، وذلك كالأخبار الأمرة بغسل ما اصابه البول (٥\*)  
او الدم (٦\*) او المنى (٧\*) والاخبار الدالة على وجوب الاجتناب عن الماء القليل اذا

(١\*) وسائل الشيعة : الباب ٢٦ من أبواب النجاسات .

(٢\*) وسائل الشيعة : الباب ١٢ من أبواب النجاسات . الحديث : ٤ .

(٣\*) وسائل الشيعة : الباب ١٢ من أبواب النجاسات ، الحديث : ٩ .

(٤\*) في الباب المتقدم وغيره .

(٥\*) وسائل الشيعة : الباب : ١ من أبواب النجاسات .

(٦\*) وسائل الشيعة : الباب : ٢٠ من أبواب النجاسات .

(٧\*) وسائل الشيعة : الباب : ١٩ من أبواب النجاسات .



وان كان ملاقيا للميتة (١) ، لكن الاحوط غسل ملاقي ميت الانسان قبل الغسل و ان كانا جافين . و كذا لا ينجس اذا كان فيهما ، او في احدهما ،

اصابه نجس (١\*) و ما ورد فيه الامر بغسل كل ما اصابه الماء المتنجس ، كموثقة عمار (٢\*) . والرطوبة في مثل هذه الاخبار مفروغ عنها لا محالة ، ولا معنى للتقييد بها فيها ، لانه لغو محض ، فلا دلالة فيها على نفى اعتبار الرطوبة في السراية .

الثاني : ماورد في ملاقاة النجاسات الجامدة ، من دون تقييدها بما اذا كان في احد المتلاقيين رطوبة ، و ذلك كروايتي محمد بن مسلم المتقدمين (٣\*) الواردين في الكلب . ونحوهما غيرهما (٤\*) مماورد في ملاقاة الخنزير او الميتة . ومقتضى اطلاقها وان كان عدم اعتبار الرطوبة ، الا انه لا بد من تقييدها بالارتكاز العرفي ، او بالروايات الدالة على اعتبارها . بل قد عرفت أن الامر بالغسل بنفسه دال على اعتبار ازالة الاثر من المتنجس ، ولا يكون ذلك الامع الرطوبة .

#### ملاقاة الميتة او ميت الاعنسان

(١) قد عرفت آنفا : أن مقتضى الارتكاز العرفي هو اعتبار الرطوبة في سراية النجاسة ، فتحمل الاطلاقات على ما هو المرتركز عندهم ، ومنها الاطلاقات الواردة في ملاقاة الميتة او ميت الانسان (٥\*) . وان ذهب بعضهم الى القول بوجوب الغسل مطلقا - مع الرطوبة ، او عدمها - في ميت الانسان ، او غيره ، كالعلامة في النهاية ، ناسبا له الى الاصحاب ، كما تقدم الكلام في ذلك في بحث نجاسة الميتة في ذيل المسألة العاشرة من مسائلها (٦\*) ، فلا بد من تقييد رواياتها بما ذكر . او الحمل على الاستحباب .

(١\*) وسائل الشيعة : الباب ٨ من أبواب الماء المطلق .

(٢\*) وسائل الشيعة : الباب ٤ من أبواب الماء المطلق ، الحديث : ١ .

(٣\*) في الصفحة : ٣٠٠

(٤\*) وسائل الشيعة : الباب ١٢ من أبواب النجاسات ، الحديث : ٩ .

(٥\*) وسائل الشيعة : الباب ٣٤ من أبواب النجاسات ، كالحديث : ٣ ، ١ ، ٢ .

(٦\*) راجع الجزء الثاني من كتابنا ص ٤١٤ ...

## رطوبة غير مسرية (١) .

واحتاط المصنف هنا وفي تلك المسألة ، خصوصاً في ميت الانسان ، لوجود القول بذلك لاسيما في الثاني ، بل عن بعضهم : نسبه الى المعروف من المذهب ، او المشهور . فراجع ما ذكرناه هناك .

نعم لا اشكال في وجوب الغسل بمس ميت الادمي قبل الغسل وبعد البرد ، الا ان الكلام في المقام انما هو من حيث الخبث لا الحدث .

## الرطوبة غير المسرية

(١) الرطوبة التي يعتبر وجودها في السراية انما هي الرطوبة المسرية ، وهي ما تستقل بالوجود بحيث تحمل النجاسة من جسم الى آخر ، وأما الرطوبة غير المسرية ، المعبر عنها بالنداوة ، فهي بنظر العرف ليست من الاجسام القابلة للانتقال وان سرت بنفسها من جسم الى آخر ، فانها في نظرهم من الاعراض المنتقلة كالالوان ، وهي ليست من النجس ، ولا موجبة لانتقال النجس الى ملاقيه ، و ان كانت بحسب الدقة الفلسفية جسماً ايضاً ، لاستحالة انتقال العرض بلا محل ، حتى في مثل صبغ الاجسام بالالوان فان العرف يرون انتقال اللون من جسم الى آخر - كانتقال لون الحناء الى اليد - ممكناً ، الا انه بحسب الدقة والبرهان العقلي يستحيل ذلك بدون انتقال الاجسام الصغار الحاملة للالوان الى جسم آخر .

وعليه فلو وضع شيء - كالمح والفرش - في محل متنجس مرطوب - كالسرداب ونحوه - فانتقلت الرطوبة منه الى ذاك الشيء لم يحكم بنجاسته . كما ان المصبوغ بالحناء المتنجس او بالدم بعد زوال عينه محكوم بالطهارة .

و بالجملة : الرطوبة اما مسرية للنجاسة الى ملاقيها و اما سارية بنفسها ، و الأولى توجب انتقال النجاسة ، دون الثانية ، لانها تحمل النجاسة في نظر العرف ، فانها في نظرهم من قبيل الاعراض لا الاجسام : و يقابل الأولى الجفاف ، كما انه يقابل الثانية اليبوسة .

تنجس المايعات و الجوامد ..... ٣٠٣  
ثم ان كان الملاقي للنجس أو المتنجس مائعا تنجس كله (١) ، كالماء  
القليل ، والمضاف مطلقاً ، والدهن المائع ، و نحوه من المائعات . نعم لا  
ينجس العالي بملاقاة السافل ، كالفواره .

### تنجس المايعات

(١) الملاقي للنجس قد يكون مائعا ، و أخرى يكون جامدا ، و المائع  
قد يكون ماء مطلقا ، و أخرى غيره ، سواء أكان ماء مضافا أم غيره ، كالدهن  
المائع ، و الزيت .

اما الماء فينجس كله بملاقاة النجس اذا كان اقل من الكر، سواء فيه موضع  
الملاقاة وغيره ، و سواء فيه السطح العالي و السافل ، لصدق الوحدة في جميع ذلك .  
الا اذا كان هناك جريان و دفع من العالي او السافل كالماء المنصب من الابريق على  
اليد النجسة ، و الفواره ، فانه لا ينجس العالي - في الاول - بملاقاة السافل ، ولا ينجس  
السافل - في الثاني - بملاقاة العالي ، لتعدد الماء في نظر العرف حينئذ ، كما تقدم  
تفصيله في بحث المياه (\*١) . ومنه يظهر الحال في غيره من المائعات ، فيحكم بنجاسة  
كله بالملاقاة ، سواء فيه الماء المضاف و غيره ، كان بمقدار الكر او اقل ، لصدق  
الوحدة في جميع ذلك ! و الاعتصام بالكربة انما يختص بالماء المطلق دون غيره .  
وقد تقدم الكلام في ذلك في بحث المياه (\*٢) ايضا . وما ذكرناه من عدم الانفعال في  
صورة الدفع و الجريان مما لا يفرق فيه بين الماء و غيره من المائعات - كما اشار اليه  
في المتن - لوحدة الملاك في الجميع .

### تنجس الجوامد

و أما اذا كان الملاقي للنجس جامداً - كالثوب ، و الارض ، و نحوهما -  
فلا يمتنجس الاموضع الملاقاة منه ، سواء أكان باقى الجسم جافا ، ام مرطوبا برطوبة  
سارية او مسرية . اما في الاولين فواضح ، لاختصاص الملاقاة بموضع خاص ، و لا موجب

(١) في الجزء الاول في القسم الثاني ص ٤١ ...

(٢) في الجزء الاول في القسم الثاني ص ٣٨ .

لسرایة النجاسة منه الى مجاوره ، وان كان فيه رطوبة سارية - اى الندواة - لما عرفت من عدم كفايتها لنقل النجاسة ولومع الملاقة للنجس ، فمقتضى القاعدة بقاء غير موضع الملاقة على طهارته ، واختصاص النجاسة بموضعها .

على ان المستفاد من النصوص ذلك ايضا ، ك :

صحیحة زرارة قال : « قلت اصاب ثوبى دم راعف ، أو غيره ، أو شىء من منى - الى ان قلت : فانى قد علمت انه قد أصابه ، ولم أدراين هو فاعسله . قال : تغسل من ثوبك الناحية التى ترى انه قد أصابها ... » (\*١) .

فانها تدل على وجوب غسل خصوص الناحية التى أصابها الدم ، او المنى ، دون غيرها ، وهذا ظاهر .

وأما فى الثالث ، أعنى ما اذا كان فى الجسم رطوبة مسرية - كالارض الممطرة او البطيخ والخيار ونحوهما مما فيه رطوبة مسرية - فهل تسرى النجاسة من موضع الملاقة الى غيره من اجزاء الجسم أم لا ؟

قد يتوهم ذلك ، نظرا الى اتصال اجزائه ، ورطوبتها ، فاذا تنجس جزء منه تنجس جزؤه المتصل به بملاقاته معه ، وهو يلاقى الجزء الثالث المتصل به فينجسه ، وهكذا الى تمام الاجزاء .

و يندفع : بان المستفاد من الروايات ان موضوع التنجس فى غير المايعات انما هو الإصابة و الملاقة مع النجس ، ولا إصابة و لا ملاقة الامع بعض الجامد ، واما اتصال الاجزاء الاخر بهذا البعض الحاصل قبل الملاقة فلا يكفى فى السراية ، لعدم شمول الادلة له ، بل قام الدليل على عدمها ، و هى الروايات الواردة فى إصابة

(\*١) وسائل الشیعة ، الباب : ٧ من أبواب النجاسات ، الحديث : ٢ . ونحوها غيرها

من غير فرق في ذلك بين الماء وغيره من المايعات و ان كان الملاقى جامدا اختصت النجاسة بموضع الملاقاة سواء كان يابساً - كالثوب اليابس اذا لاقت النجاسة جزءاً منه - او رطباً - كما في الثوب المرطوب ، او الارض المرطوبة - فانه اذا وصلت النجاسة الى جزء من الارض أو الثوب لا يتنجس ما يتصل به ، و ان كان فيه رطوبة مسرية ، بل النجاسة مختصة بموضع الملاقاة . و من هذا القبيل الدهن و الدبس الجامدان . نعم لو انفصل ذلك الجزء المجاور ثم اتصل تنجس موضع الملاقاة منه ، فالاتصال قبل الملاقاة لا يؤثر في النجاسة و السراية ، بخلاف الاتصال بعد الملاقاة . و على ما ذكره البطح و الخيار و نحوهما مما فيه رطوبة مسرية اذا لاقت النجاسة جزءاً منها لا تتنجس البقية ، بل يكفي غسل موضع الملاقاة . الا اذا انفصل بعد الملاقاة ثم اتصل .

السمن ، و الزيت ، و العسل (١\*) اذا كانت جامدة ، الدالة على اختصاص النجاسة بموضع الملاقاة منها لاغير ، مع ان في بعض مراتب الجمود رطوبة مسرية . هذا مضافاً الى انه لو كان الاتصال الحاصل قبل الملاقاة موجباً لسراية النجاسة مع وجود الرطوبة المسرية للزم الحكم بنجاسة جميع اراضي البلد الواحد المبثلة بنزول المطر ، بمجرد ملاقاة جزء منها للنجاسة ، و هذا مقطوع البطان . هذا كله في الاتصال قبل الملاقاة . و أما الاتصال بعدها ، كما لو انفصل جزء من الجسم المتنجس بعرضه ثم اتصل به ثانياً - كالا مثلة المذكورة في المتن - فانه يوجب تنجس موضع الملاقاة منه مع الجزء المتنجس أولاً ، لوجود الرطوبة المسرية على الفرض ، وصدق الاصابة و الملاقاة في هذا الفرض ، دون الفرض السابق . و الفارق بين الموردین - في تطبيق موضوع النجاسة على أحدهما دون الاخر - هو العرف .

(١\*) الوسائل : الباب : ٤٣ من أبواب اطعمة المحرمة ، الحديث : ٢ . و نحوها

«مسألة ۱»: اذا شك في رطوبة أحد المتلاقيين ، أو علم وجودها و شك في سرايتها ، لم يحكم بالنجاسة (۱) و أما اذا علم سبق وجود المسرية ، و شك في بقائها فالاحوط الاجتناب ، و ان كان الحكم بعدم النجاسة لا يخلو عن وجه (۱) (۲) .

نعم لو كان الجسم مائعا - كالماء و نحوه - يتنجس جميعه بملاقاة بعضه ، لصدق الوحدة في المايعات ، فهو ماء واحد ، اودهن واحد - مثلا - فملاقاة بعضه مع النجاسة يساوق ملاقاة الكل .

(۱) للشك في تحقق شرطها - و هو وجود الرطوبة المسرية - فيرجع إلى قاعدة الطهارة ، كما هو الحال فيما اذا شك في أصل الملاقاة .

(۲) اذا علم سبق وجود رطوبة مسرية و شك في بقائها ، فقد يتوهم : لزوم الحكم بالنجاسة ، بمقتضى إستصحاب الرطوبة المسرية ، اذ به يحرز شرط التنجس ، و يتم موضوعه بضم الوجدان الى الاصل ، لان الملاقاة محرزة بالوجدان ، و الرطوبة المسرية تحرز بالاصل .

و يندفع بانه لو كان موضوع التنجس مجرد ملاقاة الشيء مع النجس او المتنجس ، حال رطوبتهما ، او رطوبة أحدهما ، لثم ما ذكر ، لاحراز تمام الموضوع ، بضم الوجدان الى الاصل ، كما ذكرنا و أما اذا كان موضوعه السراية الخارجية فلا يصح الحكم بالنجاسة ، لان استصحاب الرطوبة لا يثبت تحقق السراية الفعلية من النجس الى ملاقيه ، الاعلى القول بالاصل المثبت ، ولا نقول به . والثاني هو الاظهر لانه المستفاد من الادلة بمقتضى الارتكاز العرفي ، فان العرف لا يرون أن مجرد الملاقاة مع النجس كاف في تنجس الملاقي ، ما لم تسر منه الى ملاقيه ، وينفعل به ، و يتأثر بأثره ، و لذلك اعتبرنا الرطوبة المسرية في التنجس و قد اشرنا في التعليقة إلى أن الاظهر هو الحكم بعدم النجاسة . و بذلك يظهر ان الحكم بالاحتياط في المتن

(\*) و في تعليقه - دام ظله - على قول المصنف «قده» : « لا يخلو عن وجه » :

«مسألة ٣»: الذباب الواقع على النجس الرطب اذا وقع على ثوب أو بدن شخص ، و ان كان فيهما رطوبة مسرية لا يحكم بنجاسته (١) اذا لم يعلم مصاحبته لعين النجس . و مجرد وقوعه لا يستلزم نجاسة رجله ، لاحتمال كونها مما لا تقبلها ، و على فرضه فزوال العين يكفي في طهارة الحيوانات .

يكون إستجابيا .

### عدم النجاسة بملاقاة الذباب الواقع على النجس

(١) لقاعدة الطهارة لعدم العلم بمصاحبة الذباب لعين النجس . وأما رجله و ان وقع على النجس الرطب - كالعذرة و نحوها - الا انها محكومة بالطهارة ، إما لاحتمال عدم انفعالها بملاقاة النجس ، لاحتمال كونها ممالا يقبلها - كما قيل بذلك في الزبيق و نحوه - و إما من جهة ان زوال العين يكفي في طهارة بدن الحيوان وان تأثر بالملاقاة . هذا لو علم بزوال العين ، وأما لو شك في زوالها مع سبق العلم بالتلوث بالنجاسة فلم يتعرض له المصنف «قده» .

و تفصيل الحال في المقام أن يقال : ان الشك في تنجس ملاقي رجل الذباب الواقع على النجس قد يكون من جهة الشك في بقاء الرطوبة المسرية في رجله ، وفيه لا يحكم بنجاسة الملاقي ، لما عرفت في المسألة السابقة من ان استصحاب الرطوبة لا يثبت السراية الفعلية و هذا من دون فرق بين القول بتنجس بدن الحيوان و طهارته بزوال عين النجاسة ، أو القول بعدم تنجسه رأساً ، و بين العلم ببقاء عين النجس على رجله ، أو العلم بعدمه ، أو عدم العلم بهما ، لان السراية تكون شرطاً للتنجس على جميع التقدير ، و مع الشك فيها لا يحكم بالنجاسة ، لقصور الاستصحاب عن إثباتها .

وقد يكون من جهة الشك في بقاء عين النجس على رجل مثل الذباب ، مع العلم بوجود الرطوبة المسرية في أحد المتلاقيين ، كما اذا وقع الذباب على الماء ، أو الثوب المرطوب برطوبة مسرية ، والكلام في هذه الصورة يكون -تارة- بلحاظ القاعدة الاولية

– وأخرى – بلحاظ الروايات الواردة فيها .

أما القاعدة الأولية فمقتضاها التفصيل بين القول بعدم تنجس بدن الحيوان رأساً ، وبين القول بتنجسه وطهارته بزوال العين ، إذ على الأول لا بد من الحكم بالطهارة لقاعدتها ، وإستصحاب عين النجس لا يثبت ملاقاتها مع الثوب إلا على القول بالأصل المثبت ، فإن التنجس من آثار الملاقاة مع النجس دون أصل وجوده ، والملاقاة مع رجل الذباب وإن كانت محرزة بالوجدان إلا انه لا أثر لها ، لان المفروض عدم تنجسها بملاقاة النجس ، و ماله الأثر – و هي الملاقاة مع عين النجس – غير ثابتة .  
وأما على الثاني ، وهو القول بنجاسة بدن الحيوان وطهارته بزوال العين – كما هو الأقوى لعموم أدلة الانفعال . و قيام السيرة على الاكتفاء بزوال العين في الحكم بطهارته ، إذ من المقطوع به ملاقاة بدن الحيوان مع النجس ولو مرة واحدة ، ولا أقل من دم النفاس ، و مع ذلك لم يُعهد الالتزام بغسله بالماء من أحد من المتشرعة ، بل يكتفون بزوال عين النجاسة عن بدنه ، و على ذلك جرت السيرة ، و قد أمضاها الشارع . و سيأتي الكلام في ذلك في المطهرات ان شاء الله تعالى – فالصحيح هو الحكم بنجاسة الملاقاة مع العلم بوجود الرطوبة المسرية – كما هو المفروض – لاستصحاب نجاسة الرجل ولو كان لأجل الشك في زوال العين عنها . و بعبارة واضحة : ان موضوع السراية هي الملاقاة مع النجس ، والجزء الأول محرز بالوجدان ، والثاني بالأصل ، وبذلك يتم الموضوع ، هذا هو المعروف بين الاصحاب .

ولكن ربما يقال : بعدم جريان استصحاب النجاسة على هذا القول ايضاً ، و ذلك لعدم ترتب أثر على المستصحب ، و معه لا يجري الأصل العملي . بيان ذلك : ان نجاسة رجل الذباب – مثلاً – لا أثر لها في الفرض كى تستصحب ، ضرورة عدم الحكم بنجاسة بدن الحيوان الا مع بقاء عين النجس عليه ، فاذا لا يعقل ملاقاة شيء لبدن الحيوان إلا وقد لاقى عين النجس قبله ولو آنأ ما ، فيستند بنجاسته الى ملاقاة عين النجس دون بدن الحيوان ، اذ مع تعدد العلل . و اختلافها في الزمان يكون الأثر



للسابق مستقلاً ، والمتنجس لا يتنجس ثانياً ، فلا أثر لنجاسة العضو نفسه كى يجرى الاستصحاب لإثباتها .

والجواب عن ذلك : انه إن اريد بعدم ترتب أثر على نجاسة عضو الحيوان انه لا أثر لها في تنجس الملاقى في صورة العلم بوجود العين على العضو . ففيه : ان النجاسة بنفسها من الأحكام الشرعية القابلة للجعل من دون توقف صحة جعلها على تأثيرها في الملاقى ، نعم لا بد وان لا يكون لغواً ، ويكفى في رفع اللغووية ترتب أحكام اخر عليها كحرمه الأكل ، والبيع - بناء على حرمة بيع النجس - وغير ذلك من أحكام النجاسات ، فاذا صح الجعل بذلك حدوداً صح استصحابها ليرتب عليه الحكم بنجاسة الملاقى بقاء ، لما هو الحق من كفاية ترتب الأثر بقاء في جريان الاستصحاب ، تبعاً لصاحب الكفاية « قده » .

والحاصل: ان نجاسة الملاقى وان لم تكن من آثار حدوث نجاسة عضو الحيوان الا انها تكون من آثار التعبد ببقائها في صورة الشك في زوال العين .  
وإن أريد بذلك ان نجاسة الملاقى لا تكون من آثار نجاسة العضو حتى بقاء ، فلا يمكن اثباتها باستصحاب نجاسة العضو ، لان العين اذا كانت باقية فنجاسة الملاقى تستند الى ملاقاتها ، و ان لم تكن باقية فالعضو يكون طاهراً ، ولا أثر لملاقاته . و بالجملة : انا نعلم وجداناً بعدم تأثير الملاقاة مع العضو في نجاسة الملاقى ، فكيف يمكن الحكم به تعبداً ؟

والجواب عن ذلك : ان النجاسة الواقعية في الملاقى و ان كانت كذلك ، اى انه لا تأثير لملاقاة العضو فيها - كما ذكر - الا ان النجاسة الظاهرية تكون من آثار نجاسته بقاء ، وثابته بشبوتها له تعبداً ، لتمامية موضوعها بضم الوجدان الى الاصل .  
بيان ذلك : ان ترتب الحكم الشرعى على موضوعه ليس من باب ترتب المعلول على علته كى يجرى فيه قانون العلية ، ويلحظ فيه سبق التأثير ، فانها اعتبارات خاصة لا تنشأ إلا من ارادة من يیده الإعتبار ، ولا تأثير للتكوينيات فيها بوجه

وعليه فلا مانع من الحكم بالنجاسة الظاهرية للملاقى من اجل استصحاب نجاسة عضو الحيوان، لتمامية موضوعه - وهي الملاقاة مع النجس - بضم الوجدان الى الاصل، والعلم بسبق النجاسة الواقعية على تقدير بقاء العين لا يمنع من الحكم بالنجاسة الفعلية الظاهرية، كما لا يخفى.

ونظير المقام ما اذا علمنا بنجاسة شيء بخصوصه، وبطهارة آخر كذلك، ثم علمنا اجمالاً بطهارة النجس او نجاسة الطاهر، وعدم بقائهما - معا - على ما كانا عليه، فانه لا اشكال في جريان استصحاب الحالة السابقة في كل منهما، ونتيجة ذلك هو الحكم بنجاسة مستصحب الطهارة اذا لاقى مستصحب النجاسة، مع اننا علم وجدانا بعدم تأثير هذه الملاقاة واقعاً، للعلم الاجمالي إما بنجاسة الملاقى أو طهارة الملاقى الا ان ذلك لا يمنع من الحكم بتأثيرها ظاهراً في تنجس مستصحب الطهارة، فلاحظ.

فتحصل من جميع ما ذكرناه: انه لو شك في زوال عين النجس عن مثل الذباب لزم التفصيل بين القول بعدم انفعال بدن الحيوان بملاقاة النجس، وبين القول بانفعاله به، فعلى الاول لا يجرى استصحاب النجاسة، بخلاف الثاني، وحيث ان الثاني هو الحق عندنا فلا بد من الحكم بنجاسة الملاقى في هذه الصورة. هذا كله ما تقتضيه القاعدة الاولى.

وأما بالنظر الى الروايات الواردة في هذا المقام فلا بد من الحكم بطهارة الملاقى مطلقاً ولو كان الشك من جهة زوال العين، وقلنا بنجاسة بدن الحيوان، ك:

موثقة عمار عن أبي عبدالله (عليه السلام) - في حديث - قال: « كل شيء من الطير يتوضأ مما يشرب منه، إلا أن ترى في منقاره دمًا فلا تتوضأ منه ولا تشرب » (١\*).

وصحيحة علي بن جعفر عن أخيه موسى (عليه السلام) قال: « سألته عن الدود يقع من الكنيف على الثوب، أيسلّي فيه؟ قال: لا بأس، إلا ان ترى فيه أثراً فتغسله » (٢\*).

(١\*) وسائل الشيعة: الباب: ٨٢ من أبواب النجاسات، الحديث: ٢.

(٢\*) وسائل الشيعة: الباب: ٨٠ من أبواب النجاسات، الحديث: ١.

فانهما تدلان على طهارة ملاقي منقار الطير ، ودود الكنيف ، الامع رؤية النجاسة عليهما ، فمع عدمها لا يحكم بالنجاسة مطلقا ، كان مع سبق العلم بالتلوث أو عدمه . بل الغالب في مورد هما سبق العلم به ، لاسيما في الثاني . وظاهر الرؤية - بعد الغاء خصوصية الرؤية بالبصر جزماً - هو العلم الوجداني ، فلا يقوم مقامه الاستصحاب لقيامه مقام العلم الطريقي دون ما اذا أخذ على نحو الصفة ، كما هو ظاهر الروايتين . بل قرينة المورد فيهما تمنع عن التعميم ، والا لزم حملهما على الفرد النادر ، لقلة مورد لم يعلم بسبق ملاقة منقار جوارح الطيور لدم الميتة ، اولم يعلم سبق تلوث دود الكنيف بالنجاسة (١) .

نعم لو قلنا بان المراد من الرؤية هو العلم الكاشف ، اى الملحوظ على نحو الطريقة المحضنة ، كما في قاعدة الحل ، و الطهارة ، فان المراد من العلم في قوله **عَلَيْهَا** : « كل ما كان فيه حلال و حرام فهو لك حلال حتى تعرف الحرام بعينه فتدعه » (٢) ، و قوله **عَلَيْهَا** : « كل شيء نظيف حتى تعلم انه قذر ... » (٣) هو العلم الطريقي ، مؤيدا ذلك بماورد في بعض روايات المقام ، من قوله **يُطَيَّبُ** : و ان لم يعلم أن في منقارها قذرا توضع منه و اشرب » (٤) ، فيقوم مقامه الاستصحاب لزم الحكم بالنجاسة على كلا القولين ، أى من دون فرق بين القول بتنجس بدن الحيوان او عدمه ، لان المستفاد من الروايتين هو ان موضوع النجاسة مجرد ملاقة

(١) و من هنا ذكر - دام ظله - في تعليقه على قول المصنف « قدّه » : - « فزوال

العين يكفي » - : « لاتعبد كفاية احتمال الزوال أيضاً ، لاطلاق النص ، فان المراد من النص هو ما ذكرناه من الروايتين ، فان اطلاقهما يعم مستصحب النجاسة ، كما ذكرنا في الشرح .

(٢) وسائل الشيعة : الباب : ٦١ من أبواب الاطعمة المباحة ، الحديث : ١ ، ٧ .

(٣) وسائل الشيعة ، الباب : ٣٧ من أبواب النجاسات ، الحديث : ٤ .

(٤) وسائل الشيعة الباب : ٤ من أبواب الاسثار ، الحديث : ٣ .

« مسألة ٣ » : اذا وقع بعير الفأرة في الدهن او الدبس الجامدين يكفى القاءه والقاء ماحوله ، ولا يجب الاجتناب عن البقية (١) . وكذا اذا مشى الكلب على الطين ، فانه لا يحكم بنجاسة غير موضع رجله ، الا اذا كان وحلا .

الشيء لبدن الحيوان ، بشرط العلم بوجود النجاسة عليه ، فاذا علم بسبق وجود النجس على بدنه يستصحب ، وبه يتم موضوع النجاسة بضم الوجدان الى الاصل ولا يكون الاصل مثبتا حينئذ ، اذ ليس الموضوع - على هذا - ملاقات النجس كي يقال بان استصحابه لا يثبتها لان المستفاد من قوله عنه : « فان رأيت في منقاره دماً فلا تتوأس منه ولا تشرب » ان مجرد العلم بوجود الدم على منقار الطير كاف في الحكم بنجاسة ما شرب منه ، والملاقات محرزة بالوجدان ، ووجود النجس على بدنه بالاصل .

هذا ، ولكن الاظهر - كما ذكرنا - ان الرؤية ملحوظة على نحو الصفتية ، بمعنى العلم الوجداني ، فلا يجرى الاستصحاب مطلقا ، حتى على القول بتنجس بدن الحيوان . فالاقوى طهارة الملاقاة مطلقا ، كما في المتن .

(١) بعد ان ذكر « قده » - في أول الفصل - حكم الجامد والمائع في التنجس بالملاقات على الوجه الكلي تعرض لخصوص بعض الموارد ، لورود النص فيها بالخصوص كما في السمن ، و الزيت ، و العسل ، فقد ورد فيها روايات كثيرة (١\*) بتعابير مختلفة ، ففي بعضها : التفصيل بين الشتاء والصيف ، وهو اشارة إلى الجمود والميعان وفي بعضها : التفصيل بين الذائب والجامد ، وفي بعضها : التفصيل بين السمن والعسل و بين الزيت ، فانه يكون ذائبا دائما ، بخلاف السمن والعسل .

أما الأول : فكصحيح الحلبي قال : « سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الفأرة ، والدابة

(١\*) وهي تبلغ ثلاثة عشر رواية - كما نبه على ذلك دام ظلّه - ستة منها مروية في

الوسائل : ج ١٢ ص ٦٦ ، الباب : ٦ من أبواب ما يكتسب به . وسبعة في ج ١٧ ص ٤٦١ ،

الباب : ٤٣ من أبواب اطعمة المحرمة .

تقع في الطعام ، والشراب ، فتموت فيه . فقال : إن كان سمناً ، أو سلاً ، أو زيتاً ، فإنه ربما يكون بعض هذا ، فان كان الشتاء فانزع ما حوله ، وكله . و ان كان الصيف فارفعه حتى تسرح به ، وان كان برداً فاطرح الذي كان عليه ، ولا تترك طعامك من اجل دابة ماتت عليه « (١\*) » .

ولا إشكال في أن التعبير بالشتاء كناية عن الجمود . مضافاً الى قرينية قوله ﷺ « فانزع ما حوله » على ذلك فان النزاع عبارة عن القلع ، ولا يكون ذلك الا في الجامد . ثم ان في بعض النسخ المصححة : « ثرداً » بالثاء المثلثة بدل : « برداً » ، والظاهر انه هو الاصح ، لانه على تقدير كونه بالباء يكون تكراراً للسابق من دون وجه حسن . والثرد هو الثريد من الخبز في ماء اللحم ونحوه ، وهو في حكم الجامد من جهة عدم سراية النجاسة من الملاقي الى جميع الطعام ، لعدم الميعان الموجب لها .

و أما الثاني فكحسنة زرارة عن أبي جعفر ﷺ قال : « اذا وقعت الفأرة في السمن فماتت فيه ، فان كان جامداً فألقها و ما يليها وكل ما بقى ، و ان كان ذائباً فلا تأكله واستصبح به . والزيت مثل ذلك » (٢\*) .

و أما الثالث فكصحيح معاوية بن وهب عن أبي عبدالله ﷺ قال : « قلت : جرد مات في زيت ، أو سمن ، أو عسل . فقال : أما السمن والعسل فيؤخذ الجرد وما حوله ، والزيت يستصبح به » (٣\*) .

وجه التفصيل بين السمن والعسل وبين الزيت انما هو حصول الذوبان في الزيت

(١\*) وسائل الشيعية : الباب ٤٣ من أبواب الاطعمة المحرمة ، الحديث : ٣ . وقد أسندها شيخنا الانصارى «قده» في المكاسب الى سعيد الاعرج ، و هو سهو ، كما نبه عليه دام ظله هناك وفي المقام . و لعل منشأ السهو هو وقوع نظره « قده » على الرواية التي ذكرت بعد هذه الرواية في نفس الباب . فلا حظ .

(٢\*) الوسائل في الباب المتقدم ، الحديث : ٢ .

(٣\*) الوسائل : ج ١٢ ص ٦٦ ، الباب ٦ من أبواب ما يكتسب به ، الحديث : ١ .

والمناطق في الجمود والميعان (١) أنه لو أخذ منه شيء ، فإن بقي مكانه

خالياً حين الاخذ - و ان امتلاء بعد ذلك - فهو جامد ، و ان لم يبق خالياً أصلاً فهو مائع .

دائماً دون السمن والعسل ، فانهما قد ينجمدان ولا يتنجس إلا موضع الملاقاة منهما اذ الظاهر أن المراد من الزيت عند الاطلاق انما هو الزيت المتخذ من الزيتون ، و ان أريد به غيره يضاف الى المتخذ منه و يقيد به ، كزيت اللوز والجوز وغيرهما ، كما هو الحال في لفظ الماء ، فانه عند الاطلاق ينصرف إلى الماء المطلق ، وعند التقييد يراى به غيره ، كماء الرمان ، وماء الورد ونحوهما ، من دون إستلزامه التجوز ، كما تقدم تفصيله في محله . فلا تكون الصحيحة تفصيلاً بين الزيت وغيره الا من جهة أن المتخذ من الزيتون مائع دائماً حتى في الشتاء وان كان هو في الصيف أرقاً . وأصرح من ذلك في الدلالة على المطلوب :

رواية إسماعيل بن عبد الخالق عن أبي عبدالله عليه السلام قال : « سأله سعيد الأعرج السمن - وأنا حاضر - عن الزيت والسمن والعسل ، تقع فيه الفأرة ، فتموت ، كيف يصنع به ؟ قال : أما الزيت فلا تبعه الا لمن تبين له فيبتاع للسراج ، وأما الأكل فلا . وأما السمن فان كان ذائباً فهو كذلك ، و إن كان جامداً والفأرة في أعلاه فيؤخذ ما تحته وما حولها ثم لا بأس به . والعسل كذلك إن كان جامداً » (١\*).

و على الجملة : هذه الروايات - على اختلافها - تشير إلى معنى واحد ، وهو تنجس الجميع بملاقاة البعض في المائع دون الجامد . ومن مصاديق ذلك هو ما أشار إليه في المتن أيضاً ، من مشى الكلب على الطين ، فانه لا يحكم بنجاسة غير موضع رجله إلا إذا كان وحلاً ، فانه إما ماء مضاف او في حكم المضاف فيتنجس الجميع على اى تقدير ، كما تقدم .

(١) انما لوحظ الذوبان والجمود موضوعين للسراية وعدمها في بعض الروايات

« مسألة ٤ » : اذا لاقى النجاسة جزءاً من البدن المتعرق لا يسرى (١)

الى سائر أجزائه ، الامع جريان العرق .

« مسألة ٥ » : اذا وضع ابريق مملوء من ماء على الارض النجسة و

كان في أسفله ثقب يخرج منه الماء ، فان كان لا يقف تحته بل ينفذ في الارض

أو يجرى عليها فلا يتنجس ما في الابريق (٢) من الماء ،

كحسنة زرارة المتقدمة (١\*) . وهما من المفاهيم العرفية التي لا بد من الرجوع فيها الى العرف ، كبقية المفاهيم ، ومن الظاهر ان المائع عندهم ما يجرى بسرعة على وجه الأرض والجامد ما ليس كذلك وان انتشر ببطيء ، فليس المراد بالجامد ما يبلغ في الصلابة صلابة الحجر ، فما ذكره في المتن في بيان المناطق فيها هو الصحيح .

و تشهد لذلك : الروايات المفصلة بين الشتاء والصيف ، فان السمن والعسل لا

يبلغان في الشتاء - غالباً - صلابة لا تقبل الا تشار ولو بعد حين .

(١) قد علم حكم هذه المسألة مما سبق في الاتصال مع الرطوبة قبل الملافة و

بعدها وقد عرفت أن الاتصال قبل الملافة لا يوجب السراية . نعم مع فرض جريان

العرق المتنجس يتنجس ما جرى عليه العرق ، وهذا ظاهر .

(٢) اذا كان في أسفل الابريق الذى فيه الماء ثقب وضع على الأرض

النجسة ، فان كان يخرج الماء من الثقب بدفع وقوة - إما لجريان الماء على

الأرض ، او لنفوذها فيها ، كما في الأراضي الرملية - فلا يتنجس ما في الابريق

لما ذكرناه من عدم السراية حينئذ ، لأن الدفع مانع عن صدق الوحدة .

وان لم يخرج كذلك ، بان وقف الماء تحت الابريق تحقق الاتصال بين الماء الداخل

والخارج بلا دفع ، لأن اجتماع الماء تحت الابريق مما يمنع عنه ، و الاتصال

بالنجس يوجب نجاسة الجميع في المائعات . وهذا هو مراد المصنف « قده » من فرض

وقوف الماء على نحو يصدق اتحاده مع ما في الابريق بسبب الثقب ، لا الوقوف في مكان

آخر بعيد عنه بحيث لا يمنع الخروج بدفع ، فلا مجال للاشكال عليه بما اذا كان

وان وقف الماء بحيث يصدق اتحاده مع ما في الاء بريق بسبب الثقب تنجس . وهكذا الكوز ، والكأس ، والحب ، ونحوها .

« مسألة ٦ » : اذا خرج من أنفه نخاعة غليظة وكان عليها نقطة من الدم لم يحكم بنجاسة ما عدا محله (١) من سائر أجزائها ، فاذا شك في ملاقة تلك النقطة لظاهر الألف لا يجب غسله . وكذلك الحال في البلغم الخارج من الحلق .

« مسألة ٧ » : الثوب او الفراش الملطخ بالتراب النجس يكفيه نفضه (٢) ولا يجب غسله ولا يضر احتمال بقاء شيء منه بعد العلم بزوال القدر المتيقن

الخروج بقوة بواسطة الضغط الدافع ، فانه مانع من سراية النجاسة إلى ما في الإبريق . وجه الاندفاع : ان مفروض كلامه « قده » هو عدم الدفع لمنع الماء الواقف تحت الإبريق عنه ، لا الأعم منه و مما فيه الدفع ، كما هو ظاهر .

(١) لعدم السراية ، فيبقى الباقي على طهارته

(٢) اذا تلطخ الثوب او الفرش بالتراب النجس ، او بنفس النجس كالعذرة اليابسة ودخل غبارها فيهما فيكفي مجرد النفض ، ولا يحتاج الى غسلهما لعدم تنجسهما به لفرض اليبوسة في المتلاقيين . وهذا الحكم على طبق القاعدة ، مضافا الى ورود نص صحيح بذلك ، وهو :

صحيح علي بن جعفر في كتابه عن أخيه (عليه السلام) : « عن الرجل يمر بالمكان فيه العذرة ، فتهب الريح ، فتسفي عليه من العذرة ، فيصيب ثوبه و رأسه ، يصلي فيه قبل أن يغسله ؟ قال : نعم ، ينفذه ويصلي فلا بأس » (١) .

ثم انه ينبغي التنبيه على امرين : الأول : أنه لو قلنا بجواز حمل النجس في الصلاة لجاز الصلاة في مثل هذا الثوب قبل النفض ، لانه من حمل النجس لا الصلاة في الثوب النجس . لكن الصحيحة المذكورة قد دلت على المنع حتى بناء على هذا القول وكانه لجعله من الصلاة في النجس تعبدا ، لا لإطلاق عدم جواز الصلاة قبل النفض ، من حيث



تنجس الثوب بالعدزة لوصول رطوبة اليه و عدمه ، فالصلاة في مثل هذا الثوب الذى دخل التراب النجس في جوفه تكون من الصلاة في النجس - كالصلاة في الثوب الممتنجس - لا من الصلاة في المحمول النجس ، كحمل قارورة فيها العدزة في حال الصلاة . فنلتزم بعدم جواز الصلاة في المحمول النجس ، الا انه لا بد من تخصيصه بمورد النص .

الأمر الثانى : انه اذا شك بعدالنفذ في بقاء مقدار من التراب النجس في الثوب كان ذلك على نحوين « أحدهما » : ان يكون منشاء الشك في اصل المقدار الداخلى في الثوب . « الثانى » : أن يكون منشاء الشك في المقدار الخارج بعد العلم بالمقدار الداخلى فيه ، كما اذا علم بتلطيخ الثوب بمثقالين من التراب النجس - مثلا - وشك في خروج تمام هذا المقدار .

أما الأول فلا يجرى فيه الاستصحاب إلا من القسم الثالث من اقسام الكلى ، لانه يعلم بخروج مثقال من التراب - مثلا - ويشك في مقارنته مقدار آخر لذلك المقدار من الأول ، فالمعلوم حدوئه قد زال قطعاً ، و المشكوك فيه مما يشك في أصل حدوئه من الأول ، وقد ذكرنا في محله عدم حجية هذا القسم من الاستصحاب .

و أما الثانى فيجرى فيه الاستصحاب في نفسه ، بمعنى تمامية أركانه ، لانه من الشك في بقاء شخص المقدار الداخلى في الثوب . الا انه لا أثر له بالنسبة إلى نجاسة الثوب عند ملاقاته مع الرطوبة ، لأن استصحاب وجود التراب النجس في الثوب لا يثبت ملاقاته مع الرطوبة ، إلا على القول بالأصل المثبت ، لأن الملاقاة مع الثوب وان كانت محرزة ، إلا أن ملاقاتها مع التراب النجس مشكوكة و إستصحابه لا يثبت الملاقاة معه . نظير ما إذا شك في بقاء البول على الأرض التى أصابها الثوب - مثلا - فان استصحاب وجود البول على الأرض و عدم يبوسته لا يثبت ملاقاته الثوب معه إلا بالملازمة العقلية ، لأن المعلوم ملاقاته الثوب مع الأرض لا مع البول ، فلا يجرى الاستصحاب من هذه الجهة . نعم لأبأس بجرىانه بلحاظ المنع عن الصلاة في الثوب ، لما عرفت من دلالة النص على عدم جواز الصلاة فيه اذا كان فيه التراب النجس ،

«مسألة ٨»: لا يكفي مجرد الميعان في النجس (١) بل يعتبر أن يكون مما يقبل التأثير . و بعبارة اخرى : يعتبر وجود الرطوبة في أحد المتلاقيين ، فالزيبق اذا وضع في ظرف نجس لا رطوبة له لا ينجس وان كان مائعا . و كذا اذا أذيب الذهب أو غيره من الفلزات في بوتقة نجسة ، أو صب بعد الذوب في ظرف نجس ، لا ينجس ، الا مع رطوبة الظرف ، أو وصول رطوبة نجسة اليه من الخارج .

فاذا ثبت بالإستصحاب بقاءه لاتجوز الصلاة فيه ، وان قلنا بجواز الصلاة في المحمول النجس في غير هذا المورد المنصوص عليه ، كما عرفت .

(١) الميعان أعم من الرطوبة التي توجب السراية و تلوث الملاقي بالنجس ، بالنظر الى الارتكاز العرفي ، الذي هو المعيار في هذا الباب . فالمائع الجاف - كالزيبق - لا ينجس بملاقاة النجس وإن كان ميعانه أكثر من الماء ، بلحاظ عدم استقراره في محل الا بصعوبة الا انه مع ذلك لا يتلوث بالنجس ، وهكذا الحال في الفلزات المذابة ، كالذهب ، والفضة . نعم اذا لاقها النجس برطوبة فنجست ، ولا يمكن تطهيرها أبداً ، لتداخل اجزائها بالغليان ، ولا يظهر الا سطحها الظاهر ، و أما جوفها فتبقى على النجاسة و ان كسرت وصارت اجزاء صغاراً - كما اذا حكت بالمبرد - فان جوف تلك الأجزاء الصغار مما لا يدخله الماء فيبقى على نجاسته . و عليه يشكل الأمر في مصوغات اليهود والنصارى اذا علم بتنجس الذهب أو الفضة عندهم حال ذوبانهما في البوتقة النجسة اذا لاقت مع الرطوبة . إلا أن لا يعلم إلا بنجاسة سطحها الظاهر . ثم ان الرطوبة لا تختص برطوبة الماء بل تعم مطلق ما ينتقل من أحد المتلاقيين إلى الآخر ويتأثر أحدهما بالآخر ، كما في مثل رطوبة السمن ، والزيت ، والعلس و نحوها من المائعات . والعبرة في هذا الباب بالارتكاز العرفي ، كما اشرنا .

«مسألة ٩»: المتنجس لا يتنجس ثانياً (١) ولو بنجاسة اخرى ، لكن اذا اختلف حكمهما يرتب كلاهما . فلو كان لملاقي البول حكم و لملاقي العذرة حكم آخر يجب ترتيبهما معاً ، ولذا لولا قي الثوب دم ثم لاقاه البول يجب غسله مرتين ، و ان لم يتنجس بالبول بعد تنجسه بالدم ، وقلنا بكفاية المرة في الدم . وكذا اذا كان في اناء ماء نجس ثم و لغ فيه الكلب يجب تعفيره و ان لم يتنجس بالولوغ .

### تنجس المتنجس

(١) حاصل ما أفاده «قدم»: ان الشيء اذا تنجس لا يتنجس ثانياً ، سواء أكانت الثانية من نوع الأولى أم غيرها ، فلا فرق بين ملاقاته الدم مرات عديدة ، وبين ما اذا لاقاه الدم أولاً ثم لاقاه البول في عدم تنجسه ثانياً . نعم لو كان للنجاسة الثانية حكم آخر غير ما للأولى يترتب ذلك الحكم لامحالة ، كالغسل مرتين في ملاقاته البول ، والتعفير في ولوغ الكلب . والظاهر ان ما ذكره مما لاخلاف فيه بين الأصحاب .

ولا يخفى عليك : ان هذا الحكم - اعني عدم تنجس المتنجس - غير مبني على التداخل في الأسباب . كما أن الحكم بعدم وجوب تعدد الغسل فيما اذا لم يختلف حكمهما لا يبنى على التداخل في المسببات كى يقال بانهما على خلاف الاصل كما زعم . وذلك لان محل الكلام في تلك المسألة انما هو الأمر المولوية دون الإرشادية التي هي المبحوث عنه في المقام ، وذلك لما يستظهر هناك من أن أمر المولى بطبيعة مشروطا بشرطين مختلفين - كما اذا قال : « ان ظاهرت فاعتق » و « ان أفطرت فاعتق » . او قال : « اذا أجنبت فاغتسل » و « اذا مسست الميت فاغتسل » - ظاهر في ارادة فردين من الطبيعة ، لظهور إشتراط الوجوب بشيء في سببية ذاك الشيء له مستقلا ، فهناك سببان للحكم ، فلا بد من تقييد متعلق كل منهما بغير ما تعلق به الآخر ، والالتزام بوجوب فردين من العتق و وجوب غسلين في المثالين ، لاستحالة تعلق البعث بشيء واحد مرتين . فمقتضى الأصل هو عدم التداخل في الاسباب وكذلك المسببات ، فلا يكفي إمتثال واحد ، الا ان يدل دليل على خلافه . هذا في الأوامر المولوية .

وأما الأوامر الإرشادية، التي منها الأوامر الواردة في باب النجاسات - كالأمر بغسل الثوب الملاقى للبول مثلاً - فليست كذلك بل مقتضى الأصل فيها هو التداخل. والسّر في ذلك هو أنه ليس في الأوامر الإرشادية طلب وبعث نحو شيء، كى يقال باستحالة تعلق بعثين بشيء واحد، وإنما هي بمنزلة الإخبار عن الشيء، ولا محذور في إجتماع إخبارات عديدة عن شيء واحد.

توضيح ذلك: أن الأمر بغسل الثوب الملاقى للبول مثلاً - كقوله لَا يَلْبَسُ : «إغسل ثوبك من أبوال مالا يؤكل لحمه» (١\*) - يكون إرشاداً الى أمرين «أحدهما»: تنجس الثوب بملاقاة البول. «الثاني»: زوال نجاسته بالغسل بالماء. فإذا قال أيضاً: «إغسل ثوبك من الدم»، كان إرشاداً إلى تنجس بالدم وزوال نجاسته بالغسل، وهكذا بقيّة النجاسات. والنسبة بين هذه الأدلة العموم من وجه، لأنه قد يجتمع موردها في محل واحد، كما إذا لاقى الثوب الدم والبول معاً، وقد يقترقان، كما في انفراد كل منهما بملاقاة الثوب. إلا أنه لا يظهر عرفاً لكل من الدليلين إلا في الإرشاد إلى زوال النجاسة بالغسل، ولا محذور في إجتماع إرشادين الى نجاسة واحدة تزول بغسل واحد عند تواردها نجسين على محل واحد، لأنهما بمنزلة إخبارين عن شيء واحد. والتعبير بسببية البول أو الدم للنجاسة إنما هو اصطلاح من العلماء، وليس عنها عين ولا أثر في لسان الشارع. وعلى الجملة: الظهور العرفي الثابت في الأوامر المولوية - عند تعددها - في مغايرة المتعلق غير ثابت هنا، فإن حال المقام ليس إلا كالأخبار عن التقذر بالقذارة الخارجية، كما إذا قال المولى: نظّف ثوبك من كثافة التراب، وقال أيضاً: نظّف ثوبك من كثافة الرماد، حيث لا يتوهم أحد أن الثوب المتلوث بكلتا الكثافتين لا بد من تنظيفه مرتين وأنه لا تكفى المرة في ذلك.

(١\*) وسائل الشيعة، الباب: ٨ من أبواب النجاسات، الحديث: ٢ و نحوه

فظهر مما ذكرنا : أن الأشكال - المشار إليه في المتن - في الحكم بعدم تنجس المتنجس ليس هو مخالفته لأصالة عدم التداخل - كما قيل - لأن الأصل في التنجيس هو التداخل لا عدمه ، بل الأشكال المتوهم هو : انه لو قلنا بعدم التداخل في المقام و ان المتنجس لا يتنجس ثانياً فكيف يثبت له حكم الأشد ؟ لأنه حينئذ يكون من ثبوت الحكم بلا موضوع . فاذا ولغ الكلب في الإناء المتنجس بالدم - مثلاً - كان الحكم بلزوم التعفير حينئذ بلا موجب ، لعدم تنجس الإناء بولوغه على الفرض .

والجواب عنه هو : أن مقتضى إطلاق ما دل على لزوم التعفير بولوغ الكلب ، أو تعدد الغسل بملاقاة البول ، هو ثبوتها و ان كان الشيء مسبقاً بملاقاة غيرها من النجاسات ، اذ لم يعتبر في دليلهما تنجس الملاقى بهما . و بعبارة واضحة : ليس موضوع الحكم بوجود التعفير أو بوجود تعدد الغسل التنجس بالولوغ أو بالبول بل هو نفس الولوج وإصابة البول ، و هما ثابتان حتى مع سبق ملاقاة نجس آخر . و سببتهما للنجاسة مما لم يرد فيه نص ، كى يقال بعدمها مع سبق التنجس بنجس آخر . هذا فيما اذا كان للنجس الثانى أثر زائد ، و أما اذا لم يكن كذلك فلا إشكال في كفاية الغسل مرة واحدة ، سواء كان النجس الثانى متحداً مع الاول في النوع - كما اذا لاقى الدم مرات عديدة - أو مختلفاً معه نوعاً ، كما اذا لاقى الدم أولاً ثم لاقى العذرة . وهذا مما لا اشكال ولا خلاف فيه بين الأصحاب .

هذا كله فيما اذا لم تكن للنجاسة مراتب بحسب الشدة والضعف ، و أما اذا قلنا بها فيندفع الأشكال رأساً - كما اشار اليه في المتن - إذ عليه يكون حكم الأشد ثابتاً لثبوت موضوعه ، فلا يبقى مجال للأشكال بعد ذلك . فتحصل من جميع ما ذكرناه : أنه إن قلنا بعدم تنجس المتنجس فيمكن الأشكال عليه : بان مقتضاه عدم ثبوت حكم الأشد ، لانه حينئذ من ثبوت الحكم بلا موضوع . و ان كان يدفعه : اطلاق الأدلة و ان موضوعه مجرد الملاقاة والاصابة لا التنجس ثانياً . و أما إذا قلنا

ويحتمل أن يكون للنجاسة مراتب في الشدة والضعف ، وعليه فيكون كل منهما مؤثراً ، ولا أشكال (١) ،

« مسألة ١٠ » : اذا تنجس الثوب - مثلاً - بالدم مما يكفي فيه غسله مرة ، و شك في ملاقاته للبول أيضاً مما يحتاج الى التعداد ، يكتفى فيه بالمرة ، ويبني على عدم ملاقاته للبول (٢) .

بان المتنجس يتنجس ثانياً ، لا بمعنى اجتماع نجاستين بحدّهما في محل واحد لانه غير معقول بل بمعنى الاشتداد في النجاسة ، فيرتفع الاشكال المذكور من أصله .

(١) قد عرفت أن الاشكال المتوهم في المقام انما هو فيما لو قلنا بعدم تنجس المتنجس ثانياً حيث كان ترتيب حكم كليهما - فيما لو اختلفا فيه - من ثبوت الحكم بلا موضوع . وهذا الاشكال انما يرد فيما اذا لم نقل باختلاف مراتب النجاسة في الشدة والضعف ، وأما على القول به فيندفع الاشكال من أصله . لثبوت الحكم بثبوت موضوعه حينئذ ، وإن تداخلا في حكم الضعيف .

(٢) الشك في ملاقاته الثوب - مثلاً - لنجاسة زائدة يكون على قسمين ، لانه إما ان يعلم - أولاً - بملاقاته لنجس معين - كالدم - ثم يشك في ملاقاته لنجاسة أشد ، كالبول ، والولوغ ، فيكون الشك في ملاقاته نجاسة زائدة بعد العلم التفصيلي بملاقاته أصل النجاسة . وإما أن يشك من الأول في ملاقاته أحد النجسين المرادين بين الضعيف والشديد ، بمعنى حصول العلم الاجمالي بملاقاته أحدهما من دون علم تفصيلي بملاقاته الضعيف ، كما اذا علم بتنجسه إما بالبول أو الدم ، وإما بالولوغ أو غيره من النجاسات .

أما القسم الأول : فيكفي فيه الغسل مرة واحدة من دون حاجة إلى التعداد أو التعفير ، لا استصحاب عدم ملاقاته للنجس الزائد ، وهو حاكم على استصحاب كلي النجاسة بعد الغسل مرة ، فانه لا مانع من استصحابها في نفسه لانه من استصحاب الكلي القسم الثاني ، لأن منشاء الشك في بقائها هو تردد الفرد المعلوم تحققه بين ما هو

مقطوع الارتفاع و ما هو مقطوع البقاء ، لأن النجاسة الثانية على تقدير طردها لا تغاير وجوداً مع الأولى ، لما ذكرناه في المسألة السابقة من ان التداخل في أسباب النجاسات انما هو بمقتضى القاعدة ، لان ادلتها تكون بمنزلة الاخبار عنها . ولومنع عن ذلك فغايبته الالتزام بوجود مراتب للنجاسة في الشدة والضعف .

فعلية لا توجب النجاسة الثانية إلا تبدل الأولى من مرتبة ضعيفة الى مرتبة شديدة ، فيتردد حال الفرد الواحد بين مقطوع الارتفاع بعد الغسل مرة واحدة ، على تقدير كونه نجاسة الدم مثلاً ، ومقطوع البقاء على تقدير تبدله بنجاسة اشد ، كنجاسة البول والولوغ ، فليس الشك في مقارنة نجاسة أخرى للنجاسة الأولى المعلوم ثبوتها كى يكون استصحابها من الكلى القسم الثالث .

وعلى الجملة : لامانع من استصحاب كلى النجاسة في المقام ، لانه من الكلى القسم الثانى المحقق في محله جريانه فيه . الا انه في مفروض الكلام محكوم باستصحاب عدم تبدل الفرد المعلوم حدوثه الى فرد آخر مقطوع البقاء على تقدير حدوثه . و بعبارة واضحة : انما يتم استصحاب ذاك القسم فيما اذا كان حال الفرد مردداً من أول حدوثه بين الفرد القصير والطويل ، وأما إذا علمنا بحدوث فرد معين ثم شككنا في تبدله الى فرد آخر يبقى الكلى ببقاءه ، فمقتضى الأصل هو عدم التبدل ، ومعه لامجال لاستصحاب النجاسة ، لحكومته عليه .

وهذا نظير ما اذا كان محدثاً بالأصغر يقينا ، ثم شك في عروض حدث الجنابة لخروج بلب مشتبهة بين البول والمنى ، فانه لامانع حينئذ من استصحاب كلى الحدث بعد الوضوء من حيث هو لتماميته أركانه . إلا أنه محكوم باستصحاب عدم طرده والجنابة فيكتفى بالوضوء من دون حاجة الى الغسل ، كما سيأتى التعرض لذلك في محله (\*١)

وأما القسم الثانى : فلا يكفى فيه الغسل مرة واحدة ، بل يجب التعدد فيما

(\*١) فى فصل الاستبراء ، المسألة ٨ .

وكذا اذا علم نجاسة اناء و شك في انه و لغ فيه الكلب أيضاً أم لا ،  
لا يجب فيه التعفير و يبني على عدم تحقق الولوغ . نعم لو علم تنجسه  
اما بالبول أو الدم أواما بالولوغ أو بغيره ، يجب اجراء حكم الاشد (١) ،  
من التعدد في البول، و التعفير في الولوغ .

إذا كان طرف العلم الاجمالي البول ، كما انه يجب التعفير فيما لو كان طرفه الولوغ  
فيجب إجراء حكم الأشد على كل تقدير، و ذلك لاستصحاب كلى النجاسة ، و هو  
من القسم الثاني من إستصحاب الكلى . هذا اذا لم نقل بجريان الإستصحاب في  
الأعدام الازليّة ، و إلا فعلى القول بجريانه فيها - كما هو المختار عندنا - فيجربى  
إستصحاب عدم الأشد - كالبول والولوغ - فيكتفى بالغسل مرة واحدة كالقسم الأول  
ولا يعارضه إستصحاب عدم الطرف الاخر - كالدّم - لعدم ترتب أثر عليه ، لأن  
موضوع الحكم - اعنى وجوب الغسل - هو طبيعى النجاسة ، و هى معلومة ثابتة ،  
والأثر الزائد - كالتعدد والتعفير - موضوعه الأشد ، وهو منفى بالأصل ، فيكتفى  
بالغسل مرة واحدة ، لكفايته في مطلق النجاسات إلا ما خرج بالدليل ، لأن كل  
نجس لم يكن بولاً أو ولوغاً يكفي فيه الغسل مرة واحدة ، و قد احرز في المقام بضم  
الوجدان الى الأصل (١) .

(١) لاستصحاب كلى النجاسة ، وهو من القسم الثاني من استصحاب الكلى إلا  
انه - على المختار - محكوم باستصحاب عدم الأشدّ عندما أزيلاً كما اوضحناه آنفاً ،  
فيكفى اجراء حكم الأخف من الغسل مرة واحدة ، كالفرض الأول .

(١) \* و من هنا جاء في تعليقه دام ظله على قول المصنف «قده» : - و يجب اجراء

حكم الاشد - : د لا تبعد كفاية اجراء حكم الاخف » .



## تنجيس المتنجس

(١) المشهور هو سرية نجاسة المتنجس الى ملاقيه ولو بوسائط كثيرة - بلغ ما بلغ - من دون فرق بين المائعات والجوامد المتنجسة اذا كانت الملاقاة مع الرطوبة المسرية ، ولم ينسب الخلاف صريحاً إلا إلى المحدث الكاشاني في مفاتيحه (٢\*) ، واستظهر ذلك من الحل في محكي السرائر ، وكذا عن السيد المرتضى «قده» .

بل نسب إلى المحدث الكاشاني تبعاً للسيد «قدهما» : القول بعدم السراية حتى في الأعيان النجسة ، فيدور الحكم مدار عينها الا في الموارد التي ثبت تعبداً وجوب غسل ملاقيها ، كالثوب والبدن ، دون سائر الأجسام . فلو فرضنا زوال عين النجس بغير الغسل بالماء كفى ذلك في طهارة الملاقي لها ، فعدم تنجيسه لملاقيه إنما هو من باب السالبة بانتفاء الموضوع ، وجعل ذلك وجهاً للحكم بطهارة بدن الحيوان و بواطن الانسان بزوال العين لا لخصوصية فيها .

الا انه يدفع هذا القول ما تقدم من الأدلة على اعتبار الغسل بالماء في زوال النجاسة ، التي من جملتها قوله عَلَيْهِ السَّلَامُ في موثقة عمار (٣\*) الواردة في الماء الذي وقعت فيه فارة متسلخة : « يغسل ثيابه ، و يغسل كل ما اصابه ذلك الماء » فان الأمر بغسل الثوب وغيره مما اصابه ذلك الماء يدل على ان مجرد زوال عين النجس لا يكفي في الطهارة ، لان الثوب - وكذا غيره مما اصابه الماء المتنجس و لو كان غير الثوب والبدن - لم يكن فيه عين النجس ، ومع ذلك أمر بغسله وهذا ظاهر لا

(١) و في تعليقه - دام ظله - على قول المصنف «قده» : - «الاقوى ان المتنجس

منجس» - : « في قوته على اطلاقه اشكال نعم هو أحوط » .

(٢) (\*) لا حظ الحدائق ج ٢ ص ١٦ - ١٧ طبعة النجف الاشرف في نص عبارة

المحدث الكاشاني و كذا الوافي ج ١ م ٤ ص ٢٤ في اواخر باب التطهير من البول اذا اصاب الجسد او الثوب .

(٣) (\*) وسائل الشيعة : الباب ٤ من أبواب الماء المطلق ، الحديث : ١ .

ينبغي التأمل فيه .

فالعمدة هو البحث عن تنجيس المتنجس الخالي عن عين النجس ، وقد ذكرنا ان المشهور هو التنجيس ولو كانت الوسائط كثيرة ، من دون فرق بين المائعات وغيرها . واستدل على ذلك بوجوه :

الأول : دعوى الضرورة على سراية المتنجس لملاقيه مطلقا .

وفيه : أنه ان كان المراد بها ما هو معلوم من الشارع ، بحيث يكون الملتفت الى النبوة يلتفت اليه أيضا ، ويكون انكاره موجبا لانكار النبوة ، كوجوب الصلاة والصوم والحج ونحو ذلك مما تداول في لسان الشارع ، فواضح المنع جدا ، لأن المسألة من المسائل النظرية المحتاجة الى الاستنباط ، وليس في لسان الشارع تصريح بذلك ، والضرورة بهذا المعنى تنحصر في الاحكام الكثيرة الدوران في الكتاب والسنة القطعية : و ان اريد بها معلومية الحكم لدى المتشركة و كونه من المسلّمات عندهم ، فيدفعه : ان مجرد ذلك لا يوجب سيرورة الحكم من الضروريات الواضحات ، بحيث يعلم صدوره من الشارع و ثبوته في الشريعة المقدسة ، اذا العوام يرجعون في تلقى الاحكام الى مراجع تقليدهم ، فاذا اتفقوا على فتوى ولو في العصور المتأخرة صار الحكم من المسلّمات عند الناس . الا ان هذا لا يقتضى سيرورة مثله حجة يعتمد عليها .

الوجه الثاني : الاجماع ، لثبوت الاتفاق على الحكم بالتنجيس .

وفيه : انه ان كان مبنياً على قاعدة اللطف ، كما هو مبني السلف كالشيخ «قده» في العدة وغيره ، فحجيتّه وان كان ثابتا حتى بالنسبة الى عصر من العصور لما قيل في تقريره : من ان اتفاهم يكشف عن رأى المعصوم ، لان إبقاء الامة على الخطاء ولو في عصر واحد و برهة من الزمن منافع للطف ، فيدعى الملازمة العقلية بين اتفاهم ورأى المعصوم عليه السلام فيدفعه أولا : ما ذكرناه في بحث الاصول ، من عدم تمامية قاعدة اللطف في نفسها ، لان هداية العباد بارسال الرسل و نصب الامام تفضل منه

تعالى لا واجب عليه ولو سلم كان الواجب نصب الامام و بيان الأحكام على النحو المتعارف الذي جرت عليه سيرة الأئمة عليهم السلام . هذا مضافا الى ان تأثير الفناء الخلاف من جانب الامام عليه السلام انما يتوقف على ان يعرفه الناس ، وهو خلاف ما استقر عليه المذهب من غيبته عليه السلام الى زمان معلوم ، ومع عدم معرفة الناس له عليه السلام لا يعباء بقوله . و تمام الكلام في محله . وثانياً : لو سلم حجية الاجماع المبنى على قاعدة اللطف لم يتم في المقام ، لاحتمال استناد المجمعين الى الروايات التي توهم دلالتها على ذلك ، بل كثير منهم استدلبها في صريح كلامه .

و ان كان مبنيًا على الحدس و ان اتفاق العلماء على شيء يلازم عادة موافقة المعصوم عليه السلام ، كما هو مبني المتأخرين .

ففيه : أن حجيته على هذا القول مبني على حصول القطع الشخصي لكل من يرى الملازمة العادية بين اتفاق العلماء و رأى المعصوم عليه السلام ، لعدم حجية الاجماع في نفسه عقلاً او تعبدًا ، بل انما هو طريق و سبب للقطع بقول المعصوم عليه السلام . و من هنا اعتبروا فيه إتفاق العلماء أولاً في جميع الأعصار ولم يكتفوا فيه باتفاق علماء عصر واحد . ولا شك ان الناظر في هذه المسألة لا يحصل له القطع بذلك .

أما أولاً : فلعدم حصول الاتفاق على هذا النحو ، لمخالفة بعضهم ، كالسيد و الحلبي والكاشاني وغيرهم ، بل لم نجد من صرح من القدماء بذلك مع كثرة الابتلاء به ، و لهذا كتب المرحوم الحاج آقا رضا الاصفهاني «قده» إلى العلامة البلاغي «قده» في رسالة وجهها إليه ما مضمونه : اني لم أجد من القدماء من صرح بتنجيس المتنجس ، فكيف ادعى الاجماع على ذلك في منظومة العلامة الطباطبائي «قده» بقوله :

والحكم بالتنجيس إجماع السلف و شد من خالفهم من الخلف  
وطلب منه ان يفتش الاقوال و يوقفه على ما عثر عليه منها وإلا فاني - على  
حد تعبير العلامة الاصفهاني - اغير هذا البيت ، وأقول :

والحكم بالتنجيس إحداث الخلف و لم نجد قائله من السلف  
فإذا كان هذا حال الاجماع المدعى في المقام، فكيف يحصل القطع برأى  
المعصوم (عليه السلام) من نقله، لعدم ثبوت اتفاق القدماء عليه.

وأما ثانياً: فلاحتمال استناد المجمعين الى الروايات التي يأتي ذكرها.  
الوجه الثالث: الروايات، فمنها الروايات (١) الامرة بغسل الاناء الذي شرب  
منه الكلب والخنزير، لدالتها على منجسية الماء المتنجس بالولوغ ملاقيه وهو الاناء،  
لقضاء العادة بشر بهما في الاناء من دون ملاقاتهما له، ولا وجه للامر بالغسل أو التعفير  
الا ازالة النجاسة.

ومنها: رواية العيص بن قاسم: قال: «سألته عن رجل أصابته قطرة من طشت  
فيه وضوء. فقال: ان كان من بول أو قذر فيغسل ما أصابه» (٢).

لدالتها على ان الغسالة المتنجسة بالبول أو القذر تكون منجسة ملاقيها، والا  
لم يكن وجه للامر بغسله.

ومنها: رواية معلى بن خنيس قال: «سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن الخنزير يخرج  
من الماء، فيمر على الطريق، فيسيل منه الماء، أمر عليه حافياً؟ فقال: أليس ورائه  
شيء جاف؟ قلت: بلى. قال: فلا بأس، إن الأرض يطهر بعضها بعضاً» (٣).

فانها تدل على نجاسة الرجل بالماء الملاقي لبدن الخنزير، و أنها تطهر  
بالمشي الأرض الجافة.

ومنها: موثقة عمار: «انه سأل ابا عبد الله (عليه السلام) عن رجل يجرد في إناءه فارة،  
وقد توضع من ذلك الاناء مراراً، أو اغتسل منه، أو غسل ثيابه، وقد كانت الفارة

(١) وسائل الشيعة: الباب ١ من أبواب الاستار و الباب: ١٢ من أبواب

النجاسات.

(٢) وسائل الشيعة: الباب ٩ من أبواب الماء المضاف، الحديث: ١٤.

(٣) وسائل الشيعة: الباب: ٣٢ من أبواب النجاسات، الحديث: ٣.

متسلخة . فقال : ان كان رآها في الاثناء قبل ان يغتسل أو يتوضأ أو يغسل ثيابه ، ثم يفعل ذلك بعد ما رآها في الاثناء ، فعليه أن يغسل ثيابه و يغسل كل ما أصابه ذلك الماء ، ويعيد الوضوء والصلاة . و ان كان انما رآها بعد ما فرغ من ذلك و فعله فلا يمس من ذلك الماء شيئاً وليس عليه شيء ، لأنه لا يعلم متى سقطت فيه . ثم قال : لعله أن يكون إنما سقطت فيه تلك الساعة التي رآها « (١\*) » .

فانها تدل على تنجس كل ما اصابه ذاك الماء المتنجس بميتة الفارة .

و الجواب عن جميع هذه الروايات - و نحوها مما وردت في تنجيس المائع المتنجس - : هو خروجها عن محل الكلام ، لاختصاصها بالمائع المتنجس ، والظاهر ان المحدث الكاشاني قدده « أيضا لا يقول بعدم السراية فيه ، اذ محل الكلام انما هو الجامد المتنجس اذا لاقى شيئا مع الرطوبة المسرية ، كاليد المتنجسة بالبول - بعد جفافها وزوال العين - اذا لاقى الثوب المرطوب - مثلا - فالاستدلال بهذه الروايات على تنجيس المتنجس غفلة عما هو محل الكلام . نعم يجدى ذلك في قبال من انكر السراية مطلقا حتى في المائعات المتنجسة . و لم يعلم انكارها - بهذا العموم - من أحد .

ومنها : موثقة عمار : « قال سألت أبا عبد الله عليه السلام عن البارية يبلى قصبها بماء قدر ، هل تجوز الصلاة عليها ؟ فقال : اذا جفت فلا بأس بالصلاة عليها » (٢\*) .  
بدعوى : ان مفهومها ثبوت البأس بالصلاة على البارية اذا لم تجف ، وليس ذلك الا من جهة تنجس لباس المصلى أو بدنه بها .

و يدفعها : انه ان كان المراد بالجفاف فيها خصوص الجفاف بالشمس كما حملها جماعة على ذلك ، واستدلوا بها على مطهرية الشمس للحصر والبوارى ، وحملوا الصلاة عليها على السجود على البارية ، لانها من النبات غير المأكول والملبوس ، فيصح

(١\*) وسائل الشيعة : الباب ٤ من أبواب الماء المطلق ، الحديث : ١ .

(٢\*) وسائل الشيعة : الباب : ٣٠ من أبواب النجاسات ، الحديث : ٥ .

السجود عليها لولا نجاستها كانت الرواية اجنبية عما هو محل الكلام - من تنجيس المتنجس - رأساً ، لورودها حينئذ في اعتبار طهارة المسجد ، و حصولها بتجفيف الشمس فيما اذا كان المسجد من الحصر والبواري ، دون ما اذا لم تجف ، او جفت بغير الشمس .

وان كان المراد بالجفاف فيها مطلق الجفاف ولو بغير الشمس ، كما هو الصحيح لعدم التقييد فيها بالشمس ، ومن هنا لا يسعنا الالتزام بدلالاتها على مطهريّة الشمس للحصر والبواري - كما يأتي في محله - كانت الرواية دالة على منجسيّة المتنجس . الا انها مختصة بخصوص المائع المتنجس ، لأن عدم الجفاف انما يكون ببقاء نفس الماء القذر على البارية ، فيكون هو المنجس لملاقيه ، وقد ذكرنا آنفاً : ان المائع المتنجس يكون في حكم نفس النجس ، بلاخلاف ظاهر ، فيكون سبيلها سبيل الروايات المتقدمة من جهة عدم تعرضها للمجامد المتنجس بعد زوال العين . كما ان المراد بالصلاة عليها هو الصلاة فوقها ، سواء سجد عليها أم لم يسجد ، فليس المانع الا تنجس بدن المصلي أو ثيابه اذا صلى فوقها قبل الجفاف .

ومنها : وهي العمدة في المقام ، الروايات الكثيرة المتضمنة لكيفية تطهير الفراش (\*١) والأواني المتنجسة بالخمر (\*٢) او بموت الجرذ فيها (\*٣) او باصابة الخنزير (\*٤) او ولوغ الكلب (\*٥) او سائر النجاسات (\*٦) بالغسل بالماء ، مع التعدد ثلاثاً

(\*١) وسائل الشيعة : الباب : ٥ من أبواب النجاسات ، الحديث : ١ ، ٣ .

(\*٢) وسائل الشيعة : الباب : ٥١ من أبواب النجاسات . الحديث : ١ .

(\*٣) وسائل الشيعة : الباب : ٥٣ من أبواب النجاسات ، الحديث : ١ .

(\*٤) وسائل الشيعة : الباب : ١٣ من أبواب النجاسات ، الحديث : ١ ، و الباب ١

من الاسناد ، كالحديث : ٢ .

(\*٥) وسائل الشيعة : الباب : ٧٠ من أبواب النجاسات . الحديث : ١ و الباب : ١

من الاسناد ، كالحديث : ٣ ، ٤ .

(\*٦) وسائل الشيعة : الباب : ٥٣ من أبواب النجاسات ، الحديث : ١ .

اوسبعا ، ومع التعفير بالتراب اوبدونه ، على اختلاف النجاسات ، كما يظهر من الروايات بتقريب : ان الغرض من تطهيرها ليس الا الفرار من تنجس ملاقيها وسراية نجاستها إليه ، لعدم استعمالها بنفسها فيما يشترط فيه الطهارة ، من الأكل والشرب ، واللبس في الصلاة ، او السجود عليها . كما انه لا يحتمل ان يكون تطهيرها واجبا نفسيا . فعليه يتعين حمل الأمر بالتطهير في هذه الروايات على الارشاد إلى الفرار عن سراية النجاسة إلى ملاقيها ، من الطعام وغيره .

وقد أورد المحقق الهمداني «قده» (١\*) على الاستدلال المذكور بان غاية ما يمكن ان يستفاد من الأمر بغسل الأواني و نحوها بعد البناء على ظهورها في الوجوب الغيري كما هو المتعين انما هو حرمة استعمالها - حال كونها متنجسة - في المأكول والمشروب ، المطلوب فيهما النظافة والطهارة ، في الجملة ، ولو بالنسبة إلى المائعات التي يتنفر الطبع من شربها في اناء قذر ، و أما تنجس ما فيها بها فلا يستفاد منها .

وهذا الجواب منه «قده» ينبغي ان يُعدّ من الغرائب ، لقيام الضرورة على عدم حرمة الأكل والشرب من آنية متنجسة لولا سراية نجاستها إلى ما فيها من الطعام والشراب اذ لا حرمة في أكل خبز جاف من آنية متنجسة - مثلا - كما لا إشكال في عدم حرمة أكل ما في الاناء المتنجس إذا اتصل بالماء العاصم مع بقاء الاناء على النجاسة كما لو احتاج إلى التعفير او التعدد في الغسل و نحو ذلك ، وليس الأكل في الأواني المتنجسة كالأكل في أواني الذهب والفضة او المغصوبة من حيث حرمة استعمالها في الأكل والشرب . فالمتعين هو حمل الأمر بالغسل في هذه الروايات على الارشاد إلى تنجس الملاقى بها مع الرطوبة . كيف وعمومها يشمل الأواني التي لم تعد للأكل والشرب منها ، كالأواني الكبار المجمعولة للخمر - كالدّن و نحوه - فانها تشملها الأخبار الواردة في كيفية تطهير الاناء ، مع عدم احتمال ان يكون الأمر

بالغسل فيها لرفع حرمة الأكل والشرب منها . فمأورد في بعض الروايات (١\*) ، من تعليق عدم البأس بجعل الخد ونحوه في الدن الذي كان فيه الخمر على الغسل ليس إلا من جهة عدم تنجس الملاقي به حينئذ ، اذ لا يتوهم ان يكون ثبوت البأس بدون الغسل لاجل حرمة الأكل او الشرب منه قبل الغسل ، لان ما في الدن لا يؤكل او يشرب إلا بعد اخراجه منه وجعله في إناء آخر .

و ربما يجاب عن هذه الروايات : بان الغرض من الأمر بغسل الأواني فيها انما هو زوال عين النجاسة و أثرها عنها لا التحرز عن تنجس الملاقي بها ، فان الشارع قد إهتم بازالة أعيان النجاسات و التجنب عنها في الاستعمالات ، ولا كلام في سراية نجاستها إلى ملاقيها ، وكذا الحال في الفراش المتنجس .

و فيه : انه لو تم لاختص ببعض النجاسات ، كما في الأواني المتنجسة بالخمر لبقاء أثرها في الاناء ، وأما المتنجسة بما لا يبقى أثره في الاناء - كالمتنجس بولوغ الكلب - فلا يتم فيه ذلك ، اذ لا أثر للماء المتنجس بالولوغ بعد اراقته وجفاف الاناء . هذا مع انه يكفي في إزالة العين الغسل مرة واحدة ولا حاجة إلى التعدد ثلاث مرات - كما في المتنجس بالخمر - او سبع مرات - كما في الاناء الذي شرب منه الخنزير - ولا التعفير - كما في المتنجس بولوغ الكلب - لزوال أثر النجاسة بالغسل مرة واحدة ، بل يمكن ازالته بغير الماء . فالامر بغسلها على وجه مخصوص ليس إلا لتطهيرها شرعا ، كي لا يتنجس ملاقيها من الطعام و الشراب . بل الأمر كذلك في الأمر بغسل الفراش الذي اصابه البول ، فان الفرش لا يستعمل فيما يشترط فيه الطهارة ، من الأكل والشرب واللبس ، فليس الغرض من غسله إلا التحرز عن تنجس ملاقيه - من بدن الانسان و نحوه - إذا مسه برطوبة مسرية

(١\*) كموثق عمار عن أبي عبدالله -ع- قال : سألته عن الدن يكون فيه الخمر ،

هل يصلح أن يكون فيه خل ، او ماء كامخ ، او زيتون ؟ قال : اذا غسل فلا بأس . . . .

وسائل الشيعة : الباب ٥١ من أبواب النجاسات ، الحديث : ١ .



ولو بعد زوال عين النجاسة بالجفاف و نحوه ، كما هو مقتضى اطلاق روايته (١\*).

فالانصاف ان دلالة هذه الطائفة من الأخبار على تنجيس المتنجس مما لا ينبغي المناقشة فيها . إلا أنها لا تدل على أكثر من تنجيس الواسطة الأولى - أي المتنجس بعين النجس - في الجوامد - كالفرش المتنجس بالبول - أو تنجيس الواسطة الثانية إذا كانت متنجسة بالمائع ، كالاناء المتنجس بالماء المتنجس ببولغ الكلب ، فان المائع المتنجس في حكم نفس النجس ، وإنما الاشكال في تنجيس الواسطة الثانية وما فوقها في الجوامد .

ومثل هذه الروايات - بل أوضح منها - الروايات الناهية عن إدخال اليد القذرة باصابة المنى أو البول أو غيرهما من النجاسات في الاناء إلا بعد الغسل ، وفي بعضها : الأمر بارافة الاناء إذا اصابته اليد القذرة ، وليس ذلك إلا لاجل عدم الانتفاع بالماء القليل المتنجس في الشرب و الوضوء ، إذ الانتفاع به في غير ما يشترط فيه الطهارة - كسقي البستان و الدواب و نحو ذلك - في حكم المعدوم ، لفرض قلة الماء ، و مقتضى إطلاقها عدم الفرق بين بقاء العين و زوالها . وهي كثيرة .

منها : صحيحة أحمد بن محمد بن أبي نصر : قال : «سألت أبا الحسن عليه السلام عن الرجل يدخل يده في الإناء وهي قذرة . قال : يكفي الإناء» (٢\*).

واليد القذرة هي المتنجسة ، و إطلاقها يشمل صورة زوال العين .  
ومنها : صحيح علي بن جعفر عليه السلام عن أبي الحسن الأول عليه السلام : قال : سألته عن الرجل يصيب الماء في ساقية أو مستنقع ، أيفتسل منه للجنابة ، أو يتوضأ منه للصلاة ، إذا كان لا يجد غيره ، و الماء لا يبلغ صاعاً للجنابة ولا مداً للوضوء ، و هو متفرق ، فكيف يصنع ، و هو يتخوف أن يكون السباع قد شربت منه ؟ فقال : ان

(١\*) وسائل الشيعة ، الباب : ٥ من أبواب النجاسات ، الحديث : ١ ، ٣ .

(٢\*) وسائل الشيعة : الباب : ٨ من أبواب الماء المطلق ، الحديث : ٧ .

كانت يده نظيفة فليأخذ كفاً من الماء بيد واحدة . . . » (١\*) . وإطلاقها كسابقتها .

ومنها : رواية أخرى له عن أخيه موسى بن جعفر عليه السلام - في قرب الأَسناد : قال : «سألته عن الرجل يتوضأ في الكنيف بالماء، يدخل يده فيه ، أيتوضأ من فضله للصلاة؟ قال : إذا أدخل يده وهي نظيفة فلا بأس ، ولست أحب ان يتعود ذلك إلا أن يغسل يده قبل ذلك» (٢\*) .

و منها : موثقة سماعة عن أبي عبدالله عليه السلام قال : « إذا أصاب الرجل جنباً فأدخل يده في الأثناء فلا بأس ، إذا لم يكن أصاب يده شيء من المنى » (٣\*) .

فان مفهومها ثبوت البأس اذا أصاب المنى يده . بل صرح بنفس هذا المفهوم في موثقه الأخرى قال : «سألته عن رجل يمس الطست او الركوة ، ثم يدخل يده في الأثناء قبل ان يفرغ على كفيه . قال : يهريق من الماء ثلث جفنت ، و ان لم يفعل فلا بأس . وان كانت أصابته جنباً فأدخل يده في الماء فلا بأس به ، ان لم يكن أصاب يده شيء من المنى ، وإن كان أصاب يده فأدخل يده في الماء قبل أن يفرغ على كفيه فليهرق الماء كله » (٤\*) .

فان مفهوم قوله عليه السلام : « وان لم يكن أصاب يده شيء من المنى » وان كان هو ثبوت البأس اذا كان قد أصابها المنى ، الا انه مع ذلك صرح عليه السلام بالمفهوم ، بقوله « وان أصاب يده ... » . وتعليق اراقه الماء - التي هي كناية عن تنجسها - على اصابة المنى لليد و عدم ا فراغ الماء عليها دليل على ان مجرد زوال العين لا يكفي في رفع النجاسة بل يتوقف على الغسل بالماء . فيستفاد من الرواية : ان اليد المتنجسة بالمنى

(١\*) وسائل الشيعة : الباب ١٠ من أبواب الماء المضاف ، الحديث : ١ .

(٢\*) وسائل الشيعة : الباب ١٤ من أبواب الماء المضاف ، الحديث : ١ .

(٣\*) وسائل الشيعة : الباب ٨ من أبواب الماء المطلق ، الحديث : ٩ .

(٤\*) وسائل الشيعة : الباب ٨ من أبواب الماء المطلق ، الحديث : ١٠ .

تنجس الماء وان زال العين ، فتوهم اعتبار بقاء العين في التنجيس مما لا مجال له .  
 فالانصاف ان دلالة هذه الاخبار و نحوها على تنجيس المتنجس ولو بعد زوال  
 العين مما لا يقبل النقاش ، فما عن بعض المتأخرين - كالحاج آغا رضا الاصفهاني - من  
 انكار وجود رواية تدل على ذلك ، مبنى على عدم الدقة و عدم ملاحظة الروايات  
 المتقدمة و نحوها . ومن الغريب ما عن صاحب الكفاية « قده » من انكار دلالة هذه  
 الاخبار على ازيد من تنجيس المتنجس بعين النجاسة ، و أما المتنجس بالمتنجس  
 فخارجة عن مدلولها . فلا تدل الا على تنجيس الواسطة الأولى ، واما الثانية والثالثة  
 فما فوق ولو إلى ألف واسطة ، فلا تدل هذه على تنجيسها ، لاختصاصها بالفرش  
 والأواني واليد و نحوها المتنجسة بعين النجاسات ، فلا بد في التعميم من التماس دليل  
 آخر ، فان تم فهو ، والا فالمرجع قاعدة الطهارة .

وربما يقال بالتعميم ، ويستدل عليه : ب :

صحيحة البقباق : قال : « سألت أبا عبد الله عليه السلام عن فضل الهرة ، والشاة ، والبقرة  
 والابل ، والحمار ، والخيل ، والبغال ، والوحش ، والسباع ، فلم اترك شيئاً الا سألته  
 عنه . فقال : لا بأس به ، حتى انتهيت الى الكلب . فقال : رجس نجس ، لا يتوضأ  
 بفضله ، و اصاب ذلك الماء ، واغسله بالتراب اول مرة ثم بالماء » (\*١) .

و نحوها : رواية معوية بن شريح : « قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام - وأنا  
 عنده - عن سؤر السنور ، والشاة ، والبقرة ، والبعير ، والحمار ، والفرس ، والبغل ، والسباع  
 يشرب منه ، أو يتوضأ منه ؟ فقال : نعم ، اشرب منه ، وتوضأ منه ، قال : قلت له  
 الكلب ؟ قال : لا . قلت : اليس هو سبع ؟ قال : لا والله ، إنه نجس » (\*٢) .

وتقريب الاستدلال بهما هو : ان المستفاد من قوله عليه السلام في الأولى : « رجس  
 نجس » لا يتوضأ بفضله » ، وفي الثانية : « لا والله انه نجس » هو ان العلة في عدم جواز

(\*١) وسائل الشيعة : الباب ١ من أبواب الاسئار ، الحديث : ٤ .

(\*٢) وسائل الشيعة : الباب المتقدم ، الحديث : ٦ .

التوضيء بسئور الكلب والشرب منه انما هي ملاقاته النجس ، فيستفاد من ذلك كبرى كلية في التنجيس ، و هي ان كل نجس ينجس ملاقيه ، والنجس أعم من المتنجس لغةً وعرفاً . بل المستفاد من بعض الروايات (١\*) اطلاقه على الاعم ايضاً ، فيتشكل القياس ، و ينتج : ان كل متنجس منجس . فيقال : ان المتنجس نجس ، و كل نجس منجس لملاقيه ، فالمتنجس منجس لملاقيه .

وفي الاستدلال بهما نظر ، أما الأولى فلان اطلاق النجس على المتنجس وان كان صحيحاً الا انه لا يطلق عليه الرجس جزماً ، لأن المراد به هو النجس بالذات ، المعبر عنه بالفارسية بـ «پليد» وهو ما بلغ غاية الخبائث والقدارة . وقد أُنيط الحكم بتنجس فضل الكلب وعدم جواز الوضوء به - في هذه الرواية - بالمجموع ، اعني كونه رجساً و نجساً ، فالكبرى - على تقدير استفادها - مختصة بالنجاسات العينية .

هذا مضافاً الى امكان المنع عن دلالتها على التعليل - كما ادعى - والالزم الحكم بوجود التعفير في مطلق النجاسات ، مع انه مختص بولوج الكلب . فقوله **بالتيمم** : «واغسله بالتراب أو لمرّة» قرينة على عدم إرادة عليّة النجاسة المطلقة لتنجس الملاقي ، فالرواية لا تكون الا في مقام بيان نجاسة الكلب بخصوصه و ما يترتب على نجاسته من الآثار .

وأما الرواية الثانية فلضعف سندها بمعاوية ابن شريح أولاً ، ولعدم كونها في مقام التعليل كالاولى ثانياً ، بل هي في مقام بيان نجاسة خصوص الكلب أيضاً ، لان الحصر في قوله **بالتيمم** : « لا والله انه نجس » إضافي في مقابل تخيل السائل انه من السباع ، و قد حكم الامام **عليه السلام** بجواز الشرب من سئورها . فنبه **بالتيمم** بقوله ذلك

(١\*) منها . قوله -ع- : « اذا كان الماء قد دركر لم ينجسه شيء » . الوسائل ج ١

ص ١١٧ ، فان مفهومه : اذا لم يكن قد دركر ينجسه النجس . و في اللغة : دنجسه وانجسه جملة نجساً ، و نجس - بالكسر - و نجس - بالضم - كان قدذا غير طاهر ولا نظيف ، فهو نجس ، لا حظ اقرب الموارد ، والمنجد .

على انه ليس كسائر السباع بل هو نجس ، فلا يستفاد منها حكم مطلق ما يصدق عليه النجس .

وأحسن ما يستدل به على تنجيس المتنجس - ولو مع الوسطة - ما دل من الروايات على عدم جواز إدخال اليد القذرة في الماء القليل اذا اراد الغسل او الوضوء به ، ومقتضى اطلاقها عدم الفرق بين المتقدر بعين النجس أو المتنجس به ، لما عرفت من ثبوت السراية من الوسطة الاولى - اعنى المتنجس بعين النجس - إلى ملاقيه ، فتدل هذه الروايات على سراية النجاسة من الوسطة الثانية إلى ملاقيه . فلو كانت اليد متنجسة بالمتنجس بعين النجس سرت النجاسة منها الى الماء القليل فلا يجوز الوضوء او الغسل به ، فيستفاد منها تنجيس المتنجس مطلقا ، لصدق القذر وغير الطاهر على المتنجس بواسطتين ، وهكذا ..

و من تلك الروايات : صحيحة زرارة او حسنته الواردة في الوضوءات البيانية المشتملة على حكاية الامام عليه السلام لوضوء رسول الله صلى الله عليه وآله قال : قال ابو جعفر عليه السلام : ألا أحكى لكم وضوء رسول الله صلى الله عليه وآله ؟ فقلنا : بلى ، فدعا بقعب فيه شيء من ماء ، فوضع بين يديه ، ثم حسر عن ذراعيه ، ثم غمس كفه اليمنى ، ثم قال : هكذا اذا كانت الكف طاهرة ... « (١) » .

فان مفهوم قوله عليه السلام : « هكذا اذا كانت الكف طاهرة » هو عدم جواز غمس الكف في الماء القليل اذا لم تكن طاهرة ، وليس ذلك إلا لأجل تنجس الماء بها ، فلا يصح الوضوء به حينئذ . وعدم الطاهر كما يصدق على اليد المتنجسة بعين النجاسة يصدق على المتنجس بالمتنجس بها ، لما عرفت من ثبوت السراية من الوسطة الأولى الى ملاقيها ، فمقتضى اطلاقها عدم الفرق بين ان تكون الكف متنجسة بلا

(١) وسائل الشيعة ، الباب : ١٥ من أبواب الوضوء ، الحديث : ٢ . ومنها :

صحيح على بن جعفر -ع- المتقدمة ص : ٣٣٣ لقوله -ع- فيها : « ان كانت يده نظيفة فليأخذ كفاً من الماء بيد واحدة » .

واسطة أو مع الواسطة الأولى . فيستفاد من ذلك ان المتنجس يكون منجسا مطلقا ولو غير الواسطة الأولى بلغ ما بلغ ، ان يصدق على الماء الذي اصابه ذلك الماء - المنفعل بملاقاة اليد المتنجسة بواسطتين - انه اصابه ما ليس بطاهر ، فلا يجوز التوضوء به لتنجسه بها ، فيكون متنجسا بالواسطة الثالثة ، و يصدق عليه انه غير طاهر ، فيسرى نجاسته الى ماء ثالث ، وهكذا ... لعين المالك ، وهو اصابة ما ليس بطاهر الماء القليل الذي يراد استعماله في الوضوء أو الغسل .

و ربما يناقش في دلالتها : باحتمال (١\*) إرادة صيرورة الماء القليل بوضع اليد المتنجسة فيه غسالة مستعملة في رفع الخبث ، فلا يجوز استعماله في رفع الحدث و ان كان طاهرا ، فيكون نظير ما تسالموا عليه من عدم جواز استعمال ماء الاستنجاء في رفع الحدث ، مع البناء على طهارته ، فتكون الرواية و ما اشبهها من أدلة عدم جواز استعمال الماء المستعمل في رفع الخبث في رفع الحدث ، وان كانت الغسالة طاهرة . فتكون هذه الرواية ك :

رواية عبدالله بن سنان عن أبي عبدالله عليه السلام : « قال : لأبأس بان يتوضأ بالماء المستعمل . فقال : الماء الذي يغسل به الثوب او يغتسل به الرجل من الجنابة لا يجوز أن يتوضأ منه واشباهه ... » (٢\*) .

و مع هذا الاحتمال تصبح هذه الروايات مجملة لا يمكن الاستدلال بها على تنجيس المتنجس .

و يدفعها أولا : ان هذا الاحتمال خلاف ظهور الروايات ، لان مقتضى الفهم

(١\*) لا يخفى ابتناء هذا الاحتمال على عدم اعتبار ورود الماء على المتنجس في ازالة نجاسته بالماء القليل . و على طهارة الغسالة . وقد تقدم ايراد هذه المناقشة في بحث انفعال الماء القليل في القسم الثاني من الجزء الاول ص ١٥١ .

(٢\*) وسائل الشيعة : الباب : ٩ من أبواب الماء المستعمل والمضاف ، الحديث :

العرفى من قوله عَلَيْهِ : « هكذا اذا كانت الكف طاهرة » هو تقذر الماء اذا لم تكن طاهرة و سراية قذارتها اليه ، فان مقابل الطاهر هو القذر . و يتضح ذلك بملاحظة القذارات العرفية ، فاذا قيل : لا تضع يدك الوسخة في الماء ، يستفاد منه ان علة المنع هو توسخ الماء بها وسراية الوساخة منها الى الماء ، وهذا ظاهر .

وثانياً : ان الموضوع في المفهوم هو اليد غير الطاهرة ، ولها افراد ثلاثة ، اليد المتنجسة مع بقاء العين عليها ، واليد المتنجسة بالعين مع زوالها عنها ، واليد المتنجسة بالمتنجس بالعين ، كما اذا أصابها ماء اصابه البول - مثلاً - ولا اشكال في تنجس الماء بالفرد الاول لاصابته عين النجس ، بل وبالثاني لان الواسطة الأولى منجسة لملاقية - كما تقدم - فيكون جهة المنع عن التوضيء بالماء الملاقي لليد غير الطاهرة في هذين الفرضين هي نجاسة الماء ، فيختص المنع - من جهة صيرورة الماء مستعملاً في رفع الخبث مع البقاء على الطهارة - بالثالث . واختصاص المفهوم به مع عدم القرنية لاموجب له ، واردة جميع الأقسام - بارادة كون المنع في الأولين من جهة تنجس الماء ، وفي الثالث من جهة الاستعمال في رفع الخبث - غير صحيح (١\*).

و ثالثاً : ان الامر باراقة الماء الذي اصابه القذر في بعض هذه الروايات (٢\*) ظاهر في سقوطه عن الانتفاع رأساً المساوق لنجاسته ، اذ الغسالة الطاهرة لا تسقط عن الانتفاع بالمرّة ، لجواز استعمالها في الشرب وفي رفع الخبث وان لم يجز استعماله في

(١\*) لعله من جهة استعمال اللفظ في أكثر من معنى . وقد ذكر - دام ظله - في الاصول : انه معقول ، الا انه يحتاج الى القرينة . على انه لا حاجة الى ذلك ، لا مكان تعلق النهى بالجميع و ان اختلف ملاك المنع في كل واحد منها ، فيكون من قبيل استعمال اللفظ في المشترك المعنوي لا اللفظي . فالاولى في دفع المناقشة هو الوجه الاول .

(٢\*) وسائل الشيعة : الباب ٨ من أبواب الماء المطلق ، الحديث : ٧ ، ٢ .

لصدق القذر على ما أصابه المتنجس بالواسطة الاولى ، وهكذا ...

رفع الحدث . فالانصاف أن دلالة هذه الروايات على تنجيس المتنجس ولومع الوساطة عمالا ينبغي التأمل فيه ، فما اوردناه على الاستدلال بها في بحث انفعال الماء القليل (\*١) غير صحيح .

نعم يرد على الاستدلال بها : ان موردها الماء فلا يعم الجوامد ، ولو أردنا التعميم لكان غايته التعدى الى مطلق المائعات ، وأما الجوامد فلا موجب للتعدى اليها ، اذ لا استبعاد في الالتزام بسراية النجاسة في خصوص المائعات ولو بوسائط عديدة لمكان لطافتها فتسرى اليها النجاسة ولو بغير الوساطة الأولى ، بخلاف الجوامد ، فاهتم الشارع بحفظها من القذارات . هذا مضافا الى ان السراية أمر إرتكازي ، وينقطع الإرتكاز بكثرة الوسائط ، كما في القذارات العرفية ، فلولا دعوى الإجماع على عدم الفرق بين المائعات والجوامد لالتزمنا بعدم السراية في الثاني . فعموم الحكم بالسراية مبنى على الاحتياط ، كما اشرنا اليه في التعليقة (\*٢) .

هذا كله في أدلة القائلين بتنجيس المتنجس مطلقا .

وأما القائلون بعدمه فاستدلوا له بوجوه :

أوجه الاول : ما ذكره المحقق الهمداني «قده» (\*٣) ، من انه لو كان المتنجس منجسا مطلقا - كما هو معقد اجماعاتهم المحكية - للزم نجاسة جميع ما في أيدي

(١) راجع القسم الثاني من الجزء الاول ص ١٥١ وقد ذكرنا هناك ما ناقش به - دام ظلّه - في الاستدلال بصحيفة زرارة أو حسنته المتقدمة في ص ٣٣٧ . من الاجمال في الدلالة ولا يدفعه سوى الوجه الاول و الثالث من الوجوه الثلاثة المذكورة في المتن في دفعه ، لما عرفت في الوجه الثاني من انه لا مانع من اختلاف ملاك النهي في الافراد المنهى عنها .

(٢) في تعليقه - دام ظلّه - على قول المصنف «قده» : « و الاقوى أن المتنجس

منجس» - : « في قوته على اطلاقه اشكال ، نعم هو احوط» .

(٣) في كتاب الطهارة من مصباح الفقيه ص ٥٧٩ .



المسلمين وأسواقهم ، ولتعذر الخروج عن عهدة التكليف بالتجنب عن النجس ، والتالي باطل - بشهادة العقل والنقل - فكذا المقدم . و قال «قده» في بيان وجه الملازمة ما حاصله - بتوضيح منا - : انا نعلم ان كثيرا من الناس لا يتحرزون عن النجاسات ، خصوصا الصبيان ، ولا اشكال في أن هؤلاء يخالطون غيرهم في الماء كل والمشارب والحمامات الى غير ذلك ، فيحصل العلم - بعد مضي برهة من الزمن - بتنجس جميع ما في الأسواق بل جميع ما في البيت من الأثاث والفرش واللباس وغير ذلك وكذا المحلات العامة كالسقايات التي يوضع فيها الماء ليشرب منه عامة الناس ، ولا ينبغي التشكيك في حصول العلم بملاقة الماء ليد متنجسة من الاطفال او غيرهم في طول مدة قليلة فيتنجس كل من شرب منه فيخالط غيره في المقاهي و سائر المحلات العامة كما يخالط أهل بيته في الماء كل والمشرب ، فشخص واحد يتنجس عددا كثيرا من أهل البلد و كل واحد من هؤلاء أيضا يخالط غيره فيتنجس جميع ما في البلد و هكذا بقية البلدان خاصة في بلدان يعيش فيها غير المسلمين كبغداد مثلا . ومن جملة ذلك آلات البنائين فان غالب هؤلاء بل جميعهم لا يتحرزون عن تنجيسها فيستعملونها في الأماكن النجسة كالكنائف والبالوعات ، ثم يستعملونها في الأماكن الاخر فيتنجس جميع البيت بذلك وهكذا . ثم قال «قده» : و من زعم ان هذه الأسباب لا تؤثر في حصول القطع لكل احد بابتلائه في طول عمره بنجاسة موجبة لتنجيس ما في بيته من الأثاث ، مع اذعانه بان اجماع العلماء على حكم يوجب القطع بمقالة المعصوم لكونه سببا عاديا لذلك ، فلا أراه الا مقلدا محضالا يقوى على استنتاج المطالب من المبادئ المحسوسة ، فضلا عن ان يكون من أهل الاستدلال . انتهى بتوضيح وتلخيص .

أقول : الانصاف ان ما افاده «قده» و ان كان لا يقبل الانكار و من يقول باننا نحتمل عدم اصابة النجس او المتنجس لما في ايدينا بالخصوص ، وان حصل لنا العلم الاجمالي بالنسبة اليه والى غيره مما هو خارج عن ابتلائنا ، مكابر مخالف للوجدان فاحتمال الطهارة انما هو من باب عدم تنجسه باصابة المتنجس لا من جهة عدم العلم

بأصابعه له ، الا انه مع ذلك لا يدل هذا الوجه على عدم السراية مطلقا حتى بالواسطة الأولى ، بل غايته عدم السراية المطلقة وانها تنقطع في البين كما هو مقتضى الارتكاز العرفي في سراية القذارات العرفية ، فانهم يرون السراية الى واسطة او واسطتين او اكثر مثلا ولو الى الف واسطة فلا يلتزمون بها ، فالالتزام بتنجس الواسطة الأولى او التفصيل بين الجوامد والمائعات بما ذكرناه من عدم السراية في الجوامد الا من الواسطة الأولى و السراية مطلقا في المائعات كما قام عليه الدليل لا يستلزم تعذر الامتثال ولغووية الحكم بالسراية كما لا يخفى .

الوجه الثاني : استقرار سيرة المشرعة خلفا عن سلف على عدم الاجتناب عن شيء مما في أيدي المسلمين الا مع العلم بنجاسته خاصة بحيث من يجتنب عن ذلك يطعن عليه جميع المشرعة بالوسواس و يرونه منحرفا عن الطريقة المعروفة عندهم في اجتناب النجاسات .

و قد ظهر جواب هذا الوجه مما ذكرناه في الوجه السابق ، من ان تعذر الامتثال انما يتحقق فيما لو التزمنا بالسراية المطلقة ، لا ما اذا خصناها بالواسطة الأولى او بالمائعات دون الجوامد ، وكذا الحال في مخالفة السيرة .

و ربما يقال : بان عدم الاجتناب - مع الالتزام بالنجاسة - انما هو لاجل أدلة نفى الحرج ، لان في الاجتناب عن جميع ما في البلد او جميع ما في أيدي المسلمين حرجاً عظيماً فيرتفع التكليف بالاجتناب و ان كان نجسا ، اذ لا مانع من الالتزام بكون ما في ايدينا نجسا معفو عنه .

و يندفع : بانه ان كان المراد الحرج الشخصي فلا بد من الالتزام بوجود الاجتناب لمن لا يصيبه الحرج ، كما اذا كان مشرباً متمكناً من تحصيل جميع لوازمه او بعضها من الطاهر ، و فيما اذا كان في بيته من الدواب ما يتمكن معه من تحصيل الدهن واللبن والحليب وغير ذلك وكان متمكناً أيضا من طبخ الخبز في بيته - مثلا - الى غير ذلك من لوازمه في الاعاشة ، فلا بد من القول بوجود الاجتناب على مثل هذا الشخص ،

ولا يجوز له شراء ما في اسواق المسلمين و استعمالها فيما يشترط فيه الطهارة من الأكل والشرب ، وغيرهما بل لا بد من وجوب تطهير ما يشتري من السوق بمقدار لا يكون فيه حرج ، ولا أظن ان يلتزم به أحد . و ان كان المراد الحرج النوعي و انه يكفي في ارتفاع التكليف عن الجميع حتى عمن لا يكون في حقه حرج كون الاجتناب حرجياً على الأغلب ، فيدفعه : ان الحكم بالنجاسة حينئذ يكون لغوا لعدم ترتب أي أثر عليه في هذا الحال لجواز الشرب والوضوء والغسل وغير ذلك مما يشترط فيه الطهارة من الماء النجس ، والنجاسة التي لا يترتب عليها أثر لا فائدة في جعلها فهذا دليل على عدم الحكم بالتنجيس لاعلى عدم ترتب الأثر عليه .

بل الصحيح في الجواب هو ما ذكرناه : من عدم اقتضاء هذا الوجه وسابقه الاعدم السراية المطلقة لاعدم السراية مطلقا اذ لم يثبت قيام السيرة ولا تعذر الامتثال في ملاقي المتنجس بلا واسطة .

الوجه الثالث : الأخبار وفيها المعبرات وعن المحدث الكاشاني الإشارة اليها في محكي كلامه ، زاعما دلالتها على عدم السراية مطلقا (١\*) ونذكر أهمها .  
منها : موثقة حنان بن سدير قال : سمعت رجلا سأل أبا عبد الله عليه السلام فقال :  
إني ربما بلت فلا أقدر على الماء ويشد ذلك علي ؟ فقال : إذا بلت وتمسحت فامسح  
ذكريك بريقك ، فان وجدت شيئا فقل هذا من ذاك « (٢\*) .

بدعوى دلالتها على عدم تنجس الريق الممسوح به المخرج المتنجس بالبول والا لم يكن مسحه بالريق مخلصا للسائل عما اشتد عليه و موجبا للشك في طهارة البلل المررد بين كونه بولا اوريقا ، للزوم الحكم بنجاسته حينئذ على كل تقدير لتنجس الريق بملاقاة المخرج أيضا .

و تندفع : بانه لا بد من ملاحظة وجه الاشتداد على السائل وانه من أي جهة

(١\*) كتاب الطهارة من مصباح الفقيه ص ٥٨١ .

(٢\*) وسائل الشيعة : الباب : ١٣ من أبواب نواقض الوضوء ، الحديث ٧ :

كان يشتد عليه الأمر، كى يتم الاستدلال بكيفية التخلص على عدم تنجيس المتنجس فان كان مراد السائل الاشتداد من جهة خروج البلل المشبهة بالبول قبل الاستبراء لانه محكوم بالبولية حينئذ، فيتنجس ثوبه وبدنه وينتقض وضوءه فيشتد عليه الامر لذلك فعلمه الامام عليه السلام عملاً يوجب الشك في ان ماخرج هل هو من البلل الخارج قبل الاستبراء كى يحكم ببوليته او من الريق الطاهر و ان كان ملاقيا لمخرج البول الا انه لم يتنجس به ، لان المتنجس لا ينجس فيبقى طاهرا غير ناقض ، و مع التردد يحكم بالطهارة وعدم الانتقاض . ففيه أولا : انه لو كان التخلص من الشدة بمسح الذكر بالريق مبنيا على عدم تنجيس المتنجس، كان الاولى تعليمه الاستبراء الموجب للقطع بطهارة البلل الخارج بعده ، لأن المفروض عدم تنجسه بالمخرج المتنجس بالبول ولا حاجة الى تباعد المسافة و تعليم طريقة تورث الشك و توجب الرجوع الى قاعدة الطهارة . و ثانياً : ان تقريب الاستدلال بهذا الوجه مبنى على ارادة مسح خصوص مخرج البول بالريق ، مع انه لا دليل في الرواية على هذا التقييد و من المتحمل ارادة غيره من بقية الذكر ، ودعوى الخصم مبنية على ارادة خصوص المخرج (١\*) وثالثا : ان الشدة من جهة خروج البلل المشبهة قبل الاستبراء لا ترتبط بوجود الماء و عدمه للحكم بنجاسته سواء تمكن من الماء اولم يتمكن ، فارادة الشدة من هذه الجهة بعيدة . و ان كان المراد الاشتداد من اجل تنجس البلل الخارج بالمخرج ولو كان بعد الاستبراء - كما هو ظاهر الرواية - كانت الرواية أدل على تنجيس المتنجس ، فلا بد حينئذ من حمل المسح على غير المخرج ليحصل الاشتباه و يتخلص السائل بذلك عن الشدة ، لحصول الشك له حينئذ في ان البلل هل هو من الريق الطاهر او الخارج المتنجس بالمخرج ، فيرجع الى قاعدة الطهارة . واحتمال خروج البلل على نحو لا يلاقي أطراف المخرج كى يكون الشدة من اجل نجاسة نفس البلل لكونه

(١\*) يكفى في الاستدلال ترك الاستفصال والتمسك بالاطلاق الا ان يقال بلزوم تقييده

حينئذ بمادل على تنجيس المتنجس .

قبل الاستبراء - كما هو مقتضى الاحتمال الأول - لامن جهة تنجسه بالمخرج ، في غاية البعد بل من المحال العادى ، لخروج البول عادة بثناقل و بطء فلا محالة يلاقي أطراف المخرج ، ولا يخفى ظهور الرواية في هذا المعنى - كما اشرنا - لكون الشدة حينئذ مستندة الى عدم القدرة على الماء ، اذ لو كان عنده الماء وغسل المخرج لم يحكم بنجاسة البول الخارج بملاقاته للمخرج ، ولو منع من ذلك فلا أقل من الاجمال .

ومنها : صحيحة حكيم بن حكيم أنه سأل أبا عبد الله عليه السلام فقال له : أبول فلا أصيب الماء ، وقد أصاب يدي شيء من البول فأمسحته بالحائط وبالتراب ، ثم تعرق يدي فأمسح [فأمس] به وجهي أو بعض جسدي أو يصيب ثوبي ؟ قال : لا بأس به ، (\*١).

بدعوى : دلالتها على عدم تنجس الوجه أو بعض الجسد أو الثوب باليد المتنجسة بالبول مع الرطوبة المسرية .

و يدفعها : إحتمال أن يكون الحكم بعدم النجاسة ، إما من أجل عدم العلم بموضع النجاسة من اليد فيكون الوجه أو بعض الجسد من ملاقي اطراف الشبهة المحصورة المحكوم بالطهارة لعدم تعارف المسح بتمام الكف و عدم تعارف تعرقه كذلك ، و إما من اجل عدم العلم بملاقاة الوجه للموضع من اليد المعلوم النجاسة تفصيلاً فيكون الشك في ملاقاته النجس فيحكم بطهارة الملاقي أيضاً ، اذ لا يخلو الحال من أحد الوجهين : العلم الاجمالي أو التفصيلي بموضع النجاسة من اليد ، فاذا جاء هذا الاحتمال لم يتعين كون الحكم بطهارة الوجه أو بعض الجسد والثوب من أجل عدم تنجيس المتنجس .

ومنها : رواية سماعة قال : قلت لأبي الحسن موسى عليه السلام : إني أبول ثم أتمسح بالأحجار ، فيجيبني مني البول ما يفسد سراويلي ؟ [بعد استبرائي] قال : ليس به

بأس» (١\*).

بدعوى دلالتها على عدم تنجس البلل بالمخرج المتنجس بالبول فتدل على عدم تنجيس المتنجس ، اذ لا بد من تقيدها بما بعد الاستبراء لأن الخارج قبله محكوم بالنجاسة جزماً على أن في نسخة التهذيب (٢\*) زيادة قول السائل : « بعد إستبرائي » فيتمحض جهة السؤال في ملاقاته مع المخرج المتنجس بالبول فتدل الرواية على المطلوب .

وتدفع أولاً : بضعف السند لان فيه «حكيم بن مسكين» اذ لم ينص احد بتوثيقه او مدحه ومجرد عدم الطعن في حقه لا يكفي في العمل بروايته ، فما عن الشهيد الأول «قده» (٣\*) من انه قال : «لما كان كثير الرواية ولم يرد فيه طعن فانا أعمل بروايته» غير مسموع كما اعترض عليه الشهيد الثاني «قده» بانه لا يكفي عدم الجرح بل لا بد من التوثيق وفي السند أيضاً «هيثم بن أبي مسروق النهدي» الراوى عن حكم وهو أيضاً كسابقه الا انه ورد في حقه انه فاضل وقريب الامر (٤\*) فلا يمكن الاعتماد على هذه الرواية لضعف سندها بما ذكر (٥\*).

و ثانياً : بضعف الدلالة لظهورها في كفاية الأحجار في الاستنجاء من البول - كما هو مذهب العامة - (٦\*) فتحتمل على النقية جمعاً بينها وبين ما دل من

(١\*) وسائل الشيعة : الباب : ١٣ من أبواب نواقض الوضوء ، الحديث : ٤ .

(٢\*) ج ١ ص ٥١ من طبع النجف الاشرف .

(٣\*) تنقيح المقال للمامقاني ج ٢ ص ٣٦٠ .

(٤\*) تنقيح المقال للمامقاني ج ٣ ص ٣٠٥ .

(٥) هكذا افاد - دام ظله - في البحث الا انها من رجال كامل الزيارات . أما الاول ففي ب ٢٨ ح ٢ ص ٨٩ . و اما الثاني ففي ب ٧٠ ح ٣ ص ١٧٠ . وقد اعتمد - دام ظله - اخيراً على من وقع في اسناد الكتاب المذكور كما ذكرنا في تعليقه ص ٢٧-٢٨ فالرواية معتبرة من حيث السند .

(٦\*) كما في كتاب الفقه على المذاهب الاربعة ج ١ ص ٣٨ - ٣٩ الطبعة الخامسة .

الروايات (١\*) على عدم كفاية غير الماء في الاستنجاء منه ، بخلاف الغائط فإنه يتخير فيه بين الغسل بالماء والاستنجاء بالأحجار ، ولومنع عن ظهورها في ذلك فلا اقل من تساوى الاحتمالين فتكون مجتمعة غير قابلة للاستدلال . و أما احتمال ان يكون نفى البأس من جهة احتمال عدم ملافاة البلل لحافة الذكر المتنجسة بالبول فضعيف غاية - كما ذكرنا في ذيل موثقة حنان -

و منها : صحيحة العيص بن قاسم قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل بال في موضع ليس فيه ماء فمسح ذكره بحجر وقد عرق ذكره وفخذاه ؟ قال : يغسل ذكره وفخذه . وسألته عن مسح ذكره بيده ثم عرقت يده فأصابه ثوبه يغسل ثوبه ؟ قال : لا (٢\*) .

بدعوى دلالة ذيلها على عدم تنجس الثوب باليد المتنجسة بالبول مع وجود العرق الموجب للسراية . وتندفع : بأنه لم يفرض تنجس اليد بالبول في السؤال الثاني ، لان مسح الذكر بها اعم من مسح المخرج ، فمن المحتمل ارادة مسح غير المخرج وان تكون جهة السؤال هي احتمال ان يكون مجرد مسحه موجبا لغسل اليد وان لم يصبها البول ، ولعل منشاء السؤال هو قول جملة من العامة او كثير منهم (٣\*) بان مس الذكر ينقض الوضوء فاحتمل السائل انه يوجب غسل اليد عندنا و

(١\*) الوسائل ج ١ ص ٢٢٢ في الباب ٩ من أبواب أحكام الخلوة ، الحديث ١٠٦١ وفي الباب ٣٠ ، الحديث ٢ ص ٢٤٤ وفي الباب ٣١ ، الحديث ٢ ، ص ٢٤٧ .  
(٢\*) ذكر في الوسائل صدر الحديث في ج ١ ص ٢٤٧ في الباب ٣١ من أبواب أحكام الخلوة ، الحديث ٢ و ذيله في ج ٢ ص ١٠٠٥ في الباب ٦ من أبواب النجاسات ، الحديث ٢ و صدره أيضاً في الباب ٢٦ منها ص ١٠٣٤ .

(٣\*) كما عن المالكية والشافعية والحنابلة المختلفين في شروط المس خلافا للحنفية فانهم لم يلتزموا بذلك و قد حملوا ما رووه عن النبي صلى الله عليه وآله من مس ذكره فليتوضأ ، على الوضوء اللئوي وهو غسل اليدين . راجع (كتاب الفقه على المذاهب الاربعة -

ان لم يوجب الحدث كما زعمه العامة . و لو نوقش في هذا الاحتمال وسلمنا الاطلاق بلحاظ ترك الاستفصال ، او ارادة مسح خصوص المخرج و تنجس اليد به ، بقرينة الصدر - اعنى السؤال الاول - المفروض فيه مسح الذكر بالحجر ، لان الممسوح فيه خصوص المخرج جزماً تخلصاً من عين البول الذى على المخرج ، لكان هناك احتمال آخر وهو ان عدم تنجس الثوب باليد المتنجسة ولومع وجود العرق الموجب للسراية يحتمل ان يكون لوجهين : إما من جهة كونه ملاقياً لاطراف الشبهة المحصورة لعدم العلم بموضع نجاسة اليد بالتفصيل . وإما من جهة عدم العلم باصابتها للموضع النجس من اليد المعلوم بالتفصيل - لو فرض العلم به - لامن جهة عدم تنجيس المتنجس ، وقرينة ذلك صدر الرواية حيث أمره الامام عليه السلام بغسل الفخذ اذا عرق ، لحصول العلم عادة باصابة المخرج المتنجس بالبول لها في حال المشى والجلوس و نحو ذلك ، وهذا بخلاف الثوب الملاقي لليد المتنجسة بالبول - كما اشرنا - و بذلك يجمع بين الصدر والذيل ويرتفع التنافي بينهما .

وأما حمل (١\*) الصدر على صورة وجود العرق على الذكر حال البول بجعل الواو في قول السائل : «وقد عرق ذكره و فخذاه» حالية فيتنجس العرق الذى على المخرج بنفس البول لا بالمخرج المتنجس به ، فتخرج الصدر عما هو محل الكلام من سراية النجاسة في الجوامد ، لاختصاصه حينئذ بالمائع الذى لا كلام في سرايته و بذلك يرتفع التنافي بين الصدر والذيل ، ففي غاية البعد لعدم معهودية عرق المخرج ، على ان فرض عرق الفخذ حينئذ يكون لغوا . مضافاً الى انه حمل على الفرد النادر لندرة الفرض على تقدير تحققه . فتحصل ان هذه الرواية من جهة اجمالها لا تجدى للخصم نفعاً .

و منها : رواية حفص الأعمور قال : قلت لابي عبدالله عليه السلام الدن يكون فيه

→ ج ١ ص ٦٧ - ٦٨ - ٦٩ الطبعة الخامسة .

(١\*) كما فى مصباح الفقيه كتاب الطهارة ص ٥٨١ .



الخمير ثم يجفف يجعل فيه الخل؟ قال: نعم. (\*١).

بدعوى دلالتها على كفاية الجفاف في عدم تنجس الخل بالذن المتنجس بالخمير، فتكون دليلا على عدم تنجيس المتنجس.

وتدفع أولا: بان دلالتها على ذلك انما هي بالاطلاق وترك الاستفصال، فلا بد من تقييدها بمادل من الروايات على لزوم غسل الاناء الذي جعل فيه الخمر - كما عن الشيخ «قده» - ويؤيد ذلك ان الاكتفاء بالجفاف انما ورد في السؤال دون جواب الامام عليه السلام بقوله: «نعم»، فلا مانع من تقييده بابعاد الغسل بقريئة سائر الروايات التي منها:

موقوف عمار عن أبي عبدالله عليه السلام قال: «سألته عن الذن يكون فيه الخمر هل يصلح ان يكون فيه خل ازماء كامخ اوزيتون؟ قال: اذا غسل فلا بأس...» (\*٢)

وثانيا: لو سلم دلالتها على كفاية الجفاف في جعل الخل في ذن الخمر من دون حاجة الى الغسل لكانت هذه من جملة الروايات (\*٣) الدالة على طهارة الخمر، لظهورها في بقاء اجزاء خمريّة في الذن ولو بعد الجفاف، لانه لا يذهب بالاجزاء المتخلقة فتكون ك:

رواية حفص الأخرى قال: «قلت لأبي عبدالله عليه السلام، إني آخذ الر كوة فيقال انه اذا جعل فيها الخمر وغسلت (\*٤) ثم جعل فيها البختج كان أطيب له فناخذ

(١) وسائل الشيعة: الباب ٥١ من أبواب النجاسات، الحديث: ٢.

(٢) في الباب المذكور، الحديث ١ ونحوه الحديث ٤ و ٥ و ٦ المروى في الباب ٣٠ من أبواب الاشربة المحرمة وقد سماه في الوسائل بـ (باب جواز استعمال اواني الخمر بعد غسلها) ج ١٧ ص ٢٩٥.

(٣) وسائل الشيعة: الباب ٣٨ من أبواب النجاسات، كالحديث: ١٠ و ١١ و ١٢.

١٣ و ١٤.

(٤) اي بالخمير بقريئة الذيل.

الرکوة فنجعل فیها الخمر فنخضضه ثم نصبه فنجعل فیها البختج ؟ قال : لا بأس به « ( ۱ \* ) .

فانها ظاهرة بل صریحة فی بقاء اجزاء خمريّة فی الرکوة بعدالنخض والصّب ، ومع ذلك فقد جوز الامام عليه السلام جعل البختج فیها ، فلا بد من حملها علی التقية كسائر الروایات الدالة علی طهارة الخمر جمعا بينها وبين ما دل علی نجاستها ( ۲ \* ) .

ولوسلم عدم ظهورها فی بقاء الأجزاء الخمرية لكانت مجملة ، لاحتمال ان يكون الوجه فی نفي البأس طهارة الخمر فلم يتنجس الدن ، كما يحتمل ان يكون الوجه فيه عدم تنجيس المتنجس ، ومع الاجمال لاتصلح للاستدلال للخضم .

و منها : صحیحة علي بن مهزيار قال : كتب إليه سليمان بن رشيد يخبره أنه بال فی ظلمة الليل ، وانه أصاب كفه برد نقطة من البول لم يشك أنه أصابه ولم يره ، و أنه مسحه بخرقة ثم نسي أن يغسله ، وتمسح بدهن فمسح به كفيه ووجهه ورأسه ثم توضأ وضوء الصلاة فصلی ؟ فأجابه بجواب قرأته بخطه ، أما ما توهمت مما أصاب يدك فليس بشيء إلا ما تحقق ، فان حققت ذلك كنت حقيقاً أن تعيد الصلاة اللواتي كنت صليتهن بذلك الوضوء بعينه ما كان منهن في وقتها ، وما فات وقتها فلا إعادة عليك لها ، من قبل أن الرجل اذا كان ثوبه نجساً لم يعد الصلاة الا ما كان في وقت ، وإذا كان جنباً أو صلى علی غير وضوء فعليه إعادة الصلوات المكتوبات اللواتي فاتته ، لان الثوب خلاف الجسد فاعمل علی ذلك إن شاء الله « ( ۳ \* ) .

وتقريب الاستدلال بها هو انها افادت كبرى كلیة قد فصلت فیها بين الحدث والخبث ، فمع نسيان الأول يجب الإعادة والقضاء ، ومع نسيان الثاني لا تجب الا

( ۱ \* ) وسائل الشیعة : الباب ۳۰ من أبواب الاشرية المحرمة ، الحديث ۳ .

( ۲ \* ) وسائل الشیعة : الباب ۳۸ من أبواب النجاسات ، كالحديث ۱ و ۲ و ۳ و ۴

و ۵ وغيرها .

( ۳ \* ) وسائل الشیعة : الباب ۴۲ من أبواب النجاسات ، الحديث ۱ .

الإعادة في الوقت دون القضاء، فتكون كغيرها من الروايات الدالة على هذه الكبرى الكلية .

ثم انها طبقت هذه الكبرى على مفروض السؤال ، وهو وضوء السائل مع نسيان البول الذي أصاب كفه ، بوجوب الإعادة دون القضاء ، ولا يكون ذلك الا مع صحة وضوءه وارتفاع الحدث به ، ولا يتم ذلك الا بناء على عدم تنجيس المتنجس والا لبطل الوضوء بتنجس مائه باصا به يده المتنجسة بالبول ، ولازمه وجوب الإعادة والقضاء .  
وأما ما يتوهم من لزوم بطلان الوضوء على كل تقدير ، اى ولولم نقل بتنجيس المتنجس لا اعتبار طهارة أعضاء الوضوء كما يعتبر طهارة مائه ، فلولم يبطل من الجهة الثانية لبطل من الجهة الأولى ، لان المفروض نجاسة كفه بالبول .

فيندفع : بانه لا دليل على اعتبار طهارة الأعضاء بما هي اذلم يرد ولا رواية واحدة تدل على ذلك ، وانما اعتبر الأصحاب طهارتها تحفظا على طهارة ماء الوضوء بناء على تنجسه بملاقاة الأعضاء المتنجسة ، وقد دلت الرواية على عدم تنجسه بها والا لوجب القضاء أيضا لبطلان الوضوء .

وقد يتوهم أيضاً : ان مقتضى تقييد وجوب الإعادة بذلك الوضوء بعينه هو بطلانه ، حيث قال عليه السلام : « فان حققت ذلك كنت حقيقا ان تعيد الصلاة اللواتى كنت صليتهن بذلك الوضوء بعينه » والا فلما وجب للتقييد به لوجوب الإعادة - مع نجاسة البدن - ولو توضع ثانياً و ثالثاً وهكذا ، فتعليق الأمر بالإعادة في الوقت على ذاك الوضوء بعينه يدل على بطلانه فيجب القضاء أيضاً ، فكيف اقتصر فيها على الإعادة ؟  
ويندفع : بأن وجه التقييد به ليس بطلانه ، بل هو اعتبار تعدد الغسل في المتنجس بالبول ، إذ بالوضوء الاول لا يحصل الغسل الامرة واحدة لكفاية الغسل الوضوئى في غسل النجاسة . لتحقق الجريان به ، فبالوضوء الاول لا ترتفع النجاسة و ان صح - بناء على عدم تنجيس المتنجس - فيجب الإعادة دون القضاء ، فلو توضع ثانياً ترتفع النجاسة لحصول التعدد فلا يجب حتى الإعادة ، فالتقييد بذاك الوضوء

بعينه يؤكّد دلالتها على عدم تنجيس المتنجس .  
 فالإيضاح أن دلالتها على المطلوب مما لا يتحمل النقاش ، إلا أنه مع ذلك لا  
 يمكن العمل بها لأنها مضمرة ، وليس المضمير ممن يطمان بعدم إضماره عن غير الإمام  
 عليه السلام كزرارة ومحمد بن مسلم وأضرابهما وليس المضمير في هذه الرواية علي بن مهزيار  
 الذي هو من الاجلاء كمن يستبعد سؤاله غير الإمام (عليه السلام) ، وإنما المضمير سليمان بن  
 رشيد وهو مجهول الحال ، ويحتمل كونه عامياً سئل بعض علماء العامة ، إلا أن علي  
 ابن مهزيار قد إطمأن أو ظن بطريق معتبر عنده أنه سئل الإمام (عليه السلام) ، وهو لا يجدى لغيره .  
 ومنها : الروايات الكثيرة الواردة في القطرات الناضحة من بدن الجنب أو من الأرض  
 أو المغتسل الذي يبال فيه ، في الإئناء الذي يغتسل منه وكذا الواردة فيما ينتضح من  
 الكنيف على الثوب ، لما فيها من نفى البأس - الدال على الطهارة - عن تلك القطرات  
 ومقتضى ترك الاستفصال فيها عدم الفرق بين الناضحة عن الأرض المتنجسة أو الطاهرة ،  
 فتدل على طهارة تلك القطرات مطلقاً وإن أصابت الأرض أو البدن المتنجسين .  
 أقول : هذه الروايات على طوائف ثلاث .

الأولى : الروايات (١\*) الواردة في أن الجنب يغتسل فينتضح من الأرض أو  
 بدن الجنب في الإئناء ، فقال (عليه السلام) : لا بأس . ولا دلالة لهذه الروايات على عدم تنجيس  
 المتنجس ، إذ لم يفرض فيها نجاسة الأرض أو بدن الجنب الملاقى للماء ، فمن  
 المحتمل أن تكون جهة السؤال توهم نجاسة بدن الجنب بما هو جنب كما عن بعض

(١\*) عن فضيل قال : « سألت أبا عبد الله - ع - عن الجنب يغتسل فينتضح من الأرض

في الإئناء ؟ فقال : لا بأس ، هذا مما قال الله تعالى : « ما جعل عليكم في الدين من حرج » .

وعن شهاب بن عبد ربّه ، عن أبي عبد الله - ع - : « أنه قال في الجنب يغتسل فيقطر الماء

عن جسده في الإئناء فينتضح الماء من الأرض فيصير في الإئناء : أنه لا بأس بهذا كله »

ومسائل الشيعة : الباب ٩ من أبواب الماء المضاف ، الحديث : ١ و ٦ .

العامة (١\*) أو توهم نجاسة الماء المستعمل في الغسل أو الوضوء كما نسب إلى أبي حنيفة (٢\*) أو معرضة تنجس الماء بالمنى كمعرضة الأرض - كارض الحمام - للنجاسة ، فيكون نفى البأس في هذه الأخبار من جهة عدم العلم بنجاسة الملاقى لا عدم تنجيسه للملاقى على فرض نجاسته ، بل يمكن ان يقال : ان نفى البأس فيها انما هو لدفع توهم ان حكم القطرات، الناضحة حكم الغسالة في مانعتها عن الاغتسال بها ، فتكون هذه الروايات في مقام بيان عدم مانعية تلك القطرات عن الاغتسال بالماء الذي وقعت فيه وان حكم القطرات ليس كحكم نفس الغسالة ، فتصبح هذه الأخبار أجنبية عما هو محل الكلام بالمرّة .

الثانية الروايات : الدالة على نفى البأس عن القطرات الناضحة من الكنيف او من مغتسل يبال فيه في الاء الذي يغتسل منه أو تقع على الثوب ، وظاهرها فرض نجاسة الأرض ، ولا اقل من شمولها للأرض النجسة بمقتضى ترك الاستفصال - الذي هو دليل على العموم - في الجواب ، فتدل هذه الروايات على طهارة تلك القطرات سواء تزلت عن أرض معلومة النجاسة او معلومة الطهارة او مشكوكتها ، من دون فرق بين جفافها ورطوبتها . وذلك ك :

رواية عمر بن يزيد قال : قلت لأبي عبدالله عليه السلام : أغتسل في مغتسل يبال فيه ويغتسل من الجنابة ، فتقع في الاء ما ينزو من الأرض ؟ فقال : لا بأس به « (٣\*) » .  
الثالثة : وهي بمضمون الطائفة الثانية مع التقييد بالجفاف .

(١\*) قال العلامة في التذكرة - ج ١ ص ٢٦ - : « وقال أبو يوسف : ان ادخل يده - يعني الجنب - لم يفسد الماء وان ادخل رجله فسد ، لان الجنب نجس وعفى عن يده للحاجة ... » .

(٢\*) قد تعرضنا لنسبة القول المذكور اليه - في ج ٢ ص ٨٩ - ٩١ من كتابنا - في بحث الماء المستعمل في الوضوء فراجع .

(٣\*) وسائل الشيعة : الباب ٩ من أبواب الماء المضاف ، الحديث : ٧ .

كما عن علي بن جعفر عن أخيه عليه السلام قال: «سألته عن الكنيف يصب فيه الماء فينضح على الثياب، ما حاله؟ قال عليه السلام: إذا كان جافاً فلا بأس» (١\*).

ولا بد من تقييد سابقتها بهذه، لأن مفهومها ثبوت البأس اذالم يكن الكنيف جافاً، والظاهر ان المراد بالجفاف ما يقابل اليبوسة، واطلاقها يشمل صورة العلم بنجاسة المحل - كما ذكرنا - فتدل على طهارة القطرات الناضحة من الأرض النجسة بشرط الجفاف.

وما قيل (٢\*) من احتمال أن يكون المراد من الكنيف الجاف ما لا يجتمع ما يقع فيه من قدر، في مقابل ما يجتمع فيه، فيلازم الشك في النجاسة لتوارد الحالتين من الطهارة والنجاسة، لانه كما ينجس بملاقاة القدر كذلك يطهر بالماء المستعمل في الاستنجاء ونحوه من المياه الطاهرة، فيرجع فيه الى اصالة الطهارة ويحكم بطهارة ملاقيه لذلك.

غير سديد، لان الجفاف لا يلازم الشك في النجاسة اذ قد يكون مع العلم بها، وقد يكون مع العلم بالطهارة، وقد يجتمع مع الشك فيها، ومقتضى ترك الاستئصال عدم الفرق بين هذه الصور - كما اشرنا - وبالجملة نتيجة الجمع بين هاتين الطائفتين هو الحكم بعدم انفعال القطرات الناضحة من الكنيف المتنجس ولكن بشرط اليبوسة ولا ترى مانعاً من الالتزام بعدم انفعال الماء القليل الوارد على المتنجس اذالم يستقر معه، بمقتضى هذه الروايات فتكون مخصصة لأدلة إنفعال القليل، بل يمكن الالتزام بعدم التخصيص فيها، لأن الأخبار الدالة على انفعاله على طائفتين: «الاولى» مفهوم أخبار الكرو «الثانية» الروايات الواردة في الموارد المختلفة الدالة على تنجس الماء أو غيره بملاقاة النجس من الميتة والدم وغيرهما، ولا اطلاق في شيء منهما يدل على انفعال القليل الوارد على النجس وان لم يستقر معه.

(١\*) وسائل الشيعة: الباب: ٦٠ من أبواب النجاسات، الحديث: ٢.

(٢\*) كما في المستمسك ج ١ ص ٤٨٣، الطبعة الرابعة.

« أما الأولى » فلا ن مفهوم قوله ﷺ : « اذا كان الماء قدر كره لم ينجسه شيء » (١\*) ، هو انه اذا لم يكن قدر الكره ينجسه شيء ما ، ولا اطلاق في هذا المفهوم كما حققناه في محله ، لان نقيض السالبة الكلية انما هو الموجبة الجزئية ، ويكفي في صدقها تنجس الماء القليل بعين النجس أو بالمتنجس مع الاستقرار معه ، فيلتزم بانفعاله مطلقا ولو كان الماء واردا على النجس إلا أنه بشرط الاستقرار معه ، خلافا للسيد المرتضى « قده » حيث انه فصل بين الوارد والمورد ولم يلتزم بالنجاسة في الاول مطلقا حتى مع الاستقرار ، والحاصل انه لا اطلاق لهذا المفهوم لامن حيث الأفراد ولا من حيث كيفية التنجس .

« وأما الثانية » اعنى الروايات الواردة في الموارد المختلفة ، فلان مورد جميعها استقرار النجس كالميتة والدم ونحوهما مع الماء ، فلا تعم غير المستقر معه ، فالالتزام بعدم انفعال القليل الوارد على النجس غير المستقر معه يكون من باب التخصص لا التخصيص في أدلة الإفعال ، فيكون العمل بهذه الروايات اسهل .

فتحصل من جميع ما ذكرنا : ان شياً من هذه الأخبار لا يدل على عدم تنجيس المتنجس مطلقا ، فالصحيح هو ما ذكرناه من ان المتنجس بلا واسطة - اى المتنجس بعين النجس - يكون منجسا ملاقيه من دون فرق بين الجوامد والمائعات بلا اشكال و أما المتنجس مع الواسطة - اى المتنجس بالمتنجس الاول - فان كان في المائعات فلا اشكال في تنجيسه ملاقيه أيضا ، سواء أكان الميعان في طرف الملاقى او الملاقى فكما ان الثوب المتنجس باليد المتنجسة بالبول - مثلا - ينجس ما أصابه من الماء أو غيره من المائعات ، كذلك الماء المتنجس باليد ينجس ملاقيه وان كان جامدا ، بل قد عرفت (٢\*) ان حكم الماء المتنجس حكم نفس النجس فالمتنجس بالمائع المتنجس ينجس ملاقيه وان كان جامدا كالاناء المتنجس بالولوغ - مثلا - ينجس الطعام

(١\*) وسائل الشيعية : الباب ٩ من أبواب الماء المطلق ، الحديث : ١ .

(٢\*) في ص ٣٣٣ فى ذيل الروايات الدالة على كيفية تطهير الاواني وغيرها .

## لكن لايجرى عليه جميع احكام النجس (١)

المنصب فيه ، وان كان المتلاقيان جامدين وكان الملاقى - وهو الاءناء المتنجس بالماء المتنجس بولوغ الكلب - من الوسطة الثانية وأما اذا كان في الجوامد فلا دليل لنا على السراية في غير الوسطة الأولى فاليد المتنجسة بالبول تسرى نجاستها الى الثوب الملاقى لها وأما اذا لاقى الثوب جامداً آخر فيشكل القول بالسراية لجمود المتلاقيين وعدم وجود اطلاق في أدلة السراية تشمل الفرض الا ان المشهور قالوا بالسراية أيضا و يكون مخالفتهم أشكل من الافتاء بالعدم ولا ينبغي ترك الاحتياط (١\*).

(١) بعد البناء على تنجيس المتنجس مطلقا أو في خصوص الوسطة الأولى ، يقع الكلام في أنه هل يجرى على المتنجس بالمتنجس احكام نفس النجس اى الاحكام المترتبة على المتنجس بعين النجس ام لا؟ الظاهر هو الثانى ، لان ثبوت الحكم تابع لثبوت موضوعه ، فالاحكام المترتبة على اصابة البول كتعدد الغسل و على ولوغ الكلب كالتعفير لا تترتب على اصابة المتنجس بالبول او المتنجس بالولوغ و هكذا ، لعدم تحقق موضوعها فاذا تنجس الاءناء بالولوغ يجب تعفيره ، لكن اذا تنجس إناء آخر بملاقاة هذا الاءناء أوصب ماء الولوج فيه لايجب تعفيره ، ويكفى في الطهارة الغسل مرة واحدة ، لاطلاقات أدلة الغسل الا ان يمنع الإطلاق ، فلا بد من الرجوع الى استصحاب النجاسة لوقلنا بجرىانه في الأحكام الكلية ، فيجب الغسل مرتين بل التعفير لو احتملنا لزومه في المتنجس بماء الولوج مطلقا ، تحصيلا لليقين بالطهارة ، الا ان الإطلاق ثابت والاستصحاب المذكور ممنوع - كما مر غير مرة - والحاصل : ان الخصوصية الزائدة على طبيعى الغسل ، من التعدد مرتين او اكثر او التعفير ، تحتاج الى دليل خاص ولا يكون الا في موارد خاصة نعم الاحتياط حسن غير لازم - كما في المتن -

وقد يتوهم : لزوم تعفير الاءناء الذى صب فيه ماء الولوج من إناء آخر ، بدعوى ظهور دليله في أن موضوعه الاءناء الذى هو ظرف لماء الولوج وان لم يكن ظرفا لنفس الولوج فيه ، ويتحقق الموضوع في الاءناء المنصب فيه ماء الولوج .

(١\*) كما جاء في تعليقه - دام ظله - على المتن على ما اشرنا فى ذيل ص : ٣٣٥



و يندفع : بان الظاهر من صحيحة البقباق التي هي مستند الحكم بلزوم التعفير هو اختصاص الحكم بالاءناء الذي ولغ فيه الكلب .

قال - في حديث - : انه سأل أبا عبد الله عليه السلام عن الكلب ؟ فقال : رجس نجس لا تتوضأ بفضله ، واصبب ذلك الماء واغسله بالتراب أول مرة ثم بالماء « (١) » .  
فان مرجع الضمير في قوله عليه السلام : « و اغسله بالتراب » وان لم يذكر ، الا ان مساق الكلام يدل على ان المرجع هو الاءناء الذي شرب منه الكلب وبقي فضله فيه ، والا فلا معنى للصب ، وشمول الحكم لغيره يحتاج الى الدليل .

ولو نوقش في ذلك فلا أقل من الاجمال ، اذ المقروض انه لم يذكر مرجع الضمير لقوله عليه السلام : « اغسله » كى يتمسك باطلاق الاءناء الذى فيه فضله ، بانه اعم مما شرب منه اوصب فيه من إناء آخر ، فيتردد الأمر بين كون المرجع هو خصوص الاءناء الذى ولغ فيه الكلب او الاءناء الذى فيه فضله ولولم يشرب منه ، والقدر المتقين هو الاول ، فالمرجع في غيره اطلاقات أدلة الغسل ، فلاحظ وتأمل ويؤيد ما ذكرنا .  
رواية حريز عن أخبره ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : « اذا ولغ الكلب في الاءناء فصّبه » (٢) .

و ما عن محمد بن مسلم ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : سألته عن الكلب يشرب من الاءناء ؟ قال : اغسل الاءناء ... » (٣) .

فان لفظ « في و من » ظاهر في ترتب الحكم على الاءناء الذى شرب فيه او منه الكلب ، وبعد تقييدهما بالرواية الاولى يجب فيه التعفير أيضا .

ودعوى القطع بالمناط و انه انتقال (الميكروبات) التي يحملها فم الكلب إلى الماء ، ولا فرق في ذلك بين ما ولغ فيه الكلب اوصب فيه ماء الولوغ ، عهدتها على

(١) وسائل الشيعة ، الباب : ١٢ من أبواب النجاسات ، الحديث : ٢ .

(٢) فى الباب المتقدم ، الحديث : ٥ .

(٣) فى الباب المتقدم ، الحديث : ٣ .

فاذا تنجس الاعناء بالولوغ يجب تعفيره ، لكن اذا تنجس اناء آخر بملاقاة هذا الاعناء اوصب ماء الولوغ في اناء آخر لا يجب فيه التعفير (١) و ان كان الاحوط خصوصاً في الفرض الثاني (٢) و كذا اذا تنجس الثوب بالبول و جب تعدد الغسل (٣) ، لكن اذا تنجس ثوب آخر بملاقاة هذا الثوب لا يجب فيه التعدد ، و كذا اذا تنجس شيء بغسالة البول - بناء على نجاسة الغسالة - لا يجب فيه التعدد .

(مسألة ١٢) : قدم أنه يشترط في تنجس الشيء بالملاقاة تأثره (٤) ، فعلى هذا لو فرض جسم لا يتأثر بالرطوبة أصلاً ، كما اذا دهن على نحو اذا غمس في الاعناء لا يتبلل أصلاً ، يمكن ان يقال : انه لا يتنجس بالملاقاة و لومع الرطوبة المسرية ، و يحتمل ان تكون رجل الزنبور والذباب والبقي من هذا القبيل .

مدعيها ، لانجزم بها ، ومن هنا لا يجب التعفير في غير الأواني كالثوب واليد وغيرهما مما لا قاه ماء الولوغ مع انتقال ( الميكروبات ) اليها أيضا .

(١) لاختصاص الأدلة بقاء الولوغ ولا تعم غيره وان صب فيه ماء الولوغ .  
 (٢) وعن بعضهم تقوية هذا الاحتمال ، بدعوى ان المناط في وجوب التعفير هو تنجس الاعناء بماء الولوغ سواء ولغ فيه الكلب ايضا أم لا ، وقد عرفت آفا ان النجاسة و آثارها احكام تعبدية لابد فيها من الاقتصار على دلالة الدليل ، ولا عموم في دليل التعفير يشمل غير اناء الولوغ ولا اقل من الاجمال - كما ذكرنا - فلاحظ صحيح الفضل وغيرها من الروايات المتقدمة .

(٣) كما سيأتي ان شاء الله . في فصل المطهرات في التطهير بالماء .

(٤) قدم في أول هذا الفصل اشتراط السراية بالرطوبة ، فلا بد من وجود رطوبة توجب انتقال النجاسة الى الملاقي للنجس بمقتضى الاثر تكاذا العرفي - كما مر - وهذه الكبرى مسلمة لا كلام فيها ، الا ان الصغريات التي ذكرها في المتن ممنوعة لا يمكننا المساعدة عليها فان الدهن الذي على الجسم لا يمنع عن تنجسه لتأثر نفس الدهن بملاقاة الماء النجس

(مسألة ١٣): الملاقة في الباطن لا توجب التنجيس (١) فالنخامة الخارجة من الأنف ظاهرة وان لاقت الدم في باطن الأنف . نعم لو ادخل فيه شيء من الخارج ولاقي الدم في الباطن فالاحوط فيه الاجتناب .

فيتنجس الجسم بالدهن المتنجس لامحالة ، فكيف يمكن دعوى عدم تأثير الجسم بالرطوبة المتنجسة . وهكذا رجل الذباب ونظيره - الزنبور والبق - تتأثر بملاقة الرطوبة المسرية كما هو المشاهد بالوجدان فيما اذا طار الذباب من جسم رطب ووقع على اليد والوجه وغيرهما من أعضاء بدن الانسان ، ومن هنا ذكرنا في التعليقة ان ما اورده في المتن مجرد فرض لا واقع له .

(١) قد تقدم الكلام في ذلك في المسألة الأولى من مسائل نجاسة البول والغائط فراجع (١) (\*).

\* \* \*

وقد وقع الفراغ بحمد الله والمنّة من إعداد (الجزء الثالث) من هذا الكتاب دروس في فقه الشيعة في عاصمة العلم والدين النجف الأشرف في جوار باب مدينة علم الرسول الأعظم ﷺ أمير المؤمنين على بن أبي طالب عليه السلام يد مؤلفه أقل خدام العلم في شهر ربيع الأول لسنة ١٣٧٩ . الهجرية وتليها الأجزاء الأخرى بعون الله تبارك وتعالى ، ومنه أستمد التأييد والتسديد وما توفيقى إلا بالله عليه توكلت و إليه انيب .

(١) راجع كتابنا ج ٢ ص ٢٧٥-٢٨٢ . وفي تعليقه - دام ظله - على قول المصنف «قده» « فالاحوط فيه الاجتناب » «تقدم ان الاقوى فيه الحكم بالطهارة» ، وجه الاقوائية هو ما ذكرناه هناك من عدم وجود دليل على نجاسة الدم في الباطن . نعم لو خرج الشيء و كان عليه دم يحكم بنجاسته لانه من الملاقة في الخارج بقاء و ان لم يكن كذلك حدوثا .

## فهرس الجزء الثالث من كتاب دروس فى فقه الشيعة

الموضوع :	الصفحة :
تقريظ السيد الاستاذ دام ظلّه .	٣
المقدمة بقلم فضيلة السيد مرتضى الحكيمى .	٦
خطبة المؤلف .	١٢
نجاسة الدم	
« الخامس » من النجاسات : الدم .	١٥
الاستدلال بالأية الكريمة على نجاسته والمناقشة فيه .	١٥
الاستدلال بالروايات .	١٦
الاستدلال على نجاسة مطلق الدم .	١٧
عدم الفرق بين القليل والكثير من الدم .	٢٢
طهارة دم مالا نفس له .	٢٥
طهارة دم غير الحيوان .	٢٩
طهارة المتخلف في الذبيحة .	٢٩
حكم الدم اذا رجع الى جوف الذبيحة .	٣١
الدم المتخلف في غير الماء كحول .	٣٣
دم العلقه المستحيلة من المنى .	٣٤
العلقه في البيض .	٣٤
نقطه الدم في البيض .	٣٥
حرمة أكل الدم المتخلف في الذبيحة .	٣٥
حكم الدم الأبيض .	٣٩

## الموضوع :

## الصفحة :

الدم الذى يخرج مع اللبن .	٤٠
دم الجنين الذى تكون ذكاته بذكاة أمه .	٤٠
دم الصيد المتخلف فيه بعدموته .	٤٠
مايشك في كونه دمأ ، اوفى كونه من القسم الطاهر او النجس .	٤١
الدم المتخلف المشكوك كونه من الطاهر او النجس .	٤٤
لا يجب استعمال المواد الخارجة من الجرح .	٤٤
حكم الماء الأصفر الذى يظهر على الجرح .	٤٤
الدم المراق في الأمراق .	٤٧
اذا غرزت ابرة في البدن واخرجت غير ملوثة .	٥٢
الدم الخارج من بين الأسنان المستهلك في الريق .	٥٢
الدم المنجمد تحت الأظفار او الجلد .	٥٤

## نجاسة الكلب والخنزير

« السادس والسابع » من النجاسات: الكلب والخنزير البريآن .	٥٧
نجاسة الكلب .	٥٧
نجاسة الخنزير .	٤٢
الكلب و الخنزير البحرىآن .	٤٣
رطوباتهما ومالا تحله الحياة منهما .	٤٤
حكم المتولد منهما .	٤٨
حكم المتولد من أحدهما مع حيوان طاهر .	٧١

## نجاسة الكافر

« الثامن » من النجاسات : الكافر	٧٥
حكم أهل الكتاب	٧٥
الاستدلال بالكتاب على نجاسة أهل الكتاب . والجواب عنه	٧٧

الأخبار ونجاسة أهل الكتاب .	٧٩
الأخبار وطهارة أهل الكتاب .	٨٤
الجمع بين الاخبار المذكورة .	٨٩
حكم المرتد بقسميه .	٩٤
رطوبات الكافر و أجزاءه مما تحملها الحياة أولا تحملها .	٩٤
ما يتحقق به الكفر .	٩٧
منكر الضرورى .	٩٩
ولد الكافر .	١٠٥
ما يثبت به الكفر او الاسلام .	١٠٩
ولد الكافر من الزنا .	١١١
اذا كان احداً بؤين مسلماً .	١١٢
طهارة ولد الزنا من المسلمين .	١١٢
نجاسة الغلاة وأقسامهم .	١١٤
نبوت الولاية للأئمة الأطهار (ع) .	١٢١
نجاسة الخوارج .	١٢٤
نجاسة النواصب .	١٢٧
حكم المجسمة .	١٢٩
حكم المجبرة .	١٣٢
حكم المفوضة .	١٣٣
حكم القائلين بوحدة الوجود .	١٣٥
طهارة المخالفين .	١٣٨
طهارة فرق الشيعة غير الاثنى عشرية .	١٤٣
حكم سب الأئمة <small>عليهم السلام</small> .	١٤٤

الموضوع :	الصفحة :
طهارة المشكوك إسلامه .	١٤٧
<b>نجاسة الخمر</b>	
« التاسع » من النجاسات : الخمر .	١٥١
الروايات الدالة على نجاسة الخمر .	١٥٢
الروايات الدالة على طهارة الخمر .	١٥٥
ترجيح اخبار النجاسة .	١٥٧
ما هو الصحيح في المقام .	١٥٩
حكم المسكر المائع	١٦١
حكم الكحول « الكل » .	١٦٤
عروض الجمود لا يوجب الطهارة .	١٧١
المسكر الجامد بالأصل طاهر .	١٧٢
<b>العصير العنبى</b>	
لا فرق بين العصير الغالى بالنار او بنفسه .	١٨١
حليته العصير بذهب ثلثيه .	١٩٠
حرمة العصير بالنشيش .	١٩٢
حكم العنب اذا غلى بلا عصر .	١٩٤
<b>عصير الزبيب</b>	
الاستدلال بالاستصحاب التعليق على الحرمة والجواب عنه .	١٩٦
الاستدلال برواية زيد النرسى على الحرمة و الجواب عنها .	١٩٨
المناقشة مع شيخ الشريعة الاصفهانى .	٢٠٣
الاستدلال بروايات اخر والجواب عنها .	٢٠٤
<b>حكم عصير التمر</b>	
اذا صار العصير دبساً قبل ان يذهب ثلثاه .	٢١٢

الموضوع :	الصفحة :
الزبيب والكشمش والتمر المطبوخ في الأُمراق وغيرها .	٢١٤
<b>الفقاع</b>	
« العاشر » من النجاسات : الفقاع .	٢١٩
حكم الفقاع .	٢١٩
حقيقة الفقاع .	٢٢١
ماء الشعير .	٢٢٤
<b>عرق الجنب من الحرام</b>	
« الحادى عشر » من النجاسات : عرق الجنب من الحرام .	٢٢٧
الاستدلال بالروايات على نجاسته والجواب عنها .	٢٢٨
الصحيح عدم نجاسته بل عدم مانعيته عن الصلاة .	٢٣٢
أقسام الجنب من الحرام .	٢٣٢
العرق حال الاغتسال .	٢٣٣
إذا اجنب من حرام ثم من حلال وبالعكس .	٢٣٥
تيمم الجنب من الحرام بدلا عن الغسل .	٢٣٧
جنابة الصبي من الحرام .	٢٣٩
<b>عرق الابل الجلالة</b>	
« الثانى عشر » من النجاسات : عرق الابل الجلالة .	٢٤٥
عرق الابل الجلالة	٢٤٥
عرق الحيوان الجلال	٢٤٧
<b>المسوخات</b>	
المسوخ : والقول بنجاستها	٢٥١
كل مشكوك النجاسة طاهر .	٢٥٥
الدم المشكوك .	٢٥٦



## الموضوع:

## الصفحة:

البلل المشتبهة	٢٥٧
غسالة الحمام والأخبار الواردة فيها .	٢٥٧
استحباب رش الماء للمصلى في معابد اليهود والنصارى والمجوس.	٢٦١
لا يجب الفحص عند الشك في الطهارة .	٢٦٢

## فصل : في طريق ثبوت النجاسة

البيئنة العادلة .	٢٦٧
العدل الواحد.	٢٦٧
قول صاحب اليد .	٢٦٩
الظن المطلق .	٢٧٠
الاحتياط المؤدي الى الوسواس .	٢٧٠
علم الوسواسى .	٢٧٤
العلم الاجمالى بالنجاسة كالعلم التفصيلى .	٢٧٦
لا يعتبر في حجية البيئنة حصول الظن بصدقها .	٢٧٧
ذكر مستند الشهادة .	٢٧٨
الشهادة بسبب النجاسة .	٢٨٠
اختلاف مستند الشهادة .	٢٨٠
الشهادة بالأجمال .	٢٨٤
اختلاف الشهود في النجاسة الفعلية والسابقة .	٢٨٧
اذا شهد أحد الشاهدين بالنجاسة فعلا والأخر بالنجاسة سابقاً والطهارة فعلا .	٢٩٠
إخبار الزوجة او الخادمة بنجاسة شىء في البيت .	٢٩١

الموضوع :	الصفحة :
اختلاف قول صاحبي اليد .	٢٩٢
حجية قول ذي اليد وان كان فاسقاً او كافراً .	٢٩٣
حكم قول ذي اليد اذا كان صبيّاً .	٢٩٤
حكم ما اذا أخبر صاحب اليد بعد الاستعمال بالنجاسة سابقاً او اخبر بها بعد خروج العين عن يده .	٢٩٤
<b>فصل : في كيفية تنجس المتنجسات</b>	
اشتراط السراية بالرطوبة المسرية .	٢٩٩
حكم ملاقات الميته او ميت الانسان .	٣٠١
الرطوبة غير المسرية .	٣٠٢
تنجس المائعات بملاقات بعضها الامع الدفع .	٣٠٣
تنجس الجوامد ، و اختصاص النجاسة فيها بموضع الملاقات .	٣٠٣
اذا شك في رطوبة أحد المتلاقيين او سراية الرطوبة في أحدهما .	٤٠٦
اذا شك في استصحاب الذباب لجزء من النجاسة التي كان عليها .	٣٠٧
الميعار في الميعان والجمود .	٣١٤
ملاقات بدن المتعرق للنجاسة .	٣١٥
وضع الابريق المثقوب الأسفل المملوء من الماء على الارض النجسة .	٣١٥
نقطة الدم في النخامة الغليظة لا توجب نجاستها بتمامها .	٣١٦
التراب النجس في الثوب والفرش .	٣١٦
لا بد في التنجيس من سراية الرطوبة ولا يكفي مجرد الميعان كالزريق .	٣١٨
تنجس المتنجس والكلام في تداخل النجاسات .	٣١٩
اذا تنجس الثوب بالدم وشك في تنجسه بالبول كفت المرّة .	٣٢٢

الموضوع :	الصفحة :
تنجيس المتنجس .	٣٢٥
كلام مع المحدث الكاشاني .	٣٢٥
الاستدلال على التنجيس . الوجه الاول : دعوى الضرورة والجواب عنه .	٣٢٦
الوجه الثاني : الاجماع والجواب عنه .	٣٢٦
الوجه الثالث . الروايات والجواب عنها .	٣٢٨
كلام مع المحقق الهمداني .	٣٣١
من الروايات صحيحة البقباق والجواب عنها .	٣٢٥
احسن ما يستدل به من الروايات والجواب عنها .	٣٣٧
الاستدلال على عدم تنجيس المتنجس .	٣٤٠
الوجه الاول : ما ذكره المحقق الهمداني و الجواب عنه .	٣٤٠
الوجه الثاني : إستقرار السيرة والجواب عنه .	٣٤٢
الوجه الثالث : الأخبار و اعتماد المحدث الكاشاني عليها والجواب عنها .	٣٤٣
حاصل الكلام في تنجيس المتنجس .	٣٥٥
عدم جريان أحكام النجس على المتنجس	٣٥٦
اشتراط سراية النجاسة بتأثر الملاقى	٣٥٨
الملاقاة في الباطن لا توجب التنجيس .	٣٥٩

## تصويبات

### الجزء الثالث من كتاب دروس في الشيعة

<u>السطر:</u>	<u>الصفحة:</u>	<u>الصحيح:</u>	<u>الغلط:</u>
٨	٣٨	لشيء الخلق	لشيء الخلق
٢٣	١٤٢	فضيخ	فضيخ
١	٣١٨	في التنجس	في النجس
١٣	٣١٨	تنجست	فنجست
١٨	٣٢٨	بالمشى على الارض	بالمشى الارض

\* \* \*

وقد تم طبعه على نفقة حضرة الوجيه الحاج عزة الله

الحقيقي دام توفيقه







